



جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

قسم الإرشاد الزراعي والتنمية الريفية



# استراتيجية مقترحة للتنمية الزراعية المستدامة المتكاملة في جمهورية العراق

A proposed Strategy for Integrated Sustainable  
Agricultural Development in the Republic of Iraq

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في فلسفة الإرشاد الزراعي والتنمية الريفية

إعداد الطالب

رسول هادي حسون العكيدي

المشرف الرئيس الدكتور/ محمد بدوي حسين

المشرف المعاون البروفيسور الدكتور / كامل كاظم بشير الكناني

1441هـ - 2020م

وَقُلْ اَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللّٰهُ عَمَلَكُمْ  
وَمَرْسُولَهُ وَالْمُؤْمِنُونَ

صدق الله العظيم

سورة : التوبة - الآية : 105

## الإهداء

إلى من اتشرف بحمل اسمه . . . أبي العزيز (مرحمه الله)

وإلى من ينجلي برؤيتها تعب السنين . . . أمي الحنونة التي لم

تبخل عليه بالدعاء (أطال الله بعمرها)

إلى الشمس التي أنارت لي دربي . . . اخوتي واخواتي

أهدي هذا الجهد المتواضع

مرسول

# شكر وعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وبفضله تتحقق جلائل

المهمات، وعليه وحده الاتكال في جميع الملمات، وبعد:

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى أستاذي المشرفين على

أطروحتي الدكتور محمد بدوي حسين والأستاذ الدكتور

كامل كاظم بشير الكناني على جهودهم الحثيثة التي

ساعدت على اخراج هذا العمل بأفضل ما يمكن فجزاهم الله

عني خير جزاء .

مرسول

استهدف البحث اقتراح استراتيجية للتنمية الزراعية المستدامة المتكاملة في العراق من خلال التعرف على تحليل الواقع الاستراتيجي للتنمية الزراعية المستدامة المتكاملة في العراق. ووصولاً إلى تحقيق أهداف البحث، واعتمد الباحث في بحثه على الجمع بين المنهج التاريخي، والمنهج المقارن والمنهج الوصفي التحليلي وحسب المواضيع المناسبة التي يتطلبها البحث، إذ تم تحليل شامل لمؤشرات التنمية الزراعية المستدامة في العراق للفترات المتوفرة فيها البيانات، وكما استخدم الباحث طرائق بحثية عدة، كالدراسات السابقة والمقابلة مع المختصين، والتقارير والاحصائيات، فضلاً عن الاستبانة.

وشمل مجتمع البحث جميع محافظات جمهورية العراق عدا إقليم كردستان (للخصوصية والاستقلالية التي يتمتع بها هذا الإقليم) فيما يخص الإحصائيات والبيانات الزراعية الخاصة، أما ما يخص تحليل مصفوفة SWOT فقد قُسم مجتمع البحث إلى ثلاث أقاليم هي: إقليم الشمال المتمثل بالمحافظات (نينوى، كركوك، صلاح الدين) وأخذ منه محافظة صلاح الدين وإقليم الوسط المتمثل بالمحافظات (بغداد، واسط، ديالى، الأنبار، كربلاء المقدسة، القادسية، بابل، النجف الأشرف) وأخذ منه بغداد وواسط والأنبار وبابل وإقليم الجنوب المتمثل بالمحافظات (البصرة، ميسان، ذي قار، المثنى) وأخذ منه محافظة المثنى فقط. وقسم الباحث أفراد مجتمع البحث إلى ثلاث شرائح (الأكاديميون، التطبيقيون، والمنتجون الزراعيون) وعليه أصبح عدد عينة البحث بالنسبة للأكاديميين (37) تدريسيًا من اختصاصات زراعية مختلفة وعدد التطبيقيين (22) باحثًا وعدد المنتجين الزراعيين (71) منتجًا زراعيًا وبذلك أصبح مجموع العينة (130) مستجوبًا.

اعتمد الباحث في تشخيص وتحديد الاستراتيجية القائمة (الحالية) وبناء الاستراتيجية المقترحة على مراحل التخطيط الاستراتيجي البالغة أربع مراحل هي (الواقع الاستراتيجي، الصياغة الاستراتيجية، التنفيذ الاستراتيجي، المراجعة الاستراتيجية) التي قسمها الباحث إلى مرحلتين أساسيتين هما: المرحلة الأولى هي تشخيص الواقع الاستراتيجي للتنمية الزراعية المستدامة المتكاملة والمرحلة الثانية هي بناء استراتيجية مقترحة للتنمية الزراعية المستدامة المتكاملة.

وللوصول إلى الواقع الاستراتيجي للتنمية الزراعية المستدامة المتكاملة حدد الباحث (11) مؤشرًا رئيسيًا و (38) مؤشرًا فرعيًا وقام بتحليلها وتفسيرها لتحديد مدى تطبيق الاستدامة والتكامل في التنمية الزراعية في العراق، إذ توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج التي تشير إلى ضعف الاستدامة والتكامل في التنمية الزراعية، واقترح الباحث بعض الحلول والتحسينات للوصول إلى التنمية والاستدامة والتكامل في القطاع الزراعي في العراق بناءً على ما أسفرت عليه نتائج الهدف الأول، موزعة على ثلاث مراحل استراتيجية (النهضة الزراعية، الزراعة المتكاملة، الزراعة المستدامة) كاقترح تنظيم يعني بالتنمية الزراعية المستدامة المتكاملة واقترح تنظيم يعني بالتصنيع الزراعي.

وأوصى الباحث بضرورة تبني الحكومة العراقية متمثلة بوزارة الزراعة الاستراتيجية المقترحة.

## Abstract

---

---

The research aimed at proposing a strategy for integrated sustainable agricultural development in Iraq by identifying an analysis of the strategic reality of integrated sustainable agricultural development in Iraq. In order to achieve the goals of the research, the researcher relied in his research on combining the historical approach, the comparative approach and the descriptive and analytical approach according to the appropriate places required by the research, as a comprehensive analysis of the indicators of sustainable agricultural development in Iraq for the periods in which data were available, and the researcher also used several research methods, As previous studies and interviews with specialists, reports and statistics, as well as the questionnaire.

The research community included all the governorates of the Republic of Iraq except for the Kurdistan Region (for the privacy and independence that this region enjoys) with regard to statistics and private agricultural data. As for the SWOT matrix analysis, the research community was divided into three regions: the northern region represented by the provinces (Nineveh, Kirkuk, Salah al-Din) and took from it Salah al-Din Governorate and the Central Region represented by the governorates (Baghdad, Wasit, Diyala, Anbar, Holy Karbala, Qadisiyah, Babil, Najaf al-Ashraf) and took from it Baghdad, Wasit, Anbar, Babil and the Southern Region represented by the provinces (Basra, Maysan, Thi qar, Muthanna And took the governorate of Al-Muthan Only. The researcher divided the members of the research community into three groups (academics, practitioners, and agricultural producers), and accordingly, the number of the research sample for academics has become (37) professors from different agricultural specialties, the number of practitioners (22) researchers, and the number of agricultural producers (71) agricultural produces, Thus, the total of the sample (130) became interrogated.

The researcher relied on diagnosing and defining the existing strategy (the current) and building the proposed strategy on the four-stage strategic planning stages (strategic reality, strategic formulation, strategic implementation, strategic review) that the researcher divided into two basic phases: the first stage is the diagnosis of the strategic reality of agricultural development Integrated sustainable and the second stage is to build a proposed strategy for integrated sustainable agricultural development .

To reach the strategic reality of integrated sustainable agricultural development, the researcher identified (11) main indicators and (38) sub-

## Abstract

---

---

indicators and analyzed and interpreted them to determine the extent of application of sustainability and integration in agricultural development in Iraq, as the researcher reached a set of results that indicate weak sustainability and integration in agricultural development, and the researcher suggested some solutions and improvements to reach development, sustainability and integration in the agricultural sector in Iraq based on the results of the first goal, distributed in three strategic stages (agricultural renaissance, integrated agriculture, sustainable agriculture) and suggested regulation concerned with integrated sustainable agricultural development and a proposal for regulation concerned with agricultural industrialization.

The researcher recommended that the Iraqi government represented by ministry of Agriculture should adopt the proposed strategy.

قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
I	الآية القرآنية
II	الإهداء
III	الشكر والتقدير
IV	المستخلص باللغة العربية
V	المستخلص باللغة الانجليزية
VII	قائمة المحتويات
VII	قائمة الجداول
VII	قائمة الملاحق
VII	قائمة الاشكال
11-2	الفصل الأول : المقدمة
7-2	1-1- التمهيد
7	1-2- المشكلة الحياتية
7	1-3- مشكلة البحث
8-7	1-4- أهمية البحث
8	1-5- أسئلة البحث
9-8	1-6- أهداف البحث
9	1-7- فرضيات البحث
10-9	1-8- صعوبات البحث
10	1-9- أسباب اختيار موضوعات البحث
11-10	1-10- هيكلية البحث
56-13	الفصل الثاني:- الإطار النظري
25-13	المبحث الاول (مدخل إلى التنمية الزراعية المستدامة)
14-13	2-1-1- مفهوم التنمية
16-14	2-1-2- مفهوم التنمية الزراعية
18-16	2-1-3- التنمية المستدامة
19-18	2-1-4- التنمية الزراعية المستدامة



## قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
21-19	2-1-5- التكامل في القطاع الزراعي
23-21	2-1-6- أبعاد التنمية الزراعية المستدامة المتكاملة
24-23	2-1-7- أهداف التنمية الزراعية المستدامة المتكاملة
25-24	2-1-8- مؤشرات التنمية الزراعية المستدامة المتكاملة
25	2-1-9- معوقات تحقيق التنمية الزراعية المستدامة المتكاملة
39-26	المبحث الثاني (مفاهيم مرتبطة بالتنمية الزراعية المستدامة المتكاملة)
28-26	2-2-1- السياسات الزراعية
28	أولاً/أهداف السياسات الزراعية
28	ثانياً/أقسام السياسات الزراعية
29	ثالثاً/متطلبات نجاح السياسات الزراعية
30-29	رابعاً/أنواع السياسات الزراعية
31-30	خامساً/ علاقة السياسات الزراعية بالتنمية الزراعية المستدامة
33-31	2-2-2- الأمن الغذائي
33	2-2-3- الاكتفاء الذاتي
33	2-2-4- الفجوة الغذائية
34-33	2-2-5- المخزون الاستراتيجي
39-34	2-2-6- الاستثمار الزراعي
35	أولاً/أهمية الاستثمار الزراعي
36	ثانياً/أنواع الاستثمار الزراعي
37-36	ثالثاً/أنواع المشاريع الاستثمارية
39-37	رابعاً/متطلبات تحقيق الاستثمار الزراعي الناجح
48-40	المبحث الثالث (مدخل إلى التخطيط الاستراتيجي)
40	2-3-1- مفهوم الاستراتيجية
40	2-3-2- مفهوم الإدارة الاستراتيجية
41	2-3-3- مفهوم التخطيط الاستراتيجي
41	2-3-4- الفرق بين الإدارة الاستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي
42	2-3-5- أهمية التخطيط الاستراتيجي
48-42	2-3-3-1- مراحل التخطيط الاستراتيجي

الصفحة	العنوان
56-49	المبحث الرابع (الدراسات السابقة)
66-58	الفصل الثالث (منهجية البحث)
58	1-3 منهج البحث:
58	2-3 منطقة الدراسة
59-58	3-3 مجتمع البحث
60-59	3-4- عينه البحث
60	3-5- مصادر جمع البيانات والمعلومات
64-61	3-6- خطوات بناء استراتيجيه التنمية الزراعيه المستدامة المتكامله في جمهوريه العراق
62-61	3-6-1- الواقع الاستراتيجي للتنمية الزراعيه المستدامة المتكامله
64-62	3-6-2- بناء استراتيجيه مقترحه للتنمية الزراعيه المستدامة المتكامله
64-62	أولاً/الصياغة الاستراتيجية
64	ثانياً/ تنفيذ الاستراتيجية المقترحة
64	ثالثاً/ مراجعة الاستراتيجية المنفذة
66-64	3-7- المعالجات الإحصائية والرياضية
271-68	الفصل الرابع (عرض النتائج ومناقشتها)
217-68	المبحث الأول (تحليل الواقع الاستراتيجي للتنمية الزراعيه المستدامة في العراق)
69-68	أولاً//المؤشرات الفكرية
89-69	ثانياً//المؤشرات الاقتصادية
72-69	2-1- مساهمة القطاع الزراعي (الناتج الزراعي) في الناتج المحلي الإجمالي.
74-72	2-2- متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي
76-74	2-3- إنتاجية العامل الزراعي
79-76	2-4- الواردات الزراعية
80-79	2-5- الصادرات الزراعية
89-80	2-6- الفجوة الغذائية ونسبة الاكتفاء الذاتي للمحاصيل الاستراتيجية
104-89	ثالثاً//المؤشرات التقنية الزراعية
94-89	3-1- معدل استخدام المكننة
95-94	3-2- استخدام تقنيات الري الحديثة

## قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
98-96	3-3- استخدام البذور المحسنة
100-98	3-4- الأسمدة الزراعية
104-100	3-5- الزراعة المحمية
107-104	رابعاً// المؤشرات السكانية
105-104	1- معدل النمو السكاني
107-106	2- نسبة السكان الريفيين إلى إجمالي السكان
111-107	خامساً// المؤشرات الاجتماعية
108-107	4-1- مستوى الفقر
110-108	4-2- مستوى التعليم
111-110	4-3- البطالة
116-111	سادساً// المؤشرات البيئية
113-112	5-1- التصحر والزحف الصحراوي
113	5-2- تغدق وتملح الأراضي الزراعية
115-114	5-3- الغطاء النباتي
116-115	5-4- مكافحة الآفات الزراعية
141-116	سابعاً// المؤشرات الموردية
136-116	7-1- مؤشرات الموارد المائية
124-116	7-1-1- مصادر المياه
123-117	أ- المياه السطحية:
118-117	1- الإيرادات السنوية لنهري دجلة والفرات
120-118	2- شط العرب
123-120	3- الأهوار
123	ب- مياه الأمطار الموسمية
124-123	ج- المياه الجوفية
127-124	7-1-2- معدلات السحب السنوي للمياه المتاحة
128-127	7-1-3- نصيب الفرد من المياه المتاحة
131-129	7-1-4- السدود وخزانات المياه
136-131	7-2- مؤشرات الموارد الأرضية

## قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
134-131	7-2-1- النسبة المئوية للأراضي المزروعة إلى الأراضي الصالحة للزراعة
135	7-2-2- نصيب الفرد من الأراضي المزروعة
136	7-2-3- نصيب العامل الزراعي من الأراضي المزروعة
141-136	7-3- مؤشرات الموارد البشرية
139-136	7-3-1- الملاكات الزراعية في وزارة الزراعة
141-139	6-3-2- القوى العاملة في القطاع الزراعي
167-141	ثامناً//المؤشرات الإنتاجية
151-141	8-1- مؤشرات الإنتاج النباتي
142-141	8-1-1- إنتاج محاصيل الحبوب
143	8-1-2- إنتاج المحاصيل العلفية
143	8-1-3- إنتاج المحاصيل البقولية
145-143	8-1-4- إنتاج المحاصيل الصناعية
146-145	8-1-5- إنتاج الخضروات
150-146	8-1-6- إنتاج التمور
151-150	8-1-7- إنتاج الفواكه
167-151	8-2- مؤشرات الإنتاج الحيواني
154-151	8-2-1- منتجات الدواجن
162-154	8-2-2- مؤشرات إنتاج الماشية
158-154	8-2-2-1- تباين أعداد الماشية
158	8-2-2-2- سلالات الماشية المنتشرة
162-159	8-2-3- مؤشرات إنتاج اللحوم الحمراء
167-162	8-2-3- مؤشرات الثروة السمكية
165-162	7-2-3-1- تربية الأسماك (الانظمة والأصناف):
166-165	7-2-3-2- كمية إنتاج لحوم الأسماك
167-166	7-2-3-3- متوسط نصيب الفرد من لحوم الأسماك
197-167	تاسعاً//مؤشرات الدعم الحكومي
183-168	9-1- السياسات الزراعية
172-171	1. السياسة السعرية

## قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
174-172	2. السياسة التسويقية
175-174	3. السياسة المائية
181-176	4-السياسة الاقراضية
179-176	أولاً/المبادرة الزراعية
181-179	ثانياً/ مبادرة البنك المركزي العراقي لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة من عام 2015 إلى 2019
183-181	5. سياسة تجهيز المستلزمات الزراعية
189-183	9-2- البحوث الزراعية
194-189	9-3- الإرشاد الزراعي
197-194	9-4- الاستثمار الزراعي
208-197	عاشراً//المؤشرات السياسية
198	10-1- القوانين والتشريعات
200-198	10-1-1- الملكية والحيازات الزراعية
203-200	10-1-2- التغييرات التنظيمية في التشكيلات الزراعية
204-203	10-2- الوضع الأمني
208-204	10-3- الفساد الإداري والمالي في مؤسسات القطاع الزراعي
217-208	حادي عشر// المؤشرات المؤسساتية
208	11-1- مؤسسات القطاع الزراعي
217-208	11-2- مؤسسات التكامل الزراعي الصناعي
212-211	11-2-1-الصناعات الغذائية
214-213	11-2-2- الصناعات النسيجية
217-214	11-2-3- الصناعات العلفية
271-218	الفصل الرابع/المبحث الثاني (4-2- نتائج الهدف الثاني /اقتراح استراتيجية للتنمية الزراعية المستدامة المتكاملة).
220-218	4-2-1- التوجه الاستراتيجي
225-220	4-2-2- مرحلة الصياغة الاستراتيجية
220	أولاً/التحليل الاستراتيجي (SWOT) للعوامل الداخلية والخارجية للقطاع الزراعي
220	ثانياً/ تحديد الموقف الاستراتيجي

## قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
221	2-1- تحليل العوامل الداخلية (نقاط القوة والضعف)
222-221	2-2- تحليل العوامل الخارجية (الفرص والتحديات)
223-222	2-3- الموقف الاستراتيجي
225-223	ثالثاً/ الاختيار الاستراتيجي
268-225	4-2-3- التطبيق الاستراتيجي (بناء استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة المتكاملة في العراق):
226	4-2-3-1- مميزات الاستراتيجية المقترحة
227-226	4-2-3-2- خارطة الطريق لبناء استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة المتكاملة في العراق
268-227	4-2-3-3- مراحل الاستراتيجية المقترحة
247-229	المرحلة الأولى (النهضة الزراعية):
247-229	محاور مرحلة النهضة الزراعية
231-229	أولاً/ محور الفساد الإداري والمالي
233-231	ثانياً/ محور مكافحة سياسة الاغراق الزراعي
234-233	ثالثاً/ محور الدعم الحكومي
236-234	رابعاً/ محور الاستثمارات الزراعية والحيوانية
237-236	خامساً/ محور السياسات الزراعية
240-237	سادساً/ محور التعديلات والتحسينات التنظيمية
241	سابعاً/ محور التقنيات الزراعية الحديثة
242-241	ثامناً/ محور المحافظة على الموارد الطبيعية الزراعية واستدامتها
242	تاسعاً/ محور تحسين المستوى الاجتماعي لأهل الريف
245-243	عاشراً/ محور تحسين العلاقات بين أطراف التنمية الزراعية المستدامة
246-245	حادي عشر/ محور تحسين كفاءة الموارد البشرية وتنميتها في وزارة الزراعة
246	ثاني عشر/ محور تطوير الإنتاجية النباتية والحيوانية
247-246	مؤشرات نجاح مرحلة النهضة
260-247	المرحلة الاستراتيجية الثانية (الزراعة المتكاملة):
249-247	أولاً/ محور التعديلات والتحسينات التنظيمية
250-249	ثانياً/ محور التقنيات الزراعية الحديثة

## قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
250	ثالثاً/محور الدعم الحكومي
255-250	رابعاً/محور الاستثمارات الزراعية والحيوانية
257-255	خامساً/محور تطوير الإنتاجية النباتية والحيوانية
260-257	سادساً/ محور المحافظة على الموارد الطبيعية الزراعية واستدامتها
260	مؤشرات نجاح مرحلة الزراعة المتكاملة
268-260	المرحلة الثالثة (الزراعة المستدامة)
264-261	أولاً/محور التعديلات والتحسينات التنظيمية
265-264	ثانياً/محور المحافظة على الموارد الطبيعية الزراعية واستدامتها:
265	ثالثاً/محور التقنيات الزراعية الحديثة
266-265	رابعاً/محور جودة العمل الزراعي
266	خامساً/محور تطوير البنية التحتية للقطاع الزراعي
266	سادساً/محور عكس الهجرة من الريف إلى المدينة
268-266	سابعاً/محور الاستثمارات الزراعية والحيوانية
271-268	4-2-4- المراجعة الاستراتيجية
270-269	4-2-4-1- الرقابة الاستراتيجية
270	4-2-4-2- التقييم الاستراتيجي
271-270	4-2-4-3- المتابعة الاستراتيجية
271	4-2-4-4- التغذية الراجعة
280-273	الفصل الخامس (ملخص النتائج -التوصيات - الدراسات المستقبلية- الخاتمة)
278-273	5-1- ملخص النتائج
278	5-2- التوصيات
279-278	5-3- الدراسات المستقبلية
280-279	5-4- الخاتمة
299-282	المراجع
327-301	الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
60	توزيع عينة البحث حسب المحافظات.	1
70	مساهمة القطاع الزراعي (الناتج الزراعي) في الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج الزراعي بالأسعار الجارية للمدة من (1997-2016).	2
70	معدل النمو الاقتصادي للناتج الزراعي ومعدل نمو السكاني للمدتين من 1997-2002 و 2003-2016.	3
71	مقارنة تطور نسبة مساهمة القطاع الزراعي (الناتج الزراعي) في الناتج المحلي الإجمالي مع بعض دول الوطن العربي للمدة من 2010-2015.	4
73	نصيب الفرد من الناتج الزراعي بالأسعار الجارية للمدة من (1997-2016)	5
74	مقارنة تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي بالأسعار الجارية مع بعض دول الوطن العربي للمدة من 2010-2015.	6
75	إنتاجية العامل الزراعي للمدة من (1997 - 2015).	7
76	مقارنة إنتاجية العامل الزراعي العراقي مع العامل الزراعي العربي للمدة من (2010-2015).	8
77	تطور نسبة الواردات الزراعية إلى الواردات الكلية للعراق للمدة من 1995-2015 .	9
78	مقارنة تطور الواردات الزراعية العراقية مع بعض دول الوطن العربي للمدة من 2005-2015 .	10
79	نسبة قيمة الواردات الزراعية من الناتج المحلي الزراعي للمدة من 2005-2015	11
79	مقارنة الصادرات الزراعية والكلية العراقية مع الصادرات الزراعية والكلية لبعض دول الوطن العربي .	12
81	تطور الفجوة الغذائية ونسبة الاكتفاء الذاتي والتمتع للاستهلاك لمحصول القمح في العراق للمدة (1990-2015).	13
83	تطور الفجوة الغذائية ونسبة الاكتفاء الذاتي والتمتع للاستهلاك لمحصول الرز في العراق للمدة (1990-2015).	14
86	تطور الفجوة الغذائية ونسبة الاكتفاء الذاتي والتمتع للاستهلاك لمحصول	15



الصفحة	العنوان	رقم الجدول
	الشعير في العراق للمدة (1990-2015).	
88	تطور الفجوة الغذائية ونسبة الاكتفاء الذاتي والمتاح للاستهلاك لمحصول الذرة الصفراء في العراق للمدة (1990-2015).	16
90	تطور معدل استخدام الجرارات والحاصدات في العراق للمدة من (1980 - 2017).	17
92	مقارنة تطور أعداد الجرارات الزراعية في العراق مع بعض دول الوطن العربي.	18
93	مقارنة تطور أعداد الحاصدات الزراعية مع بعض دول الوطن العربي .	19
95	أعداد المرشاة الثابتة والمحورية في العراق للسنوات (2012 - 2018).	20
101	أعداد البيوت البلاستيكية المنتجة حسب طرائق الري في العراق لمدة من 2011-2018.	21
104	أعداد الأنفاق البلاستيكية المنتجة حسب طرائق الري في العراق لمدة من (2011-2018).	22
105	معدل نمو سكان العراق للسنوات 1947-2017.	23
106	تطور نسبة سكان الريف والحضر إلى إجمالي السكان للمدة من (1947-2017).	24
108	النسبة المئوية لمن هم دون مستوى خط الفقر الوطني حسب المسح الاجتماعي ل عام 2007 و عام 2012.	25
109	التوزيع النسبي لسكان ريف العراق في سن (12) سنة فأكثر حسب الحالة العلمية والجنس لسنة 2016.	26
110	معدل البطالة المسجلة للمدة (1977-2016) وحسب النوع والبيئة.	27
112	الأراضي المتأثرة بتعرية التربة والتصحر في العراق لعام 2017	28
112	الأراضي المهتدد بالتصحر للمدة من (2011-2017).	29
113	مساحة الأراضي المتأثرة بالتغدق والتملح للمدة من 2011-2017.	30
114	نسبة مساحة الغابات من مساحة العراق عدا المياه الإقليمية للمدة (2011-2017).	31
115	مساحة الأراضي المكافحة من الآفات الزراعية للمدة من 2003-2017	32
118	الإيرادات السنوية لنهري دجلة والفرات للسنوات المائتة من (1990-1991)	33

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
	إلى (2017-2018).	
125	نسبة المياه المسحوبة من المياه السطحية والجوفية من مجموع المياه المتاحة والاستخدام السنوي حسب النوع لسنوات المائتية من 2007-2008 على 2015-2016.	34
128	نصيب الفرد من المياه السطحية المتاحة (م <sup>3</sup> /سنة) للسنوات المائتية من (1999-2000) إلى (2015-2016).	35
132	مساحة الأراضي الصالحة للزراعة والمزروعة بالدونم من عام 1970-2017	36
135	متوسط نصيب الفرد من مساحة الاراضي المزروعة للمدة من 1980-2017	37
136	متوسط نصيب العامل من الأراضي المزروعة للمدة من 1997-2015	38
138	أعداد الملاكات حسب الشهادات في مركز وزارة الزراعة والدوائر التابعة لها لغاية 1-10-2018	39
140	نسبة العمالة الزراعية في العراق من اجمالي العاملين للسنوات 1991-2017	40
141	مقارنة تطور نسبة القوى العاملة الزراعية من اجمالي العاملين للعراق مع بعض دول الوطن العربي للمدة 2007-2015	41
146	مقارنة مساحة وإنتاجية وإنتاج محاصيل الخضر للعراق مع بعض الدول العربية للمدة من 2009-2016	42
148	أعداد أشجار النخيل وإنتاج التمور للمدة من 1980-2018	43
149	إنتاج التمور للعراق مع كل من (مصر، السعودية، الجزائر) للمدة 1984-2015	44
153	يوضح كمية إنتاج دجاج اللحم الحي وكمية بيض المائدة المنتج للمدة (2001-2018)	45
155	نسبة توزيع الماشية حسب الأقاليم في العراق لعام 2008	46
156	أعداد الماشية في العراق للمدة من 1945 إلى 2008.	47
158	يوضح نسبة المواشي في العراق إلى الوطن العربي لعام 2017	48
159	كمية منتجات اللحوم الحمراء للمدة (2002-2017) .	49
163	المشاريع العاملة لتربية الأسماك بالأحواض الترابية للمدة 2011-2018	50
165	كمية الأسماك المسوقة إلى علاوي الأسماك خلال المدة من (2011-2017)	51

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
165	كمية إنتاج لحوم الأسماك مع نصيب الفرد منها للمدة من 2011-2017	52
177	المبالغ المخصصة والمصرفية والمستردة للمدة من 2008-2016 لقروض المبادرة الزراعية .	53
179	الزيادة السنوية للنتائج الزراعي ضمن مدة خطة المبادرة الزراعية للمدة من 2007-2016	54
182	كمية المستلزمات الزراعية المخطط لاستيرادها ونسبة التنفيذ للمدة من 2010-2014	55
187	البرامج والمشاريع الإنمائية والوطنية في العراق للمدة من (1995-2000).	56
195	المشاريع المتقاربة والمكررة من حيث الأهداف والمنفذة من جهات مختلفة تابعة لوزارة الزراعة العراقية للمدة من (2006-2017)	57
197	المصرفيات ونسب انجاز الخطة الاستثمارية للمدة من 2011-2017	58
200	مساحة الحيازات الزراعية موزعة على الملكيات ونسبتها.	59
205	ترتيب العراق على وفق مؤشرات مدركات الفساد الإداري والمالي للمدة من 2003-2018	60
210	أعداد المؤسسات الصناعية والغذائية في العراق موزعة حسب أحجامها للمدة من 1991-2007 وعلى وفق المسح الصناعي الزراعي الشامل لعام 2007	61
215	إجمالي تطور أعداد معامل الأعلاف والطاقة الإنتاجية في العراق للمدة من 2011-2018	62
223	البدائل أو الخيارات الاستراتيجية تبعاً لمصفوفة SWOT	63

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
1	أسماء المحكمين من الأساتذة الأكاديميين والخبراء والباحثين الزراعيين.	301
2	الاستبانة	306-302
3	يوضح السدود والسدات العراقية وسنوات تنفيذها وحجم التخزين.	308-307
4	المساحة المزروعة في العراق للمدة من 1980-2017	309
5	مقارنة المساحة المزروعة والإنتاج للمحاصيل والخضراوات حسب المجاميع للسنوات (2012 - 2017).	310
6	التشكيلات البحثية الزراعية في العراق لعام 2019	311
7	الأنشطة الإرشادية التي أقامتها دائرة الإرشاد والتدريب الزراعي للمدة من 2011-2017.	312
8	الوزن المرجح للعوامل الداخلية (نقاط القوة والضعف)	314
9	الوزن المرجح للعوامل الخارجية (الفرص والتهديدات)	316
10	تحليل وتقويم البيئة الداخلية والخارجية للقطاع الزراعي.	318
11	خارطة الطريق لبناء استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة المتكاملة.	324-319

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1	مساهمة القطاع الزراعي (النتاج الزراعي) في الناتج المحلي الإجمالي للمدة من 1997-2016.	325
2	نسبة مساهمة القطاع الزراعي (النتاج الزراعي) في الناتج المحلي الإجمالي للعراق مقارنة ببعض دول الوطن العربي للمدة من 2010-2015.	325
3	اعداد المرشاة الثابتة والمحورية في العراق للسنوات (2012-2018).	325
4	معدل نمو سكان العراق للسنوات 1947-2017.	326
5	يوضح مساحة الأراضي الصالحة للزراعة والمزروعة للمدة من 1970-2017.	326
6	كمية انتاج دجاج اللحم الحي للمدة (2001-2017)/1000 طن	326
7	اعداد الكادر حسب الشهادات في مركز الوزارة والدوائر والمديريات التابعة لها لغاية 1-10-2018	327
8	اعداد الكادر حسب مستوى الشهادات في مركز الوزارة والدوائر والمديريات التابعة لها لغاية 1-10-2018	327
9	منظومة تحجيم الإغراق الزراعي.	327

# الفصل الأول

## المقدمة

## الفصل الأول

### المقدمة

#### 1-1- التمهيد:

يعد العراق من الدول ذات الاقتصاد الريعي (الوائلي، وآخرون، 2019، ص: 597)، فتمويل الموازنة العامة تعتمد بنسبة (90%) تقريباً على إيرادات النفط في سد نفقات الاستيراد وبناء البنى التحتية والخدمية وتحقيق الأمن الغذائي لسكانه (الشمري، وآخرون، 2018، ص: 141)، إلا أن هذا القطاع يتأثر إلى حد كبير بالأسعار العالمية والعوامل الخارجية (الشمري، 2017، ص: 116)، مما يعني تذبذب الموازنة العامة الاتحادية للدولة (ميزانية الدولة) وعدم استقرارها، وفي بعض الأحيان عجزها عن سد حاجات ومتطلبات القطاعات الأخرى من المشاريع والبرامج التنموية (إسماعيل، 2019، ص: 364)، وعليه لا بد من إتباع سياسة التنويع الاقتصادي بحيث يكون هناك قطاع آخر يُعتمد عليه أقل تأثراً بالعوامل الخارجية فضلاً عن القطاع النفطي (عبدال، وآخرون، 2017، ص: 280).

إذ شهد الاقتصاد العالمي في الآونة الأخيرة الكثير من الأزمات والمشاكل الاقتصادية سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية، ولاسيما بعد الأزمة المالية عام 2008 التي عدت من أشد الأزمات التي أصابت الاقتصاد العالمي (الدليمي، وآخرون، 2018، ص: 115)، إذ شهدت تجارة البضائع العالمية بما في ذلك المنتجات التعدين والنفط والسلع الصناعية حالة من الركود (هاشم، 2017، ص: 5)، بخلاف المنتجات الزراعية والحيوانية التي شهدت حالة من الراج مما كون حافزاً لكثير من الدول المتقدمة إلى النمو غير المسبق في زيادة الطلب على المنتجات الزراعية والحيوانية (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2018، ص: 2-3) وهذا يعني أنه من الآمن الالتفات إلى القطاع الزراعي من أجل تنويع مصادر الدخل والإيرادات وجعل الاقتصاد الوطني للعراق أكثر استقراراً وتلبية لحاجات سكانه المختلفة.

ويملك العراق كافة المقومات الطبيعية للزراعة من مياه سطحية متمثلة بنهري دجلة والفرات وروافدهما وشط العرب والأهوار وموارد بشرية من باحثين ومنتجين زراعيين وقوى عاملة من السكان

الريفيين التي تمكنه من زيادة نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى مصاف الدول المتقدمة زراعياً (الزبيدي، وآخرون، 2018، ص:190).

إذ أثبت القطاع الزراعي دوره الكبير في توفير المواد الغذائية للعراقيين إبان الحصار الاقتصادي المفروض على العراق في 6 أغسطس عام 1990 والذي عجز عنه القطاع النفطي (غيلان، وآخرون، 2007، ص:33)، فضلاً عن تخفيض معدل البطالة لكثير من الريفين التي بلغت نسبة القوى العاملة الزراعية منهم إلى إجمالي القوة العاملة (34.2%) عام 1991 (وزارة التخطيط، 2017).

فالقطاع الزراعي هو القطاع الأكثر صموداً أمام الأزمات والظروف الخارجية (الشمري، 2015، ص:177)، فقد ركزت الحكومة العراقية في مطلع التسعينيات على المحاصيل الزراعية الاستراتيجية كالقمح والرز لتوفير مواد البطاقة التموينية (العقيدى، 2006، ص:119)، فحرصت على إنشاء المحطات والمراكز البحثية كمرکز إباء للأبحاث الزراعية الذي سار بخطى واسعة في استنباط أصناف محسنة من البذور ذات مواصفات زراعية وإنتاجية عالية (خلف، 2015، ص:14) التي وصلت إلى (59) صنفاً تم تسجيلها واعتمادها من قبل اللجنة الوطنية لتسجيل واعتماد الأصناف الزراعية في العراق (سهم وآخرون، 2009، ص:192-193).

وعلى الرغم من التوجه الحكومي نحو القطاع الزراعي آنذاك إلا أنه لم يتم استغلال الموارد الطبيعية بشكل مستدام وأمثل بسبب ظروف الحصار الاقتصادي في حينها (ناشور، 2016، ص:379) مما تسبب في قلة المعروض من المنتجات الزراعية المحلية، ومع زيادة الطلب عليها الناتجة عن الزيادة في السكان مع قلة العرض، جعل من العراق يواجه مشكلة زراعية غذائية تفاقمت بتقدم الزمن واتجه لحلها نحو الاستيراد من الخارج مما زاد فاتورة الغذاء المستورد ولاسيما بعد مذكرة التفاهم عام 1996\* (محمد وآخرون، 2009، ص:200)، والذي كلف الاقتصاد العراقي مبالغ كبيرة وبالعملات الصعبة، مما جعل هذا القطاع عائقاً لعملية التنمية الشاملة، وهذا كله ناجم عن عدم الاهتمام بهذا القطاع بالشكل المطلوب في الآونة الأخيرة (إبراهيم، 2014، ص:407).

\* هو برنامج النفط مقابل الغذاء صدر عن الأمم المتحدة بموجب قرار مجلس الأمن رقم 986 لعام 1996 ويسمح للعراق بتصدير جزء محدد من نفطه، ليستفيد من عائداته في شراء الحاجات الإنسانية لشعبه، تحت إشراف الأمم المتحدة في ظل الحصار الاقتصادي الجائر على الشعب العراقي.



إذ أن اعتماد الحكومات المتعاقبة بعد عام 2003 على إيرادات القطاع النفطي في الموازنة الاتحادية العامة أثر رفع الحصار الاقتصادي عن العراق بالكامل وانفتاحه على السوق العالمية زاد من إهمالها للقطاع الزراعي وانخفاض دعمها له وبالتالي انخفاض مساحات الأراضي الزراعية إلى (18.14) مليون دونم عام 2017 بعدما كانت تقدر بـ (25.95) مليون دونم للمدة من (1991 - 1995) والأراضي المزروعة التي بلغت عام 2017 (6.43) مليون دونم بعدما كانت تقدر عام 1991 بـ (21.8) مليون دونم وزيادة نسبة التصحر إلى (63.19%) وارتفاع الفجوة الغذائية لمحصول القمح كأحد أهم المحاصيل الزراعية الاستراتيجية عام 2015 إلى (-657) ألف طن بعدما كانت (-88) ألف طن عام 1992 ووصول كمية العجز السنوي من اللحوم الحمراء في عام 2016 إلى (74.4) ألف طن/سنة (وزارة التخطيط، 2017) وانخفاض متوسط نصيب الفرد العراقي من لحوم الأسماك السنوي عن المعدل الطبيعي البالغ (6.5) كغم/سنة) حسب معايير منظمة الصحة العالمية (WHO) إلى ما بين (0.9 - 2.4) كغم/سنة (ديوان الرقابة المالي الاتحادي، 2018، ص:9).

كما أن لتفاقم أزمة المياه كمًا ونوعًا وانتشار الأمراض والأوبئة الفتاكة للمحاصيل الزراعية والحيوانات وارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج في الوقت الذي قل فيه الدعم الحكومي للقطاع الزراعي حجمت الاستثمارات الزراعية، مما انعكس سلبيًا على الأمن الغذائي، إذ تعد مشكلة الأمن الغذائي من أعقد المشاكل التي تواجه الدول النامية ومنها العراق (خيري، 2014، ص:188) على الرغم من توفر الامكانيات والثروات التي لو استثمرت بالأسلوب الأمثل ووظفت عائدتها بالشكل الصحيح لكان من السهولة مجابهة هذه المشكلة (فاتح، 2018، ص:52).

إن تحقيق الأمن الغذائي يعني السعي وراء نجاح القطاع الزراعي الذي يتطلب الوصول الى أفضل صورة للتنمية الزراعية من حيث الاستدامة والتكامل، وهذا يعني تطوير الإنتاج الزراعي كمًا ونوعًا مع المحافظة على استدامة الموارد الطبيعية وربطه بالقطاع الصناعي وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء مما يؤدي إلى تقليص الاستيراد من المواد الغذائية بما يترتب عليه توفير النفقات المالية التي يمكن الاستفادة منها في تمويل القطاعات الأخرى تحقيقًا للتنمية الاقتصادية الشاملة للبلد (إبراهيم، 2014، ص:408)، إلا أن الانفاق الحكومي للقطاع الزراعي لازال متدني فهو لم يصل في احسن الأحوال إلى (2.8%) من الانفاق الحكومي العام للمدة من (2006 - 2016) (البيرماني، 2019، ص:352).

لقد أشارت الكثير من الدراسات والبحوث كدراسة (عفانة، 2010) وتقارير المنظمات الدولية كمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة إلى ضرورة تبني الاستدامة والتكامل في تحقيق التنمية الزراعية (منظمة الأغذية والزراعة، الموقع على شبكة الإنترنت) وذلك لضمان تقديم المتطلبات الغذائية الأساسية للأجيال الحالية والمستقبلية مع توفير فرص عمل مستمرة ودخل كافٍ بما يضمن حياة كريمة لكل المرتبطين بالإنتاج الزراعي وحفظ وصيانة القدرات الإنتاجية لقاعدة الموارد الطبيعية دون الإخلال بالتوازن الطبيعي حرصاً على تقليل هشاشة القطاع الزراعي وسعيًا لربطه بالقطاعات الأخرى (براق، 2011، ص: 456)، إلا أنها واجهت الكثير من التحديات والمعوقات والمشكلات الداخلية والخارجية في العراق (حسين، 2017، ص: 346).

إن هذه التحديات لا تنحصر بنقص الموارد الطبيعية وجودتها فحسب، وإنما ترتبط بكفاءة استغلال المتوفر منها فضلاً عن سوء السياسات الزراعية المتبعة في ظل الحكومات المتعاقبة (البغدادى، 2014، ص: 168)، فهناك العديد من المعوقات التي تعترض مسيرة التنمية الزراعية المستدامة المتكاملة منها ما هو متعلق بالدعم الحكومي كتوفير مستلزمات الإنتاج، ومنها ما متعلق بانخفاض كفاءة الجهاز الإرشادي والبحث الزراعي والترابط بينهما (خلف، 2015، ص: 14)، ومنها ما هو طبيعي كأزمة المياه وانتشار ظاهرة التصحر وتدهور الأراضي الزراعية وتملحها (ماهر، 2017، ص: 23)، ومنها ما هو متعلق بثقافة المنتج الزراعي من حيث الاستدامة والتكامل في الإنتاج الزراعي، فلا يزال المنتج الزراعي العراقي يجهل الطرائق الصديقة للبيئة في العملية الانتاجية (محي، وآخرون، 2015، ص: 378)، وهذا كله يعني بقاء القطاع الزراعي أسير الطرائق التقليدية منخفضة الإنتاج.

كما أن لسوء الأوضاع الأمنية التي مر بها العراق دور في العزوف عن الاستثمار في القطاع الزراعي خاصة في ظل ضعف حوافز الاستثمار في هذا القطاع (محمد، 2018، ص: 332) أضف إلى ذلك نقشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي في جميع القطاعات ومنها القطاع الزراعي، وإغراق الأسواق المحلية العراقية بالسلع الزراعية المستوردة التي نافست السلع الزراعية المحلية المماثلة (وزارة التخطيط، 2018، ص: 16، 19).

وبناء على ما سبق فكان لا بد من إجراء الدراسات والبحوث لتشخيص هذه التحديات وحدتها واقتراح الحلول لتجاوزها وصولاً إلى التنمية الزراعية المستدامة المتكاملة في العراق بحيث تتداخل وتتفاعل

مع التنمية الشاملة للبلد، مما حدا بالحكومة العراقية متمثلة بوزارة الزراعة والباحثين المختصين بإجراء الدراسات والبحوث ذات الصلة وعقد العديد من المؤتمرات والندوات وإعداد الخطط التنموية الزراعية. إلا أن ذلك لم يتعدى البيانات والاحصاءات عن الواقع الزراعي وتشخيص المشكلات الزراعية دون التطرق لآلية حل هذه المشكلات عبر الزمن في حدود الامكانيات المتوفرة في ظل الظروف الراهنة.

إن التنمية الزراعية المستدامة المتكاملة في العراق تتطلب نهجاً جديداً على وفق المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تمر بها البلاد وذلك من خلال إتباع الأساليب العلمية واستثمار نتائج البحوث الزراعية في مجالي الإنتاج النباتي والحيواني، وهذا يتطلب أن يتوجه البحث العلمي إلى البحوث التطبيقية لتكون ذات جدوى اقتصادية عالية وتزيد من مساهمة الناتج المحلي الزراعي.

وللوصول الى ذلك لابد من تبني استراتيجية مناسبة، قادرة على تجاوز تلك العقبات من نقاط ضعف وتحديات من خلال استثمار نقاط القوة والفرص المتاحة ضمن واقع القطاع الزراعي ، وهذه لا يكتب لها النجاح من دون ان تكون مبنية على الأسس والمراحل الحقيقية للمنهج الاستراتيجي والمتمثل بتشخيص واقع القطاع الزراعي للوصول وبدقة الى أهم المشكلات الزراعية ذات الأثر الواضح والقوي في تدهور القطاع من خلال تحليل البيئة الداخلية والخارجية لهذا القطاع ومن ثم تحديد التوجه الاستراتيجي للتنمية الزراعية المستدامة المتكاملة على وفق الواقع والتحليل الاستراتيجيين من رؤية ورسالة وأهداف للتنمية الزراعية المستدامة وانطلاقاً من ذلك تصاغ عدة خيارات استراتيجيات مختلفة تتلاءم مع الظروف والامكانيات في إطار الزمن لاختيار الاستراتيجية الأنسب من بين الاستراتيجيات المصاغة ومن ثم تطبيقها للوصول الى التنمية الزراعية المستدامة المتكاملة.

ان الكثير من الدراسات السابقة كدراسة (العقدي، 2006) ودراسة (سالم، 2012) التي ركزت على دور الاستراتيجية في التنمية الزراعية المستدامة كانت تتمحور في سرد حلول بشكل فقرات دون استخدام مراحل البناء الاستراتيجي الذي من شأنه ضمان الحلول المقترحة إذا ما طبقت بشكل سليم، فالإدارة الاستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي هما المدخل والأسلوب العلمي الحديث والسليم والأضمن لمعالجة المشكلات ومنها مشكلات الواقع الزراعي للوصول الى التنمية الزراعية المستدامة المتكاملة، إذ يساعد كل من الإدارة الاستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي على تحديد وصيانة الموارد والاستفادة منها

بشكل مناسب في الوقت الحاضر والمستقبل، كما يساعد على تكامل واتساق أنشطة المنظمة وذلك بإحداثه أنظمة متوائمة ومتكاملة بعيدة عن التقاطع والتضارب (الكرخي، 2014، ص: 74).

**1-2- المشكلة الحياتية:** تنعكس آثار عدم تطبيق الاستدامة في التنمية الزراعية على البيئة أولاً فالاستخدام المفرط للمبيدات والأسمدة الكيماوية الذي اعتاده المنتج الزراعي العراقي في العملية الزراعية قد سببت الكثير من الملوثات المختلفة كتلوث الهواء وتلوث مياه الأنهر وتدهور نوعيتها وتكوين بيئة غير صحية لعيش الكثير من الكائنات الحية كالأسماك، وثانياً تأثيرها على الجوانب الاجتماعية فعدم تحقيق العدالة في توزيع الموارد التي هي من أهم مبادئ الاستدامة تحرم الحقوق لكثير من الناس ولاسيما الفقراء في المناطق الريفية.

**1-3- مشكلة البحث:** على الرغم من تمتع العراق بالوفرة النسبية لمعظم عناصر الإنتاج الزراعي من الأراضي الصالحة للزراعة والمياه من نهري دجلة والفرات وشط العرب والأهوار والمياه الجوفية والأيدي العاملة والخبراء في مجال الزراعة ورؤوس الأموال المتأتية من مصادر أخرى كالصادرات النفطية، إلا أن مشكلة قلة الإنتاج الزراعي وعدم تلبية حاجة الطلب المحلي من الغذاء وارتفاع فاتورة استيراد الغذاء من الخارج لازالت مستمرة، مما قد يؤدي إلى خسارة هذه الموارد الطبيعية وتدهورها بشكل يصعب تداركه مستقبلاً وخسارة قطاع حيوي يمكن أن يمد ميزانية الدولة بالأموال اسوة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، وبهذا فإن مشكلة البحث تكمن في أن سبب انخفاض الإنتاج الزراعي في العراق هو ليس لقلة الموارد الطبيعية وإنما لعدم انتهاج نهجاً سليماً المتمثل بالمنهج الاستراتيجي (الإدارة الاستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي) لتحقيق الاستدامة والتكامل في التنمية الزراعية والتي من شأنها إنعاش القطاع الزراعي من جديد.

**1-4- أهمية البحث:** تتمثل أهمية البحث الحالي بالآتي:

1- يعد البحث الأول الذي يتناول موضوع التنمية الزراعية المستدامة المتكاملة بكامل مؤشراتنا من منظور استراتيجي في العراق حسب اطلاع الباحث.

- 2- يأتي البحث في صلب عمل الإرشاد الزراعي لكونه أحد أهم الأجهزة التنموية التي تعتمد عليها وزارة الزراعة وهمزة الوصل بين البحوث الزراعية والمنج الزراعي.
- 3- تأتي أهمية البحث من أهمية ودور التنمية الزراعية المستدامة المتكاملة في القطاع الزراعي وتأثيرها على اقتصاد البلد.
- 4- تتبلور أهمية البحث من كونه يمثل اسهامًا في ميدان التخطيط الاستراتيجي من خلال التحليل والعرض لبناء الاستراتيجية المقترحة، وإسهامًا كبيرًا في مجال التنمية الزراعية المستدامة المتكاملة من خلال التطرق لكافة مؤشراتها.

### 5-1- أسئلة البحث: تضمن البحث مجموعة من الأسئلة البحثية وهي ما يأتي:

- 1- ما هو واقع التنمية الزراعية في العراق؟
- 2- هل هناك أوجه للاستدامة في التنمية الزراعية في العراق؟
- 3- هل هناك أوجه للتكامل في التنمية الزراعية في العراق؟
- 4- ما هي الاستراتيجية المقترحة والمناسبة للوصول إلى تنمية زراعية مستدامة متكاملة في العراق؟
- 6-1- أهداف البحث: يهدف البحث بالدرجة الأساس إلى اقتراح استراتيجية للتنمية الزراعية المستدامة المتكاملة في جمهورية العراق من خلال تحقيق الأهداف الفرعية الآتية:

- 1- تحليل الواقع الاستراتيجي للتنمية الزراعية المستدامة المتكاملة في العراق من خلال التعرف على:
- أ- واقع التنمية الزراعية.
- ب- واقع الاستدامة في التنمية الزراعية.
- ت- واقع التكامل في التنمية الزراعية.
- 2- اقتراح استراتيجية للتنمية الزراعية المستدامة المتكاملة بالاعتماد على الهدف الأول وبعتماد مراحل التخطيط الاستراتيجي الآتية:
- أ- الصياغة الاستراتيجية.

ب- التطبيق (التنفيذ) الاستراتيجي.

ت- المراجعة الاستراتيجية.

**7-1- فرضيات البحث:** يستند البحث إلى مجموعة من الفروض يمكن تقسيمها إلى فروض رئيسة وفروض فرعية وكما يأتي:

#### 1-7-1- الفروض الرئيسية:

1. إن أسباب انخفاض الإنتاج الزراعي وتدهور القطاع الزراعي لا يعود فقط إلى تغير العوامل الطبيعية والسياسية وإنما هناك ثمة عوامل أخرى ذات تأثير كبير على الإنتاجية الزراعية بأسرها.
2. إن تطوير القطاع الزراعي في العراق لا يأتي من دون تحقيق تنمية زراعية مستدامة متكاملة.
3. إن إثبات الفرضية الثانية يستدعي اتباع منهج التخطيط الاستراتيجي لتجاوز به أخطاء الاستراتيجيات السابقة التي نفذت في العراق لكونه المنهج الأسلم والأنسب.

#### 1-7-2- الفروض الفرعية:

1. لا يزال القطاع الخاص عمومًا والمزارعين الصغار خصوصًا بحاجة إلى الدعم الحكومي بكل أشكاله.
2. إن أسباب انخفاض الإنتاج الزراعي وتدهور القطاع الزراعي لا تعود أسبابه إلى حقبة زمنية معينة وإنما نتيجة لتراكم الأخطاء الفادحة التي ارتكبتها الحكومات المتعاقبة بحق القطاع الزراعي.
3. وجود امكانيات وفرص غير مستغلة في القطاع الزراعي لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة المتكاملة.

**8-1- صعوبات البحث:** حرص الباحث قدر الإمكان على انجاز بحثه بأفضل صورة ممكنة إلا أن ثمة صعوبات قد واجهته اثناء انجاز بحث وهي كما يأتي:

1. حجم موضوع البحث الذي أخذ وقتًا كبيرًا من الباحث لإنجازه الذي أدى التشعب في الكثير من الموضوعات الأخرى التي رأى الباحث أنها من الضروري ذكرها.
2. صعوبة الحصول على بيانات دقيقة من مصدر واحد مما دعا الباحث إلى البحث عنها في أثر من مصدر لضمان دقتها.

3. وجود بعض الأخطاء في البيانات والاحصائيات من مصادرها الأصلية مما سبب ذلك إرباكًا للباحث لمدة من الوقت حتى تمن من تجاوز ذلك.

4. صعوبة الحصول بعض البيانات والاحصائيات لكونها تظهر عيوب المنظمة المعنية.

**9-1- أسباب اختيار موضوع البحث:** قام الباحث باختيار موضوع البحث وذلك لعدة أسباب منها:

1- حاجة البلد الملحة لمثل هكذا بحوث وللخروج من مأزق الارتجالية في الخطط الاستراتيجية.

2- الرغبة الذاتية في دراسة التنمية الزراعية المستدامة المتكاملة لأهميتها في الوقت الحالي وللتعمق بمعوقاتنا وصولاً إلى أفضل الحلول الواقعية لها.

3- عدم تركيز الكثير من الدراسات السابقة على جانب التكامل عند التطرق إلى التنمية الزراعية المستدامة بشكل دقيق على الرغم من أهميته.

**10-1- هيكلية البحث:** لدراسة موضوع البحث وإثرائه وحل مشكلته اشتمل البحث على خمس فصول،

تضمن **الفصل الأول** (مقدمة البحث ومشكلته والاسئلة البحثية وأهمية البحث وفرضيتها وأهدافها) في حين تضمن **الفصل الثاني** أربعة مباحث، تضمن المبحث الأول مدخلاً إلى التنمية الزراعية المستدامة المتكاملة من خلال تعريف التنمية والتنمية الزراعية والتنمية المستدامة والتكامل الزراعي الصناعي وصولاً إلى مفهوم للتنمية الزراعية المستدامة المتكاملة وأهدافها وأبعادها، أما المبحث الثاني فقد تضمن مفاهيم مرتبطة بالتنمية الزراعية المستدامة المتكاملة كالسياسات الزراعية - الأمن الغذائي - الاكتفاء الذاتي - الفجوة الغذائية، المخزون الاستراتيجي - الاستثمار الزراعي، في حين تضمن المبحث الثالث مدخل إلى التخطيط الاستراتيجي والغرض منه التعرف على مفهوم التخطيط الاستراتيجي ومراحل وأهميته وأهدافه والفرق بينه وبين الإدارة الاستراتيجية، أما المبحث الرابع فقد تضمن عرضاً مختصراً للدراسات السابقة العراقية والعربية ذات الصلة بالبحث الحالي بشكل مباشر أو غير مباشر بما يُمكن الباحث من سلامة اختيار منهجية بحثه ووضع تصورات النظرية عن ماهية الاستراتيجية التي سيقترحها.

أما **الفصل الثالث** فقد تضمن عرضاً لمنهجية البحث من حيث كيفية اختيار عينة البحث وتوزيعها، وما هي الخطوات التي قام بها الباحث في بناء استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة المتكاملة في جمهورية العراق، وما هي المراحل الاستراتيجية التي اعتمدها في ذلك. وما هي الخطوات التي

اعتمدت في التحليل الاستراتيجي باستخدام مصفوف (SWOT) للعوامل الداخلية والخارجية للقطاع الزراعي. وما المعالجات الإحصائية المستخدمة في البحث.

أما الفصل الرابع فقد اشتمل على مبحثين، الأول تضمن عرضًا لنتائج مؤشرات التنمية الزراعية المستدامة المتكاملة مع مناقشة النتائج، والمبحث الثاني تضمن عرضًا للاستراتيجية المقترحة في حين تضمن الفصل الخامس ملخص النتائج والتوصيات والدراسات المستقبلية والخاتمة الخاصة بالبحث.



# الفصل الثاني

## (الاطار النظري)

## الفصل الثاني الإطار النظري

### المبحث الأول (مدخل إلى التنمية الزراعية المستدامة المتكاملة)

#### تمهيد:

لغرض الوصول إلى تعريف شامل ودقيق لمفهوم التنمية الزراعية المستدامة المتكاملة سنتطرق في هذا الفصل إلى التعاريف التي جاءت بصدد مفهوم كل من (التنمية، التنمية الزراعية، التنمية المستدامة، التكامل الزراعي) كل حدة فضلاً عن أهداف ومؤشرات وأبعاد التنمية الزراعية المستدامة.

**1-1- مفهوم التنمية:** من المشاكل الأساسية التي تواجه البلدان النامية هو الركود المزمن الذي عاشت فيه زمنًا طويلاً، وأصبح الخروج منه الهدف الرئيس لها ولتحسين اقتصادها الوطني والالتحاق بالدول المتقدمة يجب أن تكون قادرة على النهوض، ولذلك تعنى الأبحاث والدراسات في موضوع التنمية التي تعد من أهم المفاهيم التي ظهرت في بداية القرن العشرين لتركز على إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في بلد معين لإكسابه القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يحسن المتزايد في نوعية الحياة لجميع أفراد.

ولأهمية هذا المفهوم في تحسين المجتمعات جاءت بصدده تعاريف عديدة، فعُرفت التنمية بأنها: "عملية تعبئة وتنظيم جهود أفراد المجتمع وجماعته، وتوجيهها للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية بأساليب ديمقراطية لحل مشاكل المجتمع، ورفع مستوى أبنائه اجتماعياً واقتصادياً وصحياً وثقافياً، ومقابلة حاجاتهم بالانتفاع الكامل لكافة الموارد الطبيعية والبشرية والفنية والمالية المتاحة" (بدران، 2014، ص: 22).

كما عُرفت التنمية على أنها "إجراءات وسياسات وتدابير متعددة تتمثل في تفسير بنيان وهيكل الاقتصاد القومي بهدف تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عبر فترة ممكنة من الزمن، بحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد، فالتنمية هي العمليات المقصودة التي تسعى إلى إحداث النمو بصورة سريعة في إطار خطط مدروسة، وفي فترة زمنية محددة" (بولصباح، 2013، ص: 8).

فالتنمية هي عملية شاملة ومستمرة وموجهة وواعية تمس جوانب المجتمع جميعها، وتحدث تغيرات كمية وكيفية وتحولات هيكلية تستهدف الارتقاء بمستوى المعيشة لكل أفراد المجتمع والتحسن المستمر لنوعية الحياة فيه بالاستخدام الأمثل للموارد والامكانات المتاحة. (قصوري، 2012، ص: 6).

يرتبط مفهوم التنمية بالعديد من المفاهيم الأخرى والذي يخلط البعض بينهما ومنها مفهوم النمو، وبهذا الصدد لابد من توضيح الفرق بين مفهوم التنمية ومفهوم النمو بما يخدم البحث الحالي، فإن النمو يشير إلى عملية الزيادة الثابتة أو المستمرة التي تحدث في جانب معين من جوانب الحياة، وهو أمر يؤدي إلى تراكمات تحدث أثرها بعد فترة من الزمان، سواء تأثيرات سلبية أو إيجابية، (كافي، 2017، ص: 15-16) إذن هو تعبير كمي عن الزيادة المطردة وقد لا تكون هذه الزيادة مقصودة أو لصالح البلد، على سبيل المثال معدل النمو السكاني في البلدان العربية ومنها العراق وصل في بعض السنين إلى (3.2) % (وزارة التخطيط، 2017) وهذا معدل نمو عالي مقارنة بكثير من الدول المتقدمة و حتى الدول العربية ويعد عائقاً من عوائق التنمية فزيادة السكان بنسبة أكبر من زيادة الدخل القومي، تجعل من الصعوبة تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد.

ويرى الباحث أن التنمية عبارة عن تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة خلال فترة من الزمن مع تغير في النظم الاجتماعية والبيئية والاقتصادية نحو الأفضل، فهي تعتمد بالدرجة الأساس على جهد منظم فضلاً عن إدارة وتخطيط سليم لتتم عملية التغيير سواءً تغييراً اجتماعياً أو اقتصادياً... الخ. إن الفارق الرئيس بين النمو والتنمية يرتبط بالتلقائية والتدخل في تحقيقهما، فالنمو تلقائي يحصل مع مرور الزمن باستمرار وجود مجتمع معين يسعى دائماً للعيش فالسكان ينمون وتنمو حاجاتهم من السلع والخدمات المختلفة ومن ثم فإنهم يحاولون زيادة إنتاجهم منها وعليه فإن النمو في مؤشرات الاقتصاد القومي يعني ارتفاع الدخل القومي ونصيب الفرد منه (قصوري، 2012، ص: 7). في حين أن التنمية تنطوي على إحداث تغييرات هيكلية مقصودة في قطاعات الاقتصاد القومي، وهذا الأمر ليس ضرورياً في حالة النمو، يعني أن الفارق الجوهرى بين التنمية والنمو هو أن التغييرات في حالة التنمية تكون مقصودة من خلال التخطيط الاستراتيجي الشامل من جانب الحكومة والأفراد باستغلال الامكانيات المادية والمالية والتشريعية وتكون مسؤولة عن نجاح أو فشل التنمية، أما التغير في حالة النمو فيحدث تلقائياً طبقاً لقوى السوق (بدران، 2014، ص: 36).

ويستنتج الباحث مما سبق أن التنمية عملية مستمرة هدفها رفاهية الفرد، وسعيها إحداث نمو ايجابي، ووسيلتها التعاون المشترك، ومحدداتها الزمن والامكانيات المتوفرة، وأساسها الخطط المدروسة وإدارتها هي الحكومة.

**2-1-2- مفهوم التنمية الزراعية:** إن تنمية أي قطاع ينبغي ألا تتم بمعزل عن تنمية القطاعات الأخرى ومنها التنمية الزراعية فهي كل السبل المعتمدة في زيادة الإنتاج الزراعي، وقد أدركت ذلك

أغلب الدول النامية بأهمية الزراعة في تنمية اقتصادها لكونها دول زراعية بالدرجة الأولى، وبذلك أصبحت التنمية الزراعية من الأولويات في خطط التنمية الشاملة لتلك البلدان (مكي، 2012، ص:361).

وعليه تعرف التنمية الزراعية على أنها "عملية تحسين الإنتاج الزراعي كمًا ونوعًا لتحقيق الأمن الغذائي وتقليل الاعتماد على الاستيراد ويمكن تحقيق ذلك من خلال إحداث ثورة فنية في طرائق ووسائل الإنتاج المتبعة وإحداث تغييرات اجتماعية وثقافية وصحية في المجتمع الريفي إلى جانب الثورة الفنية واستخدام التقنيات الملائمة" (رسن، 2011، ص:62).

كما عرفت بأنها "تظافر الجهود الإنمائية والتطورات الاقتصادية إلى مراحل زمنية، بالاستناد إلى الواقع الاقتصادي والزراعي، التي تهدف إلى زيادة الناتج الإجمالي الزراعي، والسعي لرفع الناتج المحلي ونموه بمعدلات أعلى من معدلات الاستهلاك المحلي، ورفع نسبة الإيرادات المحلية" (الشريفي، 2006، ص:74).

فالتنمية الزراعية عملية إدارة معدلات النمو، إذ تهدف إلى زيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي على المدى الطويل في المناطق الريفية، إما من خلال زيادة رقعة الأراضي الزراعية المستصلحة أو القابلة للزراعة عن طريق قيام الجهات الحكومية بالتنمية الزراعية الأفقية من خلال تزويدها بالبنى الأساسية اللازمة للاستثمار فيها، أو من خلال التنمية الزراعية الرأسية التي تقوم على ادخال التقنيات الحديثة في العمليات الزراعية بهدف الاستغلال الامثل للأراضي الزراعية والمحافظة على التربة وترشيد استغلال المياه وزيادة الإنتاجية (بدرالدين، 2015، ص:214).

من التعاريف أعلاه يمكن أن نستنتج أن الزراعة ليست مجرد أداة للتنمية ولكنها طريقة حياة لكثير من المنتجين الزراعيين، لذلك لابد من محاكاة حاجات ورغبات هؤلاء المنتجين الزراعيين كأحد عناصر التنمية الزراعية، كما يجب الأخذ بنظر الاعتبار العدالة ضمن التنمية الزراعية وليست الإنتاجية فقط التي قد تكون بيد الأقلية على حساب الأغلبية، ذلك أن الفقر لا ينتج عن طريق نقص الموارد وإنما ينتج لسوء توزيعها، إذ أن عدم وجود العدالة يعني اندثار الكثير من المنتجين الصغار (جامع، 2010، ص:2).

وتكتسب التنمية الزراعية أهميتها من أهمية القطاع التي تسعى إلى تنميته وتطويره والذي يحتل موقع الصدارة في الكثير من الدول المتقدمة وحتى بعض الدول النامية ألا وهو القطاع الزراعي، لما يتميز به من توفير قوت البلد وتوفير السلع الغذائية، فهو محفز أساسي للصناعات المرتبطة

بالزراعة والذي يوفر بعض المواد الأولية لكثير من هذه الصناعات، لذا تعد التنمية الزراعية الأداة الضرورية لتحقيق التنمية الوطنية الشاملة وتطوير اقتصادات الدول النامية، خاصة الدول التي تعتمد على الزراعة لدورها المهم في التقليل من التبعية للخارج، وهي مصدرًا مهمًا لدخل غالبية الفقراء في المناطق الريفية، فهي أداة لكسب الرزق وتوفير الرفاه الاجتماعي (رسن، 2011، ص: 60).

**2-1-3- التنمية المستدامة:** يعد مفهوم التنمية المستدامة من أهم التطورات في الفكر التنموي الحديث وأبرز إضافة إلى أدبيات التنمية خلال العقود الأخيرة، وقبل الحديث عن تعريف التنمية المستدامة لابد من استعراض السياق التاريخي لهذا المفهوم.

عرفت اللجنة الدولية للتنمية والبيئة مفهوم التنمية المستدامة عام 1987 على أنها "التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الإضرار بقدر الأجيال القادمة على تلبية حاجاتهم" (اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، 1989، ص: 83) وترسخ هذا المفهوم (التنمية المستدامة) بعد مؤتمر قمة الأرض في ريودي جانيرو بالبرازيل 1992، ثم تطور المفهوم في عام 2002 ليكون مفهوم التنمية المستدامة الحديث هو "تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئيًا أو كليًا" (غانم، 2012، ص: 2).

كما تُعرف التنمية المستدامة بأنها "التنمية التي لا تلوث البيئة المحيطة بها ولا تستنزف مواردها وتقوم على الإدارة البشرية المثلى للموارد الطبيعية وتدعم المشاركة الشعبية في جميع مراحل التنمية وتساوي بين كل الأجيال في حق الاستفادة من الموارد الطبيعية" (نصار، 2008، ص: 102)، وعليه فالتنمية المستدامة هي " استراتيجيّة تنموية شاملة تسعى إلى توفير الحاجات الأساسية للإنسان مع الحفاظ على البيئة والقضاء على الفقر، من خلال تحقيق موازنة بين الأنظمة البيئية والاقتصادية والاجتماعية، والعمل بشفافية عالية تضمن حاجات الجيل الحالي والأجيال المستقبلية" (بولصباح، 2013، ص: 14).

فالعنصر الأساسي الذي تشير إليه مختلف تعاريف التنمية المستدامة هو عنصر الإنصاف أو العدالة، سواء ما يتعلق بالإنصاف ما بين الأجيال البشرية، أو الإنصاف الذي يتعلق بمن يعيشون اليوم والذين لا يجدون فرصًا متساوية للحصول على الموارد الطبيعية أو لا يحصلون على المنافع الاجتماعية والاقتصادية، لذلك فإن التنمية المستدامة تحاول الاستناد إلى أهمية الإنصاف لتحقيق التوازن بين الأجيال البشرية من جهة، وبين دول العالم من جهة أخرى (محمد، 2012، ص: 425).

ومن التعاريف أعلاه يرى الباحث أن التنمية المستدامة هي فكر شمولي يستند إلى العمل المؤسسي الجماعي الشفاف في التطبيق وإلى العدالة في توزيع الموارد والترشيد في استخدامها ليس فقط للأجيال الحالية وإنما للأجيال القادمة على أن تكون بنفس القدر من الأهمية وصولاً إلى رفاة الحياة وإنهاء الفقر من خلال التوازن المنصف بين النظام البيئي والاجتماعي والاقتصادي للبلد. وتأسيساً على ما سبق فإن التنمية المستدامة لها افتراضات تعامل بها المفكرون وكما يأتي :

(خضير، 2015، ص:342).

1. حالة التنمية المستدامة حالة لا تتناقص فيها المنفعة عبر الزمن .
  2. حالة التنمية المستدامة حالة لا يتناقص فيها الاستهلاك عبر الزمن .
  3. حالة التنمية المستدامة حالة تكون فيها إدارة الموارد بحيث تحافظ على فرص الإنتاج للمستقبل.
  4. حالة التنمية المستدامة حالة لا يتناقص فيها خزين رأس المال الطبيعي عبر الزمن.
  5. حالة التنمية المستدامة حالة تدار فيها الموارد بحيث تحافظ على الإنتاج مستداماً من خدمات الموارد.
- ولقد تضمن بيان (ريودي) سبعة وعشرين مبدأً للتنمية المستدامة نذكر منها ما له علاقة بالبحث الحالي (اليونسكو، 2013، ص:1):
1. لا بد من تحقيق التنمية بحيث يتم إشباع الحاجات الإنمائية والبيئية للأجيال الحالية والمستقبلية بطريقة منصفة.
  2. القضاء على الفقر وتقليص الفوارق في مستويات المعيشة في أنحاء العالم أمر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة.
  3. حماية البيئة يشكل جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية بحيث لا يمكن النظر فيه بمعزل عنها.
  4. لتحقيق التنمية المستدامة وحياة أفضل لجميع البشر، على الدول خفض واستبعاد الأنماط غير المستدامة للإنتاج والاستهلاك وتعزيز السياسات الديموغرافية المناسبة.
  5. تلعب المرأة دوراً حيوياً في الإدارة البيئية والتنمية، ومشاركتها الكاملة هي أساسية لتحقيق التنمية المستدامة.
  6. ليس باستطاعة المعرفة في العلوم والتقنيات، حل جميع المشكلات دائماً.
  7. التأكيد على دور الجمهور في المشاركة الاجتماعية مع صانعي القرارات، والذين تتأثر حياتهم بتلك القرارات المتخذة فيجب أن يشارك في الإجراءات التي تقود القرارات.

وتسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وهي (بولصباغ، 2013، ص:14):

1. تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان.
  2. تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة.
  3. تحقيق الاستغلال والاستخدام العقلاني للموارد.
  4. ربط التقنيات الحديثة بأهداف المجتمع.
  5. إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأوليات المجتمع.
  6. تحقيق نمو اقتصادي تقني.
  7. العمل على المساواة في تقاسم الثروات بين الأجيال المتعاقبة وبين أبناء الجيل الواحد.
- ويستند مفهوم التنمية المستدامة إلى مجموعة من الأسس لتحقيق أهدافها ومن أهمها (الحسن، 2011، ص:4-5):

1. أن تحافظ التنمية المستدامة على خصائص ومستوى أداء الموارد الطبيعية الحالي والمستقبلي كأساس لشراكة الأجيال المقبلة في المتاح من تلك الموارد.
2. يكون تركيز التنمية المستدامة على قيمة عائدات النمو الاقتصادي فضلاً عن نوعية وكيفية توزيع تلك العائدات، وما يترتب على ذلك من تحسين للظروف المعيشية للمواطنين حال الربط بين سياسات التنمية والحفاظ على البيئة.
3. تعزيز استخدام وسائل تقنية أقل ضرراً للبيئة والحفاظ على استمرارية الموارد الطبيعية.
4. استدامة وتواصل واستمرارية النظم الإنتاجية أساس الوقاية من احتمالات انهيار مقومات التنمية خاصة بالدول النامية التي تعتمد على نظم تقليدية ترتبط بمقومات البيئة الطبيعية.

**2-1-4- التنمية الزراعية المستدامة:** بعد أن تعرفنا على مفهوم كل من التنمية بصورة عامة و التنمية الزراعية والتنمية المستدامة كل على حدة، لابد من التعرف على مفهوم التنمية الزراعية المستدامة، فقد عُرفت على "أنها العملية التي يتم من خلالها ضمان تقديم المتطلبات الغذائية الأساسية للأجيال الحالية والمستقبلية مع توفير فرص عمل مستمرة ودخل كافٍ بما يضمن بيئة عمل و حياة كريمة لكل المرتبطين بالإنتاج الزراعي وحفظ وصيانة القدرات الإنتاجية لقاعدة الموارد الطبيعية دون الاخلال بالتوازن الطبيعي حرصاً على تقليل هشاشة القطاع الزراعي" (براق، 2011، ص:456).

كما تعرف على أنها: ادارة وصيانة قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغيير التقني والمؤسسي على نحو يكفل تحقيق الحاجات البشرية للأجيال الحاضرة والمقبلة وتلبيتها المستمرة في مجل الزراعة بحيث تصون موارد الاراضي والمياه والموارد الوراثية النباتية والحيوانية ولا تؤدي إلى تدهور البيئية وهي ملائمة من الناحية الفنية ومجدية اقتصادياً ومقبولة اجتماعياً (بشاي، 2003، ص:24). فيما عرفت على أنها عملية تهيئة الظروف الملائمة لتلبية المتطلبات الزراعية وتوفير الإمكانيات الزراعية اللازمة كتراكم المعرفة والتقنيات الزراعية وكذلك توزيع المدخلات الزراعية ومخرجاتها (Jean, 2006.p:10).

وتأسيساً على ما سبق فإن الباحث يعرف التنمية الزراعية المستدامة على أنها نظام من الإدارة المتكاملة للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتقنية للتنمية بما يخدم القطاع الزراعي ويحقق له أعلى إسهام في الناتج المحلي الإجمالي بحيث يحقق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي الرفاهية للأجيال الحالية والأجيال المستقبلية بشكل مستدام وبالقدر نفسه.

**2-1-5- التكامل في القطاع الزراعي:** يمكن فهم التكامل كمصطلح بصورة عامة من خلال فهمه لغة فهو يعني تكامل يتكامل، تكاملاً، فهو مُتكامل، تكاملت الأشياء: كَمَل بعضها بعضاً بحيث لم تحتاج إلى ما يكملها من خارجها، تَكَامَلَ عَمَلُهُ: كَانَ كَامِلاً وَتَاماً، (عمر، 2008، ص:1959). وعليه فالتكامل هو أسلوب ومبدئ مهم في أي قطاع اقتصادي فهو يركز على تحقيق نوع من الترابط التطبيقي بين نشاطين أو خطين من الإنتاج أحدهما يكمل الآخر. وعليه فان التكامل في القطاع الزراعي هو أن يكمل الشق النباتي نظيره الحيواني منه، وبالعكس بحيث يتم الاستفادة من جميع الموارد الطبيعية من مياه ونبات وحيوان في ظل المناخ المناسب وتحويله إلى سلع مختلفة حسب رغبة المستهلك عن طريق الصناعة، وبذلك فان للتكامل في القطاع الزراعي أنواعاً عدة يمكن تقسيمها إلى الآتي:

1. **التكامل النباتي - النباتي:** يركز هذا التكامل على الدورات الزراعية بين المحاصيل خلال العام الواحد مثل البقولية مع الحبوب، وهذا طبعاً يحقق مجموعة من الفوائد وكما يأتي (الحكيم، 2016، ص:15):

أ- زيادة خصوبة التربة أو المحافظة عليها وبالتالي زيادة انتاجيتها، إذ ان المحاصيل البقولية تساعد على نمو البكتريا المنتجة للنتروجين في التربة، وعليه تكون البقوليات اساساً للحفاظ على خصوبة التربة لزراعة محاصيل الحبوب لاحقاً.



ب- استثمار الأراضي الزراعية على مدار السنة وبأعلى كثافة ممكنة.  
ت- تنويع الإنتاج الزراعي وبذلك حصول المنتج الزراعي على أرباح بشكل أكثر ضماناً لو كانت الأرض مزروعة بمحصول معين من خلال التنويع في زراعة المحاصيل على وفق الدورات الزراعية المحفزة للتربة.

2. **التكامل النباتي -الحيواني:** يركز هذا التكامل على توفير الأعلاف بأشكالها لحيوانات المزرعة من مواشي ودواجن وأسماك، فالأعلاف هي القاعدة الأساسية للإنتاج الحيواني، كما أن فضلات الحيوانات يمكن أن تستخدم كسمادة حيواني للتربة لزيادة إنتاجها، وأن الأعلاف تحسن من خصوبة التربة وتزيد من إنتاجيتها كما ذكرنا آنفاً.

3. **التكامل الزراعي - الصناعي:** لقد حظيت مسألة التوازن بين قطاعي الزراعة والصناعة بأهمية كبيرة في استراتيجيات التنمية المستدامة، حيث يؤكد البعض على أن الزراعة والصناعة قطاعان يكمل بعضهما البعض، وأكدت منظمة الأغذية والزراعة في المنتدى الثاني للتنمية الصناعية الشمولية والمستدامة أن "التنمية الصناعية والزراعة ينبغي أن يكمل كل منهما الآخر وإن التصنيع الزراعي يمكن أن يصبح أداة هامة في الحد من الفقر والجوع، ولكن ذلك لا ينبغي أن يأتي على حساب التنمية الزراعية".

كما شددت على ضرورة توطيد الروابط بين الزراعة والقطاعات الأخرى في الاقتصاد، بهدف بناء نظم الغذاء المستدامة (موقع منظمة الأغذية والزراعة على شبكة الانترنت).

فالقطاع الصناعي يلبي حاجات القطاع الزراعي من مستلزمات الإنتاج المختلفة، وفي الوقت ذاته يمثل سوقاً لاستيعاب المنتجات الزراعية ، وبالمقابل فإن القطاع الزراعي يجهز الصناعة بالمواد الأولية ومستلزمات الإنتاج الأخرى، وهذا يعني أن العلاقة بين القطاعين يجب أن تكون اعتمادية ترابطية، بحيث إن أي تطور في القطاع الزراعي لا بد أن يصاحبه تطور مماثل في القطاع الصناعي والعكس صحيح، فالتنمية الزراعية المستدامة تحتاج إلى تطوير القطاعين معاً، لهذا فإن هذه العلاقة بين القطاعين تستدعي اتباع استراتيجية الربط بين الصناعة والزراعة لتأمين نجاح الاثنين معاً، وصولاً إلى التنمية الزراعية المستدامة المتكاملة. (القريشي، 2012، ص:175).

يشمل مفهوم التكامل الزراعي الصناعي إنتاج المحاصيل الزراعية النباتية والمنتجات الحيوانية وتصنيفها وتخزينها ونقلها وتسويقها، وهذا يحقق قيمة مضافة، والقيمة المضافة هنا لا تقتصر على المبالغ المالية التي تضاف إلى قيمة السلعة الزراعية، بل يتعدى ذلك إلى إقامة المصانع وصنع فرص

عمل في التصنيع والتسويق وكافة حلقات العمل الزراعي الصناعي التي يجب أن تتكامل من أجل تطوير الصناعات الزراعية التي تعتمد على المواد الأولية المنتجة محلياً ولهذا التكامل فوائد عدة منها (وهبي، 2012، ص:212):

أ-يسمح بتصنيع المنتجات الزراعية الغذائية السريعة التلف، واستهلاكها خارج مواسم إنتاجها وحفظها من التلف.

ب- تحقيق استقرار نسبي لأسعار المنتجات الزراعية لوجود فائض خلال الموسم وعدم تركها للعرض والطلب، وبذلك نحافظ على أسعار مناسبة للمنتج الزراعي والمستهلك.

ت- استمرارية وتطوير الزراعة، وتسمح تلك المنتجات المصنعة من استهلاكها في غير مناطق إنتاجها.

ث- تحقيق الضمان للمنتج الزراعي بان منتجاته ستسوق بالكامل سواء أكانت للتصنيع أو للاستهلاك.

ج- التصنيع في أغلب الأحيان يحتاج إلى مواد أولية ذات مواصفات عالية وخاصة وبهذا فان التكامل الزراعي الصناعي سيسهم في تحسين الإنتاج الزراعي.

ويرى الباحث أنه من الضروري تدخل الدولة في تحقيق التكامل الزراعي - الصناعي لكون مكوناته لا ترتبط بالقطاع الزراعي فحسب وإنما بالقطاعات الأخرى، وهذا يعني أن يكون تحقيق التكامل من أولويات الخطة الوطنية الشاملة.

وبعد التعرف على مفهوم التكامل الزراعي الصناعي فإن الباحث يعرف التنمية الزراعية المستدامة المتكاملة تعريفاً شاملاً وكما يأتي:

أنها نظام من الإدارة المتكاملة للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتقنية للتنمية بما يصنع نوع من التكامل بين القطاع الزراعي والقطاع الصناعي ويحقق أعلى إسهام في الناتج المحلي الإجمالي بحيث يحقق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي والرفاهية للأجيال الحالية والاجيال المستقبلية بشكل مستدام وبالقدر نفسه.

**2-1-6- أبعاد التنمية الزراعية المستدامة المتكاملة:** تستمد التنمية الزراعية المستدامة أبعادها

من أبعاد التنمية المستدامة المترابطة مع بعضها التي يصعب الفصل عنها والتي حددها البعض بثلاث أبعاد هي (الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية) (غنيم، وآخرون، 2014، ص:39) فيما قسمها الآخرون إلى أربعة أبعاد فأضافوا بُعداً رابعاً هو البعد التقني (خضير، وآخرون، 2015، ص:351)

لأهميته وضرورة التركيز عليه في التنمية الزراعية المستدامة في حين يراه البعض بأنه مدمج مع الأبعاد الثلاث الأخرى، أما الباحث فقد أضاف بُعداً خامساً ألا وهو البعد السياسي الذي يراه من ضروري الاهتمام به وعده بُعداً مستقلاً بذاته لأهميته في الوقت الحاضر ولاسيما في ظل الظروف السياسية التي يمر بها العراق، وعليه فإن أبعاد التنمية الزراعية المستدامة ستكون كما يأتي:

**أولاً/ البعد الاقتصادي:** ينظر البعد الاقتصادي للتنمية الزراعية المستدامة على أن هناك ثمة عوائد اقتصادية من تطبيق الاستدامة في التنمية الزراعية منها زيادة نصيب الفرد من الموارد الطبيعية الزراعية كالمياه المتاحة والأراضي المزروعة والمحاصيل الاستراتيجية وغيرها وضمان حصول الأجيال اللاحقة على القدر نفسه.

كما يهتم هذا البعد بالميزان التجاري من الواردات الزراعية وكمية الصادرات الزراعية للبلد والعوائد الاقتصادية الناتجة عنها، وعن حجم الفجوة الغذائية ونسبة الاكتفاء الذاتي للمحاصيل الزراعية ولا سيما الاستراتيجية منها وكذلك الحال بالنسبة للإنتاج الحيواني.

**ثانياً/ البعد البيئي:** يندرج تحت هذا البعد ما تسعى اليه التنمية الزراعية المستدامة من الحفاظ على الموارد الطبيعية الزراعية بصيانتها واستخدامها الاستخدام الأمثل من خلال الترشيح في استخدامها للمياه والأراضي الزراعية، والمقصود بصيانة المياه هو وضع حد للاستخدامات المبددة وتحسين كفاءة شبكات المياه وكذلك تحسين نوعية المياه وقصر المسحوبات من المياه السطحية على معدل لا يحدث اضطراباً في النظم الإيكولوجية التي تعتمد على هذه المياه، وقصر المسحوبات من المياه الجوفية على معدل تجدها.

فضلاً عن الحفاظ على المياه والهواء من التلوث الناتج عن الاستخدام السيئ والمسرف للأسمدة الكيميائية والمبيدات حتى لا تؤدي إلى تدهور الأنهر والبحيرات، وتلوث الأغذية والضرر بصحة الإنسان نفسه، وكما يركز هذا البعد على ظاهرة التصحر وتملح وتغدق الأراضي الزراعية وانحسارها، وهذا يعني استخدام الري استخداماً حذراً وغير مسرف.

**ثالثاً/ البعد الاجتماعي:** تأخذ التنمية الزراعية المستدامة بُعداً آخر يرتبط بالبعدين السابقين وهو البعد الاجتماعي الذي يرى من الضروري الاهتمام بالموارد البشرية كأيدي عاملة وتدريبهم الذين تدعو إليهم الحاجة لاستمرار التنمية، كما يهتم هذا البعد بتحسين المستوى المعيشي لأهل الريف وتحسين تعليمهم والخدمات الصحية المقدمة لهم والقضاء على الفقر والجوع والحد من البطالة.

رابعاً/البعد التقني: يهتم هذا البعد بما ينتج عن استخدام التقنيات الزراعية في التنمية الزراعية، سواء في السلب أو الايجاب فهو ينظر إلى التقنية على أنها عامل مساعد على استدامة الزراعة بما لا يتقاطع مع ما تهدف إليها الأبعاد الثلاثة الأخرى، فالاستخدام المفرط للمكننة قد يزيد من العوائد الاقتصادية وبهذا فان هذا البعد (التقني) قد توافق مع البعد الاقتصادي، لكنه تقاطع مع البعد الاجتماعي من خلال الاستغناء عن الكثير من الأيدي العاملة وبذلك سيزيد من حالة البطالة وهذا يعني زيادة الفقر.

خامساً/ البعد السياسي: نظراً للتغيرات السياسية السريعة التي تحدث في بعض الدول ولاسيما النامية منها والتي تؤثر قطعاً على قطاعاتها الاقتصادية ومنها القطاع الزراعي فكان لابد من التنمية الزراعية المستدامة أن تأخذ بنظر اعتبارها بعد سياسياً لما ستكون عليه، فالبعد السياسي للتنمية الزراعية المستدامة يرى أنه من الضروري بمكان توفر حالة من الاستقرار الأمني والسياسي للبلد حتى يتمكن صناع التنمية من الشروع في بنائها على أسس سليمة كما ان سوء الأوضاع السياسية والأمنية تصنع نوع من الفوضى التي ستكون عائقاً كبيراً امام عجلة استدامة الزراعة وإن هذه الفوضى ستصنع بيئة غير ملائمة للنزاهة والشفافية ولاسيما إذا غابت المراقبة والمحاسبة القانونية.

**2-1-7- أهداف التنمية الزراعية المستدامة المتكاملة:** سرد العديد من الباحثين جملة من أهداف التنمية الزراعية المستدامة كل حسب وجهة نظره ومتطلبات التنمية في بلده، فقد حدد (طالبي، وآخرون، 2015، ص:214-215) الأهداف بالآتي: -

1. زيادة الدخل الوطني من الزراعة وصولاً إلى زيادة الدخل الاجمالي، لرفع نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.

2. القضاء على المجاعة وتوفير الغذاء عن طريق زيادة الإنتاج الزراعي.

3. المساهمة في زيادة الصادرات والحد من الواردات من خلال زيادة الإنتاج الزراعي المحلي.

4. القضاء على البطالة وتخفيف الحد من الفقر وتوفير وظائف جديدة للمجتمع ومن ثم تحسين مستوى معيشتهم.

5. تحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق زيادة الإنتاج واستغلال الموارد المتاحة.

6. استخدام الموارد المحلية كمدخلات في العملية الإنتاجية لدعم الصناعة الوطنية.

بينما حدد (رسن، 2011، ص:63-64) أهداف التنمية الزراعية المستدامة بالآتي:

1. تأمين حاجات المواطنين من الغذاء.

2. تعظيم مساهمة القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي.
3. رفع مستوى الحياة لأكبر قطاع جماهيري.
4. تأمين متطلبات الصناعات التحويلية الخفيفة.

**2-1-8- مؤشرات التنمية الزراعية المستدامة المتكاملة:** بعد أن تطرقنا لمفهوم التنمية الزراعية المستدامة فلا بد من ان نعرف ان هناك مجموعة من المؤشرات يتطلب تشخيصها وتحليلها للوقوف على حقيقة التنمية الزراعية المستدامة والتي صُنفت وقُسمت من الباحثين والمنظمات الدولية الى مجموعات تبعاً لمجالات الحياة التي يفترض أن يعيش فيها الفرد برفاهية، لذا سنتطرق إلى أهم هذه المؤشرات مع إعادة ترتيبها وتصنيفها وإضافة بعض المؤشرات التي رأى الباحث أن تؤخذ بنظر الاعتبار عند تحليل مؤشرات التنمية الزراعية المستدامة لأي بلد ومنها العراق لما التمه الباحث من تأثيرها الواضح على واقع التنمية الزراعية المستدامة في الوطن العربي بصورة عامة والعراق بصورة خاصة مع توضيح موجز لكل منها وكما يأتي:

1. **المؤشرات الفكرية:** وتتمثل برؤية ورسالة وأهداف التنمية الزراعية المستدامة.
2. **المؤشرات الاقتصادية:** وهي مجموعة من المؤشرات التي تقيس العوائد الاقتصادية المتحققة من التنمية الزراعية المستدامة كنسبة مساهمة القطاع الزراعي إلى الناتج المحلي الاجمالي وهو المؤشر الأمثل المستخدم من قبل صناع القرار للحكم فيما إذا كان القطاع الزراعي في حالة نمو أو انكماش. وكذلك نصيب الفرد من الناتج الزراعي وهو أكثر المؤشرات استخداماً لتحديد مستوى التنمية في بلد ما، ويشكل نقطة انطلاق جيدة لتقييم الاستدامة من حيث عدالة التوزيع بين الأفراد للجيل الحالي والاجيال القادمة، إذ يعكس مؤشر نصيب الفرد من الناتج الزراعي التطور في قيمة الناتج الزراعي مقترناً بمعدل النمو السكاني. وتشمل كذلك إنتاجية العامل الزراعي، الواردات الزراعية، الصادرات الزراعية، الفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتي).
3. **المؤشرات التقنية الزراعية الحديثة:** وتشمل (معدل استخدام المكننة الحديثة، استخدام تقنيات الري الحديثة، استخدام البذور المحسنة، استخدام الأسمدة العضوية، انتشار الزراعة المحمية).
4. **المؤشرات السكانية:** وتشمل (معدل النمو السكاني، نسبة السكان الريفيين إلى إجمالي السكان، نسبة القوى العاملة الزراعية إلى إجمالي القوى العاملة).
5. **المؤشرات الاجتماعية:** وتشمل (مستوى الفقر، مستوى التعليم، البطالة).

6. المؤشرات البيئية: وتشمل (التصحّر والزحف الصحراوي، تغدق وتملح الأراضي الزراعية، الغطاء النباتي، مكافحة الآفات الزراعية).
7. المؤشرات المورديّة: وتشمل (الموارد المائية، الموارد الأرضية، الموارد المالية، الموارد البشرية).
8. المؤشرات الإنتاجية: وتشمل (الإنتاج النباتي، الإنتاج الحيواني).
9. المؤشرات التنظيمية (المؤسسية): وتشمل (إدارة القطاع الزراعي، مساهمة القطاع الخاص الدعم الحكومي، الاستثمار الزراعي).
10. المؤشرات السياسية: وتشمل (الوضع الأمني، القوانين والتشريعات، الفساد المالي والاداري).

### 9-1-2- معوقات تحقيق التنمية الزراعية المستدامة المتكاملة: رغم الجهود والمحاولات

الجادة لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة، إلا أنه لا تزال تلك المحاولات قاصرة إلى حد كبير، وذلك لعدد من الأسباب، لعل من أهمها وأبرزها ما يأتي (الحسن، 2011، ص:8):

1. الفساد الاداري والمالي المتفشى في دوائر الدولة ومنها دوائر القطاع الزراعي.
2. الاغراق الزراعي وضعف التنافسية للمحاصيل الزراعية والمنتجات الحيوانية للبلد.
3. عدم الاستقرار الدول والناج عن غياب السلام والأمن.
4. مشكلة الفقر في بعض دول العالم والتي تزداد حدته مع الأمية وارتفاع عدد السكان والبطالة وتراكم الديون وفوائدها والاستغلال غير الرشيد للموارد الطبيعية.
5. استمرار الهجرة من الأرياف إلى المناطق الحضرية.
6. التعرض لظروف مناخية قاسية، كانهخفاض معدلات الأمطار، وارتفاع درجات الحرارة في فصل الصيف، وزيادة التصحر.
7. محدودية الموارد الطبيعية وسوء استغلالها وقلة الأراضي الصالحة للزراعة.
8. عدم موائمة بعض التقنيات والتجارب المستوردة من الدول المتقدمة مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في بعض دول العالم النامي، ونقص الكفاءات الوطنية القادرة على التعامل معها.

## المبحث الثاني

### مفاهيم مرتبطة بالتنمية الزراعية المستدامة المتكاملة

(السياسات الزراعية - الأمن الغذائي - الاكتفاء الذاتي - الفجوة الغذائية، المخزون الاستراتيجي - الاستثمار الزراعي)

**التمهيد:** نستعرض في الفصل بعض المفاهيم الضرورية ذات العلاقة بالتنمية الزراعية المستدامة المتكاملة والغرض من ذلك هو توضيح هذه المفاهيم قبل الشروع بتفسير مؤشراتها في الباب الرابع من هذا البحث.

**2-2-1- السياسات الزراعية:** تعد السياسات الزراعية من الوسائل الأساسية المصاحبة لخطط وبرامج التنمية الزراعية وهي الحلقة الأهم في ربط البرامج والاستراتيجيات الوطنية بخطط التنفيذ وفي أحداث التكامل واستغلال الموارد الطبيعية والبشرية وتوفير الغذاء (أحمد، 2016، ص: 25)، فهي الأدوات التي تتبناها الدول لتوجيه أنشطتها الاقتصادية والاجتماعية (ثلاج، وآخرون، 2014، ص: 171)، وهي جزءاً من السياسة الاقتصادية فهي ترتبط بها ارتباطاً وثيقاً ومهماً من خلال تأثيرها في نمو وتطوير القطاع الزراعي، فضلاً عن تأثيرها في تخصيص الموارد واستخدامها في ظل ندرة الموارد وإعادة توزيع الدخل بين الريف والحضر (جبارة، 2015، ص: 67).

وعليه فقد جاءت تعاريف عديدة بصددتها منها: هي فرع من فروع السياسة الاقتصادية العامة يتم رسمها وإعدادها وتطبيقها في القطاع الزراعي ويتم التنسيق والتكامل بينها وبين غيرها من السياسات الاقتصادية الأخرى لتحقيق أهدافها المنشودة وتستهدف السياسة الزراعية تحقيق هدفين أساسيين هما: تحقيق الإشباع للمستهلكين من السلع الزراعية والثاني تحقيق تعظيم الربح للمنتجين الزراعيين (عز الدين، 2013، ص: 6)

وعليه تعرف السياسة الزراعية، بأنها مجموعة منتخبة من الوسائل الإصلاحية الزراعية المناسبة والتي يمكن من خلالها النهوض بواقع القطاع الزراعي وزيادة الإنتاج كمّاً ونوعاً ورفع المستوى المعيشي للعاملين بالزراعة (ابراهيم، 2014، ص: 407)، فهي مجموعة من القواعد والأساليب والاجراءات التي يتحقق خلالها تنفيذ أهداف محدودة، إذ تعمل على إحداث تغييرات نوعية في بنية القطاع الزراعي من خلال التغييرات التي تناول التركيب المحصولي، والبنية الحيازية المزرعية والفن

الإنتاجي، وهي بذلك تعمل على إحداث تغييرات نوعية في البنية الاقتصادية الزراعية (جبارة، 2015، ص: 67).

كما يمكن وصف السياسات الزراعية على "انها مجموعة من الإجراءات العملية التي تقوم بها الحكومة والتي تتضمن مجموعة منتخبة من الوسائل الاصلاحية الزراعية المناسبة في مجال الزراعة والتي يمكن بموجبها تحقيق أكبر قدر من الرفاهية للعاملين في مجال الزراعة عن طريق زيادة مساهمتهم الإنتاجية من خلال التوسع الكمي في الإنتاج" (سعيد، وآخرون، 2006، ص: 109-110)، إذ تعد السياسة الزراعية هي المسؤولة عن تصحيح واقع حال القطاع الزراعي من خلال الوسائل والاجراءات والتدابير المرسومة لهذا القطاع (ابراهيم، 2014، ص: 407)، فهي التي تؤثر على توجيه وتخصيص الموارد الاقتصادية الزراعية كما تؤثر على كيفية استغلالها بالشكل الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج ورفع انتاجية العناصر الإنتاجية، ومن ثم رفع المستوى المعيشي للعاملين في القطاع الزراعي (سعيد، وآخرون، 2006، ص: 108).

ومما سبق يمكن أن يعرفها الباحث على أنها: التدابير التشريعية والإجرائية التي تسنها الدولة لإدارة القطاع الزراعي بالشكل الذي يضمن وضع توليفة مناسبة بين المنتج الزراعي والمستهلك لضمان تحقيق حاجاتهم الاقتصادية بما يخدم الاقتصاد الوطني وتحقيق الأمن الغذائي للوصول إلى الاكتفاء الذاتي ودخول السلع الزراعية سوق التنافس الدولي وزيادة الصادرات مقابل الواردات، من دون الإضرار بالموارد الطبيعية لا في الوقت الحالي ولا في الزمن البعيد.

فالسياسات الزراعية يمكن أن تتمثل بالدعم الحكومي للمنتج الزراعي (سواء كان فلاحًا أو مزارعًا أو مربيًا أو مستثمرًا) كأن يكون ماليًا (منح مدفوعة أو قروض ميسرة) أو تحفيزيًا (تقليل ضريبة أو زيادة سعر شراء المحصول) أو إرشاديًا (توصيات علمية جديدة، اجراء دورة تدريبية) أو خدميًا (مكافحة حشرة معينة مجاناً) أو تجهيزيًا (بيع أسمدة أو معدات بأسعار مدعومة) أو بحثيًا (ابتكار صنف جديد أو طريقة زراعة جديدة)، بحيث يتحقق منها (المساعدة الحكومية) عائد مادي أو معنوي لجميع أطراف الإنتاج الزراعي وهي الحكومة والمُنتج والمستهلك، كالحصول على سلعة زراعية صحية مستدامة مناسبة للمستهلك ومريحة للمُنتج وتحسن من اقتصاد البلد، ويؤدي هذا الدعم الحكومي دورًا كبيرًا في نجاح التنمية الزراعية المستدامة، نتيجة لما يقدمه من دعم فني ومادي وكذلك دعم سياسي يؤدي إلى احداث تغيير متوازن ومستقر ولاسيما إذا كان هذا الدعم ملائم وقتًا وأسلوبًا



(عبد اللطيف وآخرون ، 2011، ص: 373) ولفهم السياسات الزراعية بشكل أوضح سنتعرض بعض مفرداتها ومضامينها وكما يأتي:

أولاً/أهداف السياسات الزراعية: تسعى السياسات الزراعية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وهي ما يأتي:

1. تحقيق الكفاءة الإنتاجية في إطار الموارد المتاحة واستغلالها الاستغلال الأمثل دون ان يتعارض مع شروط التنمية الزراعية المستدامة (زكرياء، وآخرون، 2016، ص: 34).

2. تكوين نوع من النظام المتكامل في إدارة القطاع الزراعي بعيداً عن العشوائية وفي إطار التنمية الزراعية المستدامة.

3. تحقيق نوع من العدالة في المنافع الاقتصادية بين المنتج الزراعي والمستهلك من خلال تحقيق الاشباع لمستهلكي السلع الزراعية وتعظيم الربح للمنتجين الزراعيين (أحمد، 2016، ص: 25).

ثانياً/أقسام السياسات الزراعية: لقد تأثرت السياسات الزراعية عبر مراحلها بنظام الدولة وحملت بعض ملامحه وعليه يمكن تقسيم السياسات الزراعية تبعاً لذلك إلى ثلاث مجموعات رئيسية هي:

1. **سياسات التوجيه الزراعي:** استخدمت بشكل واسع في الدول الرأسمالية وتجمع بين مبدأي الحرية الاقتصادية والتدخل الحكومي ولقد انطلقت سياسات التوجيه الزراعي من هدف رئيس هو تحسين فعالية النشاط الزراعي من دون تدخل الحكومات، إلا إذا كان التدخل ضرورياً لخدمة هذا الهدف، وقد أعطت هذه السياسات ثمارها اقتصادياً بزيادة الفائض الاقتصادي في الزراعة ومن ثم إنشاء المقدمات الضرورية لتحقيق الثورة الصناعية.

2. **سياسات الإصلاح الزراعي:** طبقت هذه السياسات في الدول النامية ومنها العراق وكانت معظم منطلقات هذه السياسات الإصلاحية تتحدد في الملكية ومصادرة ما هو زائد عن الحد المسموح به سواء بالتعويض أو بدون تعويض، وتوزيع الأراضي المصادرة على الفلاحين الذين لا يملكون أراضي لمنع احتكار الأراضي الزراعية أو تقليص الملكية وضمان توزيع أكثر عدالة للثروة والدخول، وبالنهاية فرض التزامات محددة على المستفيدين من الإصلاح الزراعي.

3. **سياسات الثورة الزراعية:** تستند هذه السياسة على إعادة ملكية الأرض إلى الشعب ووضعها تحت تصرف الفلاحين للعمل فيها لمصلحتهم ومصلحة الشعب، كما تستند إلى إحداث تغييرات جذرية في النظام الزراعي الاقتصادي والوصول إلى صورة أخرى، ولم يحالف هذه السياسة النجاح نظراً إلى تغليب الجانب السياسي على الضرورات الاقتصادية (أحمد، 2016، ص: 43).

ثالثاً/متطلبات نجاح السياسات الزراعية: لكي تُحقق السياسات الزراعية أهدافها يرى الباحث ان هناك مجموعة من المتطلبات يجب توفرها منها:

1. ان يكون تشريع السياسات الزراعية صادراً من منظمة حكومية أو شبه حكومية ذات طابع وطني هدفها المصلحة العامة.
2. ان تكون السياسات الزراعية المرسومة منسجمة مع السياسات الأخرى للبلد.
3. ان يكون تنفيذها وتطبيقها ضمن الإمكانيات والوسائل المتاحة للبلد.
4. ان تكون مرسومة بشكل يساعد على تحقيق المنافع الاقتصادية بالنسبة للمنتج الزراعي والمستهلك للبلد ككل وبشكل عادل وليس لأجزاء منه.
5. ان تأخذ بنظر الاعتبار عند رسمها التغيرات كافة (الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتقنية والسياسة) للبلد وللبلدان ذات الصلة لتمكين هذه السياسة من منافسة البلد زراعياً مع البلدان الأخرى.
6. ان يكون متابعة تطبيق السياسات الزراعية من مهام الجهات العليا في الدولة وليس مقصوراً على وزارة الزراعة فقط.

رابعاً/أنواع السياسات الزراعية: يختلف مضمون السياسات الزراعية من دولة إلى أخرى نتيجة لمجموعة من العوامل أهمها: طبيعة نظام الدولة (ليبرالي، اشتراكي، رأسمالي، ..الخ)، اختلاف اداء القطاع الزراعي الخاص بالدولة، اختلاف اهداف ووسائل السياسات الزراعية المتبعة، اختلاف السياسات الاقتصادية للدولة، وهذا ينعكس بشكل واضح على أداء القطاع الزراعي ككل (جبارة، 2015، ص:69)، ونظراً لغياب التفاصيل التشريعية الخاصة بالسياسات الزراعية فانه يصعب تحديد ماهية هذه السياسات من حيث احتواءها على أهداف ووسائل وأدوات محددة لتحقيقها لذلك فان كثير من الأحيان يستدل على الأهداف والوسائل التنفيذية للسياسات الزراعية من المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بالنشاط الزراعي (العصفور، 2003، ص:4) وعليه فإن الدول تتبع أشكال وأنواع عديدة للسياسات الزراعية لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة منها:

1. سياسة توفير الغذاء (الامن الغذائي): ترتبط هذه السياسة بكافة السياسات الزراعية والاقتصادية كما انها انعكاس لدرجة نجاح تلك السياسات (العصفور، 2003، ص:5).
2. سياسة التسعير: هي السياسة التي تصمم للتأثير على مستوى واستقرار الأسعار التي يحصل عليها المنتجون الزراعيون مقابل بيع منتجاتهم، كما تلعب دوراً مهماً في معدلات التضخم والبطالة والنمو الاقتصادي، وعليه فإن السياسة السعرية الناجحة تتطلب معرفة واسعة برد فعل المستهلك والمنتج اتجاه تغيرات الأسعار (جبارة، 2015، ص:72). فمن أهدافها المساهمة في تحقيق الأمن

الغذائي من خلال تحديد اسعار تشجيعية لتحفيز المنتج الزراعي على زيادة الإنتاج كما ونوعاً دون التأثير على ميزانية المستهلك (سعيد، وآخرون، 2006، ص: 123).

3. سياسة التجارة الخارجية: وتتمثل بالضوابط والقواعد لاستيراد السلع الزراعية والغرض منها منع اغراق السوق بالمنتجات الزراعية لدعم المنتج المحلي من خلال منع المنافسة بين المنتج الخارجي وبين المنتج المحلي نتيجة للفارق الكبير في تكاليف الإنتاج (الجبوري وآخرون، 2013، ص: 194).

4. سياسة التمويل والاستثمار: وتدعم هذه السياسة القطاع الزراعي من خلال تحفيز المؤسسات والافراد على توجيه جزء من مدخراتهم لتمويل الانشطة الزراعية من خلال الاقراض الزراعي، كما تدعم هذه السياسة القطاع الزراعي خلال زيادة المخصصات الاستثمارية للقطاع الزراعي (العصفور، 2003، ص: 6).

5. سياسة تسويق المنتجات الزراعية: تخص هذه السياسة تنظيم عمليات التسويق من اجل ايصال المنتجات الزراعية إلى يد المستهلك النهائي لهذه المنتجات، عن طريق تحسين الوظائف التسويقية وتطوير القنوات التسويقية من انشاء المخازن المبردة وتحسين طرق ووسائل النقل (سعيد، وآخرون، 2006، ص: 127).

6. سياسة تخزين المنتجات الزراعية: وهي الإجراءات والضوابط التي تحددها الدولة في تخزين المنتجات الغذائية للمحافظة على جودتها وللمحافظة على أسعارها في الأسواق.

7. السياسة المائية: هي الإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة للمحافظة على الموارد المائية من خلال استخدام التقنيات الزراعية الحديثة في الري وخرن المياه وايصالها إلى الأراضي الزراعية.  
8. السياسة التقنية:

خامساً/ علاقة السياسات الزراعية بالتنمية الزراعية المستدامة: إن مشكلة ضعف الإنتاج الزراعي لا تحدد فقط بنقص الموارد، وإنما في سوء توزيعها وعدم استغلالها بشكل أمثل، وتعد السياسات الزراعية أحد أهم الوسائل التي تساعد على إدارة الموارد وزيادة الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، فهي الأداة المصاحبة لخطط التنمية الزراعية المستدامة وبرامجها وتعد الحلقة الأهم في ربط البرامج والاستراتيجيات الوطنية بخطط التنفيذ ومسؤولة عن إحداث التكامل واستغلال الموارد وتوفير الغذاء، إذ تجسد السياسات الزراعية بمجموعة من الإجراءات والتشريعات التي تضعها الدولة بغية الموازنة بين المنافع التي يحصل عليها كل من المنتج الزراعي (صغيراً كان أم كبيراً) بحيث

تحسن من مستوى معيشته وتزيد من دخله وبين المنافع التي يحصل عليها المستهلك باستهلاكه سلعة زراعية جيدة وصحية وبسعر يناسب دخله دون الضرر بالمصلحة العامة والقطاعات الأخرى أو إحداث خلل باستدامة الموارد الطبيعية وصولاً إلى تحقيق إنتاج زراعي وغذائي عالٍ ومنافس من حيث النوع والسعر و موجه لتلبية حاجات السوق على المستويات المحلي والإقليمي والدولي. إذ تشمل السياسات الزراعية جميع مفاصل العملية الإنتاجية الزراعية. وعليه فالعلاقة بين السياسات الزراعية وبين تحقيق التنمية الزراعية المستدامة هي علاقة ترابطية تكاملية.

**2-2-2- الأمن الغذائي:** لقد شاع استخدام مصطلح الأمن الغذائي منذ أزمة الغذاء العالمي في عام 1974م التي صاحبها ارتفاع حاد في أسعار الغذاء وانخفاض كبير في المخزون العالمي للطعام الأمر الذي جعل من الغذاء والبتترول أهم سلعتين استراتيجيتين في الاقتصاد العالمي.

وقد انصب مفهوم الأمن الغذائي آنذاك على نشاطين اقتصاديين هما المخزون الاستراتيجي الغذائي والاكتفاء الذاتي من الطعام، مما أدى استخدام كل من هذين المصطلحين (المخزون الاستراتيجي والاكتفاء الذاتي) في مقام الأمن الغذائي، وفي الحقيقة فإن كلاً من المصطلحين لا يعني الأمن الغذائي، فالمخزون الاستراتيجي هو الطعام المخزون لمقابلة ما قد يحدث من أزمات غذائية أو نقص في الطعام، بينما الاكتفاء الذاتي غالباً ما يعني به أن يكون لدى الدولة أو تحت تصرفها ما يكفي حاجتها من الطعام إما بالإنتاج أو الشراء (الأسج، 2012، ص: 2).

وعليه فقد اختلف الباحثون والكتاب في اعطاء تعريف موحد للأمن الغذائي، فعلى مستوى الفرد يتحقق الأمن الغذائي له عندما يتوفر الغذاء له ولعائلته على مدار السنة، أما بالنسبة للمجتمع فيعني الأمن الغذائي قدرته على توفير احتياجاته الغذائية الأساسية النباتية والحيوانية وضمان استمرار تدفق تلك الاحتياجات بانتظام سواء محلياً أو عن طريق الاستيراد.

أما على صعيد الدولة فإن الأمن الغذائي يتحقق عندما يصبح إنتاج هذا البلد وتسويقه ونظم تجارته قادر على إمداد كل المواطنين بالغذاء الكافي في كل الأوقات وحتى في الأزمات. وعلى مستوى المنظمات الدولية فقد عرفت المنظمة العربية الأمن الغذائي هو أن تنتج الدولة أكبر قدر مما تحتاجه من غذاء بالكمية المتوازنة بطريقة اقتصادية تراعي الميزة النسبية في إنتاج السلع التي تحتاجها وان توفر لكل مواطن ما يكفي من الغذاء بالكمية والنوعية اللازمة للنشاط والصحة مع مراعاة توزيع الغذاء وتحقيق مخزون من الغذاء يكفي لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر لتلجأ إليه في الظروف غير الطبيعية (النجفي وآخرون، 2007، ص: 69).

ويمكن التمييز بين مستويين للأمن الغذائي الأمن الغذائي مطلق والأمن الغذائي نسبي، فالأمن الغذائي المطلق يعني إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي وهذا المستوى مرادف للاكتفاء الذاتي الكامل ويعرف أيضاً بالأمن الغذائي الذاتي. ويعرف أيضاً بأنه قدرة دولة ما أو مجموعة دول على توفير حاجات مجتمعهم أو مجتمعاتهم من السلع الغذائية الأساسية كلياً أو جزئياً وضمان الحد الأدنى من تلك الحاجات بانتظام، وبناءً على هذا التعريف السابق فإن مفهوم الأمن الغذائي النسبي ينبغي أن يؤسس على ثلاث مرتكزات (وفرة السلع الغذائية، وجود السلع الغذائية في السوق بشكل دائم، أن تكون أسعار السلع في متناول المواطنين) (الطائي، 2015، ص:122) أما تعريف المنظمة العالمية للغذاء والزراعة (FAO) للأمن الغذائي هو توفر الإمكانية الفيزيائية والاقتصادية- الاجتماعية لكافة البشر للحصول على الغذاء الكافي والصحي الذي يؤمن العناصر الغذائية الضرورية للقيام بفعاليات الحياة الصحية ، فالأمن الغذائي يتطلب توفر الجوانب التالية:

1. توفر كميات كافية من الغذاء بنوعية جيدة.
2. توفر إمكانية الحصول على الغذاء الكافي للأفراد والأسر.
3. توفر شروط التغذية الجيدة بما فيها الوجبات المنتظمة، الصحية، الماء النظيف والشروط الصحية- الصحة العام، (الزغبى، 2006، ص:3)

لقد حدد بيان قمة الغذاء عام 2009 وبإجماع أكثر من 180 دولة على الأركان الأربعة للأمن الغذائي وإن غياب أي من هذه المتغيرات الرئيسية يعني أن البلد غير آمن غذائياً، مما يترتب عنه نتائج كارثية، وأول هذه المتغيرات هي توفر الغذاء ويعني وجود كميات كافية من الغذاء سواء الإنتاج المحلي أو من الواردات، وإن تكون متوافرة على الدوام.

والمتغير الآخر هو إتاحة الغذاء بحيث يكون الفرد قادراً مادياً واجتماعياً واقتصادياً على الحصول على كمية كافية من الطعام وبشكل مستدام، واستخدام الغذاء متغير آخر يتمثل في طريقة الاستفادة من الغذاء بشكل يلبي الحاجات الغذائية الخاصة بالفرد، وتشمل التجهيز المناسب للأغذية وتقنيات التخزين وكذلك الخدمات الصحية أو مستلزمات النظافة اللازمة والمتغير الآخر هو الاستقرار ويشير إلى توفير درجة معقولة من الاستقرار في الامدادات الغذائية من سنة إلى أخرى وخلال السنة. ومما سبق نفهم ان مفهوم الامن الغذائي لا يمكن ان تنفصل عن عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بأبعادها المختلفة، مما يتضح قوة الترابط والعلاقة العضوية بين مفهوم الأمن الغذائي

والتنمية الزراعية المستدامة وهذا يعني أنه لا يتم تحقيق الأمن الغذائي بلا تنمية زراعية مستدامة (محمد، 2016، ص: 213-214).

**2-2-3- الاكتفاء الذاتي:** يعرف الاكتفاء الذاتي الغذائي "بقدرته المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس وعلى الموارد والإمكانات الذاتية في إنتاج كل احتياجاته الغذائية محلياً"، ولقد واجه هذا المفهوم انتقادات كثيرة لصعوبة تحقيق ذلك اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً لاعتبارات عديدة لذا رفض الكثير من الاقتصاديين التعامل مع مفهوم الاكتفاء الذاتي وجعله متطلبات تحقيقه ضمن مفهوم الأمن الغذائي، وحصر ذلك على المواد الغذائية الأساسية لتلك الدول (عبد السلام، 1998، ص: 72).

**2-2-4- الفجوة الغذائية:** تعرف الفجوة الغذائية على أنها (الفرق بين إنتاج المواد الغذائية والطلب عليها من أجل استهلاكها في دولة ما أو إقليم معين. وهذا ما يسميه البعض بالفجوة الظاهرية وليست الحقيقية (موسى وآخرون، 2013، ص: 120). فالفجوة الغذائية تمثل مدى العجز في الإنتاج المحلي للغذاء مقابل متطلبات المجتمع وتقاس بمقدار الفرق بين إجمالي الحاجات من السلع الغذائية المختلفة، وبين إجمالي ما تم إنتاجه محلياً، وهذا يعني أن اقتصاد البلد يكون حرجاً لعدم قدرته على الإيفاء بحاجات أفراد من الغذاء (محمد، 2016، ص: 215).

**2-2-5- المخزون الاستراتيجي:** يرتبط مفهوم المخزون الاستراتيجي بمفهوم الأمن الغذائي فهو عبارة عن حاجات الدولة من السلع الغذائية التي تقوم بها الحكومة بالاحتفاظ بها وإدارتها مركزياً وتخضع لقواعد واضحة من حيث السحب منها والسياسات المتبعة في تحديد أحجامها أو مواقعها أو طرائق تحويلها (مضحي وآخرون، 2012، ص: 132) بحيث تكون هذه السلع الغذائية ذات نمط غذائي سائد ومُلمح في حياة المستهلك محاصيل الحبوب في كثير من الدول النامية ومنها العراق، إذ تُحفظ بكميات محددة تحت إشراف مباشر من قبل الحكومات لتستخدم في حالات معينة مثل: (الكوارث الطبيعية، الحروب، الارتفاع المفاجئ في الأسعار، تغير الطلب والعرض العالمي على تلك السلع في حالة عدم إنتاجها محلياً) بحيث يتداول هذا المخزون دورياً ويعوض عنه بكميات مماثلة، حفاظاً على الصفات الغذائية للمخزون الاستراتيجي، ويتحدد كمية هذا المخزون ونوعيته بظروف كل دولة وقدراتها الاقتصادية والفنية (نزعي، 2013، ص: 5)، وكذلك على أهداف الدولة المستندة إلى أنواع المخاطر المرتقبة. وقد قدرت المنظمات الدولية المخزون الاستراتيجي من الحبوب بحسب المعايير العالمية بنسبة 50% من حجم الاستهلاك الكلي للبلد المعني (رمضان، 2012).

فالدولة تخطط له بقصد تحقيق الأمن الغذائي لموازنة الأسعار عند ارتفاعها في حالة ندرة العرض، إذ تقوم بطرح كميات محددة من المخزون في الأسواق وعند انخفاض مستويات الأسعار تقوم بشراء كميات إضافية من مادة المخزونة لغرض التعويض (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2017، ص: 85)، كما أن للمخزون الاستراتيجي دور في تشجيع المنتجين الزراعيين على تحسين إنتاجهم دون التخوف من التذبذبات السريعة التي تؤثر سلباً على مدخلاتهم الزراعية، كما أن للتخزين دور في اشباع رغبات وحاجات المستهلكين على مدار السنة مادام الإنتاج الزراعي موسمي بطبيعته والاستهلاك البشري مستمراً ويكون المخزون الاستراتيجي أداة بيد الدولة لكسر حدة احتكارات القطاع الخاص (الجبوري، 2015، ص: 235).

**2-2-6- الاستثمار الزراعي:** يعرف الاستثمار بموجب قانون الاستثمار العراقي (١٣) لسنة ٢٠٠٦ بأنه "توظيف المال في أي نشاط أو مشروع اقتصادي يعود بالمنفعة المشروعة على البلد". كما عُرّف الاستثمار بأنه توظيف الأموال في مشاريع اقتصادية - اجتماعية - ثقافية بهدف تحقيق تراكم رأس مال جديد، ورفع القدرة الإنتاجية أو تجديدها أو تعويض رأس المال القديم، وهذا يعني أن الاستثمار هو تحويل رأس المال من شكله النقدي إلى الإنتاجي أو الخدمي، وعليه فأن مجالات الاستثمار تتضمن مجالات متعددة وليست محصورة بالمجالات الاقتصادية المنتجة للسلع فقط ، وعليه فان الاستثمار هو توظيف أموال فائضة لدى الأفراد، وشركات القطاع الخاص والحكومات في أصول مختلفة الهدف منها الحصول على موارد إضافية في المستقبل وبأقل مخاطرة ممكنة، وقد يكون هدف الاستثمار بالنسبة للحكومة هو الحصول على منفعة عامة بغض النظر عن العائد أحياناً (حمزة، 2012، ص: 25).

أما الاستثمار الزراعي فيعرف على أنه دمج عناصر الإنتاج الزراعي (الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم) وتشغيلها بقصد إنتاج مواد زراعية لسدّ حاجات المستهلكين وللحصول على أفضل النتائج الممكنة، ويجب أن يكون المزارعون محور أي استراتيجية لزيادة الاستثمارات في هذا القطاع، نظراً لكونهم أكبر المستثمرين في الزراعة في البلدان النامية (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة 2012، ص: 5).

ويمكن فهم الاستثمار الزراعي بشكل أدق من خلال توضيح بعض المضامين والمفردات الخاصة به وكما يأتي:

أولاً/أهمية الاستثمار الزراعي: إن للاستثمارات الزراعية أهمية كبيرة تتمثل بأهمية القطاع الزراعي نفسه والنتائج المترتبة من الاستثمار فيه، فزيادة الاستثمارات الزراعية ستؤدي إلى تحقيق الآتي:

1. تحقيق التكامل الزراعي الصناعي من حيث تلبية حاجات القطاع الصناعي من المحاصيل الصناعية مثل مصانع السكر والزيوت النباتية ومصانع التعليب والألبان ومصانع النسيج المختلفة.
2. خفض العجز في الميزان التجاري الزراعي من خلال التحول من الاستيراد إلى التصدير المتمثل بالزيادة في كمية الإنتاج المحلي ليحول الفائض منه إلى الدول النامية ولاسيما العربية منها التي هي بأمس الحاجة لها (الملا حويش، وآخرون، 2017، ص: 645-645).
3. توليد فرص عمل متنوعة وجديدة تستوعب الخبرات المختلفة للأيدي العاملة وتنتشلهم من البطالة.
4. زيادة معدلات النمو الاقتصادي المقرونة بزيادة أرباح المستثمرين.
5. استقرار المجتمعات الريفية وتقليل الهجرة إلى المدن.
6. تخفيض مستويات الجوع والحد من الفقر وتشجيع الإنتاج الزراعي المستدام (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2012، ص: 5).

ثانياً/أنواع الاستثمار الزراعي: هناك عدة تصنيفات لتحديد أنواع الاستثمار الزراعي منها ما هو متعلق بمستوى الاستثمار فهناك استثمار محلي وهناك استثمار أجنبي، ومنها ما هو متعلق بملكية الأرض فيمكن ان يكون استثمار الأرض من قبل مالكيها ويمكن ان يكون استثمار الأرض بطريقة الاستئجار ويمكن أن يكون استثمار الأرض بالمشاركة مع طرف آخر وكما يأتي:

1. استثمار الأرض من قبل مالكيها: يتضمن هذا النوع من الاستثمار بعمل المستثمر الذي هو مالك الأرض باستغلال أرضه وزراعتها جهداً ومالاً وتنظيماً. وقد يستأجر بعض العمال الزراعيين عند الحاجة.

2. استثمار الأرض بطريقة الاستئجار: يتمثل هذا النوع من الاستثمار بتأجير المالك أرضه إلى مستأجر يستثمرها جهداً ومالاً وتنظيماً، متحملاً نتائج عمله من دون تأثير ذلك في الأجر، مقابل أجر معين تحدده القوانين والأعراف السائدة في المنطقة (عينياً أو نقدياً).

3. استثمار الأرض بالمشاركة مع طرف آخر: في هذا النوع من الاستثمار يشارك المالك بالأرض فيما يشارك المنتج الزراعي بالمجهود. في حين يشتركان بمستلزمات الإنتاج الأخرى بنسب مختلفة. وفي نهاية الموسم يتم توزيع الناتج بين الطرفين على وفق نسب متفق عليها مسبقاً.



ثالثاً/أنواع المشاريع الاستثمارية: بغض النظر عن نوع الاستثمار الزراعي فإن جميع الاستثمارات يجب ان تحقق أهدافها المنشودة تبعاً لطبيعة الأنشطة الاستثمارية ومشاريعها سواءً على المدى القصير أو الطويل، ويمكن تقسيم المشاريع الزراعية الاستثمارية إلى أربعة مشاريع وكما يأتي (راضي، ايناس محمد، 2012):

1. المشاريع الزراعية الاقتصادية ذات الاهداف الاجتماعية: ينحصر تطبيق مثل هكذا مشاريع من الجانب الحكومي فقط لكونها ذات عائد اقتصادي متدني ولكن عوائدها اجتماعية وبيئية وسياسية كبيرة، مثل مشاريع توطين البدو الرحل وحماية المجتمعات الريفية من الهجرة إلى المدن والقضاء على الامية والحد من الفقر والبطالة وترشيد استخدام الموارد الطبيعية الزراعية وإيقاف التصحر.

2. المشاريع ذات الأهداف الاستراتيجية: يتبنى القطاع الحكومي عادةً مثل هكذا مشاريع بشكل أساسي، ويمكن السماح للقطاع الخاص بالاشتراك بالاستثمار وفي حالات معينة تستثمر كليا من قبل القطاع الخاص على وفق مزايا واستثمارات محفزة من قبل الدولة على ولوج هذا النوع من الاستثمارات، ومن هذه المشاريع ما هو متعلق بمشاريع إنتاج السلع ذات المزايا التنافسية في الأسواق العالمية كالتمور العراقية ذات الجودة العالية والفريدة ومشاريع إنتاج مستلزمات الإنتاج الزراعي ومشاريع الأمن الغذائي وغيرها.

3. المشاريع الزراعية ذات الاهداف الاقتصادية: وهي مشاريع هدفها الأساسي هو العوائد الربحية لذا تشجع الدولة القطاع الخاص على ولوج الاستثمار فيها سواء بشكل فردي او مشترك. ويشترط في اقامتها المردود الاقتصادي المجدي وانخفاض المخاطرة فيها نوعاً ما لكون الحاجة اليها مضمونة وأسواقها متوفرة وأمثلة هذه المشاريع كثيرة جداً، منها المشاريع التجارية الزراعية ومشاريع الصناعات الزراعية كمصانع الألبان والعصائر والزيوت النباتية والعطرية والطبية والمشاريع الإنتاجية للسلع والمنتجات ذات الطلب المرتفع محلياً وعالمياً مثل تربية الدواجن والأغنام والأبقار وزراعة أنواع الخضر والفواكه وغيرها من المشاريع التي يكون الربح فيها عالياً.

4. المشاريع الزراعية التنموية: تهدف هذه المشاريع إلى إحداث تغييرات شاملة في القطاع الزراعي وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات الريفية من خلال تحقيق معدلات عالية من النمو في القطاع الزراعي وزيادة الطاقة الإنتاجية ومتوسط دخل الفرد دون أن يكون من أولوياتها العائد الربحي، ويمكن في حالات أن تكون الاستثمارات المتاحة مختلطة أو من قبل القطاع الخاص مع تحفيزات مناسبة للحصول على الأرباح.

ومن مثل هذه المشاريع إدخال أصناف جديدة تؤدي إلى صناعات زراعية جديدة في المناطق الريفية ومشاريع إنتاج البذور والتقاوي المحسنة، وهناك مشاريع في مجال توفير البنى التحتية مثل إنشاء محطات التعبئة والفرز والتدريج والمخازن المبردة، وفي مجال الخدمات المساندة كمشاريع تأجير المعدات والآلات الزراعية والمشاريع الهادفة إلى توفير خدمات الإرشاد والتدريب الزراعي.

رابعاً/متطلبات تحقيق الاستثمار الزراعي الناجح: يرى المسؤولون في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ان هناك أربع مسؤوليات أساسية في الاستثمار الزراعي تقع على كاهل الحكومات وشركائها في التنمية الزراعية المستدامة وهي (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2012، ص: 7):

1. تكوين مناخ مواتٍ للاستثمار الزراعي وذلك لتحفيز المنتجين الزراعيين على القيام بالاستثمار مع غيرهم من المستثمرين الزراعيين في القطاع الخاص.

2. توجيه المصروفات العامة نحو توفير السلع العامة الأساسية ذات العائد المرتفع.

3. التغلب على القيود التي يواجهها أصحاب الحيازات الصغيرة في الادخار والاستثمار.

4. حوكمة الاستثمار الخاص وبخاصة الاستثمار واسع النطاق، وذلك لضمان العدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية.

إن الاستثمار الزراعي الناجح في أي بلد لا بد من أن تتوفر له البيئة الاستثمارية المناسبة، وتتضمن هذه البيئة الاستثمارية توفر جملة من الأمور وهي كما يأتي:

1. **البنى التحتية:** تعد البنى التحتية من أهم عوامل نجاح الاستثمار الزراعي فهي تساعد على جذب المستثمرين وتحفيزهم على الاستثمار، إذ إن توفر البنى التحتية تساعد على تقليل جانب المخاطرة لدى المستثمر ومنها توفير الطاقة الكهربائية وتوفير قاعدة بيانات وخرائط زراعية وانتشار قنوات الري والبزل والطرق والجسور والسدود وخزانات المياه والمخازن المبردة والصوامع الاستراتيجية(البطاط وأخرون، 2016، ص:40)، فبدون هذه البنى سيتعثر الاستثمار الزراعي فإثناء حقول للدواجن يحتاج إلى توفر طاقة كهربائية مستمرة دون انقطاع كما يجب أن تكون الطرق معبدة لسهولة نقل منتجات الدواجن من مصادر إنتاجها إلى أماكن تسويقها بسهولة ويسر.

2. **التمويل والقروض:** إن من أهم العقبات الرئيسية التي تقف أمام المستثمرين سواء الصغار منهم أم الكبار هو تمويل مشاريعهم، لذا فإن وجود تمويل مستدام وكافي للمشاريع الاستثمارية سيساعد على توفير بيئة استثمارية جاذبة ومشجعة.

3. الشفافية والنزاهة في العمل: يرى الباحث أنه من الضروري ألا ننسى أن الفساد الإداري والمالي في العراق أصبح متفشياً في جميع القطاعات ومنها القطاع الزراعي، ولاسيما بعد عام 2003 نتيجة لغياب القانون والمحاسبة والمساءلة الإدارية لمدة ليست بقليلة وتخريب وتدمير للنظم الأخلاقية للمجتمع العراقي الناتجة من الحروب وفترة الحصار الاقتصادي الجائر (البطاط وأخرون، 2016، ص:43) لذا فإن وجود عامل الشفافية والنزاهة في الدوائر الحكومية الزراعية سيوفر بيئة مناسبة جداً لتوسع وانتشار الاستثمارات الزراعية، لكون المستثمرين يجدون صعوبة في الحصول على الفرص الاستثمارية بسبب ما يقوم به المفسدون من تأخير وعرقلة في إجراءات الاستثمار وممارسة الضغوط الإدارية على المستثمر مقابل الحصول على الرشوة.

4. القوانين والتشريعات: ترتبط أهمية القوانين والتشريعات الخاصة بالاستثمار الزراعي بطبيعة القطاع الزراعي وما يتصف به من مخاطر عالية مقارنة بالقطاعات الأخرى فهي تهيئ بيئة مستقرة وتوفر الثقة والاطمئنان للمستثمرين في القطاع الزراعي، وعليه لا بد من أن تسعى هذه القوانين والتشريعات إلى غايات تهم المستثمر سواء كان مستثمراً محلياً أو أجنبياً متمثلة في حفظ حقوق أصحاب الأعمال وتحجيم الاحتكار وتشجيع المنافسة وتحقيق الشفافية ومنع الإغراق الزراعي وتوفير قوانين فاعلة لتسوية النزاعات التجارية (الشمري، 2010، ص:5).

5. الاستقرار السياسي والأمني: إن الاستقرار السياسي والأمني من أكثر العوامل التي تؤثر على القرارات الاستثمارية، فالمستثمر دائماً ينظر بعين الاعتبار للمخاطر غير الاقتصادية التي قد يتعرض لها مثل التأميم والمصادرة والتدخل في شؤونه، فالحوافز الاستثمارية مهما تكن عالية لا تكفي لكسب ثقة المستثمر في بلد يعاني من عدم الأمان، وعليه كلما كان النظام السياسي ديمقراطياً وهناك شفافية، كلما كان ذلك مناخاً مناسبة لجذب المستثمرين (حمزة، 2012، ص:25) فمن الطبيعي والضروري أن يكون البلد مستقر أمنياً وسياسياً كي يسمح للمستثمرين بإقامة مشاريعهم الاستثمارية باطمئنان، ذلك لأن سوء الأوضاع الأمنية والسياسية من سيطرة الجماعات الإرهابية على البنى التحتية أو غياب الدولة والقانون والمحاسبة تولد نوعاً من عدم الاستقرار لبيئة الاستثمار مما يعني تحولها إلى بيئة طاردة وليست جاذبة له.

6. أراضي زراعية صالحة: لكي يكون الاستثمار ناجحاً لا بد من توفر أراضي صالحة للزراعة لا تحتاج تكاليف كثيرة لاستصلاحها وإعادة قدرتها الإنتاجية، كما أن توفر مساحات كبيرة ممتدة من هذه

الأراضي يحفز المستثمرين الزراعيين على الاستثمار فيها لكونها تسمح باستخدام المكننة بشكل مجدي اقتصادياً وتكون قادرة على تغطية التكاليف والحصول على عوائد ربحية وافية.

7. **توفر مياه الري:** الماء من المقومات الضرورية للزراعة ولكن مشكلة المياه هي مشكلة المستقبل على مستوى العالم، لذا فان عامل استدامة توفر المياه يعد من أهم العوامل التي تشجع على الاستثمار في الأراضي الزراعية لما لهذا العامل من أهمية في ديمومة الإنتاج الزراعي والحيواني ولصعوبة الحصول على مياه صالحة للري في كل الظروف، لذا فان توفير مياه الري يصنع بيئة استثمارية جاذبة.

## المبحث الثالث

## (مدخل إلى التخطيط الاستراتيجي)

**التمهيد:** يتضمن هذا الفصل توضيح لمفهوم الاستراتيجية ومفهوم التخطيط الاستراتيجي والإدارة الاستراتيجية والفرق بينهما ومراحل التخطيط الاستراتيجي.

**2-3-1- مفهوم الاستراتيجية:** لم يتفق الكثير من الكتاب والباحثين في ميدان علم الإدارة على مفهوم واحد وشامل للاستراتيجية لذلك تعددت التعاريف لهذا المفهوم فمنهم من عرفها على أنها " الوسيلة أو الطريقة التي من خلالها تعمل المنظمة على تحقيق أهدافها ورسالتها " (العريقي، 2011، ص:27). فهي تصور لما تريد أن تكون عليه المنظمة في المستقبل وليس الكيفية التي يمكن من خلالها ان تصل المنظمة إلى الوضع المأمول وكما عرفت على انها " الخطة الرئيسة التي تحدد كيف تحقق المنظمة غرضها واهدافها من خلال تعظيم ما تتمتع به من مزايا، وتدنية ما تعانيه من عيوب إلى اقل درجة ممكنة " (احمد، 2009، ص:22).

**2-3-2- مفهوم الإدارة الاستراتيجية:** يقصد بالإدارة الاستراتيجية "مجموعة العمليات التي تشمل عدة أنشطة أساسية ومتداخلة وهي (التحليل الاستراتيجي، صياغة الاستراتيجيات، تطبيق الاستراتيجيات، تقويم الاستراتيجيات)" (العريقي، 2011، ص:15)، فهي منظومة من العمليات المتكاملة ذات العلاقة بتحليل البيئة الداخلية والخارجية وصياغة استراتيجية مناسبة وتطبيقها وتقييمها في ضوء تحليل أثر المتغيرات المهمة عليها وذلك بما يتضمن تعظيم إنجاز المنظمة للأنشطة والأعمال المختلفة (ياسين، 2010، ص:17).

وقد عرفت أيضا على أنها "عملية وضع الخطط المستقبلية للمنظمة، وتحديد غاياتها على المدى البعيد، واختيار النمط الملائم من اجل تنفيذ الاستراتيجية" (الدوري، 2003، ص:32). فيما عرفها البعض على أنها " مجموعة من القرارات والإجراءات والمهام الرئيسة التي تحدد طرائق الأداء من أجل تحقيق رؤية ورسالة محددة مرتبطة بأهداف بعيدة المدى " (الصادق، 2016، ص:51).

وهناك من يرى أنها العملية الإدارية التي تستهدف انجاز رسالة المنظمة من خلال إدارة وتوجيه علاقة المنظمة مع بيئتها. وهي تصور المنظمة لعلاقتها المتوقعة مع بيئتها بحيث يوضح هذا التصور نوع العمليات التي يجب القيام بها على المدى البعيد الذي يجب أن تذهب إليه المنظمة والغايات التي يجب أن تحققها (السالم، 2005، ص:17-18).

**2-3-3- مفهوم التخطيط الاستراتيجي:** هو نقلة نوعية في ممارسة التخطيط يرتبط بالفكر والممارسة من خلال عمل إداري كفاء مقترن بمنظور مستقبلي للتعایش مع متغيرات المستقبل وكيفية التعامل معها (الكناني، 2017، ص: 174). ويمكن القول انه العملية التي يتم من خلالها تنسيق موارد المنظمة مع الفرص المتاحة لها وعلى المدى الطويل، وهو عملية اتخاذ قرارات مستمرة بناء على معلومات ممكنة عن مستقبلية هذه القرارات وآثارها في المستقبل ووضع الأهداف والبرامج الزمنية والتأكد من تنفيذ الخطط والبرامج المحددة (السكرانه، 2015، ص: 43).

يُفهم التخطيط بشكل عام على انه عملية اتخاذ القرارات التي تكفل تفعيل خارطة الطريق للوصول الى هدف محدد أو اتجاه المستقبل، وبعد التخطيط الوظيفة الأولى ومحور العملية الإدارية، تتقرر وتتعدل بموجبه الوظائف الأخرى في هذه العملية: التنظيم والتوجيه والرقابة وتطوير العاملين (معروف، 2009، ص: 25).

**2-3-4- الفرق بين الإدارة الاستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي:** يمكن توضيح الفرق بين مفهومي الإدارة الاستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي بعد تعريفهما آنفاً، من خلال فهم أن الإدارة الاستراتيجية هي عبارة عن مجموعة عمليات مرحلية تبدأ من التخطيط لوضع الاستراتيجية وتنتهي بمراجعتها وتقويمها بعد تنفيذ الخطة الاستراتيجية، وعليه فإن التخطيط الاستراتيجي هو أحد هذه العمليات المرحلية التي تتكون منها الإدارة الاستراتيجية وأساسها، هذا الفرق من حيث الشمول.

أما الفرق من حيث التوجه فإن الإدارة الاستراتيجية هي عملية تنفيذية بحتة للاستراتيجية المقترحة وإدارتها فعلاً، في حين أن التخطيط الاستراتيجي هو عملية توقعية مستندة إلى مجموعة من معلومات وبيانات مختلفة لاقتراح استراتيجية جديدة، كما أن الإدارة الاستراتيجية تهتم بالأفراد الذين يقومون بتنفيذ الاستراتيجية، في حين أن التخطيط الاستراتيجي يهتم بتحديد الموارد المطلوبة توفرها.

وعليه فإن الإدارة الاستراتيجية لن تبدأ من دون عملية التخطيط الاستراتيجي وإن نتائج التخطيط الاستراتيجي لن تجدي نفعاً من دون الإدارة الاستراتيجية، فالإدارة الاستراتيجية هي ثمرة تطور مفهوم التخطيط الاستراتيجي وتوسيع نطاقه وإغناءً لأبعاده، فالأخير عنصر من عناصر الإدارة الاستراتيجية التي تهتم بالحاضر والمستقبل في آن واحد، في حين أن التخطيط الاستراتيجي هو عملية تنبؤ لفترة طويلة الأجل وتوقع ماسيحدث وتخصيص الموارد لذلك (الصادق، 2016، ص: 51).

### 2-3-5- أهمية التخطيط الاستراتيجي: يتمتع التخطيط الاستراتيجي بأهمية كبيرة وفيما يأتي

بعض النقاط التي توضح أهميته:

1. يساعد التخطيط الاستراتيجي على تحديد وصيانة الموارد والاستفادة منها بشكل مناسب في الوقت الحاضر والمستقبل.

2. يساعد على تكامل واتساق أنشطة المنظمة وذلك بإحداثه أنظمة متوائمة ومتكاملة بعيدة عن التقاطع والتضارب (الكرخي، 2014، ص: 74).

3. يساعد على وضع الأسس المناسبة لتنفيذ الخطط والسياسات والبرامج التنموية المستمرة عن طريق انشاء الأجهزة والمؤسسات لإدارة الأنشطة الإدارية (ذيب، 2016، ص: 45).

### 2-3-6- مراحل التخطيط الاستراتيجي: لم يتفق الباحثون والكتاب في مجال الادارة على عدد

ومسميات مراحل الإدارة الاستراتيجية فمنهم من قسمها إلى ثلاثة مراحل (التصميم الاستراتيجي، التطبيق الاستراتيجي، التقويم الاستراتيجي) ومنهم من قسمها إلى (التحليل الاستراتيجي، صياغة الاستراتيجيات، تطبيق الاستراتيجيات، تقويم الاستراتيجيات) في حين دمج البعض الآخر أكثر من مرحلة في مرحلة واحدة، والبعض الآخر إضافة مرحلة جديدة هي المراجعة الاستراتيجية، وللوصول إلى توضيح شامل لجميع مراحل التخطيط الاستراتيجي ارتأى الباحث أن يصنف مراحل التخطيط الاستراتيجي إلى ست مراحل وكما يأتي:

1- الأساس الفكري الاستراتيجي: وهذه المرحلة تتمثل بتحديد فلسفة ومبادئ وأسس للاستراتيجية المقترحة وهذا يعتمد على هوية المنظمة وطبيعة عملها.

2- التوجه الاستراتيجي: يعرف التوجه الاستراتيجي على أنه " خطة لتحقيق التكامل بين أهداف المنظمة الرئيسية وسياساتها وتتابع إجراءاتها ضمن الكل الموحد والشامل (حمزة، 2015، ص: 6) ويتضمن العناصر الآتية:

أ- مفهوم الرؤية: هي وصف لطموحات المنظمة دون تحديد الوسائل اللازمة للوصول إليها وتنسم بالعمومية والشمول فهي النتاج الملموس من التفكير الاستراتيجي ومسار عمل المنظمة التي ترشدها لما تسعى للقيام به كي تصبح مميزة المكانة مستقبلاً وتُرسَم الرؤية من خلال المعرفة العميقة لرسالة المنظمة واهدافها، فضلاً عن ارتباطها بنتائج التحليل الاستراتيجي من فرص وتهديدات ونقاط ضعف وقوة (السكرانه، 2015، ص: 101-104). وتتبع الرؤية من استيعاب رسالة المنظمة والاهداف المنبثقة عنها وانسجام ذل مع معطيات البيئة الداخلية والخارجية للمنظمة، وتمثل الرؤية في التخطيط

الاستراتيجي صورة المستقبل المرغوب فيه للمنظمة، وهذه الصورة يجب أن تحدد المستوى التي تريد المنظمة الوصول إليه ومستوياته والقيم التنظيمية الأساسية فالعوامل الأساسية تعتمد على القيم العامة والنتائج الإيجابية (هلال، 2008، ص:13).

ب- الرسالة: تحتل الرسالة مكانة مهمة لتحقيق اهداف المنظمة إذ تعد دليلاً لعمل الأفراد ويشترط في إعداد الرسالة وصياغتها أن تتسم بالشمولية والعموم والدقة في اختيار الكلمات ووضوحها، كما يجب أن تتكون من فقرة واحدة تصف سبب كينونة المنظمة وماهي اعمالها وانشطتها على ان تصل إلى جميع العاملين في المنظمة وأن تعبر عن رؤية المنظمة(مساعدة،2013، ص:112)، فهي الغرض أو السبب من وجود المنظمة في بيئة معينة وهي وثيقة مكتوبة تمثل دستور المنظمة،(السالم، 2005، ص:27)، وتحاول رسالة المنظمة الإجابة على السؤالين الآتيين : ما هو مجال عمل المنظمة ؟، وماهي الأعمال التي ستؤديها مستقبلاً ؟

وتحقق الرسالة المصاغة بشكل جيد العديد من الفوائد منها:

1. ضمان وجود غرض واحد يسعى الجميع لتحقيقه.
2. تسهيل عملية اتخاذ القرارات الصائبة.
3. أداة تحفيزية تحث العاملين على التعاون والالتزام وتحقيق مستويات عالية من الاداء.
4. صنع نوع من التوازن بين اهداف المنظمة المتعارضة.
5. اختيار المعايير المناسبة لتوزيع موارد المنظمة.

**3-الصياغة الاستراتيجية:** تركز هذه المرحلة على عنصر الفاعلية، وتصاغ الاستراتيجية في ضوء تحديد رسالة المنظمة، ويراعى في ذلك المتغيرات في كل من البيئة الخارجية والبيئة الداخلية أي أن هذه المرحلة تتضمن مجموعة من الأنشطة تتمثل في تحديد رسالة المنظمة، وأهدافها الاستراتيجية، والسياسات، والخطط الاستراتيجية، بالإضافة إلى تحليل وتقييم البيئة الخارجية والداخلية للمنظمة، وتحديد البدائل الاستراتيجية، تقييم واختيار البدائل الاستراتيجية (الدوري،2003، ص:53) وعليه فهي تتضمن الآتي

أ- تحليل الاستراتيجي لعوامل البيئة (SWOT): ويقصد به مراقبة وتقييم المعلومات البيئية الداخلية والخارجية للمنظمة وتقديمها إلى الإدارة العليا (العريقي، 2011، ص:57) وتتضمن العوامل البيئية نوعين هما:



**1- البيئة الخارجية (الفرص والتهديدات):** ويقصد بالبيئة الخارجية للمنظمة كل المتغيرات خارج المنظمة والتي تؤثر عليها كالتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية والسياسية... الخ، ويتم في هذه المرحلة جمع البيانات وتفسيرها وفهم جميع جوانب المكونات والمتغيرات البيئية وخصوصاً ذات العلاقة بأهداف المنظمة وعملياتها (حريم، 2013، ص: 103). فوظيفة هذه العملية هي تنبيه المنظمة عن التهديدات الخارجية العديدة وإلى الفرص التي قد تحتاج إلى التجاوب معها في المستقبل (جون، 2003، ص: 157) ويزود التحليل الاستراتيجي للبيئة الخارجية الإدارة العليا القدرة على التكيف مع المتغيرات الخارجية سواء كانت تقنية أو اقتصادية وصنع فرص جديدة واستثمارها ومواجهة التهديدات والمخاطر (مساعدة، ص: 134).

**2- البيئة الداخلية (نقاط القوة والضعف):** يجري مسح وتشخيص مختلف مكونات البيئة الداخلية للمنظمة وتحليلها وتفسيرها، وعليه يجب دراسة كافة العوامل التي تمثل القدرات والامكانيات المتاحة للمنظمة سواء كانت هذه القدرات والامكانيات مادية أو بشرية أو اجتماعية كقوة العلاقات الاجتماعية بين أفراد المنظمة (السكرانه، 2015، ص: 157). وأن حصيلة تحليل الاستراتيجي للبيئة سينتج عنه تحديد نقاط القوة والضعف الخاصة بالمنظمة.

**ب- تحديد الموقف الاستراتيجي:** بعد أن تتوصل المنظمة إلى تشخيص عناصر البيئة الداخلية والخارجية لها تقوم بتحديد موقفها الاستراتيجي إزاء ذلك لمعرفة ماهي الاستراتيجيات العامة التي يمكن اتخاذها انسجاماً مع إمكانيات المنظمة الداخلية (القوة والضعف) وموقفها الخارجية (الفرص والتهديدات). ويتحدد الموقف الاستراتيجي للمنظمة من خلال القيام بتحليل مصفوفة SWOT.

إن تحليل المتغيرات الأربعة للمصفوفة (الفرص، التهديدات، نقاط القوة، نقاط الضعف) يساعد على تحليل الموقف الاستراتيجي عبر دمج تقويم عناصر البيئة الخارجية ( الفرص والتهديدات) مع أنشطة الإدارة الداخلية (القوة والضعف)، وفي ضوء النتائج يتبن لنا الاستراتيجيات التي يتوجب العمل بها (الدوري، 2003، ص: 21) ويعد هذا الأسلوب من الأدوات الشائعة الاستخدام في مجال التحليل البيئي (الخارجي والداخلي) والذي يمهد لمرحلة الاختيار الاستراتيجي ومن خلال هذا التحليل يتم إيجاد علاقة بين الفرص والتهديدات ونواحي القوة والضعف في المنظمة ويعمل هذا الأسلوب على افتراض مفاده أن الاستراتيجية الفعالة هي التي تنجح في إحداث مطابقة بين القدرات الداخلية للمنظمة وبين الموقف في بيئتها الخارجية (الفرص والتهديدات)، وهذا يعني الوصول إلى استغلال لنواحي القوة لدى

المنظمة في استغلال الفرص أو الحد من تأثير التهديدات أو المخاطر، ومن ثم تجاوز نقاط الضعف لديها (السكرانه، 2015، ص: 165).

ج- **الاختيار الاستراتيجي**: هو عملية اختيار بديل من بين البدائل المتاحة وتتضمن هذه العملية اختيار البديل الأكثر ملاءمة لتوجهات المنظمة (الكناني، 2017، ص: 348)، وتشخيص الفرص والتهديدات ونقاط القوة والضعف، لابد من توليد بدائل استراتيجية ودراستها واختيار البديل (الخيار) الأنسب، والبديل المناسب هو حصيلة التفاعل بين العوامل البيئية الخارجية (الفرص والتهديدات) والداخلية (نقاط القوة والضعف) وعملية الاختيار الاستراتيجي تمر بمرحلة تكوين البدائل من خلال تشخيص العوامل الخارجية والداخلية للمنظمة ثم مرحلة تقييم البدائل الاستراتيجية لتحديد البديل الملائم لموقف المنظمة الاستراتيجي والمتوافق مع العناصر البيئية الداخلية والخارجية وأهمها أهداف المنظمة ورسالتها ورؤيتها وهيكلها التنظيمي (السكرانه، 2015، ص: 248-249)، أي أن عملية الاختيار الاستراتيجي تعتمد بالدرجة الأساس على نتائج التحليل الاستراتيجي (مساعدة، 2013، ص: 148).

د- **البدائل (الخيارات) الاستراتيجية**: هي حالة ناتجة عن المقابلة بين نقاط القوة والضعف الداخلية للمنظمة بالفرص والتهديدات الخارجية المحتملة، فهي تمثل جوهر التخطيط الاستراتيجي لأنها تتعلق بقرارات المنظمة ومستقبلها (كاظم، 2005، ص: 9). ان مناقشة هذه البدائل يساعد المنظمة على اختيار البديل الأفضل وهذه البدائل تنقسم إلى أربع استراتيجيات رئيسية، هي استراتيجيات الاستقرار، واستراتيجيات النمو، استراتيجيات الانكماش، استراتيجيات المركبة أو المختلطة إذ أن كل من هذه الاستراتيجيات يصلح لمواجهة موقف معين من المواقف التي قد تمر بها المنظمة اثناء تفاعلها في بيئتها الداخلية أو مع البيئة المحيطة بها وهذه الاستراتيجيات الرئيسية هي كما يأتي:

د-1- **استراتيجيات الاستقرار**: تهدف هذه الاستراتيجية إلى الاستمرار على الوضع الحالي لكون الإدارة العليا مقتنعة به، فإذا كان مناخ العمل مستقرًا وعمل المنظمة جيدًا يبقى من الأصلح عدم إحداث أي تغييرات، فهذه الاستراتيجية هي أكثر الاستراتيجيات استخدامًا وأقلها خطورة مقارنة بغيرها من الخيارات ومن أمثلة هذه الاستراتيجية هو اقتناع المنظمة بالاستمرار في إنتاج المنتج نفسه لخدمة المستهلكين أنفسهم وتحافظ على نصيبها الحالي نفسه في السوق. فمثل هكذا منظمة قد لا تتحمس على المخاطرة باللجوء إلى أي استراتيجية أخرى لتغيير الوضع (الحاكم، 2015، ص: 168). وتكون هذه الاستراتيجية مناسبة عندما يكون النمو مكلفًا وله آثار سلبية في الربحية (هلال، 2008،

ص:26). وفي حالات معينة تقوم المنظمة بإجراء تغييرات طفيفة على منتجاتها وطرائق الإنتاج (محمد، 2016، ص: 116).

د-2- استراتيجيات النمو: ويقصد بها توسيع أعمال المنظمة أو التنوع في مشاريعها أو الدمج مع منظمات أخرى، وتتبنى المنظمات استراتيجيات النمو عن طريق الزيادة في المبيعات والأرباح أو حصة السوق بمفردها، أو عند التركيز في قراراتها الاستراتيجية على زيادة أنشطتها وأدائها الوظيفي. إذ أن النمو هو نتيجة متوقعة في زيادة قيمة المنظمة، (الدوري، 2003، ص: 297-298):

د-3- استراتيجيات الانكماش: تلجأ المنظمة إلى اتباع هذه الاستراتيجية عندما يكون لديها نقاط ضعف كبيرة وفي الوقت ذاته تواجه تهديدات كثيرة ويكون أداء وحدات الأعمال في المنظمة متدنياً فلا بد من إتباع استراتيجيات انكماشية تتلاءم مع واقع أداء المنظمة المتدني، الذي إذا ما استمر قد يعرضها إلى مخاطرة أكثر. وعلى الرغم من أن استراتيجية الانكماش قد تعكس فشل المنظمة في تحقيق أهدافها ورؤيتها إلى حد ما، إلا أنها أصبحت ضرورية جداً لضمان بقاء المنظمة وتتضمن استراتيجية الانكماش أشكالاً متعددة من أهمها استراتيجية التخفيض وإعادة التأهيل، واستراتيجية التجدد أو التخلي، واستراتيجية التحول، واستراتيجية التصفية (الحاكم، 2015، ص: 170)

د-4- استراتيجيات المركبة: وتتضمن هذه الاستراتيجية المزيج بين الاستراتيجيات سابقة الذكر (النمو، الاستقرار، الانكماش) وتتبع المنظمة هذه الاستراتيجية عندما تمارس المنظمة أكثر من نشاط وكل نشاط استراتيجي يتطلب من المنظمة أن تتبع استراتيجية خاصة بها وتستخدم هذه الاستراتيجية من قبل المنظمات الكبيرة التي تتعدد منتجاتها وكذلك أسواقها مما يتيح فرصة اختيار البديل الأكثر ملائمة مع أهدافها ورسالتها وإمكاناتها وطبيعية هيكلها التنظيمي وثقافتها (الكناني، 2017، ص: 365).

4- التطبيق (التنفيذ) الاستراتيجي: ويقصد به العملية التي يتم عن طريقها وضع الاستراتيجية المختارة موضع التنفيذ من خلال البرامج والميزانيات، ويتم تنفيذ هذه العملية من قبل الإدارة الوسطى والإشرافية وتراجع من قبل الإدارة العليا (السالم، 2005، ص: 32) أي تحويل الخطة الاستراتيجية للمنظمة إلى فعل ثم إلى نتائج من خلال الهيكل التنظيمي والأهداف السنوية والسياسات، وهناك أشكال للتطبيق الاستراتيجي منها تنفيذ خطط المكافآت والحوافز وربطها بالأداء، وتوظيف عاملين جدد وتدريبهم وتهيئة مناخ تنظيمي أفضل للعمل، و تركيز هذه المرحلة من مراحل التخطيط الاستراتيجي على عنصر الكفاءة (العريقي، 2011، ص: 296).

5- **المراجعة الاستراتيجية:** هي تدقيق شامل ومنظم ودوري يشمل أهداف وسياسات وبرامج وأنشطة متبعة تم صياغتها وذلك لتحديد نقاط الضعف والقوة في تلك الاستراتيجية أو في تطبيقها (احمد، 2009، ص:52) ومن ثم النظر هل أن الاستراتيجية المتبعة حالياً لا زالت صالحة أم لا (العكدي، 2009، ص:41) وهناك مؤشرات معينة تستدعي إلى سرعة القيام بهذه العملية منها وجود فجوة في الأداء أو ظهور نتائج سلبية غير متوقعة (احمد، 2009، ص:53) وتتكون المراجعة من العمليات الاستراتيجية الآتية:

5-1 **الرقابة (المتابعة) الاستراتيجية:** ظهرت عدة تعاريف لمفهوم الرقابة الاستراتيجية وذلك بحسب وجهات نظر الكتاب والباحثين في ميادين الإدارة ولكنها لم تخرج عن كونها تقييم للاستراتيجية ومحاولة للإجابة عن: هل يتم تنفيذ الاستراتيجية كما هو مخطط لها ومقارنتها مع النتائج، إذ عرفت على أنها " نظام للتأكد من تحقيق المنظمة لأهدافها، وذلك من خلال وضع مستويات للأداء المستهدف ثم قياس الأداء الفعلي ومقارنته مع المعايير الموضوعية للتعرف على مدى تحقيق أهداف الأداء الاستراتيجية (عبد اللطيف، وآخرون 2005، ص:130) وتعرف أيضاً على أنها " تقييم الأداء الفعلي ومقارنته بالأهداف المرسومة (المخططة) ثم اتخاذ الإجراءات لتصحيح أي انحراف عن هذه الأهداف (العريقي، 2011، ص:17) ويلاحظ من خلال التعاريف السابقة أن الرقابة الاستراتيجية تتكون من ثلاثة عناصر أساسية هي:

- 1- المعايير: وهنا تحتاج الرقابة الاستراتيجية إلى جملة معايير تتناسب مع الأهداف المرسومة أي أن تكون هذه المعايير من الصفات الواجب توفرها في الأهداف.
  - 2- المقارنة: بعد تحديد هذه المعايير يتم مقارنة الأهداف المرسومة مع الأهداف المتحققة كما ونوعاً.
  - 3- التصحيح: بعد إجراء المقارنة والحصول على نتائج يتم تشخيص أسباب عدم تحقيق الأهداف لإجراء التصحيح قدر الإمكان ومعالجة الانحرافات الحاصلة.
- 5-2 **التقويم الاستراتيجي:** هي عملية اصدار حكم على الاستراتيجية المستخدمة حالياً واتخاذ قرار نهائي بضرورة تغيير الاستراتيجية المستخدمة أو الاستمرار على استخدامها، بناءً على جملة من مؤشرات.

5-3 **التغذية العكسية:** هي تدفق المعلومات من البيئتين الخارجية والداخلية للمنظمة والتي في ضوءها يتم إدراك مدى تطابق النتائج مع ما هو مخطط مسبقاً والمعلومات المرتدة تساعد إدارة المنظمة على التحقق من وجود التجانس والتطابق والتقارب أو وجود الاختلاف بين النتائج الفعلية

والمرسومة وفي الوقت نفسه فإن المعلومات توضح أو تؤشر ما يجب أن تقوم به المنظمة اتجاه شكلية الاستراتيجية المعمول به (جواد، 2010، ص: 149). إذ تعد التغذية العكسية من الخصائص الأساسية للمنظمة بوصفها نظام مفتوح وواحدة من عوامل قدرتها على التكيف مع البيئة الداخلية والخارجية المحيطة بها، كما أنها تعد المقوم الرئيس لأية عملية رقابية لكون تزودها بالمعلومات التي تُعدل قراراتها على مدار الوقت (العنزي، 2019، ص: 71).

فهي حالة ضرورية جداً لبيان نتائج العملية الإدارية للاستراتيجية، فبعد عملية تنفيذ الاستراتيجية وظهور نتائجها لا بد وأن تبدء المنظمة باستلام معلومات تمثل آراء ووجهات نظر الأطراف ذات العلاقة التي ساهمت أو تأثرت بالاستراتيجية قيد التنفيذ، بحيث تناسب هذه المعلومات (معلومات مرتدة) عن طريق التغذية العكسية التي تأتي في شكل تقارير دورية وهي تعكس لنا مدى تفاعل عناصر البيئة الخارجية منها والداخلية لتعبر في النهاية عن مستوى تحقيق الأهداف وبلوغ رسالة المنظمة، إذ أن المنظمة تحتاج إلى إثبات يوضح ويؤكد على أن النتائج الفعلية مطابقة للنتائج التي كان مخططاً لها وفي هذا المجال يمكن اعتماد تحقيق الأهداف كمقاييس على مدى نجاح الاستراتيجية، وتبرز أهمية القرار التصحيحي الذي تتخذه إدارة المنظمة في حالة تأشير القياسات لأي انحراف في النتائج الفعلية عن تلك المخطط لها (جواد، 2010، ص: 137، 148).

## المبحث الرابع

### الدراسات السابقة

تتضمن الدراسات السابقة عرضاً مختصراً للدراسات السابقة العراقية والعربية ذات الصلة بالبحث الحالي بشكل مباشر أو غير مباشر بما يُمكن الباحث من سلامة اختيار منهجية بحثه ووضع تصورات النظرية عن ماهية الاستراتيجية التي سيقترحها، وسيتم استعراض محاور الدراسات بما يخدم الباحث في تحقيق أهداف بحثه.

### الدراسة الأولى / منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2000، نحو إطار استراتيجي للتنمية الزراعية المستدامة في إقليم الشرق الأدنى:

استهدفت الدراسة تقويم عام للاتجاهات التي اتسمت بها التنمية الزراعية المستدامة مؤخراً في إقليم الشرق الأدنى، وتقديم مقترحات بشأن إطار استراتيجي للتنمية المستدامة في الإقليم استناداً إلى الاستراتيجيات القطرية للتنمية الزراعية التي أعدتها معظم بلدان الإقليم، وإلى مشروعات الاستراتيجيات والبرامج الإقليمية للأمن الغذائي، التي أعدتها المنظمة في إطار متابعة مؤتمر القمة العالمي للأغذية لغاية عام 2010.

وتضمنت الدراسة بإيجاز مجموعة من المحاور وكما يأتي:

1. مناقشة تنفيذ التزامات مؤتمر القمة العالمي للأغذية فيما يخص التنمية الزراعية المستدامة في الشرق الأدنى.
  2. إعطاء نظرة عامة نقدية لموارد الإقليم الزراعية وتوزيعها، وتحليل هيكل القطاع الزراعي واتجاهات الأداء فيه. كما قومت الاتجاهات السائدة في مجال الأمن الغذائي في الإقليم وما ينطوي عليه ذلك من قضايا تتعلق بالسياسات الغذائية.
  3. تحديد تصورات عن الفجوات والطوارئ الغذائية في المستقبل ومناقشة انعكاساتها الاستراتيجية على المجموعات المختلفة من البلدان.
  4. تشخيص المشكلات الزراعية المشتركة والتي تمثلت بشحة المياه وتوسع التصحر.
- وختمت الدراسة بتوضيح الاتجاهات المتعلقة بما يتعين اتباعه من استراتيجيات وما يلزم تنفيذه من أنشطة على صعيد السياسات من أجل تحقيق التنمية الزراعية المستدامة وكما يأتي:
1. تحديد أهداف معقولة قابلة للقياس في اتجاهات التنمية الزراعية المستدامة.

2. زيادة القدرات القطرية على إنتاج الأغذية عن طريق الحد من تعرض صغار المزارعين للمخاطر في المناطق البعلية (الزراعة المطرية)، وإعادة توجيه استخدام الأراضي في المناطق المروية.
3. اتباع منهج شامل في تصميم الإطار الاستراتيجي يشمل "توليفة التنمية الزراعية" الملائمة التي تجمع بين البحوث والارشاد والسياسات السعرية المناسبة، فضلا عن توظيف الاستثمارات الكافية.
4. إقامة نظام رصد لتقويم تأثير إصلاح السياسات الزراعية وتحرير التجارة.
5. توجيه مشروعات التنمية الزراعية بصورة أدق نحو تجمعات فقراء الريف، مع توفير ضمانات إزاء تسرب المنافع إلى المزارعين الكبار.
6. مواصلة إصلاح السياسات والمؤسسات على مستوى الاقتصاد الكلي ومستوى القطاع ضماناً لتهيئة بيئة اجتماعية اقتصادية مواتية لزيادة الإنتاج وللتعبئة السليمة للموارد.

### الدراسة الثانية/ مجلس البحوث الزراعية والتنمية، 2009، استراتيجية التنمية

#### الزراعية المستدامة في جمهورية مصر العربية حتى عام 2030، وزارة الزراعة واستصلاح

**الأراضي، جمهورية مصر العربية:** استهدفت الدراسة بناء استراتيجية للتنمية الزراعية المستدامة في جمهورية مصر العربية حتى عام 2030 واتبعت المنهج الوصفي التحليلي في تحليل واقع القطاع الزراعي وتشخيص المشكلات الإنتاجية النباتية منها والحيوانية ومحددات التنمية الزراعية المستدامة واستندت الدراسة في بناء الاستراتيجية على الآتي:

1. مراجعة الاستراتيجيات السابقة (الثمانينات، التسعينات، 2017) التي أعدت لغرض تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في جمهورية مصر العربية.
2. تحليل واقع القطاع الزراعي الراهن.
3. محددات ومعوقات التنمية الزراعية المستدامة.

كما حددت الدراسة المبررات التي استدعت إلى إعادة صياغة استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة من جديد بمجموعة من المتغيرات التي طرأت على القطاع الزراعي المصري في الآونة الأخيرة وهي كما يأتي:

1. التطور السريع في المستجدات العلمية بما تتضمنه من امكانيات واسعة للتطبيق في التنمية الزراعية وانعكاساتها على كفاءة استخدام الموارد الزراعية كالأستشعار عن البعد والهندسة الوراثية والنانوتكنولوجي التي من شأنها تحسين وتطوير الإنتاجية لكل من وحدتي الأرض والمياه.
2. سلبيات واطاء الاستراتيجيات السابقة.

3. التغييرات في التشريعات والقوانين ذات الصلة.

4. الأزمات التي تعرضت لها جمهورية مصر العربية وأثر ذلك على التنمية الزراعية المستدامة.

5. التغييرات المناخية العالمية وبروز ظاهرة الاحتباس الحراري وتأثيرها على الإنتاج الزراعي.

### **الدراسة الثالثة/ وزارة الزراعة في المملكة العربية السعودية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2010، استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة للمملكة العربية**

**السعودية حتى عام 2030، الرياض، التقرير الرئيس:** استهدفت الدراسة بناء استراتيجية للتنمية الزراعية المستدامة في مملكة العربية السعودية حتى عام 2030، واستخدمت الدراسة المنهج التخطيطي الاستراتيجي في تحليل واقع القطاع الزراعي على وفق مصفوفة SWOT\* عن طريق تحليل نقاط القوى والضعف ضمن البيئة الداخلية والفرص الممكنة والتهديدات المتوقعة وتحديد مرتكزات التنمية الزراعية المستدامة الراهنة بالمملكة، وتضمن بناء الاستراتيجية رسم رؤية وتحديد رسالة للاستراتيجية المقترحة ووضع أربعة أهداف استراتيجية التي يمكن تحقيقها من خلال عشرة محاور أساسية بحيث يهتم كل محور أو أكثر بتحديد متطلبات واتجاهات التنمية لتحقيق كل هدف استراتيجي، كما اشتمل كل محور على عدد من البرامج التنفيذية الرئيسة والفرعية. وتضمنت الأهداف والمحاور ما يأتي:

**الهدف الأول/الاستخدام الكفاء والمستدام للموارد الزراعية والطبيعية وخاصة المياه والحفاظ على البيئة:** وتضمن هذا الهدف الاستراتيجي ثلاثة محاور هي:

1. محور تطوير إدارة الموارد المائية: وتضمن هذا المحور ستة برامج تطويرية.

2. محور تطوير إدارة الموارد الأرضية الزراعية والمراعي والغابات والمنتزهات الطبيعية: وتضمن هذا المحور خمسة برامج تطويرية.

3. محور تطوير إدارة الموارد البشرية: وتضمن هذا المحور برنامج تطويري واحد.

**الهدف الثاني/ المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي المستدام بمفهومه الشامل:** وتضمن هذا الهدف الاستراتيجي ثلاثة محاور هي:

\* هي عبارة عن مختصر مجموعة كلمات وهي: (نقاط القوة: Strengths ، نقاط الضعف: Weaknesses، الفرص: Opportunities، التهديدات: Threats).



1. محور تطوير الإنتاج والإنتاجية الزراعية حسب الميزة النسبية للمناطق: وتضمن هذا المحور أربعة برامج تطويرية.

2. محور تدعيم القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية: وتضمن هذا المحور ستة برامج تطويرية.

3. محور استقرار الأسواق وإدارة المخاطر السوقية: وتضمن هذا المحور خمسة برامج تطويرية.

الهدف الثالث/رفع كفاءة القدرات المؤسسية وتأهيل الموارد البشرية اللازمة لإدارة وتنفيذ التنمية الزراعية والريفية المستدامة: وتضمن هذا الهدف الاستراتيجي محورين فقط هما:

1. محور تدعيم القدرات المؤسسية والبشرية بوزارة الزراعة: وتضمن هذا المحور برنامجين تطويريين.

2. محور التدعيم المؤسسي للتنظيمات الزراعية وتعديل سلوكيات المزارعين: وتضمن هذا المحور خمسة برامج تطويرية.

الهدف الرابع/تحقيق التنمية الريفية المتكاملة والمستدامة والحد من الفقر: وتضمن هذا الهدف الاستراتيجي محورين فقط هما:

1. محور تحسين مستوى ونوعية معيشة السكان الريفيين: وتضمن هذا المحور أربعة برامج تطويرية.

2. محور تدعيم الخدمات الزراعية الريفية لصغار المزارعين والبنيات التحتية: وتضمن هذا المحور ثلاثة برامج تطويرية.

**الدراسة الرابعة/ عفانة، عفانة، ليس محمد ممدوح عبد الرؤوف، 2010، استراتيجية التنمية المستدامة للأراضي الزراعية في الضفة الغربية محافظة طوباس (حالة دراسية):**

استهدفت الدراسة تحديد معوقات تنمية الأراضي الزراعية في محافظة طوباس واقتراح استراتيجيات تعنى بالحفاظ على الأراضي الزراعية وتحقيق الاستخدام الأمثل والمستدام لها. تحليل إمكانيات التنمية الزراعية المستدامة في محافظة طوباس بالضفة الغربية في فلسطين وذلك في ضوء المعلومات والبيانات المتوفرة عن الأراضي الزراعية في المحافظة فضلاً عن المعلومات والبيانات التي جمعتها الباحثة عن طريق الدراسة والمسح الميداني.

استعملت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في تحقيق أهداف الدراسة، كما استعملت بعض وسائل جمع البيانات كالأستبيان الذي وزع على المزارعين والعاملين في القطاع الزراعي في المحافظة وكذلك المقابلات مع عدد من المعنيين في الجهات ذات العلاقة.

وأظهرت نتائج الدراسة وجود تناقص في مساحة الأراضي المزروعة في محافظة طوباس في الأعوام السابقة، على الرغم من تنوع الأراضي الزراعية فيها وملائمتها لمعظم الأنماط الزراعية. وأوصت الدراسة بضرورة الاستخدام الملائم والمستدام للأراضي الزراعية. وكذلك ضرورة تنفيذ برامج إرشادية وتدريبية في مجالات الزراعة المستدامة المختلفة لتغيير الاتجاهات السلبية وتعديل الاتجاهات المحايدة نحو تقنيات الزراعة المستدامة، فضلاً عن تنظيم حملات إعلامية مكثفة لتوعية المزارعين بهذه التقنيات. وأخيراً أكدت الدراسة على أهمية إيجاد آلية لتنفيذ وتطبيق القانون الزراعي الفلسطيني، والعمل على إيجاد وسائل لدعم المزارعين من أجل تحسين العوائد من الزراعة ودعم القطاع الزراعي.

### **الدراسة الخامسة/ براق، محمد وحمزة فربي، 2011، التوجهات الرئيسية لاستراتيجية**

**التنمية الزراعية المستدامة العربية للعقدين من (2005 إلى 2025):** استهدفت الدراسة التعرف على أهم التوجهات الرئيسية لاستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة العربية خلال العقدين (2005-2025) من خلال تعريف التنمية الزراعية المستدامة ومؤشرات التنمية المستدامة في الوطن العربي، وتمثلت الدراسة بعدة توجهات رئيسية، من أهمها عنصر المياه، و تنمية وحماية الأراضي الزراعية التي تشهد تدهوراً وتراجعاً كبيرين؛ وذلك بسبب التصحر الذي يعاني منه الوطن العربي والنزوح العمراني، فضلاً عن تنمية الموارد البشرية بما يتلاءم ومتطلبات التنمية الزراعية ومواكبتها التقنية العالمية، كما أوصت الدراسة إلى أن استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة لا تتم إلا من خلال مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص مساهمة فعالة في تجسيدها على أرض الواقع.

### **الدراسة السادسة/ سالم، علي عبد الهادي، 2012، نحو استراتيجية فعالة للتنمية**

**الاقتصادية في العراق:** استهدفت الدراسة ما يأتي:

1. تحديد أهم الإشكاليات والتحديات التي تعيق تطور وتنمية الاقتصاد العراقي على وفق رؤية تحليلية واقعية وعملية متجردة.
2. تقديم تصور لاستراتيجيات التنمية الفعالة والمطلوبة في الاقتصاد العراقي، بما يضمن تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف البحث وتوصلت الدراسة فيما يخص الهدف الأول إلى مجموعة من الأسباب والمشاكل وراء ضعف الاقتصاد العراقي ومنها:

1. عدم الاستقرار السياسي بسبب تعدد الكتل السياسية وعدم الاتفاق على برامج تنموية موحدة.
2. الاعتماد على قطاع النفط في تمويل الاقتصاد العراقي والمعروف بأنه يتأثر بالسوق العالمي بما يجعل الاقتصاد الوطني غير مستقرًا.
3. ضعف الدعم الحكومي.

وفيما يخص هدف الدراسة الثاني فقد اقترحت الدراسة جملة من الأمور الواجب اتباعها لتحسين الاقتصاد العراقي وهي كما يأتي:

1. وضع وترتيب الأولويات الاستثمارية.
2. النظرة الواقعية لدور القطاع الخاص في التنمية وتقليل دور الدولة في النشاطات الاقتصادية.
3. التنويع الاقتصادي وعدم حصر الاقتصاد العراقي على قطاع النفط أي تجريده من الاقتصاد الريعي والتحول إلى القطاعات الأساسية الأخرى ومنها القطاع الزراعي.
4. عند وضع السياسات والاستراتيجيات لا بد من الأخذ بنظر الاعتبار أبعاد التنمية المستدامة (البيئة، المجتمع، الاقتصاد) لضمان حقوق الأجيال القادمة.

### الدراسة السابعة/ وزارة الزراعة الفلسطينية، 2014، استراتيجية القطاع الزراعي

”صمود وتنمية” (2014-2016): استهدفت الدراسة اقتراح استراتيجية وطنية لقطاع الزراعي في دولة فلسطين على مخرجات مراجعة استراتيجية القطاع الزراعي 2011-2013 حيث شملت مخرجات المراجعة بشكل خاص الدروس المستفادة والتوصيات السياسية مرجعية لهذا الدراسة. وتكونت هذه الاستراتيجية من الآتي:

- 1- رؤية القطاع الزراعي 2- تحليل الواقع الزراعي من حيث الموارد والخدمات الزراعية (البحوث الزراعية، التعليم الزراعي، الارشاد الزراعي والتدريب، الخدمات البيطرية، وقاية النباتات، التمويل الزراعي والريفي، التأمين الزراعي، التسويق الزراعي) والإطار المؤسسي (وزارة الزراعة والوزارات المرتبطة بها، المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، القطاع الخاص) واعتمدت الدراسة في تحليل الواقع على البيئة الداخلية والخارجية للقطاع الزراعي باستخدام تحليل مصفوفة SWOT.
- 3- الأولويات والأهداف الاستراتيجية وقدم تم تحديدها بناء على ما أسفرت عليه نتائج تحليل واقع القطاع الزراعي.
- 4- السياسات القطاعية: من أجل تحقيق الأولويات والأهداف الاستراتيجية بلورت مجموعة من السياسات الواضحة المتناسقة والمتكاملة فيما بينها بما يضمن تحقيق كل هدف استراتيجي.

5- برامج القطاع الزراعي: تضمنت الاستراتيجية على تنفيذ ثلاثة برامج قطاعية) برنامج التنمية الزراعية، برنامج تحسين الخدمات الزراعية، البرنامج الإداري) تشكل ترجمة واستجابة للأهداف الاستراتيجية والسياسات ذات العلاقة بكل هدف استراتيجي، كما تتماشى هذه البرامج مع برامج الموازنة ومع متطلبات دليل إجراءات إعداد موازنة البرامج.

6- توزيع الموارد: وهنا اقترحت الدراسة الموازنات الخاصة لكل من برامج القطاعات وأكدت الدراسة على ضرورة التوزيع العادل للموازنات على البرامج والمشاريع المختلفة، لا أن يتم التركيز على أنشطة محددة على أهميتها على حساب أنشطة ومشاريع أخرى وبالتالي بالرغم من توفر موازنات قد تكون كافية ولكن توزيعها لا يكون عادلاً.

### **الدراسة الثامنة/ الجوارين، عدنان فرحان، 2015، التنمية المستدامة في العراق (الواقع**

**والتحديات):** استهدفت الدراسة تحليل مؤشرات التنمية المستدامة في العراق للمدة (2003-2010) للتعرف على واقعها والتحديات التي تواجهها وتمثلت مشكلة الدراسة بأثر الظروف الاستثنائية التي يمر بها العراق خلال العقود الثلاثة ضمن فترة الدراسة من حروب وحصار اقتصادي على مؤشرات التنمية المستدامة.

وتوصلت الدراسة إلى أن هناك قصور واضح في مؤشرات التنمية المستدامة، فضلاً عن وجود فجوة كبيرة بين العراق وبعض الدول العربية في معظم مؤشرات التنمية المستدامة، وكما توصلت الدراسة إلى أن الفساد الإداري هو أكبر تحدي يواجه الحكومة العراقية في إطار تحسين التنمية المستدامة، وأوصت الدراسة بضرورة إطلاق استراتيجية لتطوير مؤشرات التنمية المستدامة ومتابعة تنفيذها من قبل الحكومة مصحوبة بتشريعات قانونية لمكافحة آفة الفساد الإداري.

### **11-1- مناقشة الدراسات السابقة:** تضمنت الدراسات السابقة جملة من الأمور وسنوضح مدى

التشابه أو الاتفاق بينها وما علاقة ذلك بالبحث الحالي:

1. اتفقت جميع الدراسات عدا الخامسة والسادسة على أن اقتراح الاستراتيجية يجب أن يسبقه تحليل للواقع؛ لذا فإن الباحث سيلجأ إلى تحليل واقع القطاع الزراعي لغرض اقتراح استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة المتكاملة.

2. انفتحت كل من الدراسة الخامسة والسابعة على أن الفساد الإداري والمالي وعدم الاستقرار السياسي هي أحد أهم أسباب ضعف تحقيق التنمية الزراعية المستدامة؛ لذا فإن الباحث سيأخذ ذلك في نظر الاعتبار عند تحليل مؤشرات التنمية الزراعية المستدامة المتكاملة.
3. بالنسبة للدراسات التي تضمنت استراتيجيات مقترحة، فإن إعدادها لم يجري على وفق مكونات التخطيط الاستراتيجي النظرية المعروفة، وهذا ما يميز البحث الحالي عن الدراسات السابقة، إذ سيعتمد الباحث على مراحل التخطيط الاستراتيجي في تحليل واقع القطاع الزراعي واقتراح استراتيجيته.
4. لم تطرق أي دراسة إلى التكامل بين القطاع الزراعي والقطاع الصناعي في تحليل مؤشرات التنمية الزراعية المستدامة أو اقتراح ذلك وهذا ما يميز البحث الحالي، إذ أن الباحث سيركز على التكامل بين قطاعي الزراعة والصناعة سواء عند تحليل مؤشرات التنمية الزراعية أو عند اقتراح الاستراتيجية.
5. ركزت أغلب الدراسات المتعلقة بالتنمية الزراعية المستدامة على ضرورة اعطاء تعريف للتنمية الزراعية المستدامة، كخطوة أولى لتحسينها، وهذا ما سيقوم به الباحث ضمن أبواب بحثه.
6. تميزت الدراسة الخامسة بتحليلها لمؤشرات التنمية الزراعية المستدامة ومقارنتها مع بقية الدول للوقوف على مقدار الفجوة بين المؤشرات، وهذا ما سيتبعه الباحث في بحثه.
7. لم تستخدم جميع الدراسات السابقة أداة الاستبانة كأداة للحصول على جميع البيانات نظراً لخصوصية الدراسات التي تتطلب في الأغلب احصائيات من مصادر دقيقة.
8. اعتمدت الدراسة الثالثة والثامنة في تحليلها واقع القطاع الزراعي على مصفوفة SWOT ولتقارب الدراستين مع البحث الحالي، فإن الباحث سيعتمد على مصفوفة SWOT عند تحليله واقع القطاع الزراعي.
9. قسمت الدراسة الثالثة استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة إلى مجموعة أهداف تتحقق من خلال مجموعة محاور، ولتقارب الدراسة مع البحث الحالي فإن الباحث سيلجأ إلى هذا الأسلوب في اقتراح استراتيجيته.

# الفصل الثالث

## (منهجية البحث)

## الفصل الثالث

### منهجية البحث

**3-1- منهج البحث:** للوصول إلى تحقيق أهداف البحث والإجابة على الاسئلة البحثية واختبار فرضيات البحث اعتمد الباحث في بحثه على منهجية الجمع بين المنهج التاريخي، والمنهج المقارن والمنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستقرائي (الاستنباطي) في التعامل مع البيانات والاحصائيات والمعطيات حسب المواضيع المناسبة التي يتطلبها البحث التي حصل عليها الباحث من خلال مصادرها الأولية كالتقارير الإحصائية واللقاءات مع الخبراء والمختصين أو المصادر الثانوية من خلال الكتب والبحوث، فضلاً عما يمدنا الواقع الزراعي من حقائق ومعلومات.

وقد استخدم الباحث المنهج التاريخي بكثرة لاستعراض تأريخ الإنتاج الزراعي فضلاً عن واقع القطاع الزراعي من خلال عرض البيانات والاحصائيات الخاصة بذلك للوصول إلى حالة من المقارنة واستنتاج بعض الاستنتاجات ذات الصلة بالبحث، أما استخدام المنهج المقارن فقد لجأ إليه الباحث في مواضع قليلة لتحديد واقع القطاع الزراعي بالمقارنة مع الدول الأخرى، في حين استخدم المنهج الوصف التحليلي بشكل أساسي وذلك لتحليل مؤشرات التنمية الزراعية المستدامة في العراق للمدد المتوفرة فيها البيانات وهو أحد أهداف البحث، وفيما يخص المنهج الاستقرائي (الاستنباطي) فقد استخدمه الباحث من خلال مراجعة الدراسات السابقة ذات الصلة والاستنباط بعض النتائج منها، كما استخدم الباحث طرائق بحثية عدة، كالملاحظة في الدراسات السابقة والمقابلة مع المختصين، والتقارير والاحصائيات، فضلاً عن الاستبانة.

**3-2- منطقة الدراسة:** شمل البحث جميع محافظات جمهورية العراق عدا إقليم كردستان (للخصوصية والاستقلالية التي يتمتع بها هذا الإقليم) فيما يخص الإحصائيات والبيانات الزراعية الخاصة بموضوع البحث.

**3-3- مجتمع البحث:** اشتمل مجتمع البحث على ثلاث شرائح لغرض تحليل مصفوفة SWOT وكما يأتي:

1. التدريسين في الجامعات العراقية ضمن منطقة الدراسة من حملة لقب أستاذ ولقب أستاذ مساعد في الاختصاصات الآتية: (التنمية الزراعية، الإدارة الاستراتيجية، الاقتصاد الزراعي، الإرشاد الزراعي) الذي بلغ عددهم (39) تدريسيًا ممن انطبقت عليهم المؤهلات المشار إليها آنفًا كما في الجدول (1).

2. الخبراء الميدانيين من الباحثين الزراعيين حملة لقب رئيس باحثين أقدم ورئيس باحثين، ضمن منطقة الدراسة في الاختصاصات الآتية: (التنمية الزراعية، الاقتصاد الزراعي، الإرشاد الزراعي) الذي بلغ عددهم (24) باحثًا ممن انطبقت عليهم المؤهلات المشار إليها آنفًا كما في الجدول (1).

3. المنتجين الزراعيين ضمن منطقة الدراسة والذي بلغ عددهم (142) منتجًا زراعيًا كما في الجدول (1) بعد أن أخضع مجتمع البحث إلى مجموعة معايير (شروط واجب توفرها) منها:

أ- أن يكون المنتج الزراعي لديه خبرة لا تقل عن (20) سنة متواصلة في مجال عمله الزراعي بحيث يكون قد واكب واقع القطاع الزراعي قبل عام 2003.

ب- أن يستخدم أحد أو جميع التقنيات الزراعية الحديثة بحسب مجال عمله الزراعي (تقنيات الري الحديثة، التلقيح الاصطناعي، الأسمدة العضوية، البذور المحسنة، السلالات المحسنة، حاصدة، باذرة، وغيرها)

ت- أن يسبق له التعاقد مع الدولة للحصول على المستلزمات الزراعية.

ث- أن يكون من المنتجين للمحاصيل الاستراتيجية (القمح، الشعير، الرز، الذرة الصفراء) أو الصناعية (القطن، الزيتون، فست الحقل).

وقد حاول الباحث أن ينوع الاختيار بين المنتجين الصغار والمنتجين الكبار لكلا شقي الإنتاج الزراعي (النباتي والحيواني) بحيث يحقق نوع من التوازن في اختيار مجتمع البحث.

### 3-4- عينة البحث: نظرًا لكون مجتمع البحث كبيرًا وغير متجانسًا؛ لذا أخذت عينة طبقية عشوائية

من مجتمع البحث بحيث قُسم مجتمع البحث إلى ثلاث أقاليم هي: إقليم الشمال المتمثل بالمحافظات (نينوى، كركوك، صلاح الدين) وأخذ منه محافظة صلاح الدين وإقليم الوسط المتمثل بالمحافظات (بغداد، واسط، ديالى، الأنبار، كربلاء المقدسة، القادسية، بابل، النجف الأشرف) وأخذ منه بغداد وواسط والأنبار وبابل وكربلاء وإقليم الجنوب المتمثل بالمحافظات (البصرة، ميسان، ذي قار، المثنى) وأخذ منه محافظة المثنى كما في الجدول (1).



فيما يخص شريحة التدريسيين والباحثين فقد أخذ الباحث جميع أفراد المجتمع لكون عددهم قليلاً مع استبعاد إجابة تدريسيين إثنين وإجابة باحثين إثنين ضمن محافظة بغداد من إجابات مجتمع البحث؛ لعدم اكتمالها بالشكل الصحيح، أما فيما يخص شريحة المنتجين الزراعيين فقد أخذت عينة عشوائية بمقدار (50) % من كل محافظة وبذلك أصبح عدد عينة المنتجين الزراعيين (130) منتجاً زراعياً.

جدول (1) توزيع عينة البحث حسب المحافظات

ت	المحافظة	الاكاديميون		التطبيقات		المزارعون	
		العدد الكلي	العينة	العدد الكلي	العينة 100%	العدد الكلي	العينة بنسبة 50%
1	الأنبار	5	5	1	1	19	10
2	المثنى	2	2	-	-	4	2
3	بابل	2	2	-	0	35	18
4	بغداد	15	13	22	20	48	24
5	صلاح الدين	8	8	-	-	7	4
6	كربلاء	2	2	-	-	12	6
7	واسط	5	5	1	1	17	9
	المجموع	39	37	24	22	142	71
		<b>المجموع الكلي لاجتمع البحث</b>		205	<b>المجموع الكلي لعينة البحث</b>		130

3-5- مصادر جمع البيانات والمعلومات: حرص الباحث على جمع البيانات والمعلومات بدقة فكانت مصادر جمع البيانات والمعلومات هي كما يأتي:

### 3-5-1- المصادر الأولية:

1. اللقاءات مع الخبراء من التدريسيين الأكاديميين والباحثين الزراعيين.
2. الاستبيان.

### 3-5-2- المصادر الثانوية:

1. التقارير والإحصاءات الزراعية.
2. مراجعة الدراسات السابقة في مجال التنمية الزراعية المستدامة وبناء الاستراتيجية والبالغة ثماني دراسات عراقية وعربية.
3. الكتب والمراجع والبحوث في مجال التنمية الزراعية المستدامة وبناء الاستراتيجية.

## 3-6- خطوات بناء استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة المتكاملة في جمهورية العراق:

اعتمد الباحث في تشخيص وتحديد الاستراتيجية القائمة (الحالية) وبناء الاستراتيجية المقترحة على مراحل التخطيط الاستراتيجي البالغة أربع مراحل هي (الواقع الاستراتيجي، الصياغة الاستراتيجية، التنفيذ الاستراتيجي، المراجعة الاستراتيجية) التي قسمها الباحث إلى مرحلتين أساسيتين هما: المرحلة الأولى هي تشخيص الواقع الاستراتيجي للتنمية الزراعية المستدامة المتكاملة والمرحلة الثانية هي بناء استراتيجية مقترحة للتنمية الزراعية المستدامة المتكاملة وكما يأتي:

3-6-1- الواقع الاستراتيجي للتنمية الزراعية المستدامة المتكاملة: للوصول إلى الواقع الاستراتيجي للتنمية الزراعية المستدامة حدد الباحث (11) مؤشراً رئيساً و (37) مؤشراً فرعياً وقام بتحليلها وتفسيرها لتحديد مدى تطبيق الاستدامة والتكامل في التنمية الزراعية في العراق وهذه المؤشرات هي كما يأتي:

1. المؤشرات الفكرية: وتتمثل برؤية ورسالة وأهداف التنمية الزراعية المستدامة المتكاملة القائمة (الحالية).
2. المؤشرات الاقتصادية: وتشمل (مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي، إنتاجية العامل الزراعي، الواردات الزراعية، الصادرات الزراعية، الفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتي).
3. المؤشرات التقنية الزراعية الحديثة: وتشمل (معدل استخدام المكننة الحديثة، استخدام البذور المحسنة، استخدام تقنيات الري الحديثة، استخدام الأسمدة الزراعية، انتشار الزراعة المحمية).
4. المؤشرات السكانية: وتشمل (معدل النمو السكاني، نسبة السكان الريفيين إلى إجمالي السكان).
5. المؤشرات الاجتماعية: وتشمل (مستوى الفقر، مستوى التعليم، معدل البطالة).
6. المؤشرات البيئية: وتشمل (التصحّر والزحف الصحراوي، تغدق وتملح الأراضي الزراعية، الغطاء النباتي، مكافحة الآفات الزراعية).
7. المؤشرات المورديّة: وتشمل (الموارد المائية، الموارد الأرضية، الموارد البشرية).
8. المؤشرات الإنتاجية: وتشمل (الإنتاج النباتي، الإنتاج الحيواني).
9. مؤشرات الدعم الحكومي: وتشمل (السياسات الزراعية، البحوث الزراعية، الإرشاد الزراعي، الاستثمار الزراعي).

10. المؤشرات السياسية: وتشمل (القوانين والتشريعات، الفساد المالي والإداري، الوضع الأمني).
11. المؤشرات المؤسساتية للقطاع الزراعي: وتشمل (مؤسسات القطاع الزراعي، مؤسسات التكامل الزراعي).

3-6-2- بناء استراتيجية مقترحة للتنمية الزراعية المستدامة المتكاملة: بُنيت الاستراتيجية المقترحة على وفق مجموعة من المعطيات المستخلصة من تحليل مؤشرات التنمية الزراعية المستدامة المثبتة في المرحلة السابقة وتبعاً للآتي:

أولاً/الصياغة الاستراتيجية: تضمنت هذه المرحلة الاستراتيجية مجموعة من المراحل الاستراتيجية الفرعية التي استخدمها الباحث لتحليل العوامل الداخلية والخارجية للقطاع الزراعي لغرض تحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات التي يتفاعل معها القطاع الزراعي لتحديد الموقف الاستراتيجي الواجب اتخاذه لبناء استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة وكما يأتي:

1- التوجه الاستراتيجي: في هذه المرحلة شخّص الباحث التوجه الاستراتيجي لوزارة الزراعة من رؤية ورسالة وأهداف نحو تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في العراق من خلال ما فرزته المقابلات مع الشخصيات المعنية في وزارة الزراعة والتقارير السنوية التي تصدر عن الوزارة.

2- التحليل الاستراتيجي باستخدام مصفوفة (SWOT) للعوامل الداخلية والخارجية للقطاع الزراعي: في هذه المرحلة الاستراتيجية الفرعية قام الباحث بالآتي:

أ- حدد الباحث مجموعة من نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات وصنفها إلى عوامل داخلية (القوة والضعف) وعوامل خارجية (الفرص والتهديدات) التي يتفاعل معها القطاع الزراعي الناتجة من تحويل بعض المقومات والمعوقات والمشكلات الزراعية وغير الزراعية التي أفرزتها مخرجات نتائج الواقع الاستراتيجي لمؤشرات التنمية الزراعية المستدامة المتكاملة في العراق.

ب- وزع الباحث استبانة تتضمن العوامل الداخلية والعوامل الخارجية التي تم تحديدها، على تسعة محكمين من الأساتذة الأكاديميين والباحثين الزراعيين والمدرجة أسمائهم في الملحق (1) لغرض إعطاء وزن نسبي لكل عامل بحيث يصبح مجموع الأوزان النسبية للعوامل الداخلية واحد عدد صحيح ويصبح مجموع الأوزان النسبية للعوامل الخارجية واحد عدد صحيح أيضاً، إذ استُبعدت عشرة عوامل من العوامل الداخلية لحصولها على أوزان نسبية بمقدار (صفر) كما استُبعدت ستة عوامل من

العوامل الخارجية لحصولها على أوزان نسبية بمقدار (صفر) وعلى أساس عتبة القطع بنسبة اتفاق (75%) فأكثر.

ت- بعد إعطاء الأوزان النسبية للعوامل الداخلية والخارجية من قبل المحكمين واستبعاد العوامل التي حصلت على مقدار (صفر) عرضت العوامل المتبقية بصيغة استبانة كما في ملحق (2) على عينة البحث من الباحثين الزراعيين والأساتذة الأكاديميين والمنتجين الزراعيين لغرض تحديد ترتيب درجة الجاذبية (الأهمية) لكل عامل ضمن مقياس خماسي مداه (5-1). وعلى وفق مقياس خماسي (اتفق تماماً، اتفق، غير متأكد، لا اتفق، لا اتفق مطلقاً) على الترتيب.

ث- بعد إعطاء الأوزان النسبية وترتيب درجة الجاذبية (الأهمية) لكل عامل من العوامل الداخلية والخارجية استخرج الباحث الوزن النسبي لكل عامل وذلك بضرب الوزن النسبي للعامل في قيمة ترتيب درجة جاذبيته.

ج- وأخيراً قام الباحث بجمع الأوزان النسبية لكل من العوامل الداخلية والعوامل الخارجية كل على حدة، لغرض تحديد الموقف الاستراتيجي المفترض اعتماده للاستراتيجية المقترحة، فإذا كان مجموع الأوزان النسبية (5) فإنه يعكس الأداء المتميز للقطاع الزراعي وإذا كان مجموع الأوزان النسبية (1) فإنه يعكس الأداء الضعيف وإذا كان (3) فهو يعكس الأداء المتوسط.

**3- تحديد الموقف الاستراتيجي:** في هذه المرحلة وبعد ان تم تحليل وتشخيص كل من العوامل الداخلية والخارجية في المرحلة السابقة ومعرفة الإمكانيات المتوفرة ضمن القطاع الزراعي سواء المستغلة منها أو غير المستغلة ومعوقاته، واستناداً الى مجموع الأوزان المرجحة المستخرجة في مرحلة التحليل الاستراتيجي تم مقابلة نقاط القوة والضعف مع الفرص والتهديدات لكي يتم تعظيم الفائدة من نقاط القوة والفرص وتفادي أو التقليل ما أمكن من الآثار السلبية من نقاط الضعف والتهديدات والإشكاليات والشغرات الموجودة، وعليه ظهرت أربع خيارات استراتيجية التي تتناسب مع الظروف العراقية والتي تضمنت تحسين التنمية الزراعية المستدامة المتكاملة بأفضل صورة ممكنة بحيث تكون منسجمة مع التوجه الاستراتيجي الجديد.

**4- الاختيار الاستراتيجي:** في هذه المرحلة حدد الباحث الخيار الاستراتيجي الأنسب في ضوء الخيارات الأربعة الممكنة والتي حددت في المرحلة السابقة (الموقف الاستراتيجي) عن طريق المزج بينها والوصول إلى استراتيجية مقترحة تتضمن ثلاث مراحل استراتيجية متكونة من مزيج من الخيارات

(البداية) الأربعة وهي مرحلة النهضة الزراعية ومرحلة الزراعة المتكاملة ومرحلة الزراعة المستدامة وهو هدف البحث الأساسي.

ثانياً/ تنفيذ الاستراتيجية المقترحة: في هذه المرحلة وضع الباحث مجموعة من الأهداف والبرامج والإجراءات لضمان وضع الاستراتيجية المقترحة موضع التنفيذ السليم.

ثالثاً/ مراجعة الاستراتيجية المنفذة: وهي أهم مرحلة من مراحل الاستراتيجية المقترحة لكونها مرحلة غير منفصلة عن المراحل الأخرى وإنما هي مدمجة مع كل المراحل والغرض منها متابعة وتقويم مستمر لمراحل الاستراتيجية المقترحة والتعرف على ردود أفعال المستفيدين من الاستراتيجية المقترحة باستمرار، ومعرفة تفاعل وتأثير كل من العوامل الداخلية الخارجية على الاستراتيجية المقترحة، فهي تركز على إجابة السؤال: هل زالت هذه العوامل بنفس الوتيرة أم زادت حدتها بالسلب أم بالإيجاب؛ ولتشخيص ذلك حدد فيها الباحث مجموعة من المؤشرات الاستراتيجية التي يمكن من خلالها معرفة فيما إذا كانت هذه الاستراتيجية المنفذة لازالت صالحة أم لا وما هي الاستراتيجية الواجب اتباعها في ظل ظروف معينة واختيارها من بين الخيارات الاستراتيجية المصاغة انفاً وتتضمن هذه المرحلة العمليات الآتية: (التغذية العكسية، التقويم الاستراتيجي، الرقابة الاستراتيجية، المتابعة الاستراتيجية).

3-7- المعالجات الإحصائية والرياضية: استخدم الباحث في دراسته مجموعة من المعالجات الإحصائية والرياضية لاستخراج الأرقام وتفسيرها لخدمة أهداف البحث وهي كما يأتي:

1. معدل النمو الاقتصادي للنتاج الزراعي: استخراج معدل النمو الاقتصادي للنتاج الزراعي من خلال المعادلة الآتية:

معدل النمو الاقتصادي للنتاج الزراعي = ناتج الزراعي الجديد - الناتج الزراعي القديم / الناتج الزراعي القديم

2. معدل نمو السكاني: استخراج معدل النمو السكاني من خلال المعادلة الآتية:

$$R = (P2/P1) e/t \times 100$$

إذ إن:

R = معدل النمو

P2 = التعداد الحديث

P1 = التعداد القديم

$e =$  أساس اللوغاريتم الطبيعي هو مقدار ثابت = 2.71828.  
 $T =$  الفترة الزمنية الفاصلة بين التعدادين.

3. إنتاجية العامل الزراعي: استخرجت إنتاجية العامل الزراعي عن طريق المعادلة الآتية:

إنتاجية العامل الزراعي بالدينار / الناتج الزراعي بالمليون دينار

4. الفجوة الغذائية: استخرجت الفجوة الغذائية للمحاصيل الاستراتيجية عن طريق المعادلة الآتية:

الفجوة الغذائية = الإنتاج - الاستهلاك.

5. نسبة الاكتفاء الذاتي: استخرجت نسبة الاكتفاء الذاتي للمحاصيل الاستراتيجية عن طريق استخدام

المعادلة الآتية:

نسبة الاكتفاء الذاتي = الإنتاج / الاستهلاك  $\times 100$ .

6. معدل استخدام الجرارات الزراعية: استخرج معدل استخدام الجرارات الزراعية من خلال استخدام

المعادلة الآتية:

معدل استخدام الجرارات الزراعية = المساحة المزروعة الكلية / عدد الجرارات الكلية.

7. معدل استخدام الحاصدات الزراعية: استخرج معدل استخدام الجرارات الزراعية من خلال استخدام

المعادلة الآتية:

معدل استخدام الحاصدات الزراعية = المساحة المزروعة بالحبوب / عدد الحاصدات الكلية.

8. معدل التغير السنوي: استخرج معدل التغير السنوي من خلال المعادلة الآتية:

$$R = [(X_1 - X_0)^{(1/t_1 - t_0)} - 1] \times 100$$

إذ إن:

$t_0 =$  سنة الأساس  $t_1 =$  سنة المقارنة  $X_0 =$  بيانات سنة الأساس  $X_1 =$  بيانات سنة المقارنة  $R =$

معدل التغير السنوي

9. نصيب الفرد من المياه المتاحة: استخرج نصيب الفرد من المياه المتاحة عن طريق المعادلة الآتية:

نصيب الفرد من المياه المتاحة = كمية المياه السطحية / عدد السكان

10. نصيب الفرد من الأراضي المزروعة: استخرج نصيب الفرد من الأراضي المزروعة عن طريق

المعادلة الآتية:

نصيب الفرد من الأراضي المزروعة = مساحة الأراضي المزروعة/عدد السكان

11. نصيب العامل الزراعي من الأراضي المزروعة: استخراج نصيب العامل الزراعي من الأراضي

المزروعة عن طريق المعادلة الآتية:

نصيب العامل الزراعي من الأراضي المزروعة = مساحة الأراضي المزروعة/عدد العاملين في القطاع الزراعي

12. الوزن المرجح للعوامل الداخلية والخارجية: استخدم الوزن المرجح لتحديد الموقف الاستراتيجي

واستخرج من خلال المعادلة الآتية:

نصيب العامل الزراعي من الأراضي المزروعة: الوزن النسبي للعامل × ترتيب درجة جاذبية العامل

# الفصل الرابع

(نتائج البحث ومناقشته)



## الفصل الرابع (عرض النتائج ومناقشتها)

### المبحث الأول

**4-1- نتائج الهدف الأول** (تحليل الواقع الاستراتيجي للتنمية الزراعية المستدامة المتكاملة في العراق): ان إخفاق القطاع الزراعي في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة المتكاملة في العراق هو ليس وليد مرحلة أو حقبة زمنية معينة لكنه ناتج عن سلسلة من الإخفاقات شهدتها المراحل السابقة، وأكدتها المرحلة الحالية التي يمر بها العراق بعد الاحتلال الأمريكي عام 2003، لذلك فإن التفكير في وضع استراتيجية مقترحة للنهوض بواقع القطاع الزراعي وتحقيق الاستدامة والتكامل فيه يتطلب تحديد وتشخيص كافة المعوقات والتهديدات التي تعيق عمله (القطاع الزراعي) وتحديد الامكانيات والفرص الممكنة استثمارها بشكل مؤشرات دلالية معبرة عن الواقع الإنتاج الزراعي، وتسخير ذلك باتجاه وضع تصورات مستقبلية للتنمية الزراعية المستدامة المتكاملة في العراق، وتحقيقاً لذلك سنقوم بتحليل واقع مؤشرات التنمية الزراعية المستدامة المتكاملة في العراق والتي صنفها الباحث إلى أحد عشر مؤشراً وكما يأتي:

**أولاً//المؤشرات الفكرية:** تمثل المؤشرات الفكرية التوجه الاستراتيجي الحالي لوزارة الزراعة التي تعد الجهة الرسمية لإدارة القطاع الزراعي وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة المتكاملة في العراق، وتعطي هذه المؤشرات دلالات عن مدى دقة تحديد الرؤيا والرسالة والأهداف من قبلها.

ومن خلال مراجعة التقارير السنوية التي أعدها ديوان الرقابة المالية الاتحادي للمدة من 2004-2018 لما لها علاقة بالبحث ومراجعة البحوث والدراسات ذات الصلة ومن خلال السجلات والاحصائيات الخاصة بوزارة الزراعة والمقابلات التي أجراها الباحث مع بعض المسؤولين في الوزارة بخصوص المؤشرات الفكرية لاستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة المتكاملة تبين ما يأتي:

1. لا توجد استراتيجية تفصيلية واضحة ومكتوبة للتنمية الزراعية المستدامة المتكاملة في العراق بشكل منفصل على وفق تقارير دورية أو سنوية، وإنما مدمجة بشكل مختصر مع الخطة التنموية الوطنية الشاملة، والتي تمثل ما سيكون عليه الإنتاج الزراعي ونسبة مساهمة الناتج الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي.

2. لم تذكر ضمن الخطة الاستراتيجية عدد البرامج والمشاريع التي ستنفذ وتخصيصاتها المالية وتوقيتات وجهات تنفيذها.
3. ضعف تحقيق الخطط الاستراتيجية للتنمية الزراعية المستدامة لأهدافها.
4. تقوم وزارة الزراعة بإعداد خطط سنوية التي تتضمن عدد من الندوات، المحاضرات، الدورات التدريبية، أيام الحقل، الحملات الزراعية... الخ، بناء على التخصيصات المالية الممنوحة من الدولة في كل سنة وليس العكس.
5. غالبًا ما تكون عناوين الأنشطة الزراعية (الندوات وغيرها) لا تمثل حل لمشكلة حقيقية واقعة في القطاع الزراعي.
6. لا يوجد توجه استراتيجي (رؤية، رسالة، أهداف) واضح ومكتوب لدى وزارة الزراعة لا في تقاريرها السنوية ولا حتى في موقعها على شبكة الانترنت، مما يدل على إهمال الوزارة لهذا الجانب الاستراتيجي المهم وللعشوائية في إعداد الخطط السنوية وتنفيذها، كما أن العاملين في الوزارة يجهلون التوجه الاستراتيجي للوزارة بشكل دقيق.
7. عدم تحديد أهداف تفصيلية للخطة السنوية التي تعدها وزارة الزراعة، وإنما هي عبارة عن حساب عدد ما تم إنجازه من أنشطة برامج زراعية كعدد الدورات التدريبية المنجزة على سبيل المثال لا الحصر.

واستنادًا على ما سبق من واقع المؤشرات الفكرية فإن الباحث يعزو فشل كل من الخطط الخمسية (2010-2014) و(2013-2017) في تحقيق تنمية زراعية مستدامة إلى عدة عوامل على رأسها ضعف المؤشرات الفكرية المتمثلة بعدم وجود رؤية ورسالة وأهداف تفصيلية تسعى وزارة الزراعة إلى تحقيقها في استراتيجية مدروسة تحت سياسة عميقة وعلى وفق مبادئ التخطيط الاستراتيجي.

**ثانيًا//المؤشرات الاقتصادية:** اشتملت المؤشرات الاقتصادية على ستة مؤشرات فرعية وفيما يأتي تحليل لهذه المؤشرات:

**2-1- مساهمة القطاع الزراعي (الناتج الزراعي) في الناتج المحلي الإجمالي:** إن نسبة مساهمة القطاع الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي هو المؤشر الأمثل المستخدم من قبل صناع القرار للحكم فيما إذا كان القطاع الزراعي في حالة نمو أو انكماش والجدول (2) والشكل (1) في الملحق يبين

مدى التغير الحاصل في مساهمة القطاع الزراعي (الناتج الزراعي) في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للمدة من (1997-2016).

جدول (2) مساهمة القطاع الزراعي (الناتج الزراعي) في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للمدة من (1997-2016)

السنة	الناتج الزراعي /الإجمالي(%)	السنة	الناتج الزراعي /الإجمالي(%)
1997	8.5	2007	4.9
1998	10.9	2008	3.8
1999	7.2	2009	5.2
2000	4.6	2010	5.2
2001	6.9	2011	4.6
2002	8.6	2012	4.1
2003	8.4	2013	4.8
2004	6.9	2014	4.9
2005	6.9	2015	4.1
2006	5.8	2016	3.8

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط/الجهاز المركزي للإحصاء/إحصاءات مختلفة

جدول (3) معدل النمو الاقتصادي للناتج الزراعي ومعدل نمو السكاني للمدتين من 1997-2002 و 2003-2016

معدل النمو		السنوات
السكاني	الاقتصادي	
3	0.2	2002-1997
2.6	0.1	2016-2003

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (2)

أظهرت نتائج الجدول (2) أن نسبة الناتج الزراعي للمدة (1997-2016) تراوحت من (3.8-10.9) %، ويظهر أن مقدار الناتج الزراعي للمدة من (1997-2002) كان في تزايد بسيط وبحالة شبه مستقرة وبمعدل نمو اقتصادي مقداره (0.2)، أما مقدار الناتج الزراعي للمدة من (2003-2016) فقد اتصف بالتذبذب المستمر وبمعدل نمو اقتصادي مقداره (0.1) وكما في الجدول (3).

وقد يعود أسباب اختلاف مقدار نسبة الناتج الزراعي في المدتين إلى أن المدة من (1997-2002) هي مدة حصار اقتصادي عاشها الشعب العراقي وكان القطاع الزراعي فيها يحظى باهتمام

الحكومة العراقية سعيًا منها في توفير سلة الغذاء والتوجه نحو الاكتفاء الذاتي من الناتج الزراعي لقلّة الصادرات النفطية، أما سبب التذبذب المستمر الذي اتصف به الناتج الزراعي للمدة من (2003-2016) فقد يعود ذلك لعدة أسباب منها: أولاً لقلّة الاهتمام الحكومي ولعدم الاستقرار السياسي ولسوء الوضع الأمني، وثانياً لكون الاقتصاد العراقي ربيعياً يعتمد بالدرجة الأساسية على قطاع النفط، وكما هو معلوم فإن مبيعات النفط تتأثر بالظروف السياسية والاقتصادية الوطنية والعالمية، لذلك فإن الفارق الحاصل في نسبة الناتج الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي للمدة المذكورة، يعود لتذبذب مبيعات النفط وأسعاره خلال تلك المدة بالدرجة الأساسية.

كما أن العراق قد مر خلال هذه المدة بظروف استثنائية مضطربة يمكن تصنيفها إلى ثلاث مراحل أساسية أثرت على اقتصاده الوطني عمومًا وعلى القطاع الزراعي خصوصًا وهي مرحلة الاحتلال ومرحلة الطائفية ومرحلة التنظيمات الإرهابية والتي تسببت في ترك الكثير من المنتجين الزراعيين لأراضيهم، مما أدى إلى انخفاض الإنتاج الزراعي وتدهور الأراضي الزراعية.

وعلى المستوى الدولي يمكن مقارنة نسبة مساهمة الناتج المحلي الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق مع بعض دول الوطن العربي، إذ بلغت متوسط نسبة المساهمة (4.29) % للمدة من (2010-2015) وبالمرتبة (12) في حين جاءت كل من الصومال والسودان بالمرتبة الأولى والثانية على الترتيب ضمن المدة نفسها وكما في جدول (4) والشكل (2) في الملحق، وذلك لكون هاتين الدولتين تعتمدان على القطاع الزراعي بالدرجة الأولى ليس كما هو الحال في العراق فإنه يعتمد بالدرجة الأساسية على القطاع النفطي.

جدول (4) مقارنة تطور نسبة مساهمة القطاع الزراعي (الناتج الزراعي) في الناتج المحلي الإجمالي مع

بعض دول الوطن العربي للمدة من 2010-2015

الدولة	2010 %	2011 %	2012 %	متوسط المدة 2013-2015	المرتبة على أساس المدة من 2010-2015	متوسط المدة 2010-2015
الاردن	2.99	2.92	2.75	3.34	14	3.02
الامارات	0.95	0.84	0.84	0.68	17	0.82
البحرين	0.30	0.29	0.29	0.28	20	0.29
الجزائر	8.44	8.11	8.11	10.56	8	8.81
السعودية	2.38	1.92	1.83	1.90	16	1.98

الدولة	2010 %	2011 %	2012 %	متوسط المدة 2015-2013	المرتبة على أساس المدة من 2015-2010	متوسط المدة 2015-2010
السودان	29.00	32.49	33.14	32.24	2	31.87
الصومال	63.08	63.08	63.08	63.08	1	63.08
<b>العراق</b>	<b>5.2</b>	<b>4.6</b>	<b>4.1</b>	<b>4.6</b>	<b>12</b>	<b>4.6</b>
الكويت	0.23	0.30	0.28	0.42	19	0.31
المغرب	14.39	14.32	13.35	15.53	5	14.41
اليمن	12.03	13.35	14.42	14.77	6	13.72
تونس	7.33	8.19	8.19	9.22	9	8.15
جيبوتي	3.37	3.25	3.25	3.36	13	3.31
سوريا	19.62	20.30	20.30	20.30	3	20.13
عمان	0.75	0.70	0.70	0.75	18	0.73
فلسطين	6.28	5.93	4.89	3.49	11	4.79
قطر	0.11	0.09	0.10	0.12	21	0.11
لبنان	5.50	5.30	5.30	4.07	10	5.00
ليبيا	2.71	1.87	1.87	1.37	15	2.01
مصر	13.99	14.52	14.47	11.09	7	13.33
موريتانيا	15.84	13.75	13.75	22.28	4	16.70

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية /الكتاب السنوي للإحصاءات العربية الزراعية/لسنوات مختلفة

## 2-2-متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي: هو أكثر المؤشرات استخدامًا لتحديد مستوى

التنمية في بلد ما، ويشكل نقطة انطلاق جيدة لتقويم الاستدامة، إذ يعكس مؤشر نصيب الفرد من الناتج الزراعي التطور في قيمة الناتج الزراعي مقترنًا بمعدل النمو السكاني ويظهر الجدول (5) أن نصيب الفرد من الناتج الزراعي خلال المدة 1997-2016 قد حقق أعلى نسبة له عام 2013 (371.7) ألف دينار عراقي وأدنى نسبة له عام 1997 (57.9) ألف دينار عراقي. وهذا يعني أن هناك زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد خلال عقدين من الزمن، إلا أن الزيادة الحاصلة لازالت دون المستوى المطلوب، فقد بلغ متوسط نصيب الفرد العراقي من الناتج الزراعي خلال المدة من

(2010-2015) (236.55) دولار أمريكي في حين بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي لدول الوطن العربي (256.36) دولار امريكي للمدة نفسها.

جدول (5) نصيب الفرد من الناتج الزراعي بالأسعار الجارية للمدة من (1997-2016)

السنة	نصيب الفرد من الناتج الزراعي(ألف دينار عراقي)	السنة	نصيب الفرد من الناتج الزراعي(ألف دينار عراقي)
1997	57.9	2007	185.1
1998	82.3	2008	189.4
1999	106.2	2009	215.8
2000	96.6	2010	257.5
2001	115.4	2011	297.5
2002	137.4	2012	306.5
2003	94.4	2013	371.7
2004	136.1	2014	364.6
2005	181.1	2015	221.0
2006	193.3	2016	210.9

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط/الجهاز المركزي للإحصاء

وعليه فان ما يحصل عليه الفرد العراقي من الناتج الزراعي أقل مما يحصل عليها الكثير من دول الوطن العربي فقد جاء متوسط نصيب الفرد العراقي بالمرتبة (10) مقارنة بـ (21) دولة من الوطن العربي وكما في الجدول (6). كما أن هناك فارق كبير بين معدل التغير السنوي في نصيب الفرد العراقي للمدة 2010-2015 والبالغة (14.57) % وبين معدل التغير السنوي في نصيب الفرد الكويتي والسوداني والجزائري والسوري فقد بلغ (112.33، 84.72، 38.72، 34.82) % على الترتيب.

وقد يعود هذا لعدة عوامل منها استمرارية اعتماد العراق على النفط في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بالدرجة الأساسية وقلة الدعم الحكومي للمنتجين الزراعيين بما في ذلك تخصيص المالي للقطاع الزراعي مقارنة بالدول الأخرى، فضلاً عن الظروف السياسية التي مر بها العراق خلال هذه المدة. كما أن للخطط الاستراتيجية والسياسات الزراعية دورًا مهمًا في تحسين نصيب الفرد وذلك من خلال رسم رؤية ورسالة وأهداف يسعى القطاع الزراعي لتحقيقها ضمن مدة من الزمن، وهذا ما يفتقر إليه فعلاً القطاع الزراعي العراقي.

جدول (6) مقارنة تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي بالأسعار الجارية (بالدولار الأمريكي) مع بعض

دول الوطن العربي للمدة من 2010-2015

المرتبة على أساس متوسط المدة 2010-2015	متوسط المدة 2013-2015 دولار أمريكي	2012 دولار أمريكي	2011 دولار أمريكي	2010 دولار أمريكي	الدولة
15	171.82	133.43	135	129.56	الأردن
8	295.47	340.01	342.66	325.28	الإمارات
20	67.42	67.53	67.83	62.3	البحرين
4	530.74	433.28	442.43	382.61	الجزائر
3	462.45	455.78	452.6	462.47	السعودية
1	666.79	646.44	482.14	360.98	السودان
19	77.95	61.85	62.88	63.93	الصومال
10	257.61	250.48	213.28	224.84	العراق
16	131.24	105.98	100.52	61.81	الكويت
6	437.36	380.92	399.07	376.08	المغرب
12	196.66	192.4	175.03	148.23	اليمن
9	265.35	350.44	356.1	309.29	تونس
21	55.93	43.62	44.46	42.81	جيبوتي
2	648.02	475.96	487.22	480.65	سوريا
14	141.27	150.84	149.03	156.14	عمان
18	96.61	76.34	89.95	88.92	فلسطين
17	104.21	95.84	92.05	85.32	قطر
5	417.46	424.1	429.76	418.89	لبنان
13	141.20	105.67	106.8	315.35	ليبيا
7	387.89	435.75	394.93	370.08	مصر
11	272.31	165.41	169.5	178.66	موريتانيا

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية /الكتاب السنوي للإحصاءات العربية الزراعية/لسنوات مختلفة

2-3- إنتاجية العامل الزراعي: تعد القوى العاملة الزراعية أحد أهم العناصر المسؤولة عن إدارة عناصر الإنتاج الزراعي الأخرى واستخدامها، فهو من المقومات الأساسية للنشاط الزراعي ويعكس مؤشر متوسط إنتاجية العامل الزراعي الكفاءة الإنتاجية بصفة عامة والكفاءة التقنية للقطاع الزراعي بصفة خاصة. ويُظهر الجدول (7) إنتاجية العامل الزراعي بالآلف دينار للمدة من (1997 - 2015) التي تراوحت فيها إنتاجية العامل الزراعي بين (1306) ألف دينار عراقي كحد أدنى عام

1997 و(8373) ألف دينار عراقي كحد أعلى، إذ يلاحظ بشكل عام زيادة بسيطة في إنتاجية العامل الزراعي فيما تتخللها تراجعات ملحوظة خلال المدة المذكورة.

جدول (7) إنتاجية العامل الزراعي (ألف دينار عراقي) للمدة من (1997 - 2015)

السنة	إنتاجية العامل الزراعي	معدل التغير السنوي	السنة	إنتاجية العامل الزراعي	معدل التغير السنوي
1997	1306	-	2007	5258	-2
1998	1876	44	2008	5748	9
1999	2482	32	2009	6463	12
2000	2323	-6	2010	7868	22
2001	2841	22	2011	6789	-14
2002	3464	22	2012	6971	3
2003	2437	-30	2013	8373	20
2004	3599	48	2014	8294	-1
2005	4904	36	2015	5028	-39
2006	5361	9			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط/الجهاز المركزي للإحصاء

وقد يعود ذلك إلى قلة الدورات التدريبية الخاصة بإعداد العاملين وضعف استخدام التقنيات الحديثة ومنها تقنيات الري الحديثة والبذور المحسنة والمكننة التي لها دور كبير في زيادة الإنتاجية في وحدة المساحة، فضلاً عن الظروف الأمنية ولاسيما العمليات الإرهابية وما ترتب عليها من عمليات عسكرية التي تسببت بتهجير الكثير من الزراع والفلاحين وخاصة في ثلاث محافظات منتجة هي الأنبار وصلاح الدين ونيوى مما أدى إلى انخفاض الإنتاج الزراعي.

وعند مقارنة إنتاجية العامل الزراعي العراقي مع إنتاجية العامل الزراعي العربي نجد أن مستوى العراق ضعيفاً في هذا المؤشر فمن خلال بيانات الجدول (8) نجد أن إنتاجية العامل الزراعي قد هبطت من (8373) دولاراً أمريكياً عام 2013 إلى (5028) دولاراً أمريكياً عام 2015 وبمعدل تغير سنوي بلغ (-39)% وهذا يعني أن إنتاجية العامل الزراعي لازالت منخفضة مقارنة مع الكثير من دول الوطن العربي، إذ بلغت إنتاجية العامل الزراعي في لبنان (68778.37) دولاراً أمريكياً للمدة من (2010- 2015) بينما بلغت إنتاجية العامل الزراعي العراقي خلال المدة نفسها (5344.47) دولاراً أمريكياً أي أن إنتاجية العامل الزراعي اللبناني تقدر بـ (12) ضعف إنتاجية العامل الزراعي العراقي.



وقد جاءت إنتاجية العامل الزراعي العراقي بالمرتبة (11) من أصل (21) دولة من دول الوطن العربي وهذا يدل على مدى انخفاض إنتاجية العامل الزراعي العراقي مقارنة بإنتاجية العامل في الوطن العربي والتي تعطي مؤشراً واضحاً على أنه لازال يعتمد على الطرائق التقليدية في الإنتاج الزراعي بخلاف العامل الزراعي اللبناني أو السعودي أو الإماراتي الذي يتميز في استخدام التقنيات الحديثة بشكل أوسع.

جدول (8) مقارنة إنتاجية العامل الزراعي العراقي بالدولار الأمريكي مع العامل الزراعي العربي للمدة من (2010-2015)

المرتبة على أساس متوسط المدة-2010-2015	متوسط المدة 2015-2010	متوسط المدة 2015-2013	2012	2011	2010	الدولة
8	6737.13	5602.25	7610.27	7400.00	6336.00	الاردن
3	16623.50	17188.82	16759.12	16759.12	15786.95	الامارات
7	8837.63	9672.63	8810.53	8810.53	8056.84	البحرين
9	6235.08	6201.43	6505.40	6595.68	5637.79	الجزائر
2	27750.05	30195.23	28312.77	27015.15	25477.06	السعودية
10	5584.87	7380.14	7267.98	5412.34	2279.02	السودان
20	229.91	293.42	206.59	206.59	213.05	الصومال
11	5344.47	5858.85	5696.81	4850.51	4971.71	العراق
19	1313.50	1850.52	1363.04	1255.65	784.77	الكويت
15	3135.35	3587.45	3014.57	3079.19	2860.17	المغرب
17	3032.34	2314.47	3775.20	3310.32	2729.37	اليمن
12	5023.17	5754.42	5001.43	5001.43	4335.41	تونس
21	145.53	171.73	138.42	138.42	133.54	جيبوتي
5	13817.44	9001.77	14010.55	15921.99	16335.48	سوريا
18	1757.13	1615.63	1703.63	1947.26	1762.01	عمان
14	3921.31	4848.69	3400.82	3821.29	3614.46	فلسطين
6	9415.54	10173.84	9692.73	9224.99	8570.59	قطر
1	68778.37	71249.11	69938.76	69938.76	63986.85	لبنان
4	14308.06	16090.91	8476.21	8476.21	24188.90	ليبيا
13	4813.87	5066.00	5223.68	4635.32	4330.48	مصر
16	3085.54	6341.89	2020.43	2020.43	1959.40	موريتانيا

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية/ الكتاب السنوي للإحصاءات العربية الزراعية/لسنوات مختلفة

2-4- الواردات الزراعية: تعطي الواردات الزراعية مؤشراً على مدى عجز الدولة على تلبية المستهلك من السلع الزراعية مما يضطرها إلى الاستيراد، وتشير البيانات الواردة في الجدول (9) إلى

وجود انخفاض بسيط في معدل قيمة الواردات الزراعية العراقية للمدة من 2005-2015، إذ سجلت أعلى معدل لقيمة الواردات الزراعية خلال المدة من (2005-2009) وبالبالغة (1920.84) مليون دولارًا أمريكيًا ثم انخفضت في المدة من (2013-2015) لتبلغ قيمة الواردات الزراعية (1413) مليون دولارًا أمريكيًا. وقد يعود هذا الانخفاض في معدل قيمة الواردات الزراعية إلى أن القطاع الزراعي قد حقق اكتفاءً ذاتيًا لبعض المحاصيل الزراعية، مما أدى إلى تقليل استيراد هذه المحاصيل الزراعية، من جهة وانخفاض أسعار النفط عالميًا التي أدت إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي للعراق (على اعتبار أن العراق يعتمد على مبيعات النفط) وبالتالي تقليل التخصيصات المالية لاستيراد السلع الزراعية من جهة أخرى ونتيجة لعدم إقرار الموازنة الاتحادية العراق لعام 2014، فضلًا عن ذلك فهناك الكثير من السلع الزراعية التي تدخل بشكل غير شرعي، أي أن هذه السلع غير مسجلة مما يعطي مؤشرًا وهميًا في مقدار الواردات الزراعية.

جدول (9) يبين تطور نسبة الواردات الزراعية إلى الواردات الكلية للعراق للمدة من 1995-2015

بالمليون دولار امريكي

السنوات	الواردات الكلية (1) مليون دولار امريكي	الواردات الزراعية (2) مليون دولار امريكي	نسبة 2 إلى 1 %
2009-2005	27911.90	1920.84	6.88
2012-2010	25792	1354.31	5.25
2015-2013	28266	1361	4.81

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية/ الكتاب السنوي للإحصاءات العربية الزراعية/لسنوات مختلفة

وبمقارنة قيمة الواردات الزراعية مع بعض دول الوطن العربي نجد أن العراق من الدول الأقل استيرادًا ويأتي بعد كل من موريتانيا وجيبوتي وفلسطين والصومال والسودان والبحرين وهذا يمكن تسجيله كمؤشر إيجابي نسبيًا لصالح القطاع الزراعي خلال المدة القريبة الماضية إلا أنه غير حقيقي، فهناك سلع تدخل بطريقة غير شرعية كما ذكر آنفًا، والجدول (10) يقارن تطور الواردات الزراعية العراقية مع بعض دول الوطن العربي للمدة من 2005-2015.

ومن القيم المشار إليها في جدول (10) نجد أن نسبة الواردات الزراعية إلى الواردات الكلية قد بلغت (5%) خلال المدة من 2005-2015 وهذا مؤشر إيجابي قد يحسب لصالح القطاع الزراعي إذ

ما قورنت هذه النسبة مع كل من (الجزائر، الاردن، السعودية)\* والتي بلغت (23.62 % و 16.46 % و 15.30%) على الترتيب.

جدول (10) مقارنة تطور الواردات الزراعية العراقية مع بعض دول الوطن العربي للمدة من 2005-2015

بالمليون دولار أمريكي

نسبة متوسط على (4,2) متوسط (3,1) %	2015-2005		2015-2013		2012-2005		الدولة
	متوسط (4,2)	متوسط (3,1)	الواردات الزراعية(4)	الواردات الكلية(3)	الواردات الزراعية (2)	الواردات الكلية (1)	
16.46	3255	19775	3466	21816	3044	17733	الاردن
5.73	9479	165318	10552	188525	8406	142111	الامارات
4.92	583	11854	586	12355	580	11352	البحرين
23.62	10858	45962	14378	50448	7337	41475	الجزائر
15.30	22720	148488	26252	172437	19188	124538	السعودية
4.41	546	12374	543	8710	548	16037	السودان
55.84	514	921	527	944	501	897	الصومال
5.00	1413	28266	1361	30847	1464	25685	العراق
9.83	1905	19377	2036	17194	1774	21560	الكويت
12.78	5414	42371	5733	44996	5095	39746	المغرب
11.15	3074	27560	3488	12012	2660	43107	اليمن
11.86	2577	21716	2720	22511	2433	20921	تونس
34.89	142	407	143	410	141	404	جيبوتي
11.89	2055	17283	1348	17392	2761	17173	سوريا
5.89	1522	25831	1972	30977	1072	20685	عمان
8.72	410	4703	233	5357	587	4048	فلسطين
8.43	2442	28979	3253	32485	1631	25472	قطر
20.18	3959	19616	5024	21038	2893	18193	لبنان
10.49	2068	19702	2093	20460	2042	18943	ليبيا
21.25	13208	62164	15256	70567	11160	53760	مصر
25.70	110	426	94	370	125	482	موريتانيا

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية/ الكتاب السنوي للإحصاءات العربية الزراعية/لسنوات مختلفة

\* على اعتبارها دول تعتمد على الزراعة بجانب القطاعات الأخرى.

جدول (11) نسبة قيمة الواردات الزراعية من الناتج المحلي الزراعي للمدة من 2005-2015 بالمليون دينار

1/2	الواردات الزراعية (2)	الناتج المحلي الزراعي (1)
35	2928000	8328226.7

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على جدول (1) و(8) /معدل سعر الصرف 2000 دينار مقابل الدولار الأمريكي

2-5-الصادرات الزراعية: تعد الصادرات الزراعية مؤشراً مهماً للدلالة على مدى مساهمة القطاع الزراعي في تنمية الاقتصاد الوطني وهي إحدى مصادر الحصول على العملة الصعبة، وتشمل الصادرات العراقية مما له علاقة بالقطاع الزراعي (بالدرجة الأولى التمور والمنتجات الحيوانية من صوف وجلود وكذلك بعض أنواع الطيور كالحمام الأليف والبري والبط والسمانى وغيرها) وعند ملاحظة جدول (12) نجد أن الصادرات الزراعية قد سجلت انخفاضاً واضحاً طيلة المدة من (2005-2015).

إذ انخفضت قيمة الصادرات الزراعية من (138) مليون دولاراً أمريكياً للمدة من 2005-2012 إلى (11) مليون دولار أمريكي للمدة من (2013-2015) بمتوسط قدره (74) مليون دولار أمريكي للمدة من (2005-2015)، كما بلغت نسبة الصادرات الزراعية إلى الصادرات الكلية بـ(0.63) % للمدة نفسها، وهذا يعني أن نسبة الصادرات الزراعية لم تصل في أحسن الأحوال إلى (1) % من قيمة الصادرات الكلية مما يؤكد ضعف مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض الميزان التجاري العراقي.

جدول (12) مقارنة الصادرات الزراعية والكلية العراقية مع الصادرات الزراعية والكلية لبعض دول الوطن العربي

(القيمة بالمليون دولار أمريكي)

نسبة 1/2	متوسط المدة من 2005-		متوسط الصادرات من 2015-2013		متوسط الصادرات من 2012-2005		الدولة
	الصادرات الزراعية (2)	الصادرات الكلية (1)	الصادرات الزراعية	الصادرات الكلية	الصادرات الزراعية	الصادرات الكلية	
22.06	1649	7474	1919	7322	1379	7626	الاردن
3.04	3082	101296	3558	102780	2606	99811	الإمارات
2.84	391	13776	394	14017	388	13535	البحرين
1.08	605	56303	712	55339	499	57266	الجزائر
1.04	3248	313080	2851	307669	3645	318490	السعودية

نسبة 1/2	متوسط المدة من 2005-		متوسط الصادرات من 2015-2013		متوسط الصادرات من 2012-2005		الدولة
	2015	2015	2015	2013	2012	2005	
	الصادرات الزراعية (2)	الصادرات الكلية (1)	الصادرات الزراعية	الصادرات الكلية	الصادرات الزراعية	الصادرات الكلية	
8.32	1713	20578	1863	5262	1563	35894	السودان
7.78	29	375	22	376	36	373	الصومال
0.63	74	11761	11	14668	138	8854	العراق
0.36	220	60718	174	61183	266	60252	الكويت
18.3	3163	17282	2872	14647	3453	19917	المغرب
6.54	449	6862	479	7163	419	6561	اليمن
14.8	2518	17013	2861	18120	2174	15905	تونس
52.91	44	84	42	75	46	92	جيبوتي
14.92	1628	10915	1678	10816	1578	11014	سوريا
1.54	658	42713	743	47971	573	37456	عمان
10.2	88	868	64	929	113	806	فلسطين
1.14	1195	104436	1423	115236	968	93636	قطر
19.51	781	4003	960	3589	602	4416	لبنان
0.15	65	43432	7	44500	122	42364	ليبيا
15.95	4179	26204	5025	25526	3332	26882	مصر
21.04	78	369	64	367	91	371	موريتانيا

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية/ الكتاب السنوي للإحصاءات العربية الزراعية/لسنوات مختلفة

2-6- الفجوة الغذائية ونسبة الاكتفاء الذاتي للمحاصيل الاستراتيجية: يعد كل من الفجوة الغذائية ونسبة الاكتفاء الذاتي من المؤشرات الاقتصادية الأساسية الدقيقة التي من خلاله يمكن معرفة جهود القطاع الزراعي بأكمله، وهل هو قادر على تلبية حاجات البلد من المحاصيل الزراعية في ظل الزيادة المطردة في أعداد السكان.

وتتصف الفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتي في الدول النامية ومنها العراق بالتذبذب نتيجة لعدم وجود خطة شاملة مركزية للإنتاج الزراعي سواء اكانت نباتياً أم حيوانياً. وسنتطرق للفجوة الغذائية ونسبة الاكتفاء الذاتي لكل من محصول (القمح، الرز، الشعير، الذرة الصفراء) باعتبارها محاصيل استراتيجية التي تعد الركائز الأساسية للأمن الغذائي وكما يأتي:

2-6-1- الفجوة الغذائية ونسبة الاكتفاء الذاتي لمحصول القمح: يلاحظ التذبذب في قيمة الفجوة الغذائية لمحصول القمح طيلة المدة من (1990-2015)، والجدول (13) يوضح ذلك.

جدول (13) تطور الفجوة الغذائية ونسبة الاكتفاء الذاتي والمتاح للاستهلاك لمحصول القمح في العراق للمدة (1990-2015)

السنوات	الفجوة الغذائية (الف طن)	الاكتفاء الذاتي	المتاح للاستهلاك (الف طن)	كمية الإنتاج المتحقق (الف طن)
1990	-1519	43.85	2704.4	1185.8
1991	-1277	53.63	2753.1	1476.4
1992	-88	93.74	1398.2	1310.7
1993	-569	61.57	1479.5	911
1994	-752	53.17	1606.3	854
1995	-163	87.01	1254.4	1091.4
1996	-480	70.55	1630	1150
1997	-1975	32.40	2921.7	946.7
1998	-2326	38.80	3800.9	1474.9
1999	-1841	37.44	2942.2	1101.6
2000	-3186	24.61	4225.5	1040
2001	-3000	42.51	5219.4	2219
2002	-2418	51.71	5007	2589
2003	-1277	64.59	3605.8	2329
2004	-2502	42.27	4333.6	1832
2005	-2536	46.77	4763.9	2228
2006	-2834	44.65	5120.1	2286.3
2007	-2424	47.61	4626.5	2202.8
2008	-2963	29.75	4218.3	1255
2009	-3051	35.79	4750.9	1700.4
2010	-400	87.29	3149	2748.8
2011	-2889	49.30	5697.8	2809
2012	-2425	55.80	5487.3	3062

السنوات	الفجوة الغذائية (الف طن)	الاكتفاء الذاتي	المتاح للاستهلاك (الف طن)	كمية الإنتاج المتحقق (الف طن)
2013	-2242	65.08	6420.4	4178.38
2014	-2311	68.63	7366	5055.11
2015	-657	80.09	3302.494	2645.00

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط/الجهاز المركزي للإحصاء

من خلال البيانات المسجلة في جدول (13) يمكن ملاحظة أن أعلى قيمة للفجوة الغذائية لمحصول القمح عام 2000، إذ بلغت قيمتها (-3186) في حين كانت أقل قيمة لها (-88) ألف طن عام 1992. ويعود هذا الفارق إلى الحصار الاقتصادي الجائر الذي مُنع العراق في وقته من الاستيراد ومنه استيراد القمح، مما دعا إلى توجه الدولة آنذاك إلى الاهتمام بتوسيع زراعة محاصيل الحبوب التي تدخل ضمن المواد الغذائية للبطاقة التموينية كمادة أساسية ومنها محصول القمح بوصفه المادة الغذائية الأساسية لكثير من العراقيين، كما أن هذه الفجوة غير حقيقية من الناحية الواقعية فالعراق خلال مدة الحصار الاقتصادي عاش حالة من الفقر والجوع أي أن انخفاض قيمة الفجوة عام 1992 لا يعود للاكتفاء نتيجة لزيادة الإنتاج حقيقة وإنما لقلة الاستيراد.

أما عن سبب زيادة الفجوة عام 2000 فيعود لانخفاض الإنتاج مقابل زيادة المتاح للاستهلاك وإلى انخفاض معدل سقوط الأمطار في عموم العراق ولا سيما الأراضي الديمة (البعلية) ولموسم الجاف الشديد لعام 1999 مما أدى إلى عزوف بعض المزارعين من زراعة القمح لعام 2000 نتيجة للخسارة التي تكبدوها عام 1999، إذ أكدت منظمة الأغذية والزراعة إن هذه السنة هي الأسوأ منذ خمسين عامًا (منظمة الأغذية والزراعة، الموقع على شبكة الانترنت) فسهل الموصل الذي يسمى بـ(سلة خبز العراق) الذي ينتج ما يقارب (70) % من حبوب العراق لم يحصل على (20) % من مياه الأمطار في تلك السنة.

أما بالنسبة للاكتفاء الذاتي فقد سجلت عام 2010 أعلى نسبة اكتفاء بلغت (87.29) % وذلك نتيجة للتمويل والدعم الحكومي للمحاصيل الاستراتيجية وعلى رأسها محصول القمح من خلال إطلاق المبادرة الزراعية وكذلك زيادة سعر شراء محصول القمح إذ ارتفع سعره من 488 دينار/كغم إلى 600 دينار/كغم (وزارة التخطيط، 2011، ص:344) الأمر الذي أدى إلى تحفيز المُنتِجين الزراعيين على زيادة إنتاجهم.

ويمكن ملاحظة ذلك من خلال تتبع كمية الإنتاج للمدة من 2009-2014، فقد ارتفع كمية الإنتاج من (1700.4) ألف طن عام 2009 إلى (5055.11) ألف طن عام 2014، في حين كانت أقل نسبة اكتفاء عام 2000 والتي بلغت (24.61) %، ويعود ذلك لموسم الجفاف كما ذكر آنفًا، مما أدى إلى انخفاض الإنتاج والتعويض عن النقص الحاصل بالاستيراد من الخارج.

إن استمرار تفاقم الفجوة الغذائية وعدم الوصول إلى الاكتفاء الذاتي، يعني زيادة الاستمرار في استيراد محصول القمح بالعملة الصعبة لغرض سد حاجة البلد وهذا يكلف ميزانية الدولة بمبالغ كبيرة. 2-6-2- الفجوة الغذائية ونسبة الاكتفاء الذاتي لمحصول الرز: يمثل الرز أهم أصناف الطعام الواجب توفرها في المائدة العراقية، ويمتلك العراق جميع المقومات لزراعة هذا المحصول ابتداءً من مناخه المناسب للزراعة، لكون الرز يحتاج إلى درجات حرارة مرتفعة لعدة شهور وهذا ما يميز الطقس العراقي، فضلاً عن توفر الموارد الأرضية والمائية من أراضٍ واسعة وتربة خصبة ووفرة المياه المتمثلة بنهري دجلة والفرات وروافدهما، إذ إن محصول الرز من المحاصيل التي تستهلك كميات كبيرة من المياه مقارنة بالمحاصيل الحبوب الأخرى.

وكما يشتهر العراق بزراعة الرز العنبر وهو من الأصناف النادرة التي تتميز بطعم ونكهة خاصة، ولكن على الرغم من ذلك فإن محصول الرز لم يحظى بوفرة في الإنتاج طيلة الأعوام من (1990 - 2015) وكما موضح في جدول (14).

جدول (14) تطور الفجوة الغذائية ونسبة الاكتفاء الذاتي والمتاح للاستهلاك لمحصول الرز في العراق للمدة (1990-2015)

السنوات	الفجوة الغذائية الف طن	الاكتفاء الذاتي	المتاح للاستهلاك	كمية الإنتاج المتحقق (الف) طن
1990	-343.41	39.99	572.21	228.8
1991	-300	38.66	489.1	189.1
1992	-450	34.53	687.3	237.3
1993	-655	28.56	916.9	261.9
1994	-200	65.69	582.9	382.9
1995	-225	58.12	537.3	312.3
1996	-241	54.00	523.9	282.9
1997	-684	28.62	958.3	274.3
1998	-629	38.24	1018.5	389.5



السنوات	الفجوة الغذائية الف طن	الاكتفاء الذاتي	المتاح للاستهلاك	كمية الإنتاج المتحقق (الف طن)
1999	-781	21.86	999.5	218.5
2000	-1200	1.02	1212.4	12.4
2001	-950	0.51	954.9	4.9
2002	-1162.03	14.29	1355.8	193.8
2003	-433.5	15.79	514.8	81.3
2004	-651.6	27.75	901.9	250.3
2005	-827	27.18	1135.7	308.7
2006	-1147.2	24.05	1510.5	363.3
2007	-433.5	47.54	826.3	392.8
2008	-694.21	26.34	942.41	248.2
2009	-755.8	18.63	928.9	173.1
2010	-230.75	40.31	386.55	155.8
2011	-1187.1	16.53	1422.2	235.1
2012	-913	28.35	1274.3	361.3
2013	-1512.95	23.00	1964.8	451.85
2014	-930.46	30.22	1333.49	403.03
2015	-1301.91	7.74	1411.12	109.21

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط/الجهاز المركزي للإحصاء

من خلال مراجعة بيانات الجدول (14) نجد أن أعلى كمية إنتاج لمحصول الرز سُجلت عام 2013 وقدرت بـ(451.8) ألف طن وهذه الكمية جاءت بعد إضافة صنفين آخرين إلى صنف العنبر وهما صنفا الفرات والياسمين اللذان يتميزان بوفرة في الإنتاجية والتي قدرت بـ(1750) كغم/دونم و(2000) كغم/دونم على الترتيب وقلة في استهلاك المياه مقارنة بصنف العنبر في حين لا يمتلكان الطعم والنكهة نفسها لصنف العنبر المميزة (وزارة الزراعة، 2013).

وقد كانت أقل كمية إنتاج عام 2001 والتي بلغت (4.9) ألف طن، ويعود سبب هذا الانخفاض الحاد إلى الخسارة الفادحة التي تلقاها زراع الرز للسنة السابق 2000 نتيجة انخفاض هطول الأمطار الموسمية مما قلل كمية المياه السطحية والتي كانت فيها كمية الإنتاج (12.4) ألف طن، بعدما كانت كمية الإنتاج (218.5) ألف طن لعام 1999، مما أدى إلى عزوف بعض الزراع عن زراعة محصول الرز لعام 2001 ومنها محافظة القادسية التي تشكل ما نسبته (58.94%) من إنتاج الرز في العراق (وزارة الزراعة، 2015)، فضلاً عن القرارات السياسية بمنع زراعة الرز في بعض المحافظات

العراقية لأسباب تتعلق بوفرة المياه فبعدما كان يُزرع محصول الرز في (13) محافظة عام 1995 اقتصرت زراعة هذا المحصول على (7) محافظات في عام 2000 وذلك لشحة المياه في تلك الأعوام.

كما يُظهر الجدول (14) وجود تفاوت واضح في قيم الفجوة الغذائية للمدة من (1990-2015) إذ سجلت أعلى قيمة للفجوة الغذائية عام 2013 التي وصلت إلى (-1513) ألف طن وأقل قيمة سجلتها عام 1994 والبالغة (-200) ألف طن، وهذا طبعاً يرجع إلى التذبذب الواضح في كمية إنتاج محصول الرز للمدة نفسها، وللظروف الاقتصادية والسياسية التي مر بها البلد خلال هذه المدة، والمتمثلة بالمناقصات التي تبرمها شركة تجارة الحبوب التابعة لوزارة التجارة العراقية والتي تجري مرة كل 4-6 شهور وإلى أزمة المياه التي اجتاحت البلاد في السنوات الخمسة الماضية وقلة هطول الأمطار الموسمية.

وبناء على ما تقدم فمن البديهي أن تكون نسبة الاكتفاء الذاتي لمحصول الرز منخفضة جداً فقد بلغت أعلى نسبة اكتفاء ذاتي لمحصول الرز عام 1994 والتي بلغت (65 %) في حين بلغت أقل نسبة اكتفاء عام 2001 والتي بلغت (0.51 %) ويعود ذلك للأسباب انفة الذكر.

يستنتج مما سبق أن العراق سيواجه تحدياً كبيراً في سد حاجة البلد من محصول الرز، ولاسيما في ظل تسويق محصول الرز صنف العنبر إلى خارج العراق بصورة غير شرعية من دون أي مراقبة أو محاسبة، وهذا يعني وجود خسارتين الأولى عدم استهلاك هذا الصنف المرغوب من قبل الفرد العراقي والخسارة الثانية هي عدم دخول واردات هذا الصنف ضمن واردات الناتج الزراعي المحلي.

**2-6-3- الفجوة الغذائية ونسبة الاكتفاء الذاتي لمحصول الشعير:** يعد محصول الشعير من محاصيل الحبوب الاستراتيجية الرئيسة في العراق، إذ يأتي بالمرتبة الثانية بعد محصول الحنطة من حيث المساحة وكمية الإنتاج، ويستخدم في العراق بالدرجة الأساسية كعلف حيواني، ويمكن زراعته في المناطق محدودة الأمطار والأراضي الفقيرة بالعناصر الغذائية أو الأراضي المالحة، كما أنه يمتاز بقابليته لتحمل البرودة وللتقلبات المناخية، فضلاً عن مقاومته للحشرات بصورة عامة. ويزرع الشعير في جميع محافظات العراق، وتأتي محافظة نينوى بالدرجة الأولى في زراعة الشعير تليها كل من كركوك وواسط وبغداد، وتشير بيانات جدول (15) أن أعلى إنتاج كان لمحصول الشعير عام 1990 بلغت كميته (1854) طن وأقل كمية إنتاج بلغت كميته (193) طن عام 2000 ويعود ذلك للأسباب المذكورة سابقاً (شحة المياه)، إذ إن هذا العام شهد انخفاضاً في معدل سقوط الأمطار مما أدى إلى

انخفاض الإنتاجية في الأراضي الديمة (مطرية/البعلية) ومنها الأراضي المزروعة في محافظة نينوى والتي تعد أكبر محافظة في المساحات المزروعة الديمة.

جدول (15) تطور الفجوة الغذائية ونسبة الاكتفاء الذاتي والمتاح للاستهلاك لمحصول الشعير في العراق

للمدة (1990-2015)

السنوات	الفجوة الغذائية الف طن	الاكتفاء الذاتي %	المتاح للاستهلاك (الف طن)	كمية الإنتاج المتوقع الف طن
1990	-200	90.26	2054	1854
1991	-50	93.89	818	768
1992	-100	93.12	1454	1354
1993	-98	90.08	988	890
1994	-102	89.33	956	854
1995	-127	84.86	839	712
1996	-131	82.94	768	637
1997	0	100.00	430	430
1998	0	100.00	630	630
1999	0	100.00	283	283
2000	0	100.00	193	193
2001	0	100.00	713	713
2002	-1	99.88	834	833
2003	-1	99.88	861	860
2004	0	100.00	805	805
2005	0	100.00	754	754
2006	0	100.00	919	919
2007	326	177.25	422	748
2008	0	100.00	404	404
2009	0	100.00	502	502
2010	0	100.00	1137	1137
2011	0	100.00	1144	1144
2012	0	100.00	1151	1151
2013	0	100.00	1158	1158
2014	0	100.00	1165	1165
2015	0	100.00	1172	1172

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط/الجهاز المركزي للإحصاء/إحصاءات مختلفة

وبخصوص الفجوة الغذائية فيلاحظ عدم وجود تذبذب كبير في القيم للمدة من 1990-2015، إذ بلغت أدنى قيمة للفجوة الغذائية عام 2007 واتي قدرت بـ (326) ألف طن وبإشارة موجبة دلالة على وجود فائض في محصول الشعير، وقد يعود ذلك لارتفاع أسعار محصول الشعير إذ ارتفع

سعر من 203 دينار/كغم عام 2006 إلى 221 دينار/كغم (وزارة التخطيط، ص:344) ولارتفاع كمية الأمطار للعام نفسه.

وأعلى قيمة كانت (200-) عام 1990 وقد يعود ذلك لزيادة استهلاك الشعب العراقي للشعير واستخدمها كخبز عوضاً عن القمح لكون القمح المنتج غير كافي لسد حاجات البلد ولعدم السماح بالاستيراد بسبب الحصار الاقتصادي المفروض على العراق في 6/8/1990 من قبل الأمم المتحدة، مما اضطر إلى اللجوء إلى الشعير فضلاً عن استخدامه كأعلاف للحيوانات، إذ بلغت كمية المتاح للاستهلاك عام 1990 (2054) ألف طن وهي أعلى كمية مسجلة خلال المدة المذكورة.

أما بالنسبة للاكتفاء الذاتي فإن أقل نسبة حققها المحصول كانت (82.94 %) عام 1996 وأعلى نسبة اكتفاء كانت (177.25 %) عام 2007، ويعود ذلك للأسباب المذكورة آنفاً وهي ارتفاع أسعار محصول الشعير وارتفاع كمية الأمطار للعام نفسه.

وقد حافظ محصول الشعير على نسبة اكتفاء ذاتي مقاربة من (100 %) منذ عام 1997، لتوفر كافة مقومات الإنتاج، فهو لا يحتاج إلى كميات مياه كبيرة مثل الرز ولا يحتاج إلى أرض خصبة كالقمح، فهو ينمو في أغلب الظروف كما ذكر انفاً، ونود التنبيه أن حصول العراق على الاكتفاء الذاتي في الشعير ليس لكون الإنتاج منه عالي بقدر ما أن المستهلك منه قليل.

وعلى الرغم من تحقيق الاكتفاء الذاتي لمحصول الشعير، إلا أنه لازال دون المستوى المطلوب، فكما هو معلوم أن لهذا المحصول أغراض متعددة فهو يستخدم كقوت منافس للقمح وكعلف حيواني عالي البروتين كما يدخل في بعض الصناعات الغذائية. لذلك فإن زيادة عدد السكان في السنوات المقبلة قد يقلل من نسبة الاكتفاء الذاتي نتيجة لزيادة كمية الاستهلاك مع ثبات كمية الإنتاج، خصوصاً وأن هناك توجه ثقافي صحي نحو تناول الشعير كخبز بدلاً من القمح ولاسيما مرضى السكر وكبار السن.

**2-6-4- الفجوة الغذائية ونسبة الاكتفاء الذاتي لمحصول الذرة الصفراء:** تعد الذرة الصفراء من محاصيل الحبوب ذات الاستخدام المتعدد، فهي تستخدم كعلف حيواني بالدرجة الأساسية ومنها عليقة الدواجن وتسمين العجول فضلاً عن صناعة الزيت النباتي، والجدول (16) يوضح تطور الفجوة الغذائية ونسبة الاكتفاء الذاتي والمتاح للاستهلاك لمحصول الذرة الصفراء في العراق للمدة (1990 - 2015).

جدول (16) تطور الفجوة الغذائية ونسبة الاكتفاء الذاتي والتمتاع للاستهلاك لمحصول الذرة الصفراء في العراق

للمدة (1990-2015)

السنوات	الفجوة الغذائية الف طن	الاكتفاء الذاتي	التمتاع للاستهلاك	كمية الإنتاج المتحقق الف طن
1990	-415	29.30	587	172
1991	-100	66.33	297	197
1992	0	100.00	313	313
1993	0	100.00	171	171
1994	-299	29.98	427	128
1995	-356	22.10	457	101
1996	-143	71.46	501	358
1997	0	100.00	410	410
1998	0	100.00	572	572
1999	0	100.00	368	368
2000	0.3	100.18	170	170.3
2001	0.8	100.35	231	231.8
2002	0.6	100.10	578	578.6
2003	0.7	100.30	235	235.7
2004	1	100.24	415	416
2005	0.1	100.02	401	401.1
2006	0	100.00	399	399
2007	0.5	100.13	384	384.5
2008	0	100.00	288	288
2009	0.1	100.04	238	238.1
2010	-0.3	99.89	267	266.7
2011	38.7	113.03	297	335.7
2012	200.4	166.14	303	503.4
2013	522.3	269.03	309	831.3
2014	-25.70	91.84	315	289.3
2015	-129.7	58.43	312	182.3

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط/الجهاز المركزي للإحصاء

ويشير الجدول (16) إلى التذبذب الواضح في كميات إنتاج محصول الذرة الصفراء، فقد بلغت أدنى كمية للإنتاج عام 1995 التي قدرت بـ (101) ألف طن. في حين بلغت أعلى كمية إنتاج لمحصول الذرة الصفراء عام 2013 فكانت (831.3) ألف طن نتيجة للدعم المقدم من المبادرة الزراعية ولارتفاع أسعار الشراء للعام الماضي. وبالنسبة للفجوة الغذائية لمحصول الذرة للمدة من 1990-1996 فيلاحظ وجود اختلال واضح وتفاوت بين العجز والاكتفاء، وقد يعود ذلك لسياسة الدولة آنذاك في محاولة تحقيق الاكتفاء الذاتي لبعض محاصيل الحبوب بصورة عامة من جهة ولتوفير كميات إضافية من محصول القمح في البطاقة التموينية من جهة أخرى ومحاولة الموازنة في ذلك. وعن الاكتفاء الذاتي للمحصول فنلاحظ الزيادة المطردة النسبية للاكتفاء الذاتي منذ عام 1997-2013 والذي تراوح بين (100-269) % وذلك يعود لزيادة مشاريع الدواجن مما زاد الطلب على الأعلاف ولاسيما العلائق التي تحتوي على نسبة كبيرة من الذرة الصفراء لما تحتويه من نشويات وكربوهيدرات. أما عن سبب انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي للعامين 2014 و 2015 وذلك لسوء الوضع الأمني في ثلاث محافظات منتجة هي نينوى وصلاح الدين والأنبار والتي شكلت نسبة إنتاجها مجتمعة لمحصول الذرة الصفراء لعام 2013 بـ (19.70) % من مجمل إنتاج الذرة الصفراء في العراق (وزارة الزراعة، 2013).

**ثالثاً// المؤشرات التقنية الزراعية:** شملت المؤشرات التقنية الزراعية على خمسة مؤشرات فرعية وفيما يأتي تحليل لهذه المؤشرات:

**3-1- معدل استخدام المكننة الحديثة:** لقد احدثت المكننة الزراعية الحديثة ثورة في القطاع الزراعي لما تحققة من زيادة في معدلات النمو للموارد الزراعية وتقلل تكاليف الإنتاج والجهد والوقت المبذول من المزارع وتعوض النقص في اليد العاملة، وتحسن الإنتاجية والتوقيت المناسب للعمليات الزراعية، وتحسن كفاءة استخدام الموارد، والانتقال من الزراعة القديمة التقليدية إلى الزراعة الحديثة المستدامة. ويعكس مؤشر استخدام المكننة الزراعية الحديثة الكفاءة التقنية للقطاع الزراعي ومدى وعي المنتجين الزراعيين لأهمية استخدامها وسعي واهتمام الدولة متمثلة بوزارة الزراعة بالمكننة الزراعية، ويوضح الجدول (17) تباين معدل استخدام الجرارات والحاصدات الزراعية في العراق للمدة من 1980-2017.

جدول (17) تطور معدل استخدام الجرارات والحاصدات في العراق للمدة من (1980-2017)

السنة	عدد الجرارات (1)	عدد الحاصدات (2)	المساحة المزروعة الكلية (3) الف دونم	مساحة المزروعة بالحبوب (4) ألف دونم	جرار لكل دونم 1/3	حاصدة لكل دونم 2/4
1980	20058	3443	11447	7459	571	2166
1985	36005	2187	14536	9837	404	4498
1988	40915	3032	12494	9325	305	3076
1994	38186	3327	13444	11288	352	3393
1998	55278	4998	14581	10573	264	2115
2001	72775	8366	10401	7446	143	890
2006	51290	2140	14323	10661	279	4982
2009	52792	2207	10531	8087	199	3664
2012	75493	5291	12700	10083	168	1906
2013	72063	5079	14024	11023	195	2170
2014	71163	5194	14024	13427	197	2585
2015	65354	5034	6255	5119	96	1017
2016	62330	5079	6036	4908	97	966
2017	53627	4803	6432	5258	120	1095

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط/الجهاز المركزي للإحصاء للسنوات من 1980-2009 وعلى

بيانات وزارة الزراعة/البيانات الإحصائية السنوية للنشاط الزراعي للمدة من 2012-2017

ويلاحظ من الجدول (17) أن هناك زيادة كبيرة وسريعة في أعداد الجرارات والحاصدات الزراعية بعد عام 1998 ويعود ذلك بسبب عقد الحكومة العراقية عقداً تجارياً مع الجزائر لتوريد العراق أعداد كبيرة من المكننة الزراعية وخصوصاً الحاصدات الزراعية بعد تنفيذ الأمم المتحدة لمذكرة التفاهم عام 1996.

وعلى الرغم من ذلك إلا أنه يلاحظ تذبذب في أعدادها خلال المدة من 2006-2017، وذلك يعود بسبب سوء الظروف الأمنية في تلك المدة التي تسببت في إهمال صيانة المكننة الزراعية نتيجة لهجرة بعض الزراع والفلاحين لأراضيهم فضلاً عن عمليات السرقة والنهب التي ظهرت في تلك المدة.

وبمقارنة أعداد الجرارات والحاصدات الزراعية العراقية مع بعض دول الوطن العربي نلاحظ أن العراق يحظى بعدد لا بأس به من المكننة الزراعية، إذ يأتي بالمرتبة (4) بالنسبة للجرارات الزراعية وبالمرتبة (3) بالنسبة للحاصدات الزراعية لمتوسط المدة من (2013-2015)، ولكن هذه

المقارنة غير حقيقية لكون هناك نسبة كبيرة من الجرارات والحاصدات لا تعمل بالكفاءة الحقيقية لقدمها ولوجود اعطال فيها أي انها مكنتة غير حديثة، كما أن ملكية بعض هذه الجرارات والحاصدات تعود لمنتجين زراعيين من ذوي الحيازات الأقل من (100) دونم وهذا يعني عدم الاستفادة من هذه المكنتة بشكل سليم في تحقيق كفاءة في الزراعة (خلف، 2014، ص:8). وللتأكد من كفاية استخدام المكنتة الزراعية بشكل يضمن زيادة الإنتاج الزراعي تم استخراج معدل استخدام المكنتة الزراعية كما في الجدول (17)، إذ بلغ أقل معدل لاستخدام الجرارات الزراعية عام 1980 والذي قدر بـ جرار لكل (571) دونم في حين كان أعلى معدل استخدام للجرارات الزراعية عام 2015 والذي قدر بـ جرار لكل (96) دونم، وهذا يعد معدل استخدام مثالي إذا ما قورن بالمعدل العالمي والبالغ جرار لكل (222) دونم على افتراض أن جميع الجرارات تعمل بكفاءة وقدرة عالية (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2007، ص:11) ولكن حقيقة الأمر أن هناك نسبة كبيرة من الجرارات قد تم استيرادها منذ عام 1980 ومازالت تدخل ضمن الاحصائيات ومن الطبيعي فان كفاءتها منخفضة ولا تعمل بالكفاءة نفسها المفترض أن تكون عليها على وفق المؤشرات العالمية.

أما بالنسبة لمعدل استخدام الحاصدات الزراعية فلقد بلغ أقل معدل لاستخدام الحاصدات الزراعية عام 2006 والذي قدر بحاصدة لكل (4982) دونم في حين كان أعلى معدل لاستخدام الحاصدات الزراعية عام 2001 والذي قدر بحاصدة لكل (890) دونم وهذا يعد معدل استخدام مثالي إذا ما قورن بالمعدل العالمي والبالغ حاصدة لكل (1300) دونم على افتراض ان جميع الحاصدات تعمل بكفاءة وقدرة عالية. ولكن حقيقة الأمر ان هناك نسبة كبيرة من الحاصدات قد تم استيرادها منذ عام 1980 ومازالت تدخل ضمن الاحصائيات ومن الطبيعي فإن كفاءتها منخفضة ولا تعمل بالكفاءة نفسها المفترض أن تكون عليها على وفق المؤشرات العالمية.

إن معدل استخدام المكنتة الزراعية في العراق ما زال هامشيًا ومنخفضًا مقارنة مع معدلات استخدام في الدول المتقدمة، وهذا قد أدى إلى انخفاض كفاءة أداء الزراعة في العراق، إذ قدرت بحوالي (14) % من كفاءة الزراعة في بعض البلدان (خلف، 2014، ص:8) وكنتيجة منطقية فقد أدى ذلك إلى قصور كبير في الإنتاج الزراعي مما اضطر إلى الاعتماد على الخارج في توفير حاجات السكان الغذائية.



جدول (18) مقارنة تطور اعداد الجرارات الزراعية في العراق مع بعض دول الوطن العربي (بالوحدة)

المرتبة على أساس 2010- 2015	عدد الجرارات 2015-2013	عدد الجرارات 2012	عدد الجرارات 2011	عدد الجرارات 2010	الدولة
12	5218	3879	3836	4294	الاردن
17	380	380	380	380	الامارات
20	16	16	16	16	البحرين
3	105992	102055	100847	107456	الجزائر
14	1674	1674	1674	1674	السعودية
8	31678	29854	29010	28166	السودان
15	1371	1371	1371	1371	الصومال
4	74993	75493	73585	73194	العراق
18	276	270	267	267	الكويت
5	61000	66000	61000	56945	المغرب
9	28737	29372	31625	32326	اليمن
6	40438	40438	40438	40438	تونس
21	8	8	8	8	جيبوتي
2	115349	115342	114583	112339	سوريا
13	1714	1477	4313	4313	عمان
11	6287	3378	7835	7835	فلسطين
19	52	52	53	53	قطر
10	16258	8300	8300	8300	لبنان
7	39750	39750	39750	39750	ليبيا
1	128711	123276	115491	112824	مصر
16	396	400	400	400	موريتانيا

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية/ الكتاب السنوي للإحصاءات العربية

الزراعية/لسنوات مختلفة

جدول (19) مقارنة تطور اعداد الحاصدات الزراعية مع بعض دول الوطن العربي (بالوحدة)

المرتبة	عدد الحاصدات	عدد الحاصدات	عدد الحاصدات	عدد الحاصدات	الدولة
على أساس -2010 2015	2015-2013	2012	2011	2010	
14	64	120	32	32	الاردن
16	20	20	20	20	الامارات
1	6706	9521	9443	13146	الجزائر
12	110	110	110	110	السعودية
6	4276	3943	3748	3553	السودان
3	5816	5291	5111	4966	العراق
17	15	15	14	12	الكويت
5	4095	4095	4095	3900	المغرب
9	1965	2023	1836	1678	اليمن
8	2754	2754	2754	2754	تونس
2	6169	6169	6125	5950	سوريا
11	304	202	195	195	عمان
13	104	80	127	127	فلسطين
18	4	4	4	4	قطر
10	519	135	135	135	لبنان
7	3477	3410	3410	3410	ليبيا
4	5422	5666	4988	4738	مصر
15	50	50	50	50	موريتانيا

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية/ الكتاب السنوي للإحصاءات العربية

الزراعية/لسنوات مختلفة

مما سبق يتبين لنا محدودية المكننة الزراعية الحديثة في العراق ويعود هذا لعدة أسباب منها:  
1. ارتفاع أسعار المكننة الزراعية في الأسواق العالمية والمحلية ويقابلها ضعف الدعم الحكومي في تجهيز المكننة الزراعية المتمثل بالشركة العامة للتجهيزات الزراعية، ولاسيما في الفترة التي أعقبت عام

2003 إذ بدأت هذه الشركة بالمبيع المباشر للمنتجين الزراعيين وبأسعار مرتفعة وغير مدعومة قد تصل بعض الأحيان أعلى من أسعار السوق المحلي (ديوان الرقابة المالية الاتحادي، 2015، ص: 9) مما أدى إلى عزوف المنتجين الزراعيين من شراء المكننة الزراعية.

2. عدم وجود ورش لصيانة المكائن الزراعية، إذ بلغت أعداد الجرارات والحاصدات العاطلة غير العاملة 5203 جراراً و392 حاصدة لعام 2018 (وزارة الزراعة، 2018، ص: 6، 12).

3. تبعثر الحيازات الزراعية وصغر حجمها مما يجعل عملية استخدام المكننة الزراعية صعباً وغير مجدي اقتصادياً.

**3-2- استخدام تقنيات الري الحديثة:** إن استخدام تقنيات الري الحديثة كالري بالرش التي من خلالها يمكن التحكم والسيطرة على عملية تجهيز المياه يعطي مؤشراً واضحاً على الاستدامة لكونها تساهم في اتجاهين مما له علاقة بالتربة والملوحة فهذه التقنيات أولاً تخفض من كميات مياه السقي وتوفر جزء كبير منها وثانياً تقلل كمية الأملاح المضافة إلى التربة عن طريق الحد من خطورة ارتفاع مناسيب المياه الأرضية والتي تزيد من تملح التربة نتيجة لعامل التبخر ولاسيما تحت الظروف البيئية العراقية (الحديثي وآخرون، 2010، ص: 24-25).

شاع استخدام تقنيات الري الحديثة في العراق بعد عام 1998 وتحديداً عند تبني وزارة الزراعة المشروع الوطني لنشر تقنيات الري الحديثة، والذي بدأ عمله الفعلي في الميدان الزراعي في 2000/2/12 (محمد، 2003، ص: 228) ولقد أنشئ هذا المشروع لتطوير تقنيات الري، لتأمين ري مساحات واسعة من الأراضي بالاعتماد على أسلوب الري بالرش والري بالتنقيط، مع التركيز على تأسيس صناعة وطنية لمنظومات الري الحديثة، وهو مشروع كبير له أطر فنية لتحقيق الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الاستراتيجية.

ولقد قسم هذا المشروع إلى ثلاث مراحل بدأت في محافظات (بغداد والأنبار ونيوى وصلاح الدين وديالى وكركوك) بالنسبة للري بالرش، فيما يشمل الري بالتنقيط في المرحلة الأولى محافظات (البصرة وكربلاء والنجف) ثم ينتقل إلى محافظات (ديالى وصلاح الدين) في زراعة الفاكهة ، و(نيوى وكركوك والأنبار) لزراعة الزيتون عالي الزيت ، إذ يبلغ إجمالي المساحات الواجب تغطيتها بالري بالرش (4) مليون دونم وبالري بالتنقيط (600) ألف دونم على أمد خمس سنوات، وبالفعل تم التعاقد مع الشركات المنتجة لتوريد منظومات الري بالرش لتغطي مساحة (500) ألف دونم ومنظومات الري

بالتنقيط لتغطي مساحة (12) ألف دونم ولكن الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 حال دون اكمال المشروع(الحديثي وآخرون،2010، ص:199،206-207).

وعلى الرغم من الأهمية الاقتصادية المذكورة آنفاً التي تحققها هذه التقنيات في القطاع الزراعي، إلا أنه لا زالت تستخدم في نطاق محدود حتى بعد عام 2003 فلم تشغل في أحسن الاحوال أكثر من (1.1 %) من مساحة الأراضي الصالحة للزراعة (دهش،2016، ص:1)، مع أن زمن إدخال هذه التقنية في العراق منذ عام 1998، والجدول (20) والشكل (3) في الملحق يوضح أعداد المرشاة الثابتة والمحورية في العراق للسنوات (2012 - 2018).

من خلال تحليل الأرقام في الجدول (20) نجد أن هناك تباين واضح في أعداد المرشاة سواء كانت ثابتة أم محورية للمدة من 2012-2018، إذ سجلت أقل عدد للمرشاة الثابتة في سنة 2012 والتي بلغت (2611) مرشة في حين كان أكثر عدد للمرشاة الثابتة في سنة 2016 والتي بلغت (5219) مرشة وبمعدل تغير سنوي عن السنة السابقة بـ (6.68).

في حين كان أقل عدد للمرشاة المحورية حوالي (5076) مرشة في سنة 2017 وكان أكثر عدد في سنة 2016 والتي بلغت (7376) مرشة وبمعدل تغير سنوي عن السنة السابقة بـ (6.64). ومن حيث النصيب الأكبر في الاستخدام لتقنيات الري بالرش فنجد أن أعداد المرشاة المحورية هي الأكثر انتشاراً واستخداماً من المرشاة الثابتة ويعود ذلك للمميزات التي تتمتع بها تقنية المرشاة المحورية وأهمها الكلفة القليلة مقارنة بالثابتة، كما أنها تصلح للمساحات الواسعة غير المنتظمة والمتنوعة وقدرتها على توزيع الأسمدة والمبيدات بشكل أكثر تجانساً.

جدول (20) أعداد المرشاة الثابتة والمحورية في العراق للسنوات (2012 - 2018)

السنة	عدد المرشاة الثابتة	معدل التغير السنوي	عدد المرشاة المحورية	معدل التغير السنوي
2012	2611	-	5305	-
2013	4374	67.52	6676	25.84
2014	4235	-3.18	6827	2.26
2015	4892	15.51	6917	1.32
2016	5219	6.68	7376	6.64
2017	4297	-17.67	5076	-31.18
2018	5078	18.18	6385	25.79

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على وزارة الزراعة/دائرة التخطيط والمتابعة/قسم الإحصاء /إحصاءات المكننة الزراعية في العراق لسنوات مختلفة

3-3- استخدام البذور المحسنة: يعطي هذا المؤشر مدى اعتماد الدولة واهتمامها في استخدام البذور المحسنة كتقنية زراعية تسهم في زيادة الإنتاجية وتحافظ على البيئة بشكل مستدام، إذ تنتج البذور المحسنة من قبل جهات موثوقة بها ومخولة على وفق شروط ومواصفات يضمنها نظام تصديق البذور، ويكون لهذه البذور فوائد اقتصادية عند توفر ظروف النمو المناسبة لها وعند انتشارها وقبولها من قبل أكبر قدر ممكن من المنتجين الزراعيين وزراعتها على مساحات واسعة.

فهي تقنية أساسية يمكن استخدامها لزيادة الإنتاج كمًا ونوعًا، لما تمتاز به من خصائص طبيعية منها النقاء الطبيعي أي خلوها من الشوائب وكذلك مقاومتها للحشرات والأمراض، كما تمتاز بتحملها للملوحة والجفاف والحرارة، كما أنها تعطي نتائجًا أكثر مع عوامل الإنتاج كنوع التربة وطريقة الري ونوع السماد وعليه فهذه البذور تحقق عوائد اقتصادية عالية فهي تمثل التقنية الأنسب للمنتجين الصغار أصحاب الحيازات الصغيرة.

فعلى الرغم من معرفة الحكومات المتعاقبة بفوائد ومزايا هذه البذور آنفة الذكر في زيادة الإنتاج الزراعي وتحسين نوعيته، إلا أن النجاح المتحقق من إنتاجها محليًا واستخدامها كان محدودًا في فترة السبعينيات والثمانينيات وكان الاعتماد على الخارج بشكل كبير في الحصول عليها، ويرجع سبب محدودية استخدام البذور المحسنة إلى محدودية الإمكانيات البحثية في استنباط أصناف جديدة أكثر ملائمة للبيئة الزراعية في العراق وضعف القدرة على إيصالها إلى المنتجين الزراعيين في الأوقات المحددة، فضلًا عن ضعف اهتمام الدولة بالمراكز البحثية الزراعية.

إلا أنه بعد فرض الحصار الاقتصادي الجائر على العراق عام 1991 وما ترتب على ذلك بعدم السماح بالاستيراد من الخارج ومنها التقنيات الزراعية كافة، ولسعي الحكومة آنذاك لسد حاجة الشعب العراقي الغذائية من الإنتاج المحلي، فقد اهتمت الحكومة في مطلع التسعينيات بالمراكز البحثية ودعمها فنيًا وماديًا لاستنباط البذور المحسنة فكانت هناك ثلاث مراكز بحثية مهمة بإكثار وتحسين هذه البذور هي (مركز اباء للأبحاث الزراعية، منظمة الطاقة الذرية، شركة ما بين النهرين) وقد حققت هذه المراكز نجاحًا كبيرًا من خلال رفد وزارة الزراعة والمنتجين الزراعيين بالأصناف المحسنة عالية الإنتاجية ولاسيما لمحاصيل الحبوب والاستراتيجية وفي مقدمتها (القمح، الرز) إذ حققت ارتفاعًا ملحوظًا في الإنتاجية فبعد ما كان إنتاجية محصول القمح (300) كغم/دونم أصبحت (1300) كغم /دونم وكذلك الحال بالنسبة لمحصول الرز فقد بلغت إنتاجية الأصناف المحسنة له بين (1550-200) كغم/دونم بعد ما كان إنتاجيته (500) كغم/دونم.

وعلى الرغم من هذه الزيادة في الإنتاجية التي تمثلت باستخدام البذور المحسنة إلا أنها لم تكن تمثل سوى (20) % من الحاجة الفعلية للعراق لضمان تحقيق الأمن الغذائي (مركز اباء للأبحاث الزراعية، 1995، ص:4) وقد يعود ذلك لاختلاف بعض الخصائص الطبيعية والاجتماعية بين محافظات العراق ومقدار سرعة التبني للمنتجين الزراعيين لهذه التقنية (البذور المحسنة).

أما خلال العامين (2001 و2002) فقد حصل تطور واضح في إنتاج البذور المحسنة، إذ ازدادت نسبة التغطية للبذور المحسنة بالنسبة للقمح لتصل إلى (43 %) من الحاجة الفعلية للبذور ذات الإنتاجية العالية ومن هذه الأصناف (اباء 99، أبو غريب، اباء95، تموز2، التحدي) ولكن سرعان ما تلاشت هذه الجهود بعد الاحتلال عام 2003 وما رافقه من هيكلة أغلب المراكز البحثية المهمة لنتيجة لقرار الحاكم المدني الأمريكي (بريمر) بهيكلة هذه المراكز ودمجها مع الدوائر الأخرى لأهداف مقصودة وما تبع الاحتلال من أعمال سرقة للأجهزة المختبرية التي طالت بعض المراكز البحثية كمركز اباء للأبحاث الزراعية ومنظمة الطاقة الذرية نتيجة للفوضى التي عمت البلاد في حينها (خلف، 2015، ص:17).

وبعد عام 2003 ولغاية عام 2007 قامت الهيئة العامة للبحوث الزراعية سابقاً (دائرة البحوث الزراعية حالياً) من خلال باحثيها والمختصين في المجال استنباط البذور في محطة أبحاث المشخاب في محافظة النجف الأشرف الخاصة بتطوير زراعة الرز، إذ بدأت باستنباط أصناف ذات إنتاجية عالية باستخدام أقل كمية ممكنة من المياه مقارنة بصنف العنبر المحلي ذو الطعم المميز والرائحة العطرية وهما صنف فرات و صنف الياسمين والتي وصلت إنتاجيتهما إلى (1750) كغم/دونم (2000) كغم/الدونم على الترتيب مع احتفاظ صنف الياسمين بالصفة العطرية لصنف العنبر المحلي فيما تصل إنتاجية صنف العنبر المحلي إلى حوالي (694) كغم /دونم (وزارة الزراعة، 2013).

لقد تأثر الاهتمام والدعم الحكومي باستنباط البذور المحسنة للمحاصيل الزراعية في الآونة الأخيرة نتيجة لقلّة التخصيصات المالية العامة ولاسيما بعد عام 2014، ولسوء الإدارة الناتجة عن تولي المناصب العليا في وزارة الزراعة على أساس المحاصصة الحزبية وليس على أساس الخبرة والكفاءة والاختصاص مما انعكس ذلك على نشاط البرامج الوطنية الخاصة باستنباط وتطوير وإكثار البذور التي تقيّمها وزارة الزراعة والذي زاد الأمر عرقلة هو تفشي الفساد الإداري والمالي فيها.

ويمكن القول إن نشاط الاستتباط بدأ ينخفض تدريجياً في الدوائر الزراعية البحثية التابعة لوزارة الزراعة بعد عام 2010، فما زال الباحثون يراوحوون في أماكنهم من دون تقدم ملموس نتيجة للأسباب المذكورة آنفاً.

**3-4- استخدام الأسمدة الزراعية:** يعطي هذا المؤشر مدى توجه الدولة واهتمامها متمثلة بوزارة الزراعة في استخدام الأسمدة في الزراعة الرأسية أو ما يسمى بالتوسع العمودي وإلى أي درجة تبنت هذه التقنية في زيادة الإنتاجية الزراعية، إذ يوجد نوعان من الأسمدة هما الأسمدة الكيماوية والأسمدة العضوية، إذ تشير الكثير من الدراسات فضلاً عن الواقع إلى النتائج الايجابية الكبيرة الحاصلة في الإنتاجية الزراعية بعد استخدام الأسمدة الكيماوية في العراق، فقد ازدادت إنتاجية محصول القمح على سبيل المثال لا الحصر بنسبة زيادة قدرها (297) % كما ازدادت إنتاجية محصول الشعير بنسبة زيادة قدرها (281) % (الشريفي، 2006، ص: 85).

وتعد الأسمدة بصورة عامة، سواء أكانت معدنية أو اصطناعية أو عضوية، من المدخلات الهامة والمستخدمة على نطاق واسع في الزراعة وهي تسهم في الأمن الغذائي العالمي كما يمكن أن يساهم الاستخدام الرشيد للأسمدة في الوقاية من إزالة الغابات والتغيرات الأخرى في استخدام الأراضي عبر زيادة الإنتاجية الزراعية والحد من الحاجة إلى أراضٍ إضافية للزراعة. كما يمكنها أن تمنع تدهور التربة ومع ذلك قد تكون للأسمدة آثار سلبية على البيئة وصحة الإنسان والحيوان وسلامة التربة (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2019، ص: 5).

وعلى الرغم من أهمية الدور الذي تؤديه الأسمدة الكيماوية في زيادة إنتاجية الأراضي الزراعية (التوسع العمودي) إلا أن استخدامها في العراق لايزال محدوداً، إذ تقدر نسبة العجز السنوي في استخدام الأسمدة الكيماوية في العراق بحوالي (68) % (خلف، 2014، ص: 9)، ولاسيما بعد تعرض المعامل الأسمدة الكيماوية التي تنتج الأسمدة (النيتروجينية، الفوسفاتية، اليوريا) لأضرار كبيرة منها ما دمر بالكامل ومنها ما دمر بشكل جزئي نتيجة لتداعيات الحروب التي خاضها العراق منذ الحرب العراقية- الإيرانية عام 1980، ومروراً بحرب الخليج الثانية عام 1991 وحرب الخليج الثالثة في عام 2003، وما خلفتها هذه الحروب من ظروف أمنية واقتصادية قاسية، الأمر الذي أدى إلى تدني الطاقات الإنتاجية لهذه المعامل إلى معدلات تراوحت بين (15-65) % من طاقتها التصميمية، في حين أن العراق كان يصدر الفائض عن الحاجة من اليوريا إلى قرابة (13) دولة منها (فرنسا، إيطاليا،

ماليزيا، الصين، تركيا، الأردن) في عامي 1988 و 1989 أي قبل فرض الحصار على العراق (الشركة العامة لصناعة الأسمدة الجنوبية، 2019، ص: 12).

وعلى الرغم من حملة إعادة تأهيل هذه المعامل من قبل الحكومة آنذاك، إلا أن الحصار الذي استمر حتى احتلال العراق في عام 2003، حال دون توفير المواد الاحتياطية لخطوط الإنتاج لهذه المعامل التي تنتشر في ثلاث محافظات هي (البصرة، الأنبار، صلاح الدين) مما أدى ذلك إلى عجزها عن سد حاجات القطاع الزراعي من الأسمدة الكيماوية.

كما أن لتوقف الشركة العامة لصناعة الأسمدة الشمالية في بيجي في محافظة (صلاح الدين) منذ عام 2013 بعد إحالتها إلى الاستثمار في عام 2009 والتي دمرت بالكامل عام 2014 بعد تعرضها للاجتياح من قبل الجماعات الإرهابية أثر كبير في الناقص الحاصل في كمية الأسمدة الكيماوية المسوقة إلى وزارة الزراعة، لذا فقد أصبحت الشركة العامة للأسمدة الجنوبية هي المنتج الوحيد للسماد في العراق لسد حاجة الشركة العامة للتجهيزات الزراعية التابعة لوزارة الزراعة بعد عام 2014، والذي انخفض إنتاج أهم معاملها وهو معمل (خور الزبير) في محافظة البصرة في إنتاج الأمونيا من (418) ألف طن عام 2002 إلى (109) ألف طن عام 2018 وكذلك الحال بالنسبة لإنتاج اليوريا الذي انخفض هو أيضاً من (598) ألف طن عام 2002 إلى (157) ألف طن عام 2018 (الشركة العامة لصناعة الأسمدة الجنوبية، 2019، ص: 9).

أما بالنسبة للأسمدة العضوية التي تعد من التقنيات الصديقة للبيئة والتي تحافظ على استدامة التربة، فلا زال العمل بها محدوداً إذ بدء العمل باستخدامها بشكل جدي في العراق بعد استحداث المركز الوطني للزراعة العضوية عام 2009 الذي يقوم بتحضير الأسمدة العضوية من مخلفات زراعية بدون استخدام المواد الكيماوية عن طريق التنسيق العضوي والحيوي من خلال (13) مشروعاً لتحضير الأسمدة العضوية موزعة على (12) محافظة ومن أهم نشاطات المركز إطلاق برنامج بحثي وإرشادي لتوعية الفلاحين والمزارعين ومربي الحيوانات للاستفادة من المخلفات النباتية والحيوانية عن طريق إقامة الدورات التدريبية للمزارعين والإشراف على إنتاج الأسمدة في حقولهم، وقد يعود سبب محدودية إنتاج الأسمدة العضوية في العراق إلى عدة أسباب منها قلة الدعم الحكومي للمركز وللمعوقات الإدارية التي لاقها مما أدى إلى تعثر نشاطه، فبعد أن كان المركز مرتبط بالوزارة مباشرة ويتمتع باستقلالية معنوية وبميزانية خاصة أصبح أحد التشكيلات الزراعية التابعة لدائرة وقاية المزروعات في وزارة الزراعة. كما أن لضعف دور الإرشاد الزراعي في توعية المزارعين على تبني



استخدام الأسمدة العضوية كتقنية صديقة للبيئة دور كبير في محدودية إنتاج وانتشار الأسمدة العضوية في العراق، فقد ذكرت إحدى الدراسات أن مستوى انتشار تقنية الأسمدة العضوية لدى زراع الخضر المحمية متوسط يميل إلى الانخفاض وذلك يعود لعدة أسباب منها ضعف دور الارشاد الزراعي في إقناع المزارعين على تبنيها للميزات التي تتمتع بها (النعيمي وآخرون، 2017، ص:301).

ومن أعلاه نجد أن هناك محدودية في استخدام الأسمدة سواء أكانت أسمدة كيميائية أو عضوية للأسباب آنفة الذكر، إذ تشير بعض المراجع إلى ضرورة استخدام الأسمدة بنوعها الكيماوية والعضوية لكون كل منها يتضمن ايجابيات وسلبيات كسرعة الجاهزية بالنسبة للكيميائية مقابل العضوية للزيادة الإنتاج في وحدة المساحة (علي، 2007، ص:4).

إن هذه المحدودية في استخدام الأسمدة هي أحد الأسباب التي تفسر حالة الانخفاض العام في إنتاجية الأراضي الزراعية والتي انعكست بدورها على إنتاجية المحاصيل الزراعية عموماً.

**3-5- انتشار الزراعة المحمية:** تعد الزراعة المحمية من التقنيات الزراعية الحديثة التي تعطي مؤشراً على مدى تطبيق أهداف التنمية الزراعية المستدامة التي تعتمد على حزمة من التقنيات الصديقة للبيئة كالري بالتنقيط فهي تحافظ على التربة من التغدق كما تعتمد على الأسمدة العضوية بدلاً من الأسمدة الكيماوية.

وقد بدأ العمل بها في العراق منذ عام 1973 من قبل مديرية البستنة العامة آنذاك بإجراء بعض التجارب الأولية باستعمال الأنفاق البلاستيكية الواطئة لإنتاج الشتلات في محافظة البصرة ومن ثم انتشرت في المحافظات الوسطى من العراق لزراعة بعض محاصيل الخضر كالطماطم والخيار والفلفل في مزرعة الزعفرانية. وفي عام 1976 انتشرت البيوت البلاستيكية في معظم محافظات العراق (عبود، 2003)، وتنقسم الزراعة المحمية من حيث نوع الاغطية إلى ثلاثة أنواع هي البيوت الزجاجية والبيوت البلاستيكية والأنفاق البلاستيكية وسنتطرق إلى النوعين الآخرين لعدم توفر بيانات كافية عن النوع الأول ولقلة أعدادها وانتشارها في العراق.

**3-5-1- البيوت البلاستيكية المستخدمة:** تعد البيوت البلاستيكية من التقنيات الزراعية الحديثة في العراق فهي تدرُ بإنتاج زراعي وفير مقارنة بإنتاج الحقول الزراعية المفتوحة بفضل الأغطية البلاستيكية التي تُقلل من تبخر المياه، كما أن تكاثف قطرات المياه المتبخرة على الاغطية البلاستيكية

تتحول إلى مياه لإعادة استخدامها مرةً أخرى، فضلاً عن مساهمتها في حماية التربة من التآكل، والعواصف الترابية.

وعلى الرغم من أهمية البيوت البلاستيكية المذكورة آنفاً في الإنتاج الزراعي إلا أنه لا زالت دون المستوى المطلوب في العراق مقارنة بالدول الأخرى، إذ تنتشر هذه البيوت في جميع انحاء محافظات العراق ولكن بأعداد متفاوتة تتراوح من (49-7860) بيتاً بلاستيكيًا، إذ تحتل محافظة بغداد المرتبة الأولى في عدد البيوت البلاستيكية وبنسبة (39 %) ومحافظة ميسان المرتبة الأخيرة وبنسبة (0.25 %) لعام 2018 (وزارة الزراعة، 2018)، فقد تراوح أعداد البيوت البلاستيكية لعموم العراق للمدة من 2011-2018 بين (16893-28867) بيتاً وكما في الجدول (21).

جدول (21) اعداد البيوت البلاستيكية المنتجة حسب طرائق الري في العراق لمدة من 2011-2018

السنة	إجمالي اعداد البيوت (1)	عدد البيوت حسب طريقة الري			النسبة المئوية		
		تنقيط (2)	سيح (3)	واسطة (4)	1/2	1/3	1/4
2011	16893	16403	454	36	97.1	2.7	0.2
2012	24098	23398	648	52	97.1	2.7	0.2
2013	28867	27879	469	519	96.6	1.6	1.8
2014	24675	23738	597	340	96.2	2.4	1.4
2015	25971	22947	1359	1665	88.4	5.2	6.4
2016	22169	21129	4	1036	95.3	0.0	4.7
2017	22158	20756	396	1006	93.7	1.8	4.5
2018	19967	15967	1360	2640	80.0	6.8	13.2

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على وزارة الزراعة/دائرة الإحصاء الزراعي/البيانات الإحصائية السنوية للنشاط الزراعي لسنوات مختلفة

يتضح من الجدول (21) أن تطور أعداد البيوت البلاستيكية خلال المدة من 2011-2018 كان طفيفاً يميل إلى الانخفاض، إذ بلغ الحد الأدنى للبيوت البلاستيكية عام 2011 (16893) بيتاً والحد الأعلى لها قُدر عام 2013 بـ(28867) بيتاً وبمعدل تغير قدره (70.90%) عن عام 2011، ويعود سبب هذه الزيادة في أعداد البيوت لعام 2013 نتيجة لتعديل سياسة المبادرة الزراعية في منح القروض الميسرة من خلال اعتماد خطة ائتمانية عادلة لتوزيع القروض وإعادة التوازن بين المحافظات مما شجع الكثير من المستثمرين في التوجه نحو الزراعة المحمية باستخدام البيوت البلاستيكية.

لكن ما أن تلتكأ هذا الدعم حتى انخفضت أعدادها عام 2014 لتصبح (24675) بيتًا وبنسبة انخفاض قدرها (-14.50%) عن العام السابق، ويعود سبب هذا الانخفاض في أعداد البيوت البلاستيكية هو لقلّة الدعم الحكومي لمستلزمات الإنتاج من أغذية بلاستيكية وأسمدة عضوية ومبيدات وغيرها التي ترهق ميزانية أصحابها من المُنتجين الزراعيين.

إذ بلغت القروض الممنوحة الخاصة بصندوق التجهيزات الزراعية لعام 2014 (40.78) مليار دينار عراقي وبنسبة انخفاض قدرها (-28.83%) عن القروض الممنوحة لعام 2013 التي قدرت بـ(57.03) مليار دينار عراقي (الجهاز المركزي للإحصاء، 2017) ونتيجة لعدم إقرار الموازنة الاتحادية لعام 2014 مما أثر ذلك على القروض للمُنتجين الزراعيين.

وهذا دعا إلى ترك بعضهم هذه البيوت جراء الخسارة التي لحقت بهم نتيجة لزيادة تكاليف الإنتاج، ونتيجة لإغراق الأسواق العراقية بمحاصيل الخضر من الدول المجاورة مما زاد نسبة الخسارة على المستثمرين الزراعيين المالكين والمُؤجرين للبيوت البلاستيكية والذي انعكس أثره في انخفاض أعداد البيوت المنتجة لعامي 2017 و2018 بنسبة بلغت (23.2%) مقارنة بعام 2013، فضلاً عن الأوضاع الأمنية التي شهدتها ثلاث محافظات هي (نينوى و صلاح الدين و الأنبار) والتي تشكل ما نسبته (26.7%) من مجموع أعداد البيوت البلاستيكية في عموم العراق التي أهمل نسبة كبيرة منها جراء وقوعها ضمن ساحات المعارك (وزارة الزراعة، 2018).

أما بالنسبة لأكثر طرائق الري المستخدمة في البيوت البلاستيكية للمدة من (2011-2018) فكانت طريقة الري بالتنقيط هي الأكثر استخداماً في البيوت البلاستيكية وهذا مؤشر جيد يحسب لصالح القطاع الزراعي في تحقيق أهداف التنمية الزراعية المستدامة لكون هذه الطريقة تحافظ على التربة من التغدق والأملاح وتقلل من هدر المياه ومن ثم تساهم في زيادة الإنتاج في وحدة المساحة والتي بلغت أعلى نسبة استخدام لها عام 2011 (97.10%) في حين كانت أقل نسبة استخدام لها عام 2015 التي بلغت (88.36%) والتي عوض عنها بطريقتي الري سيجاً والري بالواسطة وبذلك ازدادت نسبتهما عن العام الماضي من (2.42%) إلى (5.23%) و من (1.38%) إلى (6.41%) على الترتيب.

ويعود سبب هذا الفارق بالاستخدام للأسباب الوارد ذكرها آنفاً المتعلقة بتلكؤ الدعم الحكومي الناتج عن عدم إقرار الموازنة الاتحادية لعام 2014 أولاً ولانتهاء خطة المبادرة الزراعية عام 2015

التي كان أحد أهدافها هي تطوير وتشجيع المستثمرين الزراعيين أصحاب البيوت البلاستيكية من خلال القروض الميسرة مما قلل من الدعم الحكومي لهم.

نستنتج مما سبق أن تقنية البيوت البلاستيكية لازالت تصارع الظروف الاقتصادية والسياسية للبلد وتحتاج الكثير من الاهتمام والدعم، لكون هناك بعض أصحاب البيوت لا يملكون رأس مال كافي لمواجهة الأزمات الاقتصادية ولا يملكون الخبرة الكافية لإدارة هذه البيوت، ويجب ألا ننسى الأهمية الاقتصادية لهذه التقنية لما توفره من محاصيل خضر في غير وقتها ولتعويض النقص الحاصل في الزراعة المكشوفة التقليدية.

**3-5-2- الأنفاق البلاستيكية:** وهي من التقنيات الزراعية المحمية التي تتميز بقلّة التكاليف مقارنة بالبيوت البلاستيكية ولها نفس ميزات البيوت البلاستيكية من حيث توفير محاصيل الخضر في غير موسمها، إلا أنه يعيب عليها صعوبة خدمة المحصول من رش المبيد في الرياح الشديدة وغيرها وتقتصر على زراعة المحاصيل التي لا يزيد ارتفاعها عن (80 سم). وعلى الرغم من أهمية الانفاق البلاستيكية الاقتصادية في الإنتاج الزراعي العراقي وقدم انتشارها في العراق بأعداد كبيرة مقارنة بالبيوت البلاستيكية، إلا أنه لا زالت دون المستوى مقارنة بالدول الأخرى، إذ تنتشر هذه الانفاق في جميع انحاء محافظات العراق ولكن بأعداد متفاوتة، إذ تحتل محافظة البصرة المرتبة الأولى في عدد الأنفاق البلاستيكية وبنسبة (31.1 %) ومحافظة ميسان المرتبة الأخيرة وبنسبة (0.03 %) لعام 2018 (وزارة الزراعة، 2018).

ومن خلال تحليل أرقام في الجدول (22) نجد أن أعداد الأنفاق البلاستيكية في تذبذب مستمر يميل إلى الانخفاض للمدة من 2011-2018 فقد بلغ أعلى عدد للأنفاق البلاستيكية (9640020) عام 2014. ويعزى ارتفاع اعداد الانفاق الزراعية لسنة 2014 مقارنة بعام 2013 إلى اقبال المُنتِجين الزراعيين على إنشاء الأنفاق الزراعية لشمولهم بالقروض الزراعية وقلّة التكاليف مقارنة بتكاليف إنشاء البيوت البلاستيكية خاصة في محافظات: صلاح الدين، ديالى، بغداد، كربلاء المقدسة، ذي قار، البصرة ( وزارة الزراعة، ص: 7) في حين بلغ أقل عدد للأنفاق البلاستيكية (3130868) عام 2018 وذلك لقلّة الدعم الحكومي المقدم للمنتجين الزراعيين لانتهاء الخطة الخمسية للمبادرة الزراعية و لعدم شمول بعض الشعب الزراعية في محافظات (نينوى، كركوك، ديالى، صلاح الدين) بالإحصاءات لكونها مناطق غير مستقرة أمنياً في تلك السنة.

جدول (22) أعداد الأنفاق البلاستيكية المنتجة حسب طرائق الري في العراق لمدة من 2011-2018

النسبة المئوية			عدد الانفاق حسب طريقة الري			إجمالي اعداد الانفاق(1)	السنة
1/4	1/3	1/2	واسطة(4)	سيح(3)	تنقيط(2)		
23	20	57	1468240	1227449	3572904	6268593	2011
49	35	60	3077842	2216423	3733002	9027267	2012
26	43	58	1653157	2671515	3655206	7979878	2013
44	42	68	2778116	2617344	4244560	9640020	2014
32	17	82	2011706	1056447	5169553	8237706	2015
14	12	41	885326	744455	2577974	4207755	2016
22	37	35	1392721	2316673	2179485	5888879	2017
18	8	24	1100199	532111	1498558	3130868	2018

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على وزارة الزراعة/دائرة الإحصاء الزراعي/البيانات الإحصائية السنوية للنشاط الزراعي لسنوات مختلفة

أما بالنسبة لأكثر طرائق الري المستخدمة في الأنفاق البلاستيكية للمدة من (2011-2018) فكانت طريقة الري بالتنقيط هي الأكثر استخداماً وهذا مؤشر جيد يحسب لصالح القطاع الزراعي في تحقيق أهداف التنمية الزراعية المستدامة كما ذكرنا آنفاً وكانت أعلى نسبة استخدام لها عام 2015 بنسبة (82%) في حين كانت أقل نسبة عام 2018 بلغت (24%) والتي عوض عنها بطريقتي الري سيجاً والري بالواسطة.

ومن الملاحظ انخفاض استعمال طريقة الري بالتنقيط من بعد عام 2015 أي بعد انتهاء خطة المبادرة الزراعية وقلة الدعم الحكومي، إذ تمثل المبادرة الزراعية أحد أهم مصادر الدعم الحكومي للزراعة المحمية، وهذا يعني أنه لازال المنتجين الزراعيين بحاجة إلى الدعم الحكومي المادي المستمر فضلاً عن الدعم الفني.

رابعاً//المؤشرات السكانية: تعد المؤشرات السكانية المعيار الأساسي لتحديد حقيقة الأرقام المعنية بالنمو الاقتصادي بشكل عام والنمو للإنتاج الزراعي بشكل خاص، والمتمثل بمعدلات النمو السكاني زيادةً أو نقصاناً وتوزيعهما على مستوى الريف والحضر. وسنحلل هذه المؤشرات من خلال مؤشرين فرعيين وكما يأتي:

4-1- معدل النمو السكاني: يمثل النمو السكاني الزيادة النسبية في حجم الطلب وهو أحد أهم الموارد ذات التأثير الكبير على الغذاء وإمكانية الحصول عليه، ففي ظل محدودية الموارد الزراعية والمائية وندرتهما، وثبات إنتاجية الوحدة أو نقصانها من تلك الموارد، فإن الزيادة في معد النمو السكاني يشكل تهديداً خطيراً على الأمن الغذائي.

وتشير البيانات الواردة في الجدول (23) إلى تذبذب معدلات النمو السكاني طيلة المدة المذكورة متجهة نحو الانخفاض تارة والارتفاع تارة أخرى، إذ تراوح معدل النمو السكاني بين أدنى مستوى له (2.75) % عام 1957 وأعلى مستوى له (4.18) % عام 1997 وهذا ما يفسر قلة الفجوة الغذائية لبعض المحاصيل الزراعية ضمن المدة آفة الذكر، إذ إن قلة الفجوة الغذائية الحاصلة هي ليس من زيادة الإنتاج الزراعي البسيطة فقط وإنما لانخفاض معدل النمو السكاني أيضاً كما في السنوات اللاحقة 2007 و2017.

وعلى الرغم من انخفاض معدلات النمو السكاني إلا أنه لا يزال هناك خطر ليس بقليل على الأمن الغذائي العراقي، ذلك أن وتيرة زيادة الإنتاج ضعيفة مقابل زيادة معدلات النمو السكاني، أضف إلى ذلك فإن الخطط الزراعية يجب أن تسعى إلى الاكتفاء الذاتي وتقليل الفجوة الغذائية، وأن استمرار انخفاض الإنتاج الزراعي يعني أن السنوات اللاحقة ستضيف أعداد جديدة من السكان إلى قائمة السكان غير الأمنيين غذائياً، وهذا طبعاً لا ينسجم مع أهداف التنمية الزراعية المستدامة التي تسعى إلى تحقيقها.

جدول (23) معدل نمو سكان العراق للسنوات 1947-2017 (بالألف نسمة)

السنة	السكان (الف نسمة)	معدل النمو السكاني
1947	4816	3.16
1957	6340	2.75
1977	12000	3.28
1987	16335	3.13
1997	22046	4.18
2007	29682	2.98
2017	37140	2.53
2018	38124	2.5

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط/الجهاز المركزي للإحصاء/إحصاءات مختلفة

4-2- نسبة السكان الريفيين إلى إجمالي السكان: يعكس هذا المؤشر مدى الخطورة التي يمكن أن يتعرض لها القطاع الزراعي وبالتالي تعثر التنمية الزراعية في حالة نقصان نسبة السكان الريفيين إلى إجمالي السكان، على اعتبار أن السكان الريفيين هي الأيدي العاملة المعول عليها في مجال القطاع الزراعي. ويتأثر هذا المؤشر إلى حد كبير بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية.

من خلال بيانات الجدول (24) يُلاحظ تذبذب في نسب سكان الريف خلل المدة 1947-2017، وقد يعود ذلك للظروف السياسية القاسية التي مرت بالعراق من حروب وسوء الظروف الأمنية التي أجبرت بعض أهل الريف من ترك أراضيهم. إذ يظهر انخفاض واضح في نسبة سكان الريف من (66) % عام 1947 إلى (30.2) % عام 2017 أي أن نسبة الريف انخفضت أكثر من النصف خلال سبعة عقود من الزمن. وإن هذا الانخفاض كان لصالح نسبة السكان الحضر التي تزايدت من (34) % عام 1947 إلى (69.8) % عام 2017، هذا التغيير في التركيب البيئي للسكان يعود لأسباب عديدة منها استمرار الهجرة من الريف إلى المدينة الناتجة عن قلة الخدمات المتنوعة المقدمة لأهل الريف وبالمقابل توفرها بالمدينة، ناهيك عن التطور العمراني والتكنولوجي الذي تمتاز بها المدن، كما أن ضعف الدعم الحكومي لأهل الريف بكافة المجالات جعل من أهل الريف يعزفون عن مهنتهم والتوجه إلى مهن أخرى أكثر ربحاً من مهنة الزراعة وأقل خطورة.

إن استمرار هذا التناقص في نسب سكان الريف يشكل خطراً كبيراً على الناتج الزراعي، إذ إن القطاع الزراعي لا يخسر مجرد عاملين في مجال الزراعة فحسب بل يخسر خبرات سنوات طويلة في مجال العمل الزراعي، وأن عملية التعويض عنهم تكون غير مجدية إلى حد ما بمرور الزمن.

جدول (24) تطور نسبة سكان الريف والحضر إلى إجمالي السكان للمدة من 1947 إلى 2017 (ألف نسمة)

السنة	إجمالي السكان	الريف ألف نسمة	الحضر ألف نسمة	نسبة الريف %	نسبة الحضر %
1947	4816	3179	1638	66	34
1957	6340	3867	2473	61	39
1965	8097	4534	3563	56	44
1977	12000	4356	7644	36.3	63.7
1987	16335	4868	11467	29.8	70.2
1997	22026	6960	15066	31.6	68.4

السنة	إجمالي السكان	الريف ألف نسمة	الحضر ألف نسمة	نسبة الريف %	نسبة الحضر %
2004	27139	8929	18210	32.9	67.1
2005	27963	9256	18707	33.1	66.9
2006	28810	9594	19216	33.3	66.7
2007	29682	9943	19739	33.5	66.5
2008	31895	10685	21210	33.5	66.5
2009	31664	9816	21848	31	69
2010	32490	9422	23068	29	71
2011	33338	10234	23104	30.7	69.3
2012	34208	10528	23680	30.8	69.2
2013	35096	10724	24372	30.6	69.4
2014	36005	10920	25085	30.3	69.7
2015	36934	11154	25780	30.2	69.8
2016	37884	11441	26443	30.2	69.8
2017	38855	11734	27120	30.2	69.8

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط/الجهاز المركزي للإحصاء

خامساً// المؤشرات الاجتماعية: تتضمن هذه المؤشرات ثلاث مؤشرات فرعية وفيما يلي تحليل لهذه المؤشرات:

**5-1- مستوى الفقر:** يعد مؤشر الفقر أهم مؤشرات التنمية الزراعية المستدامة بل أن تخفيفه والحد منه هو من أهم أهدافها وبحسب تقارير منظمة الزراعة والأغذية للأمم المتحدة (الفاو) فإن نسبة الفقر في الأرياف تشكل أكثر من ثلاثة أرباع الفقر المدقع في العالم (منظمة الزراعة والأغذية، الموقع على شبكة الانترنت).

أن التركيز على زيادة دخل الأفراد النشيطين اقتصادياً في القطاع الزراعي من خلال القروض الميسرة والمبادرات الزراعية ورفع الدخل الزراعي سيؤثر مباشرة على أوضاع الفقراء في الريف، ونتيجة لذلك فقد انخفض معدل خط الفقر الوطني في الريف من (39.30) عام 2007 إلى (30.70) عام 2012 بمعدل تغير سنوي بلغ (-21.88) % مقارنة بمعدل انخفاض الفقر في الحضر والبالغ (-16.15) وكما في الجدول (25).



جدول (25) النسبة المئوية لمن هم دون مستوى خط الفقر الوطني حسب المسح الاجتماعي لـ

عام 2007 و عام 2012

السنة	الحضر	معدل التغير السنوي	الريف	معدل التغير السنوي	المجموع
2007	16.1	-	39.3	-	22.9
2012	13.5	-16.15	30.7	-21.88	18.9

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط/الجهاز المركزي للإحصاء/المجموعة الإحصائية 2017

إن استمرار اهتمام الدعم الحكومي في إنشاء المشاريع وصنع فرص للعمل وتقليل البطالة سيزيد الحد من الفقر في الريف أو الحضر، ولكن على الرغم من إطلاق الكثير من المبادرات (سيتم توضيح هذه المبادرات لاحقاً بشي من التفصيل) إلا أنه لازالت نسبة الفقر مرتفعة مقارنة بوفرة الموارد الطبيعية في العراق غير المستثمرة استثماراً صحيحاً والكفيلة بالحد من هذه الظاهرة والقضاء عليها.

فقد كان من المفترض انخفاض نسبة الفقر المدقع عام 2014 عن نسبته في عام 2012 إلا أن الأمر جاء خارج التوقعات فقد ارتفعت إلى 22.5% بسبب العصابات الإرهابية وحدثت ظاهرة التهجير القسري، أي إننا رجعنا إلى حالة الفقر لعام 2007 (الجابري، 2017، ص:161). وهذا يعني الإخفاق في تطبيق أحد أهم أهداف التنمية الزراعية المستدامة، والذي يتطلب مضاعفة الجهد والتركيز في الخطط على المحافظات التي عانت من الهجمات الإرهابية والذي تسبب بهجرة وترك الكثير من المنتجين الزراعيين لأراضيهم، وكذلك التركيز على المحافظات التي تعاني من الفقر والمتمثلة بالمحافظات الجنوبية من العراق، وهذا ما دعت إليه وثيقة استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق 2018-2020.

5-2- مستوى التعليم: تعد مؤشرات مستوى التعليم أحد أهم المؤشرات الاجتماعية ذات الارتباط المباشر بالتنمية المستدامة والتي أكدت عليها منظمة الزراعة والأغذية (الفاو) ضمن أهداف الاستدامة المتمثلة بضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة، لكون الحصول على التعليم الأساسي، من معرفة القراءة والكتابة هو أمر حيوي بالنسبة لأهل الريف، ولاسيما الفقراء منهم (منظمة الاغذية والزراعة، 2001).

فلا يمكن تحقيق التنمية الزراعية المستدامة من خلال الحلول التقنية أو الأنظمة السياسية فقط بل نحن بحاجة إلى تغيير طريقة تفكير أهل الريف أولاً، الأمر الذي يفرض توفير نوعية تعليم وتعلم من أجل التنمية المستدامة على جميع المستويات وفي جميع البيئات الاجتماعية، (اليونسكو، 2018).

جدول (26) التوزيع النسبي لسكان ريف العراق في سن (12) سنة فأكثر حسب الحالة العلمية والجنس لسنة 2016

المجموع	مقدار الزيادة	الجنس		مستوى التعليم
		اناث	ذكور	
21.8	2.42	31	12.8	أمي
2.8	1.24	3.1	2.5	يقرأ فقط
17.2	1.03	17.4	16.9	يقرأ ويكتب
33.7	0.88	31.5	36	ابتدائية
11.7	0.67	9.4	14	متوسطة
6.9	0.41	4	9.7	اعدادية
2.7	0.43	1.6	3.7	معهد
3.1	0.41	1.8	4.4	بكالوريوس
0.1	2.00	0.2	0.1	أخرى

المصدر: وزارة التخطيط/الجهاز المركزي للإحصاء/المجموعة الإحصائية السنوية 2017

من بيانات الجدول (26) نجد أن ما نسبته (21.8) % من سكان الريف هم لا يجدون القراءة والكتابة أي أن أكثر من ربع سكان الريف أميون وأن ثلثهم يحملون شهادة الابتدائية فقط وبنسبة (33.7) % من سكان الريف، وهذا مؤشر سلبي اتجاه التنمية المستدامة بصورة عامة والتنمية الزراعية المستدامة بصورة خاصة على اعتبار أن من ضمن خطط التنمية الزراعية المستدامة هو تطوير جانب التعليم لدى الريف حتى يتمكنوا من تغيير أنفسهم نحو الأفضل وتمكنهم من اتخاذ القرارات السليمة صوب تنمية إنتاجهم ومواكبة الحديث من التقنيات الزراعية.

كما يمكن ملاحظة عدم العدالة بين الجنسين في إعطاء فرصة التعليم، إذ إن نسبة الأمية في الإناث (31 %) وهي أكثر من نسبة الأمية عند الرجال والبالغة (12.8%) بمقدار (2.42) مرة وهذا مؤشر سلبي آخر يحسب ضد جانب الاستدامة لكون من أهداف الاستدامة هو تحقيق العدالة بين الجنسين وأن إعطاء فرصة التعليم للمرأة الريفية يعد أمر ضرورياً في تحقيق الأمن الغذائي وتحسين

الإنتاجية الزراعية ، فالمرأة الريفية ليست أقل كفاءة من الرجال في الزراعة، في حالة توفر الفرص نفسها و الوصول إلى الموارد الإنتاجية والخدمات والفرص الاقتصادية التي تتوفر للرجل(منظمة الأغذية والزراعة،2018).

ويعود سبب عدم العدالة في التعليم لعدة أسباب منها: لعادات وتقاليد بعض أهل الريف بعدم السماح لبنتاهم بالالتحاق بالمدارس وعدم السماح البعض منهم بالتحاقهن لتكليفهنّ بالأعمال المنزلية وأخرى مزرعية. وهذا يعود بالسلب في تحقيق الكثير من البرامج التنموية المتعلقة بالمرأة الريفية والتي تقدمها الحكومة لتحسين واقع المرأة الريفية ونهوض بها.

**5-3- معدل البطالة:** يعد مؤشر معدل البطالة من المؤشرات المهمة اجتماعياً لكونه يمثل الأساس في نشوء الفقر وهو أحد صور عدم العدالة في توزيع فرص العمل فهو الدليل على ضعف تطبيق الاستدامة في التنمية ومن خلال الجدول (27) نجد أن معدل البطالة لعامي 1977 و 1987 يقع ضمن المعدلات الطبيعية تقريباً ويعود ذلك لعدة أسباب أولها لارتفاع مبيعات النفط العراقي بعد تأميم النفط عام 1972 ونتيجة للوفرة النفطية آنذاك مما شجع على الاستثمار في أغلب القطاعات ومنها القطاع الزراعي. إذ عملت الحكومة في السبعينات على إطلاق الكثير من المشاريع الاروائية واستصلاح الأراضي الزراعية والذي أدى إلى توفر فرص العمل، فقد شهدت هذه الفترة سياسة التخطيط الشامل والمركزي بشكل أكثر وضوحاً من الستينات، واعتمدت الحكومة على سياسة التعيين المركزي من خريجي الكليات والمدارس المهنية، الأمر الذي أدى إلى تقليص البطالة وامتصاص نسبة كبيرة من الأيدي العاملة (الكناني، 2013، ص:249) وهذا ما يفسر انخفاض معدل البطالة لعام 1977 إلى (3.10) % في الريف وإلى (3.30) % في الحضر كما في الجدول (27).

جدول (27) معدل البطالة المسجلة للمدة (1977-2016) وحسب النوع والبيئة

السنة	الحضر %			الريف %	
	ذكور	اناث	المجموع	ذكور	اناث
1977	3.10	5.20	3.30	4.10	0.30
1987	3.50	7.80	3.50	3.60	3.60
1997	14.70	2.20	13.30	15.30	1.70
2003	31.00	22.30	30.00	28.90	6.70
2004	28.30	22.40	27.70	31.20	3.10

السنة	الحضر %			الريف %		
	ذكور	اناث	المجموع	ذكور	اناث	المجموع
2005	19.20	30.00	24.59	32.30	2.60	23.40
2006	19.74	37.35	22.91	15.04	8.04	13.17
2007	11.47	15.16	11.98	12.34	5.04	10.98
2008	13.90	25.02	15.19	14.89	8.26	13.34
2012	10.47	28.18	13.34	8.40	8.48	8.41
2014	8.85	24.81	11.45	7.26	12.65	8.07
2016	8.67	24.60	11.50	7.70	14.30	8.75

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء / إحصاءات مختلفة

أما سبب زيادة معدل البطالة للمدة من (1997-2005) سواء على مستوى الريف أو الحضر والذي تراوح بين (23.40 - 25.70) % فيعود إلى عدة أسباب نظراً لتقلبات الظروف الاقتصادية والسياسة ومنها فرض الحصار الاقتصادي في أغسطس عام 1990 الأمر الذي أدى إلى تحجيم التجارة مما زاد من ارتفاع معدلات البطالة وإلى انخفاض الانفاقات الاستثمارية وقلة فرص العمل. ثم أنخفض مستوى البطالة للمدة من (2006-2011) مقارنة بالمدة من (1997-2005) والذي تراوح معدل البطالة فيها بالنسبة للريف بين (10.98 - 13.34) % ويعود ذلك لعدة أسباب أهمها التحاق الكثير من النشء الريفي في صفوف السلك العسكري الذي يمثل أنشط القوى العاملة الزراعية اقتصادياً، وتركهم للعمل الريفي لقلة النشاط الزراعي عمومًا وبذلك فإن انخفاض البطالة لا يمكن اعتباره حقيقياً لكون فرص العمل ليست زراعية.

أما بالنسبة لانخفاض معدل البطالة للمدة من (2012-2016) إلى 8.75 % فيعود إلى القروض الزراعية الميسرة ولاسيما المبادرة الزراعية والتي أطلقت في أغسطس عام 2008، التي شجعت على إنشاء الكثير من المشاريع الزراعية، مما زاد من فرص العمل.

سادساً // المؤشرات البيئية: تركز التنمية المستدامة على ترشيد استخدام الموارد القابلة للنضوب وعلى المحافظة على الموارد الطبيعية، لصنع نوع من العدالة في توزيع تلك الموارد وضمان حصول القدر نفسه للأجيال القادمة، وتضم هذه المؤشرات أربعة مؤشرات فرعية وهي كما يأتي:

6-1- التصحر والزحف الصحراوي: تمثل ظاهرة التصحر والزحف الصحراوي إحدى أهم المؤشرات على جودة الموارد الأرضية التي بدورها تؤثر على أهم مورد اقتصادي وأساسي للتنمية الزراعية المستدامة وهي الأراضي الزراعية لكون العراق يقع ضمن المنطقة الجافة وشبه الجافة. وإن آثارها السلبية تتعدى الآثار البيئية إلى آثار اجتماعية وصحية واقتصادية ذلك أن انخفاض المساحات الصالحة للزراعة تؤدي إلى تقليل الكثير من الأيدي العاملة وتزيد من الهجرة إلى المدينة وأن إعادة استصلاح هذه الأراضي تتطلب تكاليف عالية فضلاً عن انخفاض إنتاجية الأراضي التي كانت صالحة للإنتاج النباتي والرعي. والجدول (28) يبين نسبة وشدة الأراضي المتأثرة بتعرية التربة والتصحر لعام 2017.

جدول (28) الأراضي المتأثرة بتعرية التربة والتصحر في العراق لعام 2017

النسبة	المساحة المتأثرة (الف دونم)	الشدة	نوع التصحر
3.56	5.72	خفيف - متوسط	التعرية الرياحية
1.63	2.61	شديد - شديد جداً	
11.68	18.76	خفيف - متوسط	التعرية المائية
		شديد - شديد جداً	
3.29	5.29	خفيف - متوسط	تملح التربة
16.64	26.72	شديد - شديد جداً	
41.77	67.08	كلس	تصلب التربة
21.42	34.40	جيس	
100.00	160.59	الإجمالي	

المصدر: وزارة التخطيط/الجهاز المركزي للإحصاء/مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الأولوية في العراق 2017

جدول (29) الأراضي المهتد بالتصحر للمدة من 2011-2017 (بالألف الدونم)

السنة	مساحة الأراضي المهتد بالتصحر	النسبة المئوية إلى مساحة العراق	الزيادة السنوية المئوية
2011	6995.2	4.42	-
2012	8304.8	5.25	18.72
2014	2953.4	1.87	-64.44
2015	4095.4	2.59	38.67
2017	9375.2	5.93	128.92

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط/الجهاز المركزي للإحصاء/ تقارير مختلفة

تشير بيانات الجدول (29) أن مساحة الأراضي المهددة بالتصحّر في زيادة مستمرة فقد بلغت أقل مساحة لها (2953.4) ألف دونم وبنسبة (1.87 %) عام 2014 والسبب في هذا الانخفاض مقارنة بالسنين السابقة هو لعدم إمكانية إحصاء ثلاث محافظات (ديالى، صلاح الدين ، الأنبار) عام 2014 بسبب الظروف الأمنية وليس نتيجة لاستصلاح الأراضي، في حين بلغت أعلى مساحة (9375.2) ألف دونم والتي شكلت ما نسبته (5.93) % من إجمالي المساحة الكلية للعراق وبنسبة زيادة سنوية بلغت (128.92) % عن السنة السابقة، وهذا الارتفاع في مساحة الأراضي المتصحرة إن دل على شيء فإنما يدل على الإهمال الحكومي للموارد الطبيعية ولعجز استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة للمدة (2014-2017) في تحقيق أهدافها.

**6-2- تغدق وتملح الأراضي الزراعية:** يعد تغدق وتملح الأراضي من أهم المؤشرات على تدهور الأراضي التي أكدت على خطورتها المنظمات العالمية كمنظمة الامم المتحدة للزراعة والاغذية (الفاو) والمنظمة العربية للتنمية الزراعية والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة المسمى اختصاراً بـ(اكساد) في مؤتمراتها وتقاريرها السنوية، إذ إن زيادة المساحات المتغدقة والتملحة يعني تراجع في إنتاج القطاع الزراعي وزيادة نسبة البطالة في الريف فضلاً عن زيادة الهجرة من الريف إلى المدينة وارتفاع الواردات الزراعية.

تشير بيانات الجدول (30) إلى زيادة واضحة في مساحة الأراضي المتغدقة والتملحة ولاسيما في عام 2017 والتي ارتفعت بها مساحة الأراضي المتدهورة بسبب التملح والتغدق إلى (68,16 %) والتي قدرت بـ (8.54) % من المساحة الكلية للعراق في حين كانت عام 2011 تشكل (5.08) % من المساحة الكلية للعراق وهذا الفارق بين النسبتين يدل على الإهمال الواضح لتدهور الأراضي من قبل الجانب الحكومي فضلاً عن سوء استخدام الموارد الطبيعية من قبل المنتج الزراعي كميّاه الري سيحاً.

جدول (30) مساحة الأراضي المتأثرة بالتغدق والتملح للمدة من 2011-2017 (ألف دونم)

السنة	مساحة الأراضي المتغلقة والتملحة	النسبة المئوية إلى مساحة العراق	نسبة الزيادة المئوية
2011	8038	5.08	-
2014	8069	5.10	0.39
2015	8038	5.08	-0.39
2017	13516	8.54	68.16

المصدر وزارة التخطيط/ الإحصاءات البيئية للعراق لعدة سنوات

6-3- الغطاء النباتي: هو أحد مؤشرات تدهور الأراضي المهمة وقد أشار المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد) إلى أن هناك تراجعاً واضحاً في الغطاء النباتي في عموم الوطن العربي ومنها العراق للمدة من عام 2000-2014 إذ شكلت نسبة الأراضي المتدهورة بسبب تغيرات الغطاء النباتي بـ (3,23) % من المساحة الكلية العراق، وأن الإنسان كان له أثر بارز في الإسراع بمعدل تدهور الأراضي (أكساد، 2017، ص:61). كنتيجة للتكثيف الزراعي والقطع المفرط والعشوائى للأشجار والرعي الجائر في مواسم متتالية ولاسيما في موسم الربيع وبداية نمو النباتات، إذ يقوم الرعاة وخصوصاً في محافظة الأنبار ومناطق الهضبة والبادية الشمالية برعي أعداد كبيرة من الحيوانات القريبة من الآبار مما يؤدي بمرور الزمن إلى اختفاء الغطاء النباتي، والجدول (31) يوضح مساحة الغابات للمدة من (2011-2017).

السنة	مساحة الغابات الطبيعية والاصطناعية	الأهمية النسبية من مساحة العراق
2011	5521	3.5
2012	5461	3.5
2013	5462	3.5
2014	5462	3.5
2015	5408	3.4
2016	5450	3.4
2017	5450	3.4

المصدر وزارة التخطيط/ الإحصاءات البيئية للعراق لعدة سنوات

من خلال الجدول (31) يتضح لنا أن مساحة الغابات في تناقص مستمر للمدة من (2011-2017). وعلى الرغم من أن الواقع يشير إلى انخفاض كبير في مساحات الغابات إلا أن النسب المشار إليها في الجداول أعلاه لازالت تعطي مؤشراً واضحاً على عدم الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية بما يحقق الاستدامة للأجيال القادمة ، فسوء استخدام الموارد الطبيعية من قطع عشوائى ومفرط للأشجار ورعي جائر للمراعي وهدر في مياه الري وسوء استخدام الأسمدة وعدم اتباع دورات زراعية مقننة لا يضمن بقاء هذه الموارد للأجيال اللاحقة بنفس القدر التي تمتع بها الأجيال السابقة والحالية، وهذا يعني عدم العدالة في توزيع الموارد للأجيال جميعاً تبعاً لأهداف ومبادئ الاستدامة خصوصاً إذا تفاقمت ظاهرة التصحر وتدهور الأراضي ولم تكافح قبل أن تفوق معالجتها الإمكانيات

العلمية والمادية للدولة ويصبح مكافحتها غير مجدية اقتصادياً وفي نهاية المطاف خسارة هذه الموارد الطبيعية.

**6-4- مكافحة الآفات الزراعية:** ان من المؤشرات البيئية المهمة التي تحافظ على استدامة الموارد الطبيعية هي مقدار المبيدات المستعملة وإلى أي درجة تلوث هذه المبيدات البيئة ومدى تأثيرها على الانسان والحيوان، فقد قدرت نسبة كمية المبيدات التي تصل إلى المحاصيل المستهدفة اثناء عملية الرش لغرض مكافحة بـ(1 %) والباقي (99 %) ينتشر عن طريق الهواء فيبقى تأثيره في الماء والتربة والهواء (عيسى، 2018، ص:92).

إن العشوائية في استخدام المبيدات من قبل المنتجين الزراعيين هي التي تسبب في زيادة تلوث البيئة فهم على الأغلب لا يراعون المقاييس الفنية في رش المبيدات ولا الشروط التعامل معها ولا يعلمون ماهي فترة الأمان التي يجب اتباعها قبل الجني.

وقد أظهرت نتائج دراسة عراقية حديثة أثر المبيدات على حليب الأم في محافظة المثنى بمقارنة النساء المرضعات بين الريف والحضر فكانت النتائج سلبية للمرضعات الريفية نتيجة لتلوث البيئة الريفية بالمبيدات السمية (Samawy, 2016) وهذا يعود طبعاً للعشوائية في الاستخدام كما ذكر آنفاً. وفي الوقت نفسه فإن الواقع يشير إلى إصابة الكثير من المحاصيل بالآفات الزراعية الفتاكة في الآونة الأخير وارتفاع ذلك عبر الزمن ومع ذلك فإن المساحة التي يتم مكافحتها سنوياً متذبذبة تميل إلى الانخفاض ولا سيما في عامي 2016 و 2017. وكما في الجدول (32).

جدول (32) مساحة الاراضي المكافحة من الآفات الزراعية للمدة من 2003-2017 بالألف دونم

السنة	المساحة	معدل التغير السنوي	السنة	المساحة	معدل التغير السنوي
2003	3748	-	2011	4504	12.40
2004	6871	83.32	2012	3041	-32.48
2005	9655	40.52	2013	5689	87.08
2006	6822	-29.34	2014	5248	-7.75
2007	6743	-1.16	2015	5820	10.90
2008	5536	-17.90	2016	1706	-70.69
2009	2223	-59.84	2017	1686	-1.17
2010	4007	80.25			

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط/الجهاز المركزي للإحصاء/المجموعة الإحصائية السنوية 2017



من خلال الجدول (32) نجد أن أكبر مساحة تم مكافحتها عام 2005 في حين أقل مساحة تم مكافحتها عام 2017 وبمعدل تغير قدره (82.54 -) وهذا المؤشر ممكن أن يعطي دلالة على الضعف في الخدمات المقدمة من قبل الحكومة في مجال مكافحة المبيدات الناتجة من ضعف الخطط المرسومة من قبل وزارة الزراعة لمكافحة الآفات الزراعية سنويًا ومن قلة الاهتمام الحكومي بالآفات الزراعية.

في الوقت الذي تُحذر فيه وزارة الزراعة بالتعاون مع وزارة البيئة من مخاطر الاستعمال المفرط للمبيدات الكيميائية من حيث تطبيق التوصيات الخاصة باستخدامها سواءً بالتنوع أو الكمية أو توقيت الرش أو الظروف المناسبة للرش، عن طريق الندوات والبرامج التلفزيونية والاذاعية، فإنها لم تحث بشكل جديّ على استخدام المُنتج الزراعي لبدائل عن المكافحة بالمبيدات من خلال استخدام الطرائق والممارسات الزراعية الصديقة للبيئة المستدامة.

فلا يزال العراق بعيدًا عن استخدام الطرائق والممارسات الزراعية الصديقة للبيئة المستدامة على الرغم من عدم صعوبة تطبيق هذه الطرائق.

نستنتج مما سبق أن البعد البيئي في التنمية الزراعية ضعيف الاستدامة فهو لا يخضع إلى أسس الاستدامة لا من حيث المحافظة على الموارد الطبيعية ولا من حيث المحافظة على صحة الإنسان والحيوان.

**سابقاً//المؤشرات المورديّة:** يمتلك العراق موارد طبيعية من مياه متجددة وأراضي صالحة للزراعة، وكذلك يمتلك ثروة حيوانية منتشرة في أنحاء العراق وموارد بشرية قادرة على تحسين التنمية الزراعية بشكل مستدام إذا ما استخدمت بشكل أمثل وأفضل وفي أمدان مؤشرات هذه الموارد:

**7-1- مؤشرات الموارد المائية:** تبين هذه المؤشرات مدى توفر المياه لأغراض استدامة الزراعة ومدى استدامة المياه كمورد طبيعي وتأثير ذلك على التنمية الزراعية المستدامة، وفيما يأتي توضيح لمؤشرات الموارد المائية من خلال مجموعة مؤشرات فرعية وكما يأتي:

**7-1-1- مصادر المياه:** تتكون مصادر المياه في العراق عامة من مصادر المياه التقليدية فهو لا يستخدم الطرائق الصناعية في تحويل مياه الصرف (الصحي أو الصناعي أو الزراعي) إلى مياه صالحة للاستخدامات الزراعية، وإنما يعتمد العراق على ثلاثة مصادر مائية تقليدية طبيعية في القطاع الزراعي هي: (المياه السطحية، الأمطار الموسمية، المياه الجوفية)، وكما يأتي:

أ- المياه السطحية: تستمد المياه السطحية في العراق تصاريدها من إيرادات نهري دجلة والفرات ومن كمية الأمطار المتساقطة خلال موسم الشتاء، وتعد مياه الأنهر المصدر الرئيس للموارد المائية المتاحة في العراق، لقلة تساقط الأمطار على معظم مناطقه والتي بدورها انعكست على المياه الجوفية المتجددة، وعليه فإن المياه السطحية تعد المرتكز الأساسي للزراعة الاروائية في العراق (الكناني، 2013، ص: 8) وفيما يأتي توضيح للإيرادات السنوية للمياه السطحية:

**1- الإيرادات السنوية لنهري دجلة والفرات:** يمتلك العراق نهريين كبيرين دوليين هما دجلة والفرات اللذين ينبعان من جنوب شرق تركيا، ويمر نهر دجلة عبر ثلاث دول، وهي: العراق، وإيران، وسوريا، ويعد نهر دجلة ثاني أطول نهر جنوب غرب آسيا ويبلغ طوله حوالي 1718 كم وأن المسافة التي يقطعها في العراق تقدر بحوالي 1419 كم أي ما يقارب (74.63) % من جريانه يكون داخل الأراضي العراقية (وزارة التخطيط، 2015)، وتبلغ مساحة حوضه 472.606 كم<sup>2</sup> يمر منه في تركيا (17) %، وفي سوريا (2) %، وفي إيران (29) % وفي العراق (52) % (الانصاري، نظير، 2018، ص: 2).

أما طول نهر الفرات فيقدر بحوالي 2940 كم، وتقدر المسافة التي يقطعها في العراق بعد مروره في سوريا حوالي 1160 كم، أي ما نسبته 39.45% من طول النهر الإجمالية تقع ضمن الأراضي العراقية (وزارة التخطيط، 2015)، ومساحة حوضه تبلغ 444.000 كم<sup>2</sup> يقع (28) % منها في تركيا و (17.1) % في سوريا والمتبقي (39.9) % في العراق (الانصاري، 2018، ص: 3). يلاحظ من الجدول (33) أن الإيرادات السنوية للنهريين في انخفاض شبه مستمر مع تذبذب واضح بين سنة رطبة وأخرى جافة للسنوات المائية من (1990-1991) إلى (2017-2018) إذ بلغت أعلى إيرادات لكل من دجلة والفرات في السنة المائية (1994-1995) التي قدرت بـ (89.53) مليار م<sup>3</sup>/سنة وأقل إيرادات كان من نصيب السنة المائية (2000-2001) التي قدرت بـ (30.69) مليار م<sup>3</sup>/سنة.

ويعود هذا التذبذب الواضح في إيرادات نهري دجلة والفرات لعدة أسباب يأتي في مقدمتها تبدل ظروف المناخ من موسم جفاف وقلة سقوط الأمطار، وانخفاض مناسيب المياه للنهريين نتيجة للسياسة المائية المتبعة مؤخراً من قبل الدول المتشاطئة وهي تركيا وإيران وسوريا من خلال بناء السدود والخزانات والتحكم بالمياه وما تسحبه لمشاريعها الاروائية، إذ إن (66.55) % من إيرادات نهر دجلة وجميع إيرادات نهر الفرات مصدرها من خارج العراق التي زادت من أزمة المياه على العراق أي أن

نسبة كبيرة من مصادر المياه السطحية تحت سيطرة دول متعددة وهذا أثر بدوره سلباً على الناتج الزراعي فقد بلغ عجز المياه في العراق حوالي (5) مليار م<sup>3</sup> تقريباً عام 2002 ثم ارتفع عام 2005 ليصل إلى (15) مليار م<sup>3</sup> (إبراهيم، 2016، ص: 204-206).

جدول (33) الإيرادات السنوية لنهري دجلة والفرات للسنوات المائتية من 1990-1991 إلى 2017-2018.

السنة المائتية	دجلة وروافده (مليار م <sup>3</sup> /سنة)	الفرات (مليار م <sup>3</sup> /سنة)	المجموع (مليار م <sup>3</sup> /سنة)
1991-1990	30.87	12.40	43.27
1992-1991	62.72	12.15	74.87
1993-1992	66.36	12.37	78.73
1994-1993	44.85	15.33	60.18
1995-1994	65.63	23.90	89.53
1996-1995	38.85	30.00	68.85
1997-1996	42.66	27.64	70.30
1998-1997	49.90	28.91	78.81
1999-1998	18.80	18.61	37.41
2000-1999	18.85	17.23	36.08
2001-2000	21.13	9.56	30.69
2002-2001	43.00	10.95	53.95
2003-2002	49.48	27.40	76.88
2004-2003	45.51	20.54	66.05
2005-2004	38.10	17.57	55.67
2006-2005	44.6	20.60	65.20
2007-2006	39.86	19.33	59.19
2008-2007	20.37	14.70	35.07
2009-2008	47.69	19.32	67.01
2011-2010	33.00	14.60	47.60
2012-2011	28.70	20.50	49.20
2013-2012	40.60	15.20	55.80
2015-2014	27.20	8.02	35.22
2016-2015	39.60	15.50	55.10
2017-2016	27.37	13.16	40.53
2018-2017	23.40	9.56	32.96

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للإحصاء/ مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الأولوية في

العراق لسنوات مختلفة

2- شط العرب: يتكون شط العرب من التقاء نهري دجلة والفرات في مدينة القرنة ويجري تجاه الجنوب مسافة مقدارها 204 كم ليصب في الخليج العربي عند مدينة الفاو، ويستمد شط العرب مياهه من نهري دجلة والفرات (الاسدي، وآخرون، 2015، ص: 189) ومن هور الحمار في محافظة ذي قار ومن نهر الكارون الذي ينبع من جبال زاكروس في إيران، الذي يساهم بنسبة (30 %) من مياه شط العرب بينما يساهم نهري دجلة والفرات بنسبة (70 %) (الكناني، 2013، ص: 11).

وتبلغ مساحة حوض شط العرب حوالي (80000) كم<sup>2</sup> في حين يبلغ طوله (195) كم وعرضه يتراوح بين (400) م عند القرنة و(1500) م عند الفاو، أما عمقه فيتراوح بين (8) م في القرنة و(22) م عند الفاو، وينفرع من شط العرب مجموعة كبيرة من القنوات التي تستخدم لأغراض الري والبزل في آن واحد، ويبلغ معدل التصريف المائي السنوي لشط العرب نحو (180 مليار م<sup>3</sup>) (الشريفي، 2006، ص: 33).

يعد شط العرب من أهم المصادر المائية العذبة في العراق ولغاية سبعينات القرن الماضي، إلا أنه يعاني حاليًا من شدة الملوحة بسبب السياسات المائية التي قامت بها مؤخرًا الدول المتشاطئة نتيجة لما قامت به من بناء السدود وإقامة المشاريع الاروائية وتحويل مجاري الأنهر المشتركة من قبل الدولة الجارة إيران إلى داخل الأراضي الإيرانية التي أدت بمجملها إلى قلة الواردات المائية في حوضي نهري دجلة والفرات التي أدت إلى جفاف الأراضي الزراعية والبساتين ولاسيما بساتين ومزارع الحناء في محافظة البصرة، فضلًا عن نفوق الحيوانات الداجنة التي تقف على هذه المصادر المائية وتدمير الكثير من أحواض الأسماك كما أدى هذا النقص في الموارد المائية إلى تدهور الوضع البيئي في شط العرب، نتيجة ارتفاع تراكيز الأملاح إلى أضعاف ما كانت عليه سابقًا والشحة المائية (خلف، وآخرون، 2009، ص: 2).

إن شط العرب لا يعاني الآن فقط من ارتفاع تراكيز الأملاح ومن التلوث وإنما من الشحة المياه أيضًا، فهو منذ عام 2009 يتغذى بالمياه من نهر دجلة فقط من خلال الاطلاقات المائية من جنوب سدة العمارة في محافظة ميسان، إذ أغلق نهر الفرات قبل التقائه بشط العرب بسبب اكتمال سدة الجبايش، كما أدت المشاريع المائية في إيران بعد عام 2009 إلى إغلاق مصب نهر كارون في شط العرب بسبب تحويل مجراه إلى قناة بهمشير (الاسدي وآخرون، 2015، ص: 290).

إن إهمال الحكومات المتعاقبة لهذه الثروة المائية (شط العرب) لسنوات عدة أدت إلى تلوث مياه شط العرب وتدهورها وبالتالي ترك الأهالي لمناطق سكنهم كما ترك المنتجين الزراعيين لمشاريعهم الزراعية وذلك لعد أسباب منها (خلف وآخرون، 2009، ص:6):

أ- استغلال عدد من الأراضي الزراعية على جانبي شط العرب وامكن أخرى تجاوزاً لأغراض الرسو وتصليح الوحدات البحرية.

ب- التلوث الناتج عن المطروحات النفطية لمصفاى عبادان في الجانب الإيراني لشط العرب وكذلك غسل أحواض نقل النفط ضمن المياه الإقليمية عند الحاجة إلى تبديل المنتج، فضلاً عن الكسورات والنضوحات في أنابيب التحميل ومحطات التعبئة النفطية.

ت- نتيجة لمخلفات محطات توليد الطاقة الكهربائية ومحطات غسل وتشحيم السيارات المقامة على المصادر المائية.

ث- التلوث الناتج عن تصريف المياه الصناعية والخدمية والزراعية مثل محطة كهرياء (النجيبية والهارثة) ومعمل الصناعات الورقية والمستشفيات والأنشطة الخدمية وكذلك التصريف الزراعية مثل المبيدات والأسمدة.

ج- بسبب المخالفات البيئية الناتجة عن عمليات التهريب للمواد النفطية ومشتقاتها غير الخاضعة لأي مقاييس علمية أو تعليمات.

إن بقاء الإهمال الحكومي لهذه الثروة الوطنية الكبيرة مستمراً سيؤدي إلى القضاء على مصدر مائي مهم يسهم في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة، إذ إن تردي المياه فيه سيقضي على الكثير من الأراضي الزراعية المحاذية لشط العرب في محافظة البصرة ولاسيما بساتين النخيل التي تعد الأوسع مساحة والأكثر عددًا من بقية محافظات العراق.

**3- الأهوار:** هي عبارة عن مسطحات مائية ضحلة تغطي الأراضي المنخفضة الواقعة في جنوب السهل الرسوبي العراقي وتنتشر الأهوار في ثلاث محافظات جنوبية هي (ميسان، ذي قار، البصرة) وتتسع أراضيه في وقت الفيضانات وفي فصل الشتاء، وتبلغ معدل مساحة الأهوار (1600) كم<sup>2</sup>، تكونت هذه الأهوار خلال فترة طويلة من الزمن، كما تشكل الأهوار مصدرًا لتربية أسماك وإنتاج الألبان إذ يكثر فيها تربية الجاموس والأبقار، كما تعيش فيها طيور مهاجرة وحيوانات أخرى مختلفة

وفريدة ونباتات مائية، فهي مصدر للتنوع الاحيائي، وبيئتها وحياة سكانها مختلفة عن المناطق الأخرى كلياً، فهي إحدى أكبر المناطق الرطبة في الشرق الاوسط (خضير، 2015، ص: 406-412).

لقد عانت الأهوار من تدهور بيئي واجتماعي واقتصادي بسبب الجفاف المخطط من الحكومة آنذاك بعد عام 1991 الذي أدى إلى تجفيف (90 %) من الأهوار، مما تسبب بهجرة السكان والطيور وتملح الأراضي وإلى الاخلال بالمناخ العراقي فالأهوار كانت تساعد في تلطيف مناخ جنوب ووسط العراق الجاف وشبه الجاف مما كان له أثر كبير على تخفيف درجات الحرارة ورفع نسبة الرطوبة وبالتالي ارتفاع معدلات الأمطار والتلوج المتساقطة في المنطقة الشمالية (رشيد، ص: 217).

وبررت خطة تجفيف الأهوار على أساس الاستفادة من المياه الواردة إلى الأهوار في غسل الأراضي الزراعية المحصورة بين نهري دجلة والفرات البالغة مساحتها (6) مليون دونم التي تعاني من تملح شديد، إذ إن (33 %) منها متروكة وغير مستغلة، ونتيجة لذلك فقد تعرضت الأراضي التي تم تجفيفها للتعري الشديد بسبب عمليات رفع الطبقة العلوية من التربة لاستخدامها في عمل السدات الترابية لمنع تدفق المياه (بحجة انها طبقة مالحة لا تصلح للزراعة) نحو الأهوار، مما أدى ذلك إلى كشف الطبقات الرخوة للهواء وتعرضها للتصحّر (الشريفي، 2006، ص: 65).

نتيجة لإهمال الحكومات المتعاقبة بعد عام 2003 للأهوار وعدم مراعاة قلة الواردات المائية للعراق وتذبذب التصاريح الداخلة إليها، أدى ذلك إلى قلة المساحات المغمور بالمياه فيها نتيجة لما تعانيه من تدني كميات المياه الواردة إليها، فقد لوحظ تدني كميات المياه الواردة للأهوار مقارنة مع الاحتياج المائي المطلوب، إذ تراوحت الواردات المائية للأهوار (الحويزة، الوسطى، الحمار) ما بين (1810-314) و(2113-977) و (2443-985) مليون متر مكعب على الترتيب خلال السنوات من (2011-2016) في حين أن الاحتياج المائي الحقيقي للأهوار يبلغ (2745،4840،3526) مليون متر مكعب على الترتيب مما تسبب تدني الاغمار للأهوار (أهوار الوسطى، وهور الحويزة) بالمياه بشكل كبير للمدة من (2011-2016)، إذ تراوحت نسب اغمارها ما بين (20.7-52.4) % و (40.6 - 65.6) % بينما ارتفعت نسب الاغمار لهور الحمار وتراوحت ما بين (45.9-81.6) % بسبب استخدام مياه المصب العام في تغذية الهور، على الرغم من أن مياه المصب مالحة وليست عذبة مما زاد ذلك ارتفاع نسبة الأملاح في الهور (ديوان الرقابة المالي الاتحادي، 2017، ص: 9-10).

إن ما ورد في أعلاه قد أثر سلباً على إنعاش الأهوار والحفاظ عليها كمحمية طبيعية على الرغم من تأسيس مركز يعنى بإنعاش الأهوار عام 2014 الذي خصصت له مبالغ كبيرة من ميزانية وزارة الموارد المائية ومع هذا فقد ارتكب اخطاء فنية فادحة في مجال الهندسة الهيدرولوجية التي أثرت بشكل سلبي على نسب إغمار الأهوار بالمياه فقد حولت مياه الأهوار إلى بركة يركد فيها الماء ومستتق للطحالب والنباتات الضارة وذلك يعود للآتي (ديوان الرقابة المالي الاتحادي، 2017، ص:13-14):

1. غلق مركز إنعاش الأهوار مخارج الأهوار لرفع منسوب المياه سعياً منه لحل مشكلة تدني كميات المياه الواردة إليها، متجاهلاً بذلك دور تدوير مياه الأهوار مما جعلها بركة مياه راكدة تساعد على نمو النباتات الضارة مما زادة نسبة الأملاح الأمر الذي أدى إلى القضاء على حياة الكائنات الحية النافعة (حيوانات ونباتات) ومنع التدوير الاحيائي لها بشكل صحيح.
2. لعدم نصب مركز إنعاش الأهوار محطات الرصد الهيدرولوجية الجديدة، فضلاً عن توقف بعض محطات المنصوبة عن العمل على الرغم من أهمية تلك المحطات في قياس (مناسيب المياه، نسبة الأملاح، درجة الحامضية، نسبة الأوكسجين المذاب في الماء، درجة الحرارة، نسبة الرسوبيات).
3. لم يتم مركز إنعاش الأهوار بنصب منشآت السيطرة والمضخات والنواظم اللازمة للحفاظ على مناسيب مياه الأهوار والتحكم في تصريفها في بعض مواقع الأهوار الرئيسية.
4. عدم استغلال التخصيصات المالية المرصدة لمشاريع تطوير وإنعاش الأهوار فلم ينفذ المركز بعض المشاريع الضرورية للإنعاش على الرغم من توفر التخصيصات المالية الكافية فلقد بلغت نسبة الإنجاز (50 %) للمدة من (2011-2016).
5. هناك الكثير من التجاوزات، فقد استبعدت مساحة قدرها (2790) كم<sup>2</sup> من المساحة المؤهلة للأغمار لأغراض الزراعة وتنفيذ المشاريع النفطية ولم تتخذ وزارة الموارد المائية أية اجراءات للحد من هذه التجاوزات.
6. لم يكن من ضمن خطة عمل مركز إنعاش الأهوار زراعة المساحات الخضراء في الأهوار التي من شأنها تلطيف الجو وتقليل درجة الحرارة وازافة الطابع الجمالي للأهوار، فضلاً عن جذب السياح.

وعلى الرغم من الإهمال الحكومي المتمثلة بوزارة الموارد المائية ومركز إنعاش الأهوار في تطوير وإدامة الأهوار، إلا أن نسبة الاغمار فيها قد ارتفعت في منتصف عام 2019 نتيجة لكميات الأمطار الساقطة الكبيرة التي أدت إلى ارتفاع مناسيب المياه عند الدول المتشاطئة ولاسيما إيران، مما أجبرها على تحويل المياه الزائدة إلى الأراضي العراقية خوفاً من حدوث الفيضانات فيها، مما أدى ذلك بعد التحكم بالمياه الواردة إلى الأهوار من وزارة الموارد المائية إلى إعادة انتعاشها من جديد.

يتبين من أعلاه مدى الأهمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للأهوار وقيمة هذه الثروة الوطنية المهملة من قبل الحكومات العراقية، وإن الاهتمام بها يساعد على تحسين التنمية المستدامة من خلال التنوع الإحيائي وتخفيض درجات الحرارة، فضلاً عن توفير فرص عمل كثيرة لسكان أهل الأهوار.

**ب- مياه الأمطار الموسمية:** تعد الأمطار الموسمية المصدر الثاني للمياه في العراق ولاسيما المناطق الشمالية منه، في حين لا يمكن الاعتماد عليها في المناطق الجنوبية، فهي تتسم بالتذبذب وعدم الاستقرار من سنة إلى أخرى ما عدا (15) % من الأراضي المتاحة للزراعة تكون فيها الأمطار مضمونة والتي يزيد فيها الهطول عن 450 ملم سنوياً، أما المناطق شبه المضمونة فتشكل (23) % من الأراضي المتاحة للزراعة التي تتراوح فيها كميات الهطول بين (350-450) ملم سنوياً والمناطق غير مضمونة الأمطار تشكل النسبة الأكبر والتي تصل إلى (62) % من المساحة المتاحة للزراعة والتي يقل فيها كمية الأمطار الساقطة عن 350 ملم سنوياً (الحديثي، 2010، ص: 205).

وتقدر إجمالي المياه المتساقطة على العراق بحوالي من (50-60) مليار م<sup>3</sup> سنوياً وتُفقد أغلب هذه المياه في الجريان السطحي وبالتبخر نتيجة لارتفاع درجات الحرارة، إذ تصل معدلات التبخر إلى حوالي 15 ملم يومياً ولاسيما في المناطق الجنوبية والوسطى من العراق (نافع، 2018، ص: 167) وهذا يعني خسارة ثروة مائية كبيرة بالإمكان الاستفادة منها في إرواء الأراضي الزراعية فيما لو تم تخزينها وإدارتها وتوزيعها في أوقات الشحة.

**ج- المياه الجوفية:** بالنسبة للمياه الجوفية فتعد ثالث مصادر المياه المعتمد عليها في الأراضي الزراعية العراقية و لاسيما المناطق الجافة والمتمثلة بالجزء الجنوبي الغربي، إذ إن المياه السطحية والجوفية هي العامل المحدد والأساسي لعملية الإنتاج الزراعي في معظم المساحات المزروعة في العراق (المنطقة الوسطى والجنوبية)، فالمياه الجوفية هي الأخرى بدأت بالانخفاض، فبعد ما كانت تقدر بـ (7) مليار م<sup>3</sup> لغاية السنة المائية 2009-2010 أصبحت تقدر بـ (4) مليار م<sup>3</sup> حتى السنة



المائة 2015-2016، و يعود هذا إلى انخفاض معدل هطول الأمطار في السنوات الأخيرة ولاارتفاع درجات الحرارة التي تزيد من معدل التبخر.

كما أن زيادة الاعتماد عليها في الآونة الأخيرة استهلك من هذا الخزين المائي، إذ بلغ عدد الآبار المنجزة والعاملة لغاية عام 2017 (71203) بئراً منها (8054) بئراً حكومياً و(63149) بئراً منجزة من قبل القطاع الخاص (وزارة الزراعة، 2017)، وهذا يشكل خطراً مائياً يضاف إلى الخطر الذي تسببه دول المتشاطئة (تركيا، إيران، سوريا) في التحكم بمناسيب النهرين. هذا بالإضافة إلى أن (42%) من هذه المياه غير قابلة للاستخدام نظراً لاحتوائها على نسبة عالية من الأملاح المذابة فيها مما يجعلها غير قابلة للاستخدام البشري والزراعي (الأمير، 2010، ص:94).

كما أن انخفاض الواردات المائية خلال السنوات الماضية أدت إلى زيادة تراكيز الأملاح في نهري دجلة والفرات وشط العرب (الأمير، 2010، 84-85)، بحيث أرتفع نسبة الملوحة من (250) جزء بالمليون إلى (3000) جزء بالمليون وهذا يعني أنها ارتفعت بمقدار (15) مرة عما يجب أن تكون عليه، كما ارتفعت نسبة تلوث المياه من (1.3) جزء بالمليون إلى (50) جزء بالمليون وتعد هذه نسبة خطيرة على الانسان والحيوان والنبات على حد سواء (خلف، 2014، ص:4)، مما أدى إلى إيقاف الكثير من المشاريع الزراعية في مقدمتها المشاريع السمكية.

إذ تشير تقارير الكثير من المنظمات الدولية ذات الصلة كجمعية المياه الاوربية بأن العراق سيخسر بحلول عام 2040 نحو 40 مليار م<sup>3</sup> من مياه نهري دجلة والفرات. وأنه سيخسر نحو ثلثي حصته المائية المتدفقة إلى العراق بسبب إنشاء تركيا العديد من السدود لخرن مياهها ومنعها من الذهاب إلى العراق الذي لا يحافظ على استدامتها ويتركها دون خزنها إلى مياه الخليج المالحة (الكناني، 2013، ص:23).

إن أسباب انخفاض كفاءة المياه المستخدمة في القطاع الزراعي تعود لسببين هما: ارتفاع المفقود المائي من خلال منظومات نقل المياه وتوزيعها وكذلك تندي كفاء الري الحقلي نتيجة للإسراف في مياه الري اعتقاداً من المنتجين الزراعيين أن ذلك سيزيد من الإنتاجية وأن هذا الإسراف في المياه غير مكلف ولا يضر بالتربة.

**7-1-2- معدلات السحب السنوي للمياه المتاحة:** يعد هذا المؤشر من الدعائم الرئيسة لسير عجلة التنمية الزراعية كونه مرتبطاً بالأمن المائي والذي بدوره يرتبط بالأمن الغذائي، فارتفاع معدلات

السحب السنوي مع الثبات النسبي أو انخفاض الإيرادات المائية لنهري دجلة والفرات، يعني مواجهة أزمة مائية كبيرة تتفاقم مع استمرار ارتفاع درجات الحرارة وتغير المناخ وقلة هطول الأمطار وسوء استخدام المياه في الري.

تُظهر نتائج وتحليل الجدول (34) أن كميات المياه السطحية الواردة في تذبذب مستمر طيلة السنوات المائية المشار إليها آنفاً والسبب في ذلك يعود لمواسم الجفاف التي شهدها مناخ العراق في الآونة الأخيرة وإلى السياسة المائية المتبعة خاصة من قبل دولة المنبع تركيا في تقليل أو زيادة الواردات المائية من نهري دجلة والفرات، ولكميات الأمطار الساقطة وكميات التبخر وسرعة الرياح.

ولقد شهدت السنتان المائيتان 2007-2008 و 2008-2009 أقل كمية للمياه السطحية والتي قدرت بـ(32.70) مليار م<sup>3</sup>/سنة و(32.10) مليار م<sup>3</sup>/سنة على التوالي وذلك لكون هاتين السنتين قد شهدتا موسم جفاف كبير. في حين كانت أعلى كمية للمياه السطحية في السنة المائية 2012-2013 والتي قدرت بـ(56.00) مليار م<sup>3</sup> ويعود ذلك إلى زيادة الحصص المائية الواردة إلى العراق من قبل تركيا مقارنة بالسنة الماضية. وبخصوص كميات المياه المسحوبة من المياه السطحية، فإن الأرقام التي يشير إليها الجدول (34) تدخل العراق في تحدٍ كبير أمام تطوير الإنتاج الزراعي وتعجيل حركة التنمية الزراعية المستدامة. فلقد قدرت أقل نسبة لكميات المياه المسحوبة من المياه السطحية في السنة المائية 2015-2016 لجميع القطاعات بـ (74.90%) وهي تعد نسبة كبيرة جداً بالمقاييس العالمية، وانخفاض هذه النسبة لا يعود لوجود نظام للترشيد أو نتيجة لاستخدام تقنيات الري الحديثة، إنما يعود لتوقف نسبة ليست بقليلة من الأراضي الزراعية عن الزراعة ولاسيما في المحافظات التي شهدت عمليات حربية ضد الإرهاب.

جدول (34) نسبة المياه المسحوبة من المياه السطحية والجوفية من مجموع المياه المتاحة والاستخدام السنوي حسب النوع

لسنوات المائية من 2007-2008 على 2015-2016

السنة المائية	كمية المياه السطحية الواردة (1)	كميات المياه المسحوبة من المياه السطحية (2)	المياه الجوفية القابلة للسحب	نسبة (2) إلى (1)	كميات المياه المسحوبة		
					زراعي (3)	أغراض الأخرى	نسبة (3) إلى (2)
2008-2007	32.70	44.80	7.00	137.00	38.50	6.30	85.94
2009-2008	32.10	34.40	7.00	107.17	29.58	4.82	85.99
2010-2009	50.10	40.40	7.00	80.64	34.80	5.60	86.14

كميات المياه المسحوبة			نسبة (2) إلى (1)	المياه الجوفية القابلة للسحب	كميات المياه المسحوبة من المياه السطحية (2)	كمية المياه السطحية الواردة (1)	السنة المائية
نسبة (3) إلى (2)	أغراض الأخرى	زراعي (3)					
86.00	5.70	35.00	85.50	4.00	40.70	47.60	2011-2010
86.00	6.30	38.70	91.65	4.00	45.00	49.10	2012-2011
85.97	6.30	38.60	80.18	4.00	44.90	56.00	2013-2012
85.49	6.21	36.60	114.93	4.00	42.81	37.25	2014-2013
86.00	5.20	31.95	105.12	4.00	37.15	35.34	2015-2014
86.00	5.74	35.27	74.90	4.00	41.01	54.75	2016-2015

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للإحصاء/ مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الأولوية في العراق لسنوات مختلفة

أما أعلى نسبة لكميات المياه المسحوبة فكانت في السنة المائية 2007-2008 والتي قدرت بـ (137) %، وقد يعود ذلك لعدة أسباب منها زيادة المساحات المزروعة بصورة عامة في الأراضي المروية وزيادة المساحات المزروعة للمحاصيل المستهلكة للمياه كمحصول الرز منذ سنة 2006 وحتى سنة 2008 والتي بلغت المساحات المزروعة للرز في سنة 2007 (497365) دونم (وزارة التخطيط، ص:20) فضلاً عن أن هذه السنة شهدت موسم جفاف كبير مما أدى إلى الاعتماد الكلي على السقي من المياه السطحية لتعويض قلة هطول الأمطار الموسمية.

إن زيادة نسبة كميات المياه المسحوبة من المياه السطحية سنوياً يعني استنزاف الخزين المائي من البحيرات والخزانات، وهذا أيضاً يشكل خطراً كبيراً على الأمن المائي ومن ثم الأمن الغذائي وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على عدم الأخذ بنظر الاعتبار أهداف التنمية الزراعية المستدامة والمتمثلة بضمان توافر المياه للجميع وإدارتها على نحو مستدام واستخدام المياه في الزراعة بأكثر كفاءة وإنتاجية ومواتية للبيئة (منظمة الزراعة والأغذية، الموقع على شبكة الانترنت)

ويشمل ذلك إنتاج المزيد من الغذاء باستخدام كميات أقل من المياه، وبناء قدرة المجتمعات الزراعية على التكيف مع الفيضانات والجفاف، وتطبيق تقنيات المياه النظيفة وتدعم المنظمة أيضاً البلدان لرصد استخدام موارد المياه ومستويات الإجهاد المائي (منظمة الزراعة والأغذية، الموقع على شبكة الانترنت)

ويشكل القطاع الزراعي حصة الأسد في سحب كميات المياه السطحية مقارنة بالقطاعات الأخرى، إذ تراوحت نسبته خلال السنوات المائية 2007-2008 إلى 2015-2016 بين (85.49-

86.14) % من مجموع المياه المسحوبة، ويعود ذلك لسوء استخدام وإدارة الموارد المائية سواء على مستوى الحكومي أو على مستوى المنتج الزراعي، ناهيك عن التجاوزات على شبكات مياه الري، إذ أشار تقرير ديوان الرقابة المالية الاتحادي إلى وجود الكثير من التجاوزات على مجرى وحوض الأنهر من بحيرات واقفاص أسماك وتشبيد الكثير من المباني كالدور السكنية والمطاعم فضلاً عن مد الأنابيب ونصب المضخات وكسر منافذ الري وتوسيعها بشكل عشوائي (ديوان الرقابة المالية الاتحادي، 2017، ص: 18).

وحسب التقارير العالمية التي تؤكد على أن البلدان التي تستخدم أكثر من (40 %) من مواردها المائية في الزراعة فإنها ستكون في حالة حرجة أمام الأمن المائي مستقبلاً (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2016، ص: 3).

**7-1-3- نصيب الفرد من المياه المتاحة:** يمثل هذا المؤشر مقدار ما يحصل عليه الفرد من المياه المتاحة، فهو ينذر بحالة الأمن المائي على مستوى الأفراد، إذ يقيس مدى توفر المياه بشكل مستدام لهم، ويتأثر هذا المؤشر بعدة عوامل تأتي في مقدمتها الزيادة السكانية مع الثبات النسبي لكميات المياه المتاحة.

إن تحليل معطيات الجدول (35) يظهر أن نصيب الفرد من المياه السطحية المتاحة متذبذب يميل إلى الانخفاض خلال السنوات المائية من 1999-2000 إلى 2015-2016، وهذا يعود لعدة عوامل كما ذكر آنفاً وفي مقدمتها السياسة المائية لدولة المنبع (تركيا) في تقليل حصص العراق من نهري دجلة والفرات من خلال بناء السدود والخزانات، وإلى التغيرات المناخية من الاحتباس الحراري وارتفاع درجات الحرارة ومعدلات التبخر وقلّة هطول الأمطار وسوء إدارة واستخدام المياه في كافة المجالات ولاسيما في المجال الزراعي عن طريق الري بالطرائق التقليدية.

إذ بلغ أعلى نصيب للفرد من المياه المتاحة في السنة المائية 2002-2003 (2775 م<sup>3</sup>)، وهو أكثر من خط الفقر المائي المحدد عالمياً بنحو (1000 م<sup>3</sup>) / للفرد سنوياً (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2016، ص: 3)، في حين بلغ أقل نصيب للفرد من المياه المتاحة في السنة المائية 2014-2015 (957 م<sup>3</sup>) وهو أقل من خط الفقر المائي العالمي والذي قد ينخفض أكثر من هذا الحد إذا بقي الحال عليه من سوء إدارة استخدام المياه والسياسة المائية لدول المنبع في تقليل حصص العراق وقلّة هطول الأمطار مع بقاء معدلات النمو السكاني المرتفعة نسبياً.

إن زيادة الطلب على المياه مرتبطة بعد عوامل منها عوامل المناخ من درجات الحرارة والتبخر وكمية الأمطار الساقطة، فضلاً عن الزيادة السكانية وكفاءة استخدام المياه في جملة القطاعات وخصوصاً القطاع الزراعي المتمثل باستخدام طرائق الري الحديثة، إذ إن اعتماد الطرائق التقليدية في عملية سقي المزروعات يعني استهلاك كميات هائلة من الخزين المائي، فلزالت الكثير من المساحات المزروعة لا تعتمد على طرائق الري الحديثة التي تستغل الموارد المائية الاستغلال الأمثل إذ تتراوح كفاءة الري بالرش بين (72-90)% في حين تتراوح كفاءة استخدام المياه بالطرائق التقليدية بين (25-40)% (الحديثي، 2010، ص:25).

كما توفر كميات من المياه بلغت نسبتها بين (27-33) % لمحصول القمح وبين (18-42)% لمحصول الذرة الصفراء مقارنة بالطرائق الري التقليدية (دهش، 2016، ص:1).

جدول (35) نصيب الفرد من المياه السطحية المتاحة (م<sup>3</sup>/سنة) للسنوات المائية

من (1999-2000) إلى (2015-2016)

السنة المائية	كمية المياه السطحية الواردة (مليار م <sup>3</sup> /سنة)	نصيب الفرد السنوي من المياه السطحية (م <sup>3</sup> ) (سنوياً)
2000-1999	36.8	1528
2001-2000	30.7	1237
2002-2001	53.6	2097
2003-2002	73.1	2775
2004-2003	65	2395
2005-2004	59.8	2139
2006-2005	67.6	2346
2007-2006	56.4	1900
2008-2007	32.70	1025
2009-2008	32.10	1014
2010-2009	50.10	1542
2011-2010	47.60	1428
2012-2011	49.10	1435
2013-2012	56.00	1596
2014-2013	37.25	1035
2015-2014	35.34	957
2016-2015	54.75	1445

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للإحصاء/ مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الأولوية في العراق لسنوات

مختلفة

7-1-4-السدود وخزانات المياه: يكشف هذا المؤشر عن مدى توفر البنى التحتية لمصادر المياه وخزنها وتأمينها للري وللشرب وماهي إمكانية السدود في استدامة المياه وتحسين البيئة والمناخ في المناطق المحيطة ببحيراتها واستغلالها لتنمية الثروة السمكية وتحسين الواقع الزراعي من خلال توفير المياه في أوقات الشحة للأراضي الزراعية، فالشحة والجفاف هما مؤشران لكفاية السدود من حيث خزن المياه وقت الفيضانات وتصريف الزائد عن الحاجة في مواسم الشحة، وعليه فإن للعراق عددًا ليس بالقليل من السدود والسدات الموزعة على نهري دجلة والفرات لخزن كميات المياه اللازمة فيها والتي يبلغ عددها حوالي 40 سدًا وسدة بين منقذ وقيد التنفيذ وكما في الملحق (3).

مما سبق نستنتج أن العراق على الرغم من امتلاكه نهريين كبيرين وشط العرب والأهوار والسدود والخزانات الاستراتيجية، إلا أنه يعاني منذ تسعينات القرن الماضي من أزمة في المياه قد تتفاقم مع الزمن وهذه من أهم المعوقات الطبيعية التي قد تحد من التوسع في زراعة الأراضي واستصلاحها، ويبدو أن الحكومات المتعاقبة لم تتخذ التدابير اللازمة للخروج من هذه الأزمة والتي قد يصعب تجاوزها مستقبلاً، لكون أسباب هذه الأزمة متعددة فمنها طبيعية ومنها بشرية ومنها اجتماعية ومنها سياسية ويمكن تلخيصها بالآتي:

1. **زيادة معدل النمو السكاني:** إن الزيادة السكانية التي يشهدها العراق زادت من أزمة المياه العراقية سواء في مجال القطاع الزراعي أو الصناعي أو المنزلي، لكون الزيادة السكانية هذه تتطلب بالمقابل التوسع في الأراضي الزراعية لسد الاحتياجات الغذائية لهم، وهذا يستدعي كميات إضافية من المياه لري هذه الأراضي الزراعية.

2. **سوء استخدام المياه:** إن بقاء ري مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية المروية والديمية في عموم محافظات العراق بالطرائق التقليدية المسرفة في المياه تزيد من حدة أزمة المياه العراقية وتسهم في خفض الخزين المائي، والذي ينجم عنه تدهور الأراضي الصالحة للزراعة وتغدقها وتملحها وهذا يعني خروجها من حيز الإنتاج الزراعي.

3. **سوء إدارة مصادر المياه:** ان الإهمال الواضح من قبل الجهات الحكومية العراقية المعنية في صيانة وإدارة مصادر المياه وغياب مشاريع الري والبزل وتطوير مصادر المياه وصيانتها وإزالة الأدغال من ممرات المياه لتسهيل جريان مياه الأنهر إلى الأراضي الزراعية، وفي ظل الفساد الإداري والمالي حورت شبكات الري لصالح أراضي خارج مناطق الإرواء لتزويدها بالحصص مائة خلأفاً لكل

التعليمات ولتحقيق مصالح شخصية، فضلاً عن ضعف الخطط لتشغيل السدود مما أثر على خزين المياه وانخفاضه في هذه السدود إلى أدنى مستوياته (الانصاري، 2018، ص:6).

إن استمرار هذا الإهمال لأزمة شحة المياه مع استمرار انخفاض مناسيب مياه نهري دجلة والفرات نتيجة لعوامل سياسية وبيئية ولعدم المباشرة بإنشاء مشاريع مائية ضخمة من سدود وخزانات سيؤدي إلى نفاذ كميات كبيرة من المياه المخزنة في البحيرات والسدود نتيجة لزيادة أعداد السكان والذي يتطلب الزيادة في زراعة المحاصيل الزراعية لسد حاجاتهم من الغذاء وهذا بالتأكيد سيقود إلى استهلاك كميات أكثر من المياه في المجال الزراعي، ناهيك عن توسع اللسان الملحي في محافظة البصرة واستمرار خروج الكثير من الأراضي الزراعية من حيز الأراضي صالحة للزراعة.

4. **التغيرات المناخية:** لا يمكن الجزم والتوقع بحال التغيرات المناخية ومعرفة بدقة مدى تأثيرها على أزمة المياه كون تساقط الأمطار وكمياتها وارتفاع درجات الحرارة أمور غيبية متعلقة بالله سبحانه تعالى فهو الذي بيده كل شيء. فقد تكون التغيرات المناخية للسنين القادمة لصالح حل الأزمة المائية في العراق، ولكن في العموم فإن الواقع الحالي يشير إلى إن التغيرات المناخية تسهم من تفاقم أزمة المياه العراقية.

5. **الأوضاع السياسية:** في ظل توتر الأوضاع السياسية وتعدد الأحزاب وهيمنت بعضها وغياب المحاسبة القانونية فإن أغلب الحصص المائية للأراضي الزراعية في بعض المناطق ضمن محافظات العراق قد أصبحت من نصيب بعض المتنفذين بالدولة والسيطرة عليها وحرمان بعض المنتجين الزراعيين من عامة الشعب من ري أراضيهم الزراعية مما حدا ببعضهم إما بترك الزراعة أو تقليل مساحات المزرعة وهذا بالتأكيد بمرور الوقت سيؤدي إلى تصحر هذه الأراضي الزراعية وانخفاض طاقتها الإنتاجية.

6. **سياسة الدول المتشاطئة:** ليس لسياسة الدول المتشاطئة الدور الكبير في تفاقم أزمة المياه العراقية، إلا أنها مع الأسباب الأخرى زادت من حدة الأزمة فكما ذكرنا آنفاً أن هناك جملة من الأسباب أحدها المشاريع الأروائية والسدود والخزانات التي قامت بإنشائها مؤخراً كل من تركيا وسوريا وإيران وأن ملخص تأثير هذه السياسة كان على جهتين؛ الأولى في نهر الزاب الصغير الذي قُطع من قبل السلطات الإيرانية، والثانية في الفرع الرئيس من نهر دجلة الذي يغذي وسط العراق وجنوبه عبر سد الموصل بسبب بدء تركيا ملء سد إليسو. وإن خطر هذه الأزمة قد يقل فيما لو عُولجت الأسباب الأخرى. ولكن هذا لا يعني ترك الدول المتشاطئة تستمر بالتحكم بتصاريف النهرين لأن هذا حتماً سيوقع العراق بكارثة مائية يصعب تداركها.

مما سبق فيما يخص مؤشرات الموارد المائية فيمكن تلخيص أهم المشكلات الخاصة بالمياه العراقية في المجال الزراعي وتأثيرها على استدامة الزراعة وكما يأتي:

1. تزايد الطلب على المياه السطحية للمحاصيل الزراعية الناتج من زيادة الطلب على المنتجات الزراعية نتيجة لتزايد أعداد السكان مقابل التناقص المتذبذب للواردات المائية السطحية الواردة للعراق أوصل العراق إلى العجز الغذائي وعدم تحقيق الأمن الغذائي في أغلب المحاصيل الزراعية (سببها سوء التخطيط الحكومي).

2. الاستخدام غير الرشيد للموارد المائية ساعد على كثرة الضائعات المائية بكافة أنواعها ومن ثم أدى ذلك على تدهور الأراضي الزراعية وانخفاض كفاءتها الإنتاجية نتيجة لتغدقها وتملحها (سببها تدني ثقافة المنتج الزراعي في مجال المحافظة على الموارد المائية واستخدامه الاستخدام السليم الأمثل لها).

3. تدني نوعية المياه العراقية وتلوثها كما في مياه شط العرب أدى إلى انخفاض الثروة السمكية، ولاسيما الأصناف عالية الجودة كالكارب والشبوط والقطان لكونها تعيش في المياه العذبة (سببها الإهمال الحكومي لمصادر المياه القريبة من المصانع وموانئ النفط).

7-2 - مؤشرات الموارد الأرضية: يتضمن هذا المؤشر ثلاث مؤشرات فرعية فيما يأتي تحليلها:

7-2-1- النسبة المئوية للأراضي المزروعة إلى الأراضي الصالحة للزراعة: تقدر المساحة الكلية للعراق بـ (175328) ألف دونم بضمنها إقليم كردستان والمساحات المائية، وتمثل حوالي 3.12 % من المساحة الأرضية للوطن العربي، وتقدر مساحة العراق باستثناء إقليم كردستان والمساحات المائية بـ (158191,2) ألف دونم. أما الأراضي الصالحة للزراعة فلا زال هناك آراء متضاربة في تقديرها بشكل دقيق فالبعض يقدرها بـ 44 مليون دونم والبعض يقدرها بـ 28 مليون دونم، وهذا أحد الإخفاقات القائمة وهي ضعف قاعدة البيانات الزراعية على الرغم من تبني مركز وزارة الزراعة لمشروع تطوير قاعدة البيانات الزراعية لذا لجأ الباحث إلى المصادر الأكثر دقة ومنطقية في تقدير مساحات الأراضي الطالحة للزراعة، و يلاحظ من الجدول (36) والشكل (5) في الملحق تذبذب المساحة الصالحة للزراعة خلال المدة من 1970-2017 إذ بلغت أعلى متوسط مساحة لها (27.16) مليون دونم للمدة من 2001-2005 وبنسبة (17.17 %) من مساحة العراق.



جدول (36) مساحة الأراضي الصالحة للزراعة والمزروعة بالدونم من عام 1970-2017

السنة	الأراضي الصالحة للزراعة مليون دونم (1)	المزروعة مليون دونم (2)	المروية (3)	الديمية (4)	نسبة (1) إلى مساحة العراق	نسبة 1/2	نسبة 2/3	نسبة 2/4
1990-1970	23.00	12.00	5.76	6.24	14.54	52.17	48.00	52.00
1995-1991	25.95	14.97	7.61	7.36	16.40	57.68	50.86	49.15
2000-1996	25.02	12.87	8.08	4.79	15.82	51.43	62.81	37.20
2005-2001	27.16	13.30	8.06	5.24	17.17	48.96	60.59	39.43
2010-2006	23.14	12.92	8.65	4.27	14.63	55.83	66.91	33.08
2015-2011	18.82	12.43	7.96	4.47	11.90	66.04	64.01	35.96
2016	23.40	6.04	3.82	2.22	14.79	25.81	63.25	36.75
2017	18.14	6.43	3.92	2.51	11.47	35.45	60.96	39.04

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على: عمود1 المنظمة العربية للتنمية الزراعية/الكتاب السنوي للإحصاءات

الزراعية، عمود2،3،4 وزارة التخطيط العراقية/الجهاز المركزي للإحصاء /إصدارات مختلفة

ويعود سبب هذه الزيادة في الأراضي الصالحة للزراعة نتيجة لاستصلاح الكثير من الأراضي الزراعية وضمها إلى الأراضي الصالحة للزراعة في تلك المدة ولا سيما بعد إنجاز مشروع النهر الثالث (المصب العام)\*. أما عن أقل مساحة للأراضي الصالحة للزراعة فقد بلغت (18.14) مليون دونم عام 2017 أي حوالي (11.48%) من مساحة العراق. ويعود سبب هذا الانخفاض الحاد في مساحة الأراضي الصالحة للزراعة إلى الظروف المناخية من قلة سقوط الأمطار وارتفاع درجات الحرارة ومعدلات التبخر وسوء إدارة مياه بسبب الاستخدام العشوائي غير الرشيد لمياه الري وللظروف الأمنية التي حالت دون انضمام ثلاث محافظات منتجة زراعياً: نينوى، صلاح الدين، الأنبار بسبب العمليات العسكرية والإرهاب، التي أجبرت الكثير من ترك أراضيها مما أدى إلى تدهورها.

\* هو ميزل رئيس تابع لوزارة الموارد العراقية أنشئ نتيجة للتوسع في إنشاء المشاريع الاوائية، الذي يجمع مياه شبكة المبالز للمشاريع الزراعية ومنع خلطها بمياه نهري دجلة والفرات، ونقلها إلى شط البصرة ثم إلى الخليج العربي، وقد تخلله الكثير من التوقفات اثناء الشروع به، إذ تمت المباشرة في إنشائه منذ 1964 وأنجز في عام 1992 وهو من مشاريع التنمية الكبرى في العراق لأهميته في نقل المياه المالحة الواردة من استصلاح الأراضي الزراعية في وسط وجنوب العراق .

وعلى الرغم من زيادة الأراضي الصالحة للزراعة بعد استصلاحها، إلا أنه لازالت مساحة الأراضي المزروعة دون المستوى المطلوب في ظل الزيادة السكانية والتي قدرت بمعدل نمو 2.53 (وزارة التخطيط، 2017).

يلاحظ من خلال الجدول (36) الاستقرار النسبي لمدد من 1996-2000 إلى 2011-2015 في متوسط المساحات المزروعة (على اعتبار أن المدة من 2015-2017 لا تدخل ضمن تقويم الإنتاج الزراعي لعدم التحاق ثلاث محافظات إنتاجية هي نينوى، صلاح الدين، الأنبار في ركب العملية الإنتاجية الزراعية) فبعد ما كانت متوسط مساحة الأراضي المزروعة للمدة 1991-1995 (14.97) مليون دونم. ويمثل ما نسبته (57.68%) من مساحة الأراضي الصالحة للزراعة أصبحت في المدة 2011-2015 بمتوسط قدره (12.43) مليون دونم. هذا الانخفاض يعود إلى عدة أسباب يأتي في مقدمتها شحة المياه مما أدى إلى قلة الحصة المائية وعدم وصول المياه إلى بعض الأراضي وإلى ضعف الدعم الحكومي مقارنة بالمدة التي سبقتها.

ومن أعلاه يمكن فهم المستغل فعلياً من الأراضي الصالحة للزراعة هو فقط (66.04%) أي أن ما يقارب من (33.96%) من مساحة الأراضي الصالحة للزراعة متروكة وغير مستثمرة وأن استغلالها استغلالاً أمثل يعني تجاوز الكثير من مشاكل الأمن الغذائي من خلال تقليص الفجوة الغذائي وتقليل الواردات الزراعية وتحقيق الاكتفاء الذاتي وصولاً إلى زيادة في الصادرات الزراعية. أما بقاؤها على هذه الحالة فيعني تحول هذه الأراضي المتروكة إلى أراضي غير صالحة للزراعة نتيجة لتدهورها وهذا يعني إهمال أحد أهم أهداف التنمية الزراعية المستدامة وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.

إن نسبة المساحات المزروعة المنتجة في العراق من مساحة الأراضي الصالحة للزراعة لم تصل إلى النصف في أحسن الأحوال ما عدا عام 1991 الذي وصلت فيه المساحات المزروعة فعلاً إلى (21.8) مليون دونم كما في ملحق (4) وذلك يعود للدعم الحكومي آنذاك للقطاع الزراعي في مدة الحصار الاقتصادي، وما إن صدرت مذكرة التفاهم عام 1996 حتى قلَّ الاهتمام بالقطاع الزراعي مرة أخرى لتتخفض مساحة الأراضي الصالحة للزراعة، واستمر ذلك الانخفاض بالتدريج لغاية المدة 2011-2015 إذ قدرت فيها مساحة الأراضي الصالحة للزراعة بـ (21.07) مليون دونم بعدما كانت تقدر بـ (25.95) مليون دونم للمدة من 1991-1995.

وبالنسبة لتوزيع الأراضي المزروعة إلى أراضي مروية وأراضي مطرية (ديمية/بعلية) فيلاحظ من خلال جدول (36) أن هناك زيادة مطردة بسيطة للأراضي المروية فبعد أن كانت متوسط مساحتها في المدة 1970-1990 (5.76) مليون دونم ونسبة (48%) من مجمل الأراضي المزروعة أصبحت تقدر بـ (7.96) مليون دونم ونسبة (64.01%) من مجمل الأراضي المزروعة للمدة من 2011-2015. إن هذه الزيادة ناتجة عن مشاريع الاستصلاح التي قامت بها الحكومة طيلة المدة من 1970-2015. ولكن بالمقابل فهناك انخفاض واضح لا يمكن إهماله في مساحة الأراضي الديمية(البعلية/مطرية)، إذ بلغت أعلى متوسط لمساحة الأراضي المزروعة الديمية في المدة من 1991-1995 التي قدرت بـ(7.36) مليون دونم ونسبة بلغت (49.15%) من مجمل مساحة الأراضي المزروعة.

في حين بلغت أقل متوسط مساحة للأراضي المزروعة الديمية في المدة من 2006-2010 والتي قدرت بـ(4.27) مليون دونم ونسبة بلغت (33.08%) من مجمل مساحة الأراضي المزروعة والتي تعادل تقريباً نصف مساحة الأراضي المزروعة المروية للمدة نفسها. إن هذا الانخفاض الشديد لمساحة الأراضي المزروعة الديمية يعود لعدة أسباب لعل من أهمها الظروف المناخية المتمثلة بالاحتباس الحراري وانخفاض معدل هطول الأمطار والجفاف الذي يقابله ارتفاع في معدلات التبخر الناتجة عن ارتفاع في درجات الحرارة.

إن استمرار هذا الحال يعني ان العراق سيعجز عن توفير السلع الغذائية للمستهلك في السنوات القادمة وكذلك ارتفاع الفجوة الغذائية الناتجة عن الزيادة السكانية، كما أنه سيخسر مرة أخرى الكثير من الأراضي الصالحة للزراعة التي تم استصلاحها والتي كلفت العراق جهداً ومالاً لا يمكن اغفاله، كما أنها تمثل مورداً مهماً من موارد التنمية الزراعية في العراق.

فمشروع استصلاح الأراضي الزراعية ليس بالأمر الهين لكون العملية تحتاج إلى مجهود كبير فضلاً عن ميزانية مالية ليست بالقليلة، وهذا بحد ذاته عقبة كبيرة لكون العراق قطاع ريعي يعتمد ناتجه القومي على عوائد النفط التي تتأثر بظروف اقتصادية وسياسة كثيرة داخلية وخارجية مما يؤدي في نهاية المطاف إلى انخفاض ميزانية القطاع الزراعي ومنها ما هو متعلق باستصلاح الأراضي الزراعية.

7-2-2- نصيب الفرد من الأراضي المزروعة: يعطي نصيب الفرد من مساحة الأراضي المزروعة مؤشراً لدرجة التباين والاختلال بين عدد السكان ومساحة الأراضي المزروعة وما يترتب عليها من إنتاج للمحاصيل لتوفير الغذاء وتقليل الفجوة الغذائية، وأظهرت نتائج البحث أن متوسط نصيب الفرد من مساحة الأراضي المزروعة للمدة من 1980-2017 قد تراوح بين (0.30-0.89) دونم/فرد وكما موضح في الجدول (37).

جدول (37) متوسط نصيب الفرد من مساحة الاراضي المزروعة للمدة من 1980-2017

متوسط نصيب الفرد	متوسط عدد السكان /الف نسمة	مساحة الاراضي المزروعة (الف دونم)	السنوات
0.89	15263.6	13633.2	1989-1980
0.72	20451.3	14810.18	1999-1990
0.47	27497.5	12879.76	2009-2000
0.30	35601.25	10509.23	2017-2010

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط/الجهاز المركزي للإحصاء/إصدارات مختلفة

من خلال الأرقام المشار إليها في الجدول (37) يتبين لنا أن متوسط نصيب الفرد من المساحة المزروعة قد شهد انخفاضاً ملحوظاً للمدة من 1980-2017، فقد بلغ أعلى متوسط له في المدة 1989-1980 (0.89) دونم/الفرد في حين بلغ أقل متوسط له في المدة 2017-2010 (0.30) دونم/الفرد.

إن هذا الانخفاض الحاد في متوسط نصيب الفرد ناتج عن مؤشرين هما: الزيادة السكانية المطردة وانخفاض المساحات المزروعة المتأثرة بعدة عوامل منها ضعف الدعم الحكومي (مادياً وتحفيزياً وخدمياً وتجهيزياً وبحثياً وإرشادياً) فضلاً عن صعوبة وصول المياه إلى بعضها لشحته.

وهذا يشير إلى وجود خلل في الخطط الاستراتيجية للتنمية الزراعية المستدامة خلال المدد المشار إليها، إذ إنه على الرغم من الزيادة السكانية المطردة إلى أن الحكومة لم تسعى إلى الزيادة في الأراضي المزروعة وعلى وفق خطة استراتيجية تنظم وتوزع هذه الأراضي مكانياً ومحصولياً ولم تراعي في ذلك أهداف الاستدامة المتضمنة الحفاظ على نفس القدر بالنسبة لنصيب الأجيال القادمة.

7-2-3- نصيب العامل الزراعي من الأراضي المزروعة: يعطي هذا المؤشر مقدار كثافة الايدي العاملة الزراعية بالنسبة للأراضي المزروعة ومدى تعويض التقنيات الزراعية الحديثة لدور العمل الزراعي فقد تراوح نصيب العامل الزراعي بين (27-137) دونم/عامل وكما في الجدول (38).

جدول (38) متوسط نصيب العامل من الأراضي المزروعة للمدة من 1997-2015

السنوات	مساحة الاراضي	عدد العاملين	متوسط نصيب
2001-1997	12360	454.93	27
2006-2002	14026	102.65	137
2011-2007	12725	113.55	112
2015-2012	11751	156.70	75

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط/الجهاز المركزي للإحصاء/إحصاءات مختلفة

تشير الأرقام في الجدول (38) إلى وجود تذبذب واضح في متوسط نصيب العامل من الأراضي المزروعة للمدة من 1997-2015 إذ بلغ اقل متوسط لنصيب العامل الزراعي للمدة من 1997 - 2001 (27) دونم /عامل ويمتوسط عدد عاملين بلغ (454.93) ألف عامل في حين كان أعلى متوسط لنصيب العامل الزراعي في المدة 2006-2002 والذي بلغ (137) دونم /عامل ويمتوسط عدد عاملين بلغ (102.65) ألف عامل.

ويمكن تفسير حالة تذبذب نصيب العامل الزراعي لعدة أسباب منها: أولاً تذبذب الأراضي المزروعة الناتجة عن قلة الدعم الحكومي وثانياً لشحة المياه التي أدت إلى ترك بعض الأراضي التي تقل فيها الحصص المائية، مما أدى إلى ترك بعض العاملين في الزراعة هذه المهنة والتوجه نحو مهن أخرى بدل الزراعة مما أدى إلى انخفاض أعداد العاملين الزراعيين.

إن زيادة متوسط نصيب العامل الزراعي من الأراضي المزروعة للمدتين 1997-2001 و2002-2006 لا يعود لزيادة الأراضي المزروعة، إنما يعود لانخفاض اعداد العاملين في الزراعة مقابل مساحة الأراضي المزروعة للأسباب الانفة الذكر، أما بالنسبة للمدة من 2012-2015 فإن سبب عودة انخفاض متوسط نصيب العامل الزراعي هو لانخفاض المساحات المزروعة التي قدر متوسطها بـ (11751) الف دونم وهي أقل مساحة من المدد البقية مع زيادة اعداد العاملين عن المدد السابقة والذي قدر بـ (156.70) ألف عامل وهو اكثر من كل المدد عدا المدة 1997-2001.

7-3- مؤشرات الموارد البشرية: تعد الموارد البشرية أحد أهم المؤشرات الواجب تحليلها وتشخيص الإشكالات المتعلقة بها فيما يخص التنمية الزراعية المستدامة لكونها المحرك الأساسي الذي يدير

جميع عناصر الإنتاج الأخرى وهذا يعتمد على كفاءة هذه الموارد وتأهيلها وتوزيعها بالشكل السليم وفيما يأتي تحليل الموارد البشرية ضمن القطاع الزراعي:

**7-3-1- الملاكات الزراعية في وزارة الزراعة:** تتضمن وزارة الزراعة مجموعة من التشكيلات كالدوائر الزراعية التخصصية التابعة لها وكذلك المديریات الزراعية\* في كل محافظة، فضلاً عن ان مركز الوزارة يضم العديد من الدوائر والشعب والاقسام الإدارية، ويدير هذه التشكيلات مجموعة من الملاكات الوظيفية بتخصصات وشهادات مختلفة، كل حسب عمله وتخصصه والمهام المناطة به.

و على الرغم من تطور أفكار واستراتيجيات إدارة الموارد البشرية في المنظمات عالمياً وتأكيداً على إيجابية الموارد البشرية في تحسين أداء المنظمة ورفع مستواها عن طريق تحقيق الأهداف المنشودة والمرسومة ضمن خططها السنوية والاستراتيجية، إلا أنه من الملاحظ وكما أشارت اليها الدراسات الحديثة الميدانية إلى عشوائية التوظيف في وزارة الزراعة العراقية كأحد هذه المنظمات، وأنها تتبع سياسة الإدارة العليا الجديدة في كل فترة أي أنها لا تتبع مبادئ إدارة الموارد البشرية المعروفة ولا تخضع ل خطة تحدد فيها الحاجات الحالية والمستقبلية من حيث الكم والنوع بما ينسجم مع طبيعة هوية وأهداف ورؤية ورسالة الوزارة (الجادر، وآخرون، 2017، ص:160) مما سبب ذلك في سوء توزيع الموظفين في الوزارة والتشكيلات التابعة لها من حيث الكم والنوع المتمثل بالاختصاصات ومستوى الشهادات.

ومن خلال تحليل بيانات الجدول (39) وملاحظة الملحق (16) والشكل (7) في الملحق نجد أن حملة شهادة البكالوريوس هم الأكثر عدداً في ملاكات وزارة الزراعة، إذ بلغ عدد حملة شهادة البكالوريوس (12284) موظفاً وبنسبة (41.3 %) في حين الأقل عدداً هم من ملاكات حملة شهادة الدكتوراه والبالغ عددهم الكلي في مركز الوزارة والدوائر البحثية المختلفة ومديريات الزراعة في محافظات العراق عدا إقليم كردستان والبالغ عددها (16) مديرية (142) دكتوراً وبنسبة (0.5 %) من عدد العاملين في وزارة الزراعة.

وهذا طبعاً مثير للغرابة والدهشة وفي الوقت نفسه مفسر لحالة الضعف الفني والإداري للأداء المهني لوزارة الزراعة، وبعبارة أخرى فان عدد الباحثين في وزارة الزراعة لم يصل إلى

\* أصبحت مديريتان فقط التابعة لوزارة الزراعة هما مديرية زراعة محافظة كركوك ومديرية زراعة محافظة نينوى ولغاية 2019/1/10 إذ انفصلت بقيت المديریات ادارياً عن الوزارة وبقيت مرتبطة بها فنياً فقط واتبعت لمجالس المحافظة ضمن خطة تنمية الاقاليم.

(5 %) في أكثر تقدير وهذا مؤشر واضح على ضعف النشاط البحثي لوزارة الزراعة على اعتبار أن الباحثين هم من حملة شهادة الدكتوراه وماجستير فقط.

ويعود سبب قلة الشهادات العليا في وزارة الزراعة إلى عدة أسباب منها قلة البعثات الدراسية الممنوحة للموظفين بالمقابل إحالة البعض ممن كان يحمل شهادة عليا على التقاعد لتجاوزه السن القانوني، ولعدم رغبة ممن يحملون الشهادة العليا التعيين على وزارة الزراعة لطبيعة عمل الوزارة (العمل الميداني) وضعف الامتيازات المادية والمعنوية المقدمة لمنتسبيها مقارنة بالامتيازات المادية والمعنوية المقدمة لوزارة أخرى كوزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

فما تتمتع به وزارة الزراعة تُعد عوامل غير جاذبة للعمل فيها، إذ إن الموظف من حملة شهادة البكالوريوس على سبيل المثال لا الحصر في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي يتقاضى راتباً شهرياً أكثر من ضعف ما يتقاضها الموظف الذي يعمل في وزارة الزراعة الحامل لشهادة نفسها، وهذا ما يفسر الزيادة النسبية لأعداد الهيئة التدريسية في الكليات الزراعة في الجامعات العراقية مقارنة بأعداد حملة الشهادة العليا في وزارة الزراعة والبالغ عددهم (2118) تدريسياً (دكتوراه وماجستير) (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2018) ويعود هذا لما تمتلكه هذه الوزارة (التعليم العالي والبحث العلمي) من عوامل جاذبة مقابل ما تمتلكه وزارة الزراعة من عوامل طاردة .

جدول (39) أعداد الملاكات حسب الشهادات في مركز وزارة الزراعة والدوائر التابعة لها لغاية 1-10-2018

الشهادة	العدد	الأهمية النسبية	الشهادة	العدد	الأهمية النسبية
عليا	1249	4.2	دكتوراه	142	0.5
			ماجستير	852	2.9
			دبلوم عالي	255	0.9
بكالوريوس	12284	41.3	بكالوريوس	12284	41.3
دون البكالوريوس	12972	43.7	دبلوم	3180	10.7
			الإعدادية	3606	12.1
			المتوسطة	1581	5.3
			الابتدائية	4605	15.5
دون الابتدائية	3211	10.8	يقرأ ويكتب	2397	8.07
			أمي	814	2.7
المجموع	29716	100	المجموع	29716	100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة الزراعة/قسم الحاسبة الالكترونية

وبالنسبة لنسب توزيع الشهادات في وزارة الزراعة فمن خلال جدول (39) نجد أن حاملي شهادة دون البكالوريوس هم النسبة الأكبر والذين يشكلون ما نسبته (43.7 %) والتي تشكل فيها شهادة الابتدائية النسبة الأكبر من حيث عدد الملاكات، إذ بلغ عدد حملة شهادة الابتدائية (4605) موظفًا ونسبة (15.5 %)، فهؤلاء لا يمكن الاعتماد عليهم في تطوير الزراعة أو استنباط الأصناف المحسنة أو متابعة الاعمال الزراعية وغيرها من الأمور المهمة والتي تسهم في تحسين التنمية الزراعية المستدامة.

إن نسبة التفاوت بين حملة الشهادة العليا ومن هم دون حملة شهادة الابتدائية يعطي مؤشرًا واضحًا على درجة الاختلال في التوزيع الوظيفي وعلى الكفاءة العامة للموارد البشرية في وزارة الزراعة وأثر ذلك على تحقيق استراتيجيتها.

**6-3-2- القوى العاملة في القطاع الزراعي:** تعد القوة العاملة الزراعية أحد أهم عناصر الإنتاج الزراعي المعروفة (القوى العاملة، الأرض، المال، الإدارة) لما لها من تأثير مباشر في زيادة الإنتاج الزراعي بحكم ما يفترض امتلاك هذه القوى من قدرات ومهارات زراعية، فهي المتحكم الأساس ببقية عناصر الإنتاج الزراعي والموجه الأساسي للتنمية الزراعية، والجدول (40) يوضح نسبة العاملين في الزراعة من إجمالي العاملين للمدة من 1991-2017.

جدول (40) نسبة العمالة الزراعية في العراق من إجمالي العاملين للسنوات 1991-2017

السنة	العاملون في الزراعة من إجمالي المشتغلين %	معدل التغير السنوي %	السنة	العاملون في الزراعة من إجمالي المشتغلين %	معدل التغير السنوي %
1991	34.2	-	2005	23.0	35.4
1992	31.7	-7.5	2006	29.7	29.2
1993	27.3	-13.6	2007	15.7	-47.2
1994	27.7	1.2	2008	23.4	49.3
1995	28.1	1.6	2009	23.1	-1.4
1996	26.3	-6.5	2010	23.1	-0.1
1997	23.5	-10.4	2011	23.0	-0.1



السنة	العاملون في الزراعة من إجمالي المشتغلين %	معدل التغير السنوي %	السنة	العاملون في الزراعة من إجمالي المشتغلين %	معدل التغير السنوي %
1998	19.1	-18.9	2012	20.8	-9.9
1999	17.3	-9.4	2013	20.2	-2.9
2000	17.3	0.2	2014	20.8	3.3
2001	17.0	-1.6	2015	20.3	-2.5
2002	18.7	9.6	2016	18.4	-9.4
2003	24.9	33.4	2017	18.7	1.8
2004	17.0	-31.8			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط/الجهاز المركزي للإحصاء

اما عن سبب تراجع نسبة العمالة الزراعية بصورة عامة للمدة من 1991-2017 فيرجع هذا إلى استمرار الهجرة إلى المدن للعمل في المهن أخرى كالاتحاق بالجيش والشرطة المحلية ولا سيما بعد عام 2003 ونتيجة لهجرة العمل الزراعي الناتجة عن ترك بعض المنتجين الزراعيين للعمل الزراعي لقلّة الدعم الحكومي ولصعوبة منافسة السلع الزراعية المستوردة التي أغرقت الأسواق العراقية وبأسعار أقل، الأمر الذي أدى إلى التوجه نحو أعمال حرة أخرى أسرع ربحاً من الزراعة وأقل خطورة. ويلاحظ من الجدول (41) أن نسبة القوى العاملة في العراق نسبة معقولة وكفيلة بالتنمية الزراعية على الرغم من تراجعها في السنوات الاخيرة الماضية إذا ما دُعمت بالتقنيات الزراعية والمكننة الحديثة بصورة عامة خصوصاً عند مقارنته مع بعض الدول العربية الأخرى ذات القطاعات غير الربعية.

لقد جاءت نسبة العمالة الزراعية في العراق بالمرتبة (11) مقارنة بـ (21) دولة عربية فنسبة العمالة الزراعية في العراق أكثر من: الكويت، فلسطين، الأردن، مصر، السعودية، ليبيا، الامارات، لبنان، بحرين، قطر. أما فيما يخص الدول الفقيرة كالصومال وجيبوتي فإن سبب تفوقهم على العراق يعود لكونهما من الدول الزراعية التي تعتمد على القطاع الزراعي بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي ونظمهم المزرعية تعتمد بشكل أساسي على الأيدي العاملة لكون المكننة لديهم قليلة جداً.

جدول (41) مقارنة تطور نسبة القوى العاملة الزراعية من إجمالي العاملين للعراق مع بعض دول الوطن العربي

للمدة 2007-2015

الترتيب 2015-2007	نسبة القوى العاملة الزراعية من إجمالي العاملين		الدولة
	2015-2013	2012-2007	
14	14	8	الأردن
18	3	4	الإمارات
20	1	2	البحرين
7	28	20	الجزائر
16	4	6	السعودية
3	36	42	السودان
2	64	69	الصومال
11	14	14	العراق
12	11	13	الكويت
4	11	39	المغرب
6	35	27	اليمن
10	15	16	تونس
1	72	74	جيبوتي
9	19	15	سوريا
8	17	20	عمان
13	10	13	فلسطين
21	1	1	قطر
19	1	2	لبنان
17	2	4	ليبيا
15	6	9	مصر
5	20	47	موريتانيا

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية/ الكتاب السنوي للإحصاءات العربية الزراعية/لسنوات ثامناً//المؤشرات الإنتاجية: ويتضمن هذا المؤشر الرئيس مؤشرين فرعيين هما مؤشرات الإنتاج النباتي ومؤشرات الإنتاج الحيواني، وفيما يأتي تحليل نتائج المؤشرين:

**8-1- مؤشرات الإنتاج النباتي:** يعطي هذا المؤشر مقدار المساحة المزروعة وكمية الإنتاج والإنتاجية للمحاصيل الزراعية ودرجة التفاوت، ويصنف الإنتاج النباتي في العراق إلى ثمانية مجاميع من المحاصيل الزراعية وهي محاصيل (الحبوب، الخضروات، العلف، البقول، الصناعية، الزيتية، الابصال والدرنات، الفواكه، التمور) وسنقوم بتحليل مؤشرات إنتاج هذه المحاصيل حسب الأهمية وكما يأتي:

**8-1-1- إنتاج محاصيل الحبوب:** يعتمد العراق بشكل أساسي في الإنتاج النباتي على إنتاج محاصيل الحبوب والمتمثلة بـ(القمح، الشعير، الرز، الذرة الصفراء، الذرة البيضاء، الدخن) إذ تشغل

المساحة الأكبر لما لها من أهمية غذائية للشعب العراقي وللعلف الحيواني، وتليها من حيث الإنتاج والمساحة الخضروات. لذلك سنتطرق لهما بشي من التفصيل مقارنة بالمحاصيل الأخرى. بالنسبة لمحاصيل الحبوب فقد تراوحت نسبة المساحة المزروعة لها بالنسبة للمساحة المزروعة الكلية بالمحاصيل والخضروات من (84.61 – 90.05) % وبمساحة قدرت من (14011-5217) ألف دونم وكما في الملحق (5- 1 و 5- 2).

إذ بلغت أعلى مساحة مزروعة للحبوب في عام 2014 والتي قدرت بـ (14011) ألف دونم ويعود هذا للدعم الحكومي سواء على مستوى القروض الميسرة أو أسعار الشراء في حين بلغت أقل مساحة مزروعة عام 2016 والتي قدرت بـ (5217) ألف دونم وأن الفرق بالمساحة طيلة المدة من 2014-2017 يعود للأحداث الإرهابية التي أعقبت موسم حصاد عام 2014 وما نجم عنها من تهجير وتدمير البنى التحتية وتدهور قنوات الري وترك المزارعين لأراضيهم لكل من محافظة (نينوى، صلاح الدين، الأنبار، كركوك) إذ إن المحافظات الشمالية كانت تمثل (48.4 %) وهي (نينوى، صلاح الدين، كركوك) من إنتاج العراق الكلي لمحصول القمح في حين لا تمثل المحافظات الجنوبية سوى (6.9 %) (البصرة، ميسان، المثنى) من الإنتاج الكلي لمحصول القمح (مديرية الإحصاء الزراعي، 2014، ص:7).

وبما أن هناك تذبذب واضح في المساحة المزروعة للحبوب فهذا بالتأكيد ينعكس على كمية الإنتاج فقد قدرت كمية الإنتاج للمدة المذكورة من (3266 – 7093) ألف طن وبلغت أعلى كمية إنتاج عام 2014 والتي قدرت بـ (7093) ألف طن في حين كانت أقل كمية إنتاج عام 2017. أما بالنسبة للإنتاجية فقد بلغت أعلى إنتاجية عام 2016 والتي قدرت بـ (765.4) كغم/دونم وأقل إنتاجية سُجلت عام 2012 والتي قدرت بـ (448.5) كغم/دونم ويعود هذا التفاوت الواضح والكبير والتدني في الإنتاجية بصورة عامة لتذبذب الدعم الحكومي تجهيزياً وخدميًا وإرشاديًا وبحثيًا وماديًا، فضلاً عن تذبذب كمية الأمطار المتساقطة خلال المواسم.

وكما نود هنا الإشارة إلى ضعف دور الجهاز الإرشادي في تقليص الفجوة التقنية بحيث يجعل ما يُنتج في الحقول البحثية مماثل لما يُنتج في حقول المزارعين، إذ لازالت إنتاجية الحبوب في العراق منخفضة مقارنة بالوطن العربي التي قدرت بـ (1669.7) كغم/دونم وفي العالم بـ (3966.8) كغم/دونم (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2017، ص:23).

**8-1-2- إنتاج المحاصيل العلفية:** يعطي هذا المؤشر دلالة دقيقة على مدى توجه الحكومة للتكامل الزراعي - الحيواني من خلال توسيع المساحات المزروعة بالمحاصيل العلفية والاهتمام بإنتاجيتها وجودتها، فالمحاصيل العلفية هي القاعدة الأساسية للإنتاج الحيواني كما أنها أحد أهم المحاصيل التي تزيد من خصوبة التربة ولاسيما (الجت والبرسيم) إذ شكلت نسبة المساحة المزروعة بها المحاصيل العلفية من (2.81- 7.07) % من مجموع الأراضي المزروعة للمدة من 2012- 2017 أما الإنتاجية فقد تراوحت بين (2702- 4766) كغم/دونم، وبالنسبة للإنتاج فقد تراوح بين (707- 1981) ألف طن طيلة المدة نفسها كما في الملحق (5- 1 و 5- 2) مما يعني أن وزارة الزراعة لم تأخذ في حسابها تطوير زراعة المحاصيل العلفية طيلة المدة من 2012-2017 وهذا يعطي مؤشر على عدم اهتمامها بهذه المحاصيل من خلال حث المنتجين الزراعيين على زراعتها بالتناوب مع محاصيل الحبوب لتزيد من خصوبة التربة ولتوفير الأعلاف الخضراء للمواشي.

**8-1-3- إنتاج المحاصيل البقولية:** يعطي هذا المؤشر دلالة دقيقة على مدى توجه الحكومة في نُظْم الإنتاج الزراعي- البيئي وزيادة استدامة الزراعة لما تتميز به البقوليات بيئيًا واقتصاديًا، إذ يؤدي استخدام البقوليات لتقليل استخدام الأسمدة الأزوتية والفسفاتيّة، مما يقلل تلويثها للبيئة سواءً أثناء تصنيعها أو بعد استخدامها في التربة. ولكن مع هذا فإنه ما زالت نسبة المساحة المزروعة بهذه المحاصيل قليلة، إذ تراوحت بين (0.23 - 0.54) % من المساحة المزروعة للمدة من (2012 - 2017) فلقد بلغت المساحة المزروعة بها البقوليات بين (15 - 64) ألف دونم وكانت أعلى مساحة مزروعة عام 2013 بينما كانت أقل مساحة مزروعة عام 2015 كما في الملحق (5- 1 و 5- 2) وقد يعود هذا الفرق في المساحة بين السنتين للظروف الأمنية بالدرجة الأولى وللدعم الحكومي بالدرجة الثانية، واستنادًا لذلك فقد رافق انخفاض المساحة المزروعة انخفاضًا في كمية الإنتاج إذ قدرت أعلى كمية للإنتاج ضمن المدة المذكورة بـ(23) ألف طن، أما الإنتاجية فكانت أعلى مقدار لها عام 2015 والتي قدرت بـ(466.7) كغم /دونم في حين كانت أقل إنتاجية عام 2017 والتي قدرت بـ(310.3) كغم /دونم وهذا الفارق في الإنتاجية قد يعود للدعم الحكومي وطبيعية خدمة المحصول من ري مناسب ونوعية البذور المستخدمة.

**8-1-4- إنتاج المحاصيل الصناعية:** يعطي هذا المؤشر دلالة دقيقة على مدى توجه الحكومة للتكامل الزراعي - الصناعي من خلال توسيع المساحات المزروعة بالمحاصيل الصناعية والاهتمام

بإنتاجيتها وجودتها، فالمحاصيل الصناعية من المحاصيل المهمة ذات العوائد الاقتصادية الكبيرة في كثير من دول العالم.

إذ لم تعد اهتمامات الدول المتقدمة تتركز في زيادة إنتاج المحاصيل الاستراتيجية (القمح، الرز، الشعير) من أجل الأمن الغذائي لشعوبهم فحسب، إنما اتجهت نحو محاصيل زراعية أخرى لا تقل أهمية عنها ومن هذه المحاصيل هي المحاصيل الصناعية التي منها (القطن والكتان والذرة الصفراء والبيضاء والزيتون وفول الصويا والبنجر السكري وقصب السكر والسهم وزهرة الشمس) وعلى الرغم من ذلك فإن العراق خلال العقدين الماضيين قد قل اهتمامه بهذه المحاصيل بحجج عديدة منها عدم كفاية مياه الري ولقلة المصانع التي تستخدم هذه المحاصيل كمواد أولية في إنتاجها ولقلة التخصيصات المالية (عيسى، محمد سلمان، 2017، ص: 21).

إذ يشير الملحق (5- 1 و 5- 2) أن هناك انخفاض واضح وكبير في كل من المساحة المزروعة وكمية الإنتاج للمحاصيل الصناعية للمدة من (2010- 2017) فبعد ما كانت المساحة المزروعة لهذه المحاصيل تقدر بـ (83) ألف دونم عام 2010 أصبحت تقدر المساحة المزروعة بها بـ (2) ألف دونم، كما أن خفضت كمية الإنتاج لهذه المحاصيل كمنطق رياضي من (45) ألف طن عام 2010 إلى (7) ألف طن عام 2017، في حين كانت المساحة المزروعة لمحصول القطن لوحده تقدر بت (90837) دونم وكمية إنتاج قدرت بـ (29269) طن عام 1994، (وزارة الزراعة، 2018) وهذا يدل على الإهمال الواضح للحكومات المتعاقبة بعد عام 2003 للمحاصيل الصناعية التي تعد ثروة وطنية للبلاد.

إن جزءاً كبيراً من منتجات القطاع الصناعي في العراق مثل المنسوجات القطنية، الصناعات الغذائية، الزيوت، وغيرها بحاجة إلى المواد الأولية من القطاع الزراعي ولتجنب استيراد هذه المواد من الخارج كان لا بد من توجيه الإنتاج الزراعي والتركيز على زراعة المحاصيل الصناعية لسد حاجة الصناعة الوطنية من المواد الخام الأولية ولاسيما أن هذه المحاصيل يمكن زراعتها في غالبية محافظات العراق بعد إجراء دراسات اقتصادية دقيقة لتوفر المساحات الواسعة والتربة المناسبة، بالمقابل العمل على توجيه الصناعة وتهيئة المعدات اللازمة للاستفادة من هذه المحاصيل كمواد خام واستخدامها في الصناعة.

إلا أن هذا لم يحدث بالشكل الذي يحقق التكامل الزراعي الصناعي، ويعود ذلك إلى عدم التناسق والتخطيط بين القطاعين الصناعي والزراعي، وإلى توقف الكثير من المصانع الحكومية

والقطاع الخاص، مما أصبحت زراعة هذه المحاصيل غير مجدية اقتصاديًا بالنسبة لغالبية المنتجين الزراعيين لعدم توفر أسواق جيدة لتصريفها، الأمر الذي أدى إلى استيرادها بالعملة الصعبة وأهمها القطن والسكر وبذور الزيوت النباتية. لتوفير المواد الخام للمصانع القائمة حاليًا (الحكيم، 2016، ص:35).

**8-1-5- إنتاج الخضروات:** تعد محاصيل الخضر في العراق من بين المحاصيل الغذائية الأساسية ضمن النمط الاستهلاكي العام التي يتزايد عليها الطلب بمعدلات عالية، إذ إنها تتأثر مباشرة بمعدل الزيادة السكانية وزيادة الدخل وتحسن المستوى المعيشي للمستهلك، ومع زيادة ثقافة المستهلك اتجاه فوائد الخضروات وأهميتها الغذائية في الآونة الأخيرة ازداد الطلب عليها، وعليه فإن زيادة إنتاجها وإنتاجيتها والتوسع في زراعتها بشكل مستدام يعد مؤشرًا حقيقيًا لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة المتكاملة وتضم الخضروات مجموعة كبيرة من المحاصيل ك( الطماطم، البطاطا، الباذنجان، البصل، الباميا، الفاصوليا وغيرها).

فخصوص المساحة المزروعة لمحاصيل الخضروات فقد تراوحت نسبتها بين (5.77- 8.98) % وبمساحة قدرت من (468- 1128) ألف دونم، إذ يشير الملحق (5- 1 و 5- 2) أن أعلى مساحة مزروعة للخضروات في عام 2012 والتي قدرت بـ (1128) ألف دونم ويعود هذا للدعم الحكومي سواء على مستوى القروض الميسرة أو أسعار الشراء في حين بلغت أقل مساحة مزروعة عام 2016 والتي قدرت بـ (377) ألف دونم وأن سبب انخفاض المساحة المزروعة يعود للظروف الأمنية في تلك السنة. أما عن الإنتاج فقد تراوح إنتاج الخضروات بين (1014- 1128) ألف طن وبلغت أقل كمية إنتاج عام 2016، ويعود ذلك لانخفاض مجموع المساحات المزروعة بالخضروات كما ذكر آنفًا الناتج عن قلة الدعم الحكومي.

أما الإنتاجية فقد تراوحت بين (2534- 3371) كغم/دونم فكانت أعلى إنتاجية عام 2014 وأقل إنتاجية عام 2015 كما في الملحق (5- 1 و 5- 2) وعند مقارنة إنتاجية العراق في الخضروات مع إنتاجية دول الوطن العربي وإنتاجية العالم التي قدرت بـ (5294) كغم/دونم و (4392) كغم/دونم على الترتيب كما في الجدول (42) يلاحظ الفارق الكبير في الإنتاجية والذي يعلل بسبب الحزم التقنية المستخدمة التي يفتقد إليها العراق كجودة أصناف البذور وكمية الأسمدة ونوعها والمكافحة الدورية.

جدول (42) مقارنة مساحة وإنتاجية وإنتاج محاصيل الخضر للعراق مع بعض الدول العربية للمدة من 2009-

2016

السنة	الوحدات	العراق	الأردن	كويت	فلسطين
متوسط	المساحة (هكتار)	284.96	43.79	5.96	11.38
المدّة من	الإنتاجية (كغم / هكتار)	12499	38678	50452	24141
2009-	الإنتاج (طن/هكتار)	3562	1693	300.46	274.82
2013	المساحة (هكتار)	247	155	4.93	15.72
2014	الإنتاجية (كغم / هكتار)	13249	21140	61522	27814
	الإنتاج (طن/هكتار)	3268	3278	303.55	437.27
	المساحة (هكتار)	211	167	5.35	10.31
2015	الإنتاجية (كغم / هكتار)	12811	21481	66704	25722
	الإنتاج (طن/هكتار)	2701	3594	356.73	265.30
	المساحة (هكتار)	127.38	84.14	5.63	13.38
2016	الإنتاجية (كغم / هكتار)	10324	27069	64862	39063
	الإنتاج (طن/هكتار)	1315	2278	364.91	522.82
	المساحة (هكتار)	217.46	112.57	5.47	12.70
متوسط	الإنتاجية (كغم / هكتار)	12221	27092	60885	29185
المدّة من	الإنتاج (طن/هكتار)	2711	2711	331.41	375.05
2009-					
2016					

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية/إحصاءات مختلفة

إن التذبذب الواضح في مساحة المحاصيل الزراعية والخضروات وإنتاجها، إنما هو مؤشر واضح على عدم قدرة الخطط الاستراتيجية للتنمية الزراعية المستدامة من تحقيق أهدافها وأهمها التوزيع العادل بين هذه المحاصيل.

ونود الإشارة هنا إلى أنه ليس من الضروري زيادة الأراضي المزروعة بمعدلات تساوي معدلات نمو السكان ولكن من الضروري هو زيادة الإنتاج ليتلاءم مع زيادة السكان من خلال زيادة الإنتاجية بالدرجة الأساسية.

8-1-6- إنتاج التمور: تحتوي التمور على قيمة غذائية عالية فهي تمد جسم الإنسان بعدد كبير من السعرات الحرارية لاحتوائه على نسبة كبيرة من السكريات تصل في بعض الأصناف إلى (80%)

من وزن الثمرة الطازجة منها (40%) سكر الفركتوز، كما يحتوي على الفيتامينات (C,B,A) فضلاً عن احتوائها 15 نوع من المعادن و23 نوعاً من الأحماض الأحادية ومن هذه العناصر الغذائية المغنيسيوم والكبريت والنحاس والحديد والبوتاسيوم والكالسيوم (الطار، بشر أديب، 2016، ص: 34). وبلغ عدد النخيل في العراق في عام 1964 حوالي (35) مليون نخلة في الوقت الذي كان سكان العراق حوالي (8) مليون نسمة وعدد نخيل العالم يقدر بـ (90) مليون نخلة (العباسي، عبد القادر باش اعيان، 1964، ص: 56) أي ان العراق كان يملك آنذاك ما نسبته (31.5%) من النخيل في العالم.

وشكل إنتاجه للتمور عام 1970 حوالي (48%) من الإنتاج العالمي للتمور، وينتج العراق أجود أصناف التمور التي يصل عددها إلى 460 صنفاً فضلاً عن أصناف أخرى أقل جودة يصل عددها إلى 95 صنفاً أما الأصناف التجارية فهي ستة أصناف وهي الزهدي والساير والحلاوي والخضراوي والحساوي (احمد، 1999، ص: 152).

ولقد احتل العراق لسنين طويلة المرتبة الأولى في إنتاج وتصدير التمور حتى عقد الستينات، إلا أن إهمال الحكومات المتعاقبة للنخيل والظروف السياسية والاقتصادية التي مر بها العراق أدت إلى تدني إنتاج التمور وصناعتها، والجدول (43) يوضح اعداد أشجار النخيل وإنتاج التمور للمدة من 1980-2018.

من خلال تحليل الجدول (43) نجد أن هناك انخفاض واضح في أعداد النخيل للمدد من 1980-1984 إلى 2014-2018، إذ كان أعلى متوسط لأعداد النخيل في المدة 1980-1984 والذي بلغ حوالي (20.95) مليون نخلة ثم انخفضت هذه الأعداد من أشجار النخيل في المدة من 1985-1988 ليصبح المتوسط (14.49) مليون نخلة وذلك بسبب الحرب الإيرانية-العراقية والتي أدت إلى تدمير مساحات كبيرة لأشجار النخيل لكون هذه الأشجار تقع ضمن ساحات المعركة.

وعلى الرغم من اهتمام الحكومة آنذاك بالنخيل في المدة من 1989 إلى 2003 إلا أن زيادة أشجار النخيل كان طفيفاً جداً ويعود ذلك لعدم قدرة وزارة الزراعة على مكافحة الأمراض والحشرات التي تصيب النخيل بالمبيدات التي كانت استيرادها محظوراً بسبب الحصار الاقتصادي المفروض آنذاك، مما أدى إلى الإهمال الكبير لأشجار النخيل مما تسبب بنقصانها إلى أن وصل متوسط عدد أشجار النخيل في المدة 2004-2008 إلى (7.96) مليون نخلة، ثم عاد ليرتفع حتى وصل متوسط



أشجار النخيل في المدة 2014-2017 إلى (9.63) مليون نخلة بعد الحملات التي قامت بها وزارة الزراعة لانعاش بساتين النخيل.

أما بالنسبة لإنتاج التمور للمدد المذكورة فنجد أن هناك تذبذب في كمية الإنتاج بين الزيادة والنقصان، إذ تراوح متوسط إنتاج التمور في المدة 1999-2003 بين حدٍ أعلى بلغ نحو (877.98) ألف طن وحدٍ أدنى في المدة 1985-1988 بلغ نحو (376.08) ألف طن.

ويعود هذا الفارق في الإنتاج لعدة أسباب يختلف حسب السنين ففي منتصف الثمانينات انخفض إنتاج التمور بسبب الحرب الإيرانية العراقية كما ذكر سابقاً، أما السنين التي تلتها وهي مدة التسعينات فيعود لإصابة النخيل بالكثير من الآفات الحشرية ولأن الحصار كان مفروضاً آنذاك على العراق ولصعوبة الحصول على المبيدات في تلك الظروف تضررت الكثير من أشجار النخيل بسبب الآفات ولاسيما حشرة الدوباس مما أدى إلى انخفاض الإنتاج بصورة عامة.

أما في المدة التي تلت الاحتلال عام 2003 فتعود أسباب انخفاض إنتاج التمور فيها إلى أولاً قلة الدعم الحكومي مادياً وتجهيزياً وإرشادياً وبحثياً وخدميّاً، مما جعل أصحاب بساتين النخيل يجابهون الصعوبات والمشاكل كل حسب خبرته وقدرته المادية، وثانياً متأثراً باولاً هو زيادة تكاليف إنتاج التمور ابتداءً من الخدمة والمكافحة وانتهاءً بالأيدي العاملة التي تجني ثمار التمر.

جدول (43) أعداد أشجار النخيل وإنتاج التمور للمدة من 1980-2018

السنة	عدد أشجار النخيل (مليون نخلة)	معدل التغير السنوي	الإنتاج (ألف الطن)	معدل التغير السنوي
1984-1980	20.95	-	374.06	-
1988-1985	14.49	-30.8	376.08	0.5
1993-1989	15.91	9.8	508.73	35.3
1998-1994	15.91	0.0	803.53	57.9
2003-1999	15.91	0.0	877.98	9.3
2008-2004	7.96	-50.0	438.39	-50.1
2013-2009	8.88	11.6	604.91	38.0
2018-2014	9.64	8.6	629.00	4.0

المصدر: وزارة التخطيط/الجهاز المركزي للإحصاء/إحصاءات مختلفة/التقارير السنوية

هذا على صعيد العراق أما على صعيد الوطن العربي فقد تراجع إنتاج التمور في العراق مقارنة بالدول الأكثر إنتاجاً عالمياً وهي (مصر، السعودية) كما في الجدول (44).

جدول (44) يوضح إنتاج التمور للعراق مع كل من (مصر، السعودية) للفترة 1984-2015

السنة	العراق ألف طن	السعودية ألف طن	مصر ألف طن
1986-1984	358.33	455.86	513.33
1989	488.39	521.84	572.00
1990	544.92	536.74	541.96
1991	448.86	540.00	603.00
1992	447.88	555.00	604.00
1993	613.58	563.01	631.30
1994	675.82	571.14	646.06
1995	881.02	589.00	677.93
1996	797.45	617.00	738.15
1997	750.34	649.00	740.84
1998	913.02	648.00	839.81
1999	763.72	712.00	905.95
2000	931.54	735.00	1006.71
2001	906.79	783.00	1113.27
2002	919.47	829.00	1090.00
2003	868.39	884.00	1121.89
2004	448.38	941.00	1166.18
2005	404.03	970.00	1159.69
2006	432.36	977.00	1328.72
2007	430.86	983.00	1313.70
2008	476.32	986.00	1326.13
2009	507.00	991.60	1270.48
2010	566.83	991.50	1352.95
2011	619.18	1008.00	1373.57
2012	655.45	1031.00	1400.07
2013	676.11	1095.00	1328.47
2014	662.45	1065.03	1465.03
2015	602.35	1065.03	1684.92

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية/ الكتاب السنوي للإحصاءات العربية الزراعية/لسنوات مختلفة

من خلال الأرقام المبينة في جدول (44) نجد أن العراق قد تراجع في إنتاج التمور مقارنة بكل من مصر والسعودية فبعدهما كان الأول عالمياً في فترة الستينات أصبح بالمرتبة الثالثة عالمياً بعد كل

من (مصر والسعودية) في المدة من 1984-1986 والذي بلغ إنتاج العراق فيها حوالي (358.33) ألف طن بالمقابل فان إنتاج كل من مصر والسعودية كان (513.33) ألف طن و (455.86) ألف طن على الترتيب.

وما أن انقضت الحرب مع إيران حتى أعادة سيرته الأولى وحصد المرتبة الأولى، اذ تفوق الإنتاج العراقي على كل من مصر والسعودية فبلغ إنتاج العراق عام 1990 (544.92) ألف طن والأكثر في العالم بينما كان إنتاج مصر (541.96) ألف طن وإنتاج السعودية (536.74) ألف طن. ثم عاد لينخفض إنتاج العراق بعد فرض الحصار العراق عام 1991 ومنع استيراد الكثير من المواد ومن بينها المبيدات الزراعية التي اعتبرت مواداً محظورة، ثم رجع مرة أخرى ليتفوق عالمياً للمدة من 1994 حتى 1997 والذي تراوح إنتاج العراق فيه من (675.82 - 750.34) ألف طن متفوقاً على إنتاج كل من مصر والسعودية ويعود سبب هذه الزيادة في الإنتاج نتيجة للحملات الزراعية التي قامت بها وزارة الزراعة آنذاك لتحسين واقع الإنتاج الزراعي بصورة عامة وإنتاج التمور بصورة خاصة، فضلاً عن الأنشطة البحثية التي قامت بها المراكز البحثية كمركز اباء للأبحاث الزراعية الذي تأسس عام 1994 والمُنحل من قبل الاحتلال عام 2004.

وبعد عام 1998 أصبح العراق يأخذ المراتب بعد المرتبة الخامسة لظهور دول أخرى أضيفت إلى قائمة الدول الأكثر إنتاجاً للتمور عالمياً واحتلت مراتب العراق كالإمارات وإيران فضلاً عن السعودية ومصر وهذا كله يعود بفضل التقنيات الزراعية الحديثة التي اختزلت أشواطاً من العملية الإنتاجية كزراعة الانسجة التي افتقر العراق إليها، واستمر إنتاج العراق بالتذبذب بينما استمرت الدول المنتجة للتمور بالتصاعد المستمر ليصبح العراق بالمرتبة الخامسة عالمياً لإنتاج التمور في عام 2017.

مما سبق نلاحظ انه بالإمكان إعادة العراق إلى المرتبة الأولى في إنتاج التمور ورفع صادته من التمور كونه بلداً يتوفر فيه كافة مقومات إنتاج التمور من أراضي زراعية وخبرة طويلة، فضلاً عن أصناف مميزة وعالية الإنتاجية، إلا أن ذلك يحتاج إلى دعم حكومي حقيقي جدي ليدفع العراق بلد النخيل إلى ركب الدول الأولى المنتجة والمصدرة للتمور عالمياً.

**8-1-7- إنتاج الفواكه:** يزرع في العراق أصناف كثيرة من الفواكه منها ما هو صيفي ك (العنب، الرمان، التفاح، المشمش، العرموط، التين، الألبالو، الكوجة، الخوخ، الزيتون) ومنها ما هو شتوي ك(البرتقال، الليمون الحامض، الليمون الحلو، اليوسفي، النارنج)، إذ تشير الاحصائيات الرسمية

الصادرة من مديرية الإحصاء الزراعي إلى أن غالبية هذه الفواكه في انخفاض مستمر في أعداد اشجارها.

فعلى سبيل المثال لا الحصر نجد أن عدد أشجار العنب (وهو أكثر أشجار الفواكه عددًا في العراق) عام 2012 قد بلغ (10597) ألف شجرة مثمرة في حين انخفض عدد اشجارها عام 2018 إلى (3553) ألف شجرة مثمرة وبنسبة انخفاض بلغت (66.5-) %، وكذلك الحال بالنسبة لأعداد أشجار البرتقال فقد انخفضت بنسبة (39-) % إذ بلغ عدد اشجاره عام 2012 (7298) ألف شجرة في حين بلغ عدد أشجاره (4454) ألف شجرة مثمرة عام 2018، وقد يعود ذلك إلى قلة الخدمات الزراعية المقدم نتيجة لضعف الدعم الحكومي وإلى الأوضاع الأمنية غير المستقرة أدى إلى إهمال المنتجين الزراعيين لبساتينهم وهجرة البعض منهم مما انعكس ذلك سلبًا على إنتاج الفواكه في العراق. أما على مستوى إنتاجية الشجرة الواحدة فقد ارتفعت الإنتاجية خلال المدة من (2012-2018) لمعظم الفواكه، إذ ارتفعت إنتاجية شجرة العنب الواحدة من (22.80) كغم/شجرة عام 2012 إلى (34.64) كغم/شجرة عام 2018 وإنتاجية شجرة البرتقال من (12.60) كغم/شجرة عام 2012 إلى (16.30) كغم/شجرة عام 2018.

إن هذا الارتفاع في معدل إنتاج الشجرة لا يعد مؤشرًا كافيًا على زيادة إنتاج الفواكه في العراق فإن انخفاض أعداد اشجارها مقابل زيادة الإنتاجية منها لن يحقق مؤشرًا إيجابيًا اتجاه التنمية الزراعية المستدامة في العراق.

من خلال مؤشرات الإنتاج النباتي التي سبق ذكرها فإنه يظهر لنا ضعف جانب الاستدامة فيها بسبب التذبذب في الإنتاج المتحقق.

**8-2- مؤشرات الإنتاج الحيواني:** يشكل الإنتاج الحيواني موردًا اقتصاديًا مهمًا من موارد الاقتصاد الوطني في العراق بعد الإنتاج النباتي لما يسهم اسهامًا كبيرًا في توفير الغذاء للسكان ومصدرًا لكثير من الصناعات التحويلية كالجلود والصوف والحليب فضلًا عن القيمة الغذائية العالية المتمثلة بالبروتين، وبعد ارتفاع الإنتاج الحيواني كمًا ونوعًا مؤشرًا إيجابيًا في تحقيق تنمية زراعية مستدامة وذلك لضمان توفر الغذاء لجميع الأفراد سواء للجيل الحالي أو الأجيال المقبلة. ويمكن تشخيص ذلك من خلال التعرف على مؤشرات المنتجات الحيوانية كالدواجن والماشية والأسماك وكما يأتي:

**8-2-1- منتجات الدواجن:** تعد منتجات الدواجن من لحوم وبيض مصدرًا مهمًا للبروتين وذات قيمة غذائية عالية، وتعود بدايات نشاط إنتاج الدواجن على المستوى التجاري في العراق إلى عام

1968 إذ كان يقتصر على التربية المنزلية والريفية فقط (الدبيسي، 2009، ص:157)، وقد شهدت صناعة الدواجن تطوراً ملحوظاً في المدة الأخيرة التي سبقت الاحتلال الأمريكي للعراق، والتي كان من الممكن أن يكون لها مستقبلاً واعدًا وداعمًا للقطاع الزراعي ومحركًا لعجلة التنمية الزراعية نحو الأمام، إلا أنها واجهت الكثير من التحديات والمشاكل في الآونة الأخيرة مما أدى إلى تدهور هذه الصناعة، والجدول (45) والشكل (6) في الملحق يوضح كمية إنتاج دجاج اللحم الحي وكمية بيض المائدة المنتج للمدة من (2001-2018).

يُظهر الجدول (45) والشكل (1) انخفاضاً واضحاً في كمية إنتاج لحم الدجاج خلال المدة من 2001-2018 فقد سُجلت عام 2002 أعلى كمية إنتاج لحم والتي قدرت بـ(122.5) ألف طن وبمعدل تغير سنوي (13) % عن إنتاج العام الماضي، في حين سُجلت عام 2009 أقل كمية إنتاج للحم الدجاج والتي قدرت بـ (34.1) ألف طن ويعود سبب هذا الانخفاض الحاد إلى انتشار مرض انفلونزا الطيور في عموم العراق في عام 2008 مما أدى إلى هلاكات كبيرة في الدجاج الحي.

جدول (45) يوضح كمية إنتاج دجاج اللحم الحي وكمية بيض المائدة المنتج للمدة (2001-2018)

السنة	كمية بيض المائدة (مليون) بيضة	معدل التغير	كمية إنتاج اللحم الحي (1000) طن	معدل التغير
2001	875.04	-	108.4	-
2002	1059.05	21.0	122.5	13.0
2003	604.38	-42.9	53.2	-56.6
2004	963.90	59.5	46.3	-13.0
2005	1033.94	7.3	59.7	28.9
2006	932.05	-9.9	55.6	-6.9
2007	807.73	-13.3	40.3	-27.5
2008	915.59	13.4	36.9	-8.4
2009	704.65	-23.0	34.1	-7.6
2010	926.21	31.4	52.8	54.8
2011	1018.83	10.0	87.2	65.2
2012	1104.20	8.4	89.8	3.0
2013	1149.58	4.1	74.7	-16.8
2014	373.73	-67.5	70.2	-6.0

السنة	كمية بيض المائدة (مليون) بيضة	معدل التغير	كمية إنتاج اللحم الحي (1000 طن)	معدل التغير
2015	564.55	51.1	86.4	23.1
2016	710.76	25.9	87	0.7
2017	729.85	2.7	96.1	10.5
2018	855.261	17.2	109.4	13.8

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط/الجهاز المركزي للإحصاء/ التقارير السنوية.

والمتتبع للجدول (45) يلاحظ أن هناك انخفاض حاد وشديد في إنتاج لحم الدجاج في عام 2003 عن العام الماضي 2002 وبنسبة انخفاض (43.43%) وبمعدل تغير سنوي قدره (56.6-) % ويعود هذا لظروف الاحتلال التي مر بها العراق وما ترتب عليها من تدمير البنى التحتية وإيقاف الدعم الحكومي لمستلزمات الإنتاج ولاسيما الأعلاف المركزة مما أدى إلى ارتفاع أسعار العليقة، فضلاً عن مشكلة الطاقة الكهربائية المتردية في تلك المدة مما اضطر المربين إلى الاعتماد على المولدات الكهربائية وهذا طبعاً زاد من تكاليف صناعة الدواجن بصورة عامة ولاسيما في ظل ارتفاع أسعار الوقود.

واستمر هذا الانخفاض لغاية عام 2010 والذي قدر فيه كمية إنتاج لحم الدجاج بـ(52.8) ألف طن ثم بدأ الإنتاج بالارتفاع البسيط المتذبذب بعد عام 2010 إلى عام 2018 والذي قدر إنتاج الدواجن فيه (96.1) ألف طن.

أما بالنسبة لكمية البيض المنتج للمدة من 2001-2018 فقد اتسمت بالتذبذب نتيجة للظروف الاقتصادية والسياسية التي مر بها البلد خلال تلك المدة، فبالنسبة لأعلى كمية إنتاج بيض كانت من نصيب عام 2013 والتي قدرت بـ(1149.58) مليون بيضة ويعود ذلك لزيادة الدعم الحكومي المادي لمشاريع الدواجن من خلال القروض المالية الممنوحة من المبادرة الزراعية والتي باشرت بها في شهر أغسطس(آب) عام 2008 والتي شجعت من خلالها المستثمرين الزراعيين والمربين والزراع بتطوير مشاريعهم وإعادة تأهيلها فكانت ثمرة ذلك زيادة كمية الإنتاج من عام 2010-2013.

إذ قدرت القروض الممنوحة لمشاريع الدواجن فقط لعام 2013 بـ(27.6) مليار دينار عراقي وبنسبة زيادة بلغت (41.08%) عن عام 2012 والتي قدرت القروض الممنوحة فيها بـ (19.56) مليار دينار عراقي ثم عادت إلى الانخفاض في عام 2014 ويعود ذلك لعدة أسباب منها: تأخر إقرار

الموازنة الاتحادية العراقية مما تسبب في تأخر الدعم الحكومي للقطاع الزراعي ومنها مربي الدواجن كما أنها كانت اقل من عام 2013 بنسبة (42.34- %) والتي قدرت بـ (19.39) مليار دينار عراقي (الجهاز المركزي للإحصاء، 2017، ص: 115) وكذلك بسبب إصابة بعض الحقول في بعض محافظات العراق بمرض انفلونزا الطيور.

**8-2-2 مؤشرات إنتاج الماشية :** تحتل تربية وإنتاج الماشية مكانة متميزة في الاقتصاد الوطني لما لها من دور كبير في تحقيق الأمن الغذائي للكثير من دول العالم ومنها الدول النامية، فهي مصدر البروتين الذي يحتاجه الانسان المتمثل باللحوم الحمراء والحليب ومشتقاته فضلاً عن أهميتها الغذائية فإنها تتمتع بأهمية صناعية تتمثل بجلود الحيوانات وصوفها، وأن رعايتها والاهتمام بها وتنميتها والمحافظة عليها واستدامتها أحد أهم المؤشرات التي تُظهر مدى تحسن التنمية الزراعية المستدامة لكونها الشق الثاني للقطاع الزراعي والريفي للشق النباتي. ولقد حظيت الثروة الحيوانية في العراق باهتمام كبير في سبعينيات وثمانينيات القرن المنصرم، إلا أن هذا الاهتمام تراجع بشكل تدريجي حتى مطلع التسعينيات، مما أدى إلى تدهورها بشكل واضح وذلك للأسباب الآتية (دهش، 2016، ص: 261):

1. ارتفاع تكاليف الإنتاج وذلك يعود لافتقار العراق لبعض حلقات صناعة الثروة الحيوانية المتمثلة ببعض أنواع العلائق العلفية وقصبات التلقيح الاصطناعي، والثيران ذات الأصول الوراثية العالمية، والتي كان يحصل عليها العراق آنذاك من الخارج.
2. ظروف الحصار الاقتصادي الجائر التي بسببه منع العراق من استيراد مستلزمات صناعة الثروة الحيوانية وكذلك اللقاحات البيطرية.
3. توقف الدعم الحكومي بسبب الظروف الاقتصادية للبلد، مما أدى إلى توقف نشاط مئات من حقول ومشاريع تربية الماشية ومن ثم انخفاض إنتاج اللحوم والحليب ومشتقاته.
4. بسبب سوء الظروف المعيشية في فترة الحصار الاقتصادي شاعت ظاهرة تهريب الأغنام والأبقار إلى الخارج للحصول على العملة الأجنبية لكون هذا الحيوانات مرغوبة عربياً، مما أدى إلى إنهيار الثروة الحيوانية في العراق في تلك الفترة.

**8-2-2-1 تباين أعداد الماشية:** تتباين المواشي في أعدادها مكانياً وزمانياً ونوعياً في العراق بين شماله ووسطه وغربه وشرقه وجنوبه وكما موضح في الجدول (46). ولعدم توفر احصائيات حديثة ودقيقة عن أعداد الثروة الحيوانية بصورة عامة في العراق ومنها الماشية، لذا سيكون تفسير

أعدادها حسب نتائج المسح الوطني للثروة الحيوانية لسنة 2008 المنفذ من قبل الجهاز المركزي للإحصاء / مديرية الإحصاء الزراعي ووزارة الزراعة، ويقدر فيها عدد الأبقار بـ (2552) ألف رأس والأغنام بـ (7722) ألف رأس والماعز بـ (1475) ألف رأس والجاموس بـ (286) ألف رأس.

جدول (46) يمثل نسبة توزيع الماشية حسب الأقاليم في العراق لعام 2008

الأقاليم	نسبة الأبقار	نسبة الأغنام	نسبة الماعز	نسبة الجاموس
الشمال	18.59	39.70	26.42	7.34
الوسط	30.74	10.73	16.95	29.72
الشرق	27.39	24.19	37.17	15.10
الغرب	10.94	14.20	7.81	7.70
الجنوب	12.34	11.19	11.66	40.15

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على جدول (47)

يظهر من الجدول (46) أن شمال العراق يشكل النسبة الأكبر في أعداد الأغنام فنقدر نحو (39.70%) ويأتي وسطه بالمرتبة الأولى في أعداد الأبقار وبنسبة تقدر بـ (30.74%) ويشكل شرقه النسبة الأكبر بأعداد الماعز وتقدر نحو (37.17%) أما جنوبه فيشكل النسبة الأكبر بالنسبة لأعداد الجاموس وتقدر بـ (40.15%). ويعود هذا التباين لتوفر البيئة المناسبة للحيوانات من توفر مصادر مياه ومراعي طبيعية خصبة وطبوغرافية الأرض ولنشاط المربيون ونظامهم المزرعي وللدعم الحكومي المقدم، كما يعطي هذا التباين مؤشرا أحدهما إيجابي والآخر سلبي، فالإيجابي يدل على ميزة تنوع الماشية في جميع محافظات العراق وانتشارها وهذه الميزة تعزز قوة الاقتصاد الوطني بالنسبة للثروة الحيوانية، أما المؤشر السلبي فيدل على تباين الخبرة للمربين والدعم الحكومي لإقامة مشاريع تربية الماشية بين المحافظات من خدمات بيطرية وتوصيات إرشادية وقروض ممنوحة كما حصل في قروض المبادرة الزراعية من عام 2008 ولغاية 2012 (سيرد ذكر توضيح ذلك لاحقاً).

ومن حيث التوزيع النوعي للماشية فتحتل الأغنام مركز الصدارة، إذ تشكل نسبتها (64.16%) من مجموع الماشية في العراق تليها الأبقار وبنسبة (21.2%) ثم الماعز بنسبة (12.26%) وأخيراً الجاموس والذي تصل نسبته حوالي (2.38%)، ويعود سبب هذا التباين وارتفاع أعداد الأغنام مقارنة بالحيوانات الأخرى للميزات الاقتصادية التي تتمتع بها منها قلة رأس المال المطلوب لعمل مشروع تربية الأغنام من حيث انخفاض ثمن النعجة وانخفاض تكاليف إنشاء الحظائر وأجور العمال وكلفة الأعلاف مقارنة بالأبقار والجاموس، وهذا يعني أن فشل المشروع لا يسبب خسارة كبيرة، كذلك سرعة



دوران رأس المال إذ يمكن تسويق الحملان بعد حوالي (4-6) أشهر من ولادتها، فضلاً عن كفاءتها التناسلية و قدرتها على إنتاج التوأم ، ومما لاشك فيه فإن لحومها مرغوبة في مائدة المستهلك العراقي مقارنة ببقية الحيوانات ولاسيما الماعز، وكذلك زيادة الطلب عليها بأسعار أعلى في المناسبات والأعياد (عودة، 2010، ص:120).

أما فيما يخص سبب قلة أعداد الجاموس فيعود لطبيعة البيئة المناسبة للتربية والتي قد لا تكون متوفرة في جميع المحافظات وللعاية الخاصة التي تحتاجها الجاموس ولارتفاع تكاليف الإنتاج وارتفاع ثمن الجاموس مما يعني خطورة كبيرة في مشاريع تربية الجاموس مقارنة بالحيوانات الأخرى، وهذا التباين في أعداد الماشية يعطي مؤشراً على أن المربي العراقي لا يتمتع بروح المغامرة في إقامة المشاريع فهو يبحث عن الريح السريع مع قلة الخطورة حتى وإن كان الريح قليلاً، فمن البديهي اقتصادياً أن الاستثمار في تربية الأبقار والجاموس يدر بربح أكثر من تربية الأغنام من حيث كمية المنتجات من لحوم وحليب ومشتقاته ومع هذا فنسبة كبيرة من المربين يفضلون تربية الأغنام عن سائر الماشية الأخرى. أما توزيع الماشية زمانياً فيمكن ملاحظة مقدار التباين فيه من خلال الجدول (47).

جدول (47) أعداد الماشية في العراق للمدة من 1945 إلى 2008 / (ألف رأس)

السنة	الأغنام	الأبقار	الماعز	الجاموس	المجموع
1946-1945	7426	865	1946	136	10373
1952-1950	10000	1500	3000	700	15200
1965	9450	1550	2600	250	13850
1974	8526	2048	2584	184	13342
1978	9723	1698	2989	170	14580
1986	8991	1578	1476	141	12186
2001	6009	1232	736	118	8095
2008	7722	2552	1475	286	12035

المصدر: وزارة التخطيط/الجهاز المركز للإحصاء

يشير الجدول (47) إلى تذبذب أعداد المواشي للمدة من 1945 إلى 2008، فبعد ما كان العراق يمتلك ماشية تقدر بـ (15200) ألف رأس للمدة من 1950-1952 أصبح أعدادها تقدر بـ (12035) ألف رأس حسب احصائية عام 2008 وعلى الرغم من ذلك فالواقع يشير إلى أقل من هذا

العدد بكثير ولاسيما بعد سوء الأوضاع الأمنية ونشوء الأعمال الإرهابية التي طالت الثروة الحيوانية، مما أدى إلى ترك الكثير من المربين لحيواناتهم مما تسبب ذلك هلاكها نتيجة للإهمال في كل من محافظة (نينوى، صلاح الدين، الأنبار) والذي تشكل نسبة كبيرة في أعداد الثروة الحيوانية، فضلاً عن زيادة تهريب الماشية وبالأخص الأبقار والأغنام إلى دول الجوار والتي ارتفعت بشكل ملحوظ بعد عام 2003 نتيجة لانفتاح الحدود، ونفسي الأوبئة والأمراض كالحُمى القلاعية وإنفلونزا الطيور وغيرها من الأمراض الفتاكة والتي جاءت بسبب ورود أعداد ليست بالقليلة من الماشية المهربة والمستوردة من دول الجوار مثل إيران وكذلك من الهند وأستراليا وأفريقيا إلى الأسواق المحلية دون فحصها ومعرفة مدى سلامتها من الأمراض وفي مقابل ذلك ضعف الخدمات البيطرية المقدمة من الجانب الحكومي. كما أن لتدهور الأهوار (تعد البيئة الأنسب لتربية الجاموس) الدور الكبير في انخفاض أعداد الجاموس، وكذلك تدهور المراعي الطبيعية بالنسبة للأبقار والأغنام والماعرز ناهيك عن ارتفاع أسعار الأعلاف والعلائق الذي أدى إلى عزوف بعض المربين عن تربيتها، وقد حذر الخبراء والباحثون من كارثة وشيكة ستلحق بالثروة الحيوانية في العراق إذا ما استمر هذا الإهمال الحكومي لها في ظل الزيادة السكانية المطردة، والذي سيؤدي إلى زيادة انخفاض نصيب الفرد المستهلك للحوم مما يعني تعويض ذلك باستيراد كميات أكثر من اللحوم وانهاك الميزانية العامة للدولة، وهذا التباين في أعداد الماشية زمنيًا يدل بقوة على الإهمال الحكومي الواضح لها وعزوف المربين عن تطوير مشاريعهم الاستثمارية بسبب المعوقات والمحددات التي ذكرت أنفاً، مما يعني عدم ضمان إعطاء نفس القدر من المنتجات الحيوانية للأجيال القادمة، فضلاً عن عدم المحافظة على الثروة الحيوانية وهذا من أهم أهداف التنمية الزراعية المستدامة التي تسعى إلى تحقيقها.

أما نسبة مساهمة الماشية في العراق بالنسبة للوطن العربي فهي الأخرى تتباين نوعيًا فيشير الجدول (48) إلى أن نسبة الجاموس هي الأكبر مقارنة بالماشية الأخرى والتي قدرت بـ (7.35%)، وهذا يعود إلى أن بيئة تربية الجاموس متوفرة في العراق أكثر من بعض بلدان الوطن العربي ولاسيما دول الخليج والأردن، في حين يمثل الماعز النسبة الأقل والتي قدرت بـ (1.62%) وهذا يعود إلى عدم رغبة الكثير من العراقيين للحوم الماعز أو حليبها مما حدد تربيتها.

جدول (48) يوضح نسبة المواشي في العراق إلى الوطن العربي لعام 2017

النوع	الوطن العربي	العراق	النسبة المئوية %
الأغنام	182.56	7.72	4.23
الأبقار	56.20	2.55	4.54
الماعز	91.63	1.48	1.62
الجاموس	3.81	0.28	7.35
الأبل	16.29	0.58	3.56
المجموع	350.49	12.61	3.60

المصدر: العمود الثاني، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الامن الغذائي العربي لعام 2017 العمود الثالث، وزارة

التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لعام 2017

8-2-2-2 - سلالات الماشية المنتشرة: ونظرًا للتباين الجغرافي الذي يتمتع به العراق فقد اختلفت فيه سلالات الماشية حسب الأقاليم والمحافظات وكذلك طرائق وأساليب التربية ولكن في العموم فإن تربية الماشية في العراق تعتمد على القطعان الرعوية ونادرًا على التربية المكثفة، كما يتمتع بثروة حيوانية محلية قادرة على تحمل الظروف المناخية العراقية بصورة عامة كارتفاع درجات الحرارة صيفًا ولاسيما الأغنام ومنها العواسي والعراقي لتصل درجة تحملها إلى 43° (حمادي، كاظم عبادي، 2006، ص:16).

أما من حيث الإنتاج فتتصف السلالات المحلية للماشية بمحدودية الإنتاج مقارنة بالسلالات والأصناف العالمية الأخرى ولاسيما في الأبقار ومنها الجنوبية والشرابي والكرادي، مما يعني زيادة تكاليف الإنتاج المتمثل بالأعلاف والعلائق مقابل كمية الإنتاج الذي يمكن الحصول عليها، وهذا يعد أحد مقيدات انتشار وتنمية الثروة الحيوانية في العراق.

إن دخول السلالات ضعيفة الإنتاجية سواء بالاستيراد أو التهريب من الدول الجوار ولاسيما إيران قد ساعد على تندي تنمية هذه الثروة، لكونها تمتاز برخص ثمنها، مما جعلها تكون منافسة لنظيرتها المحلية التي تمتاز بجودتها وغلاء ثمنها، وإن ضعف ثقافة المستهلك العراقي الذي أصبح يفضل رخص الثمن على حساب الجودة التي تتميز بها السلالات المحلية ساعد على عزوف بعض المربين من تربيتها والتوجه إلى المستورد على الرغم من رداءتها لجني الربح السريع.

8-2-3- مؤشرات إنتاج اللحوم الحمراء: تعد اللحوم مصدرًا غذائيًا مهمًا لسد حاجة المستهلك من البروتين، وهي أحد معايير قياس تطور رفاهية الشعوب، لذا تسعى دول العالم كافة لتوفير هذا المنتج عن طريق الإنتاج المحلي أو الاستيراد في حالة عدم توافر الإمكانيات المتاحة، ولكن ما شهدته السوق العراقية من عدم قدرتها على توفير الحاجات الغذائية بسبب نقص إنتاجها الراهن وانكشاف الأسواق على اللحوم الحمراء المستوردة أثرت في واقع إنتاج الحيوانات المجترة مما صنع فجوة غذائية كبيرة بين ما هو متوفر من المنتجات اللحوم المحلية وما يجب توفيره لتغطية تلك الحاجات (صبري، 2013، ص:112).

وتسعى التنمية الزراعية المستدامة إلى المحافظة على الثروة الحيوانية كمورد اقتصادي مهم على أن يتحقق ذلك في ظل تلبية احتياجات المستهلك العراقي من اللحوم الحمراء، ويعد ذلك أهم مؤشرات تحقيقها، وعليه يتوقف إيجابية ارتفاع إنتاج اللحوم الحمراء وطرحها إلى الأسواق المحلية على مدى استدامتها كثروة الحيوانية والمحافظة عليها من النقصان لكون عملية الذبح العشوائية لإنتاج اللحوم لغرض تلبية احتياجات المستهلك من دون وجود زيادة واضحة في معدلات الولادات تؤدي إلى انخفاض أعداد الثروة الحيوانية في العراق. وهذا يشكل خطرًا كبيرًا على الاقتصاد الوطني، وأن زيادة معدل إنتاج اللحوم الحمراء المحلية يرتبط بالطلب عليها من قبل المستهلك ويوضح الجدول (49) كمية منتجات اللحوم الحمراء للمدة (2002-2017).

جدول (49) كمية منتجات اللحوم الحمراء للمدة (2002-2017) (الكمية:100 طن)

السنة	الكمية	معدل التغير السنوي
1998	497	-
1999	549	10.5
2000	702	27.9
2001	656	-6.6
2002	1305	98.9
2003	1319	1.0
2004	1312	-0.5
2005	1341	2.2
2006	1363	1.6
2007	1386	1.7
2008	1497	8.0
2009	1523	1.7
2010	1550	1.7
2011	1577	1.8
2012	1605	1.8
2013	1633	1.8
2014	1663	1.8
2015	1693	1.8
2016	1724	1.8
2017	1756	1.9

المصدر: وزارة التخطيط/الجهاز المركزي للإحصاء/إحصاءات مختلفة

يظهر من الجدول (49) أن هناك زيادة بسيطة ومستمر في كمية إنتاج اللحوم الحمراء للمدة من 1998-2017 وبنسبة زيادة بلغت (253.3%) عن عام 1998 ولكن لا يمكن عد هذه الزيادة إيجابية لصالح القطاع الزراعي، وذلك استناداً لما ذكر آنفاً لكون هذه الزيادة ترافقها انخفاض في أعداد الماشية، ناهيك عن أن أسباب هذه الزيادة تعود إلى:

1. إن ارتفاع دخل الفرد العراقي بعد عام 2003 نتيجة لارتفاع رواتب الموظفين ساعد على زيادة الطلب على استهلاك اللحوم الحمراء، مما أدى إلى تحفيز المربين على بيع حيواناتهم لغرض إنتاج اللحوم.
2. البيع المفرط وغير المدروس والعشوائي من المربين لحيواناتهم لغرض إنتاج اللحوم، وذلك لغرض كسب المال السريع والتخلص من الخسائر التي قد تلحق بهم جراء الإهمال الحكومي الواضح للثروة الحيوانية وارتفاع أسعار الاعلاف والعلائق ودخول الحيوانات المستوردة المنافسة من دول الجوار.
3. إن جزء من كمية إنتاج اللحوم الحمراء المشار إليها في جدول (49) تتضمن لحوم الحيوانات المستوردة أي أن هذه الكميات هي ليس جميعها ناتجة من ذبح الحيوانات المحلية.

وعلى الرغم من الأهمية المتزايدة للحوم الحمراء كأحد أهم الأغذية البروتينية التي تدخل في الأطباق المختلفة لمائدة المستهلك العراقي والمستخدم في المناسبات والأعياد والمستحوذة على نسبة واضحة من مصروفاته اليومية، إلا أن المؤشرات الاحصائية تشير إلى عجز واضح في إنتاجها فإذا استندنا على المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة العراقية لسنة 2007 في تحديد متوسط استهلاك الفرد من اللحوم الحمراء الطازجة البالغ (0.673) كغم شهرياً وبعد تعويضه بعدد سكان العراق لعام 2016 فإن كمية استهلاك اللحوم الحمراء على مستوى العراق سنويًا قدرت (250) ألف طن في حين قدر الإنتاج المحلي (1756) ألف طن اي بكمية عجز قدرها (74.4) ألف طن وان هذا النقص الحاد يعوض من خلال الاستيراد من خارج العراق.

إن المبالغ المصروفة على الكميات المستوردة من اللحوم هي مبالغ كبيرة قابلة للزيادة المستمرة لعدة أسباب منها: الزيادة السكانية وزيادة متوسط الاستهلاك الناتج عن زيادة دخل الفرد العراقي وانخفاض أسعار تلك اللحوم الرديئة النوعية في أغلب الأحيان، وهذا سيؤدي بالتالي إلى زيادة في الكميات المستوردة من اللحوم تدريجياً وهو ما يشكل عبئاً واضحاً على اقتصاد البلد وعلى الأمن الغذائي. إن

هذه الزعزعة في النظام الاقتصادي للبلد يدل على عدم اهتمام الدولة في استدامة الثروة الحيوانية كمورد اقتصادي مهم.

مما سبق يمكن تلخيص المشكلات المتعلقة بالإنتاج الحيواني وأسبابها وكما يأتي:

1. قلة الدعم الحكومي اتجاه الإنتاج الحيواني من حيث الرعاية البيطرية وإعطاء اللقاحات ودعم مستلزمات الإنتاج وأهمها الأعلاف، إذ يوجد معمل واحد لأعلاف المواشي تابع للقطاع العام في محافظة واسط بطاقة إنتاجية واحد طن / ساعة وهذا طبعاً غير كافي لتزويد المربين منه لسد حاجات حيواناتهم، أما إجمالي أعداد معامل الأعلاف العاملة التابعة للقطاع الخاص للمواشي والدواجن فقد بلغت (93) معملاً بنسبة (19.2 %) من أصل (482) معملاً بطاقة إنتاجية بلغت (1008) طن / ساعة لعام 2018، ونتيجة لإقبال المربين على شراء المنتج المستورد الرديء من الأعلاف لرخص ثمنه مقارنة بالمنتج المحلي ولارتفاع أجور الأيدي العاملة ولعدم توفر المواد العلفية كل هذا تسبب في إهمال هذه المعامل وعدم إدامتها من قبل أصحابها، مما أدى الى توقفها في الآونة الأخيرة حتى وصلت أعدادها (389) معملاً بنسبة (80.7%) بطاقة إنتاجية بلغت (3343.5) طن / ساعة عام 2018 (وزارة الزراعة، 2018).

2. نتيجة للفقرة (1) وللظروف الأمنية السيئة التي مر بها العراق توقفت أغلب المحطات ومشاريع التربية الاستراتيجية البالغ عددها (18) محطة أبقار تراوحت مساحتها بين (915-18093) دونم وبطاقة تصميمية تراوحت بين (80-1600) بقرة و (23) مشروع دواجن بياض تراوحت مساحتها بين (15-15900) دونم وبطاقة تصميمية تراوحت بين (8-270) مليون بيضة مائدة، مما تسبب في انخفاض أعداد الثروة الحيوانية من المواشي والدواجن ولاسيما بعد أحداث عام 2003 (ديوان الرقابة المالي الاتحادي، 2014، ص: 9-10).

3. نتيجة للفقرة (2) ارتفعت أسعار اللحوم، مما قلل من استهلاك الفرد لهذه اللحوم وانخفاض نصيب الفرد العراقي عن الحد المسموع به عالمياً.

4. نتيجة للفقرة (3) زادت نسبة اللحوم المستوردة إلى العراق لتعويض النقص الحاصل في اللحوم المحلية وللمحافظة على أسعارها، إلا أنه بسبب الفقرة (1) مع استيراد اللحوم أدى إلى انخفاض الجدوى الاقتصادية بالنسبة لمربين الثروة الحيوانية مما تسبب بالآتي:

- أ- عزوف بعض المربين عن تربية الحيوانات لانخفاض نسبة الأرباح منها وفي بعض الأحيان لكثرة الخسارة.
- ب- اللجوء إلى الذبح العشوائي في المناطق السكنية غير المخصصة لذلك مما أثر سلبيًا على الجانبين الصحي والبيئي نتيجة لضعف الرقابة الصحية.
- ت- ارتفاع نسبة تهريب الثروة الحيوانية إلى الخارج ولاسيما الأغنام منها لجني المال السريع، مما يتسبب في خسارة اقتصادية وطنية كبيرة للعراق تتفاقم مع الزمن.

7-2-3 مؤشرات الثروة السمكية: تعد الثروة السمكية واحدة من أبرز القطاعات الحيوية في العراق، لكونها أحد أهم المصادر الغذائية القليلة الكلفة، إذ بينت الدراسات والبحوث أن نسبة البروتين في لحوم الأسماك تتراوح بين (20-90%) من الوزن الجاف و(18.5%) من الوزن الرطب فهي تفوق نسبة البروتين في لحوم الأبقار والتي تبلغ (16.18%) وفي البيض (13.6%) والحليب (3.8%) فضلاً عن قيمة البروتين العالية لاحتوائه على الأحماض الامينية الأساسية في تغذية الإنسان وكذلك لاحتواء لحوم السمك على الفيتامينات وبعض المعادن المهمة مثل الفسفور واليود والحديد(صبر، 2017، ص:361).

لذلك فإن تنمية هذه الثروة المهمة والمحافظة عليها واستدامتها يعد أحد أهم مقومات تحسين القطاع الزراعي في العراق والركيزة الأساسية لتحقيق الأمن الغذائي، وهذا يعني تحقيق أحد أهم أهداف التنمية الزراعية المستدامة، فلقد أصبح نشاط تربية الأسماك في العراق في السنوات الأخيرة من الأنشطة الزراعية المهمة، وعلى الرغم من ذلك لوحظ أن هذا النشاط يعاني مجموعة من المشكلات التي يشكل التصدي لها أهمية كبيرة في تنمية هذا الثروة ومن بينها مشكلات طبيعية وبشرية وحيوية. وللوقوف على أهم مؤشرات هذه الثروة ندرج الآتي:

7-2-3-1 تربية الأسماك (الانظمة والأصناف): توجد في العراق ثلاثة أنظمة لتربية الأسماك، هي تربية الأسماك بالأحواض الترابية، وتربية الأسماك بالأقفاص، وتربية الأسماك بالنظام المغلق ويعد نظام التربية الأخير الأقل انتشاراً من بين الأنظمة الأخرى على الرغم من ميزاته الإيجابية،

فبالنسبة لنظام تربية الأسماك بالأحواض الترابية فيمكن ملاحظة عدم وجود تغير إيجابي أو سلبي في أعداد مشاريعه للمدة من 2011-2018 كما في الجدول (50).

فمن خلال تتبع الجدول (50) نجد انخفاض عدد مشاريع تربية الأسماك بالأحواض الترابية لعام 2018 البالغ عددها (476) مشروعاً عاملاً من أصل (1194) مشروعاً بعدما كان يبلغ عددها (483) مشروعاً من أصل (1196) مشروعاً في عام 2011 ونسبة انخفاض قدرها (1.45%) وهذا يعطي مؤشراً على أن مشاريع تربية الأسماك بالأحواض الترابية لم تؤخذ حيزاً من التوسع والتنمية وإنما بقت شبه مستقرة ويعود ذلك لعدة أسباب منها:

1. الدعم الحكومي المحدود للثروة السمكية يحدد من توسع المشاريع (عامل طارد).
2. اقبال المستهلكين للحوم الأسماك في الفترة الأخيرة يشجع بعض المربين مما يملكون رأس مال في الاستمرار بإنتاج الأسماك (عامل جاذب).
3. انخفاض مناسيب مياه دجلة والفرات مع ارتفاع نسبة تلوث المياه يزيد من نسبة نفوق الأسماك مما يعد عاملاً معيقاً لتوسيع مشاريع تربية الأسماك بصورة عامة.
4. انخفاض أو ارتفاع أسعار اللحوم الأخرى (الحمراء، ولحوم الدواجن) على مدار السنة يساعد على بقاء عدد مشاريع تربية الأسماك بصورة عامة في ثبات نسبي.
5. التنافس البسيط الحاصل بين المربين الموزعين على محافظات العراق، يأخذ نوع من التوازن مما يجعل تنمية الثروة السمكية بحالة شبه مستقرة.

جدول (50) المشاريع العاملة لتربية الأسماك بالأحواض الترابية للمدة 2011-2018

السنة	إجمالي المشاريع	المساحة(دونم)	العاملة	نسبة العاملة إلى الإجمالي
2011	1196	24944	483	40.38
2012	1201	26292	382	31.81
2013	1247	23629	382	30.63
2014	993	19136	533	53.68
2015	1011	20505	441	43.62
2016	1009	19919	420	41.63
2017	1093	21041	434	39.71
2018	1194	21867	476	39.87

المصدر: وزارة الزراعة/ دائرة الثروة الحيوانية/ قسم الثروة السمكية



أما بخصوص تربية الأسماك بالأقفاص العائمة فلقد انتشر هذا النظام في المدة الأخيرة وذلك لشحة المياه وللكلفة العالية في إنشاء الأحواض وما يترتب على ذلك من تبطينها وغيرها من أمور التهيئة وارتفاع تكاليف الأعلاف والعلائق. فلقد كان عدد المشاريع الإجمالية لتربية الأسماك بالأقفاص العائمة عام 2011 (70) مشروعاً في حين وصل عدد المشاريع العاملة لعام 2018 إلى (377) مشروعاً وبنسبة زيادة قدرها (438.6) % مما يدل على توجه أغلب المربين إلى استخدام هذا الأسلوب في التربية للأسباب المذكورة آنفاً (دائرة الثروة الحيوانية، 2018).

أما بالنسبة لتربية الأسماك بالنظام المغلق والذي يعالج مشكلة شحة المياه وتلوثها من خلال تقليل نسبة التبخر والمحافظة على كمية المياه نفسها واستخدام المياه العذبة، فلزال مستخدماً على نطاق ضيق جداً في العراق فلم يتعدى عدد مشاريعه (11) مشروعاً ولغاية عام 2018 وذلك للكلفة العالية التي يتطلبها هذا النظام (دائرة الثروة الحيوانية، 2018).

وعن أنواع الأسماك المرباة في العراق فيوجد أنواع مختلفة من الأسماك ذات الجودة العالية والمتوسطة، إلا أن هناك نوع واحد هو السائد تجارياً ألا وهو سمك (الكارب) أما أنواع السمك النهريّة عالية الجودة كـ (الشبوط، الكطان، البني) وغيرها فإن إنتاجها محلياً أصبح محدوداً جداً في المدة الأخيرة وذلك لرخص ثمن سمك الكارب بالنسبة للمستهلك مما يزيد من اقبالهم على شرائه ولسرعة نموه بالنسبة للمربي مما شجع الكثير منهم لتربيته وأكثره عن طريق تربيته بالأنظمة الثلاثة، وهجرة تربية الأنواع الأخرى عالية الجودة ذات المذاق اللذيذ التي تحتاج إلى عناية خاصة في تربيتها والتي زادت من أسعارها، الأمر الذي ساعد على انخفاض نسبة اقبال المستهلكين على شرائها، فضلاً عن طول مدة تربيتها مقارنة بالكارب وما يتبع ذلك من كلفة عالية في التربية والإكثار، وعلى الرغم من مساعي وزارة الزراعة في إعادة إكثار هذه الأنواع عن طريق إنتاج الإصبعيات الخاصة بها، إلا أنه لازال إنتاجها محدوداً كما موضح في الجدول (51)، لعدم وجود بحوث ودراسات مختصة بالتحسين الوراثي للأسماك العراقية خصوصاً المتعلقة بكفاءة التمثيل الغذائي لغرض تقليل فترة التربية التي تصل من (1- 1.5) سنة للحصول على أوزان قياسية للتسويق (ديوان الرقابة المالي الاتحادي، 2018، ص:7).

من الجدول (51) نلاحظ انخفاض إنتاج الأصناف الثلاثة (البني، الكطان، الشبوط) للمدة من 2011- 2018 وبنسبة انخفاض بلغت (-78.57%) و(-94.01%) و(-88.53%) على التوالي في الوقت الذي بلغت نسبة الزيادة لصنف الكارب (57.18%) ومن هذا يمكن أن نستنتج

أن هناك احتمال وارد على انقراض الأصناف عالية الجودة في حالة استمرار ضعف الاهتمام الحكومي الجاد والساعي إلى تنمية هذه الأصناف لما تحوي من قيمة غذائية وثروة اقتصادية للبلد، فضلاً عن ميزة المذاق الطيب وهذا الانخفاض المستمر يتنافى مع أهداف التنمية الزراعية المستدامة والمتضمنة المحافظة على الموارد الطبيعية ومنها الثروة السمكية واستدامتها مما يعني أن نصيب الأجيال القادمة من هذه الأصناف سيقل أو ينعهد نهائياً.

جدول (51) كمية الأسماك المسوقة إلى علاوي الأسماك خلال المدة من (2011-2017)

السنة	سمك البني/طن	سمك الكطان/طن	سمك الشبوط/طن	سمك الكارب/طن
2011	3499	3804	1561	16051
2012	1510	1146	928	20215
2013	998	896	692	57709
2014	431	248	200	45576
2015	492	257	134	18678
2016	386	318	184	26335
2017	750	228	179	25229

المصدر: ديوان الرقابة المالي الاتحادي، 2018، تقرير تفصيلي عن سياسة وزارة الزراعة لتطوير الثروة السمكية للمدة من (2011 -

2017) ص: 8.

7-2-3-2- كمية إنتاج لحوم الأسماك: تراوح إنتاج الأسماك في العراق للمدة من 2011-2017 بين (34688 - 82870) ألف طن وبمقارنة هذه الكمية مع الاحتياج السنوي للحوم الأسماك نجد انه تراوح بين (14.45 - 36.33) % وكما موضح في الجدول (52). أي ان العراق لازال يعتمد على الأسماك المستوردة في سد حاجته من الأسماك على الرغم ما يشاع بصدد الاكتفاء الذاتي.

جدول (52) يوضح كمية إنتاج لحوم الأسماك مع نصيب الفرد منها للمدة من 2011-2017

السنة	عدد السكان مليون	الكمية المنتجة (الف طن)	نصيب الفرد (كغم/سنة)	الاحتياج السنوي (ألف طن)	نسبة المنتج من الاحتياج
201	33338	36573	1.1	216697	16.88
201	34208	51077	1.5	222352	22.97
201	35096	82870	2.4	228124	36.33
201	36005	63001	1.7	234033	26.92
201	36934	34688	0.9	240071	14.45
201	37139	41903	1.1	246337	17.01
201	38887	46508	1.2	252766	18.40

المصدر: ديوان الرقابة المالي الاتحادي، 2018، تقرير تفصيلي عن سياسة وزارة الزراعة لتطوير الثروة السمكية للمدة من (2011 -

2017) ص: 9.

من خلال جدول (52) نستنتج أن سنوات الدعم الحكومي المتمثلة بالقروض ومنها المبادرة الزراعية قد أثرت بشكل واضح على كمية الإنتاج والمتمثلة بالسنوات من (2012-2014) إذ وصلت نسبة المنتج من الاحتياج في عام 2013 إلى (36.33) % وهي أعلى نسبة ضمن المدة من (2011-2017) في حين أن السنوات التي تلت عام 2014 قد وصلت نسبة المنتج من الاحتياج في عام 2017 إلى (18.40) % وهي أعلى نسبة ضمن المدة من (2015-2017) التي قلت فيها التخصيصات المالية مما قد أثر على المبادرة الزراعية وتوقفها والتي أثرت بالتالي على إنشاء واستدامة مشاريع الإنتاج السمكي في عموم العراق، مما أدى إلى عزوف بعض المربين عن مهنة تربية الأسماك، إذ ارتفع عدد المشاريع غير العاملة بنظام التربية بالأحواض الترابية من (460) مشروعًا عام 2014 إلى (718) مشروعًا عام 2017 و بالنسبة لعدد المشاريع غير العاملة بنظام الاقفاص العائمة فقد ارتفع من (673) مشروعًا عام 2014 إلى (703) مشروعًا عام 2017.

7-2-3- متوسط نصيب الفرد من لحوم الأسماك: تشير معايير منظمة الصحة العالمية (WHO) إلى أن حاجة الفرد من لحوم الأسماك يجب ألا تقل معدلها عن (6.5) كغم/سنة إذ بلغ متوسط نصيب الفرد من لحوم الأسماك السنوي للوطن العربي لعام 2016 (11.8) كغم/سنة وبلغ متوسط نصيب الفرد من لحوم الأسماك السنوي العالمي لعام 2016 (20.5) كغم/سنة (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2016، ص: 21) في حين أن متوسط نصيب الفرد العراقي من لحوم الأسماك السنوي تراوح بين (0.9- 2.4) كغم/سنة وكما الجدول (51)، ويعود ذلك بسبب تناقص أعداد الأسماك في الأنهار والمسطحات المائية العراقية التي انعكست سلبًا على نصيب الفرد العراقي من هذا المصدر الغذائي المهم، (ديوان الرقابة المالي الاتحادي، 2018، ص: 6).

**إن تناقص أعداد الأسماك يعود إلى جملة من الأسباب منها:**

1. الصيد الجائر والعشوائي وعدم الالتزام بضوابط الصيد ولاسيما في مواسم التكاثر، إذ منحت الدولة قرابة (5788) إجازة صيد للمدة من 2011-2017 على مستوى العراق، مما ساعد على تناقص أعداد الثروة السمكية، (ديوان الرقابة المالي الاتحادي، 2018، ص: 6).
2. تلوث مياه الأنهر وبعض مناطق الأهوار في جنوب العراق وشط العرب بالملوثات وارتفاع نسبة الأملاح شكل بيئة مائية غير مناسبة لتكاثر الأسماك مما يؤدي إلى انخفاض أعدادها بمرور الوقت.

3. ضعف نشاط الحكومي في مجال الثروة السمكية ولاسيما بعد دمج الهيئة العامة للثروة السمكية مع الثروة الحيوانية وجعلها قسماً تابعاً لها بموجب قانون وزارة الزراعة رقم (10) لعام 2013 بحجة عدم وجود تخصيصات مالية كافية لتنمية الثروة السمكية (وزارة الزراعة، الموقع على شبكة الإنترنت).
4. قلة حجم الاستثمارات في مجال تطوير الثروة السمكية ساعد على انخفاض إنتاجية الأسماك على الرغم من توسيع وزارة الزراعة بعض مشاريع التنمية السمكية ومنها مشروع إنتاج الاصبعيات في قضاء الصويرة في محافظة واسط، إذ إن هذه المشاريع لم تكن بالجدية الكفيلة في تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي.
5. عدم استغلال الحدود المائية البحرية المطلّة على مياه الخليج العربي البالغ مساحتها (437.072) كم<sup>2</sup> ورصيف قاري مساحته (2) كم<sup>2</sup> وساحل بحري طوله (58) م لسد حاجة الفرد العراقي من لحوم الأسماك البحرية، مما أدى إلى التعويض عنها باستيرادها من الخارج وغالباً ما تكون هذه الأسماك المستوردة رديئة النوعية (ديوان الرقابة المالي الاتحادي، 2018، ص: 67).
6. التشريعات الخاصة بحماية الثروة السمكية والرقابة على الصيادين المخالفين لا تزال دون المستوى المطلوب.
7. ضعف البحوث ذات الصلة بالثروة السمكية الناتج عن عدم توفير البيانات الإحصائية والمعلومات التي تساعد الباحثين في الوصول إلى مقترحات وحلول لمشاكل الثروة السمكية ولقلة المختصين في مجال الثروة السمكية في عموم العراق مقارنة بالاختصاصات الزراعية الأخرى.
8. تدني نشاط الجهاز الإرشادي في جانب الثروة السمكية.
- تاسعاً/ مؤشرات الدعم الحكومي: يعطي هذا المؤشر مدى اهتمام الدولة بالقطاع الزراعي بصورة عامة ومدى الخدمات المقدمة له من الناحية البحثية والإرشادية والمالية والتجهيزية، وانعكاس ذلك على حالة التنمية الزراعية من حيث الاستدامة والتكامل. إذ يعاني المُنْتِج الزراعي العراقي من عدم كفاية الأموال اللازمة لتمويل مشاريعه الزراعية وضعف امكانيته الفنية، وافتقاره للتقنيات الزراعية مما يضطر للجوء إلى الدعم الحكومي الذي له صور وأشكال متنوعة، وفيما يأتي مؤشرات الدعم الحكومي للمُنْتِج الزراعيين من خلال مراجعة السجلات والتقارير والدراسات والبحوث ذات الصلة والمقابلات الشخصية التي أجراها الباحث مع المعنيين وكما يأتي:

**9-1- السياسات الزراعية:** تعد السياسات الزراعية أحد صور الدعم الحكومي للمنتجين الزراعيين التي تمثل الضوابط التي تحكم العملية الانتاجية والتسويقية، ولقد واجهت السياسات الزراعية في العراق الكثير من التحديات والمعوقات المترابطة مع بعضها التي حالت دون تطبيقها بالشكل الذي يحقق أهداف التنمية الزراعية المستدامة المتكاملة، ولاسيما بعد أحداث عام 2003 وافتتاح السوق العراقي للسوق العالمي وانضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية وتفشي الفساد الإداري والمالي في جميع مؤسساته ومنها مؤسسات القطاع الزراعي والتغيرات السياسية التي طرأت مؤخرًا، وغياب القانون الصارم ومن هذه التحديات والمعوقات ما يأتي:

**1. ضعف الجانب الإداري في مؤسسات القطاع الزراعي:** إن تولي المناصب الإدارية في مؤسسات القطاع الزراعي سواء في وزارة الزراعة أو وزارة الموارد المائية على أساس المحاصصة السياسية جعل من مبدأ الكفاءة والخبرة معيارًا هامشيًا في اختيار القيادات الإدارية مقابل الانتماء السياسي الحزبي للشخصية المختارة، وأن عد منح المناصب الادارية أحد اساليب المكافئات التقديرية و اشباع حاجات شخصية التي تمنحها الأحزاب لمرشحيها، جعل من تحقيق أهداف التنمية الزراعية المستدامة المتكاملة مجرد شعارات تردد في وسائل الاعلام وأن ما يشرع أو يسن من سياسات زراعية تهدف إلى تحسين القطاع الزراعي هي ليست من أولويات غالبية الإدارات العليا في القطاع الزراعي.

أضف إلى ذلك أن تخصصات نسبة لا بأس بها من القيادات الإدارية بعيدة عن الاختصاص الزراعي، كما أن بعضهم ليسوا من حملة الشهادات العليا، مما يعني عدم تفهمهم للواقع الزراعي وما ينبغي أن يكون عليه في ظل الامكانيات المتوفرة، وعليه فان افتقار الخبرة والكفاءة والاختصاص والانتماء الوطني في إدارة القطاع الزراعي أحدث عائقًا كبيرًا في رسم وتحقيق سياسات زراعية ناجحة.

**2. الإهمال الحكومي العام للقطاع الزراعي:** إن اعتماد العراق على قطاع النفط في زيادة الناتج المحلي الإجمالي قلل من الاهتمام الحكومي الحقيقي للقطاع الزراعي، لكون القطاع الزراعي يحتاج الكثير من الدعم ورسم الخطط ووضع الاستراتيجيات وسن السياسات، أن تحسين القطاع الزراعي لا يتضمن فقط التعامل مع الموارد الطبيعية بل هنالك مورد أهم من ذلك وهو الموارد البشرية والمتمثلة بالفلاحين والمزارعين الذين غالبًا ما ينظر إليهم على أنهم سلبيون ومعيقون للتنمية الزراعية المستدامة، مما كون هذا ثغرة سياسية اقتصادية سمحت للمفسدين ممن لا يملكون الانتماء الوطني بانتهاز الفرصة و تحويل العملية الإنتاجية الزراعية من صناعة الزراعة الى تجارة الزراعة من الخارج، وحصرتها بأيادي خفية همها جني الأموال لحسابها الخاص أو للمجموعة التي تنتمي اليها على حساب

المصلحة العامة، الأمر الذي تسبب بالسماح في إغراق السلع الزراعية المنافسة من الدول المجاورة إلى الأسواق المحلية وتدمير الاقتصاد الوطني وتلكؤ الإنتاج الزراعي وتهشيم السياسات الزراعية كافة.

3. **قلة المختصين والخبراء في مجال رسم السياسات الزراعية:** يشير الواقع إلى افتقار وزارة الزراعة إلى الخبراء والمختصين من حملة الشهادات العليا ولاسيما حملة شهادة الدكتوراه، إذ لم يتجاوز عدد حملة هذه الشهادة في جميع تشكيلات الوزارة في العراق عدا اقليم كردستان لغاية عام 2019 (142) دكتوراً (جدول: 39)، ومن بينهم المختصين في رسم السياسات الزراعية هذا بجانب الاهمال الحكومي المذكورة آنفاً الذي يعد عاملاً غير محفز بالنسبة للمختصين لتقديم المقترحات إلى الجهات العليا بصدد تحسين السياسات الزراعية.

4. **الفساد الاداري والمالي:** إن تفشي الفساد الإداري والمالي في دوائر الدولة ومنها الدوائر الزراعية ساعد على جعل السياسات الزراعية الناجحة شكلية غير قابلة للتطبيق لكونها تتعارض مع مصالح المفسدين.

5. **ضعف أداء الجهازين البحثي والإرشادي وضعف التنسيق بينهما:** تشير الكثير من الدراسات والبحوث فضلاً عن الواقع إلى ضعف التنسيق بين الجهاز الإرشادي والجهاز البحثي، ويعود ذلك إلى عدة أسباب يأتي في مقدمتها ضعف روح العمل الجماعي الترابطي في منتسبي وزارة الزراعة سواء في دائرة الإرشاد والتدريب الزراعي أو الدوائر البحثية المختلفة في الوزارة ولاسيما الإدارة العليا، مما يجعل العمل منفصلاً وتنافسياً بينهم، وهذا نابع من أن خطة الوزارة لا تبني على أساس أهداف استراتيجية تتفرع إلى أهداف خاصة يتولى تنفيذها الدوائر التابعة لها كل بحسب اختصاصها، إنما يكون العمل على أساس المشاريع المقرر تنفيذها سواء في دائرة الإرشاد والتدريب الزراعي أو دوائر البحثية المختلفة في الوزارة، و قد تكون أهداف هذه المشاريع مكررة وتنفذ من أكثر من جهة في ذات الوقت وأحياناً تحال إلى دائرة غير مختصة بتنفيذ المشروع، وقد وُجد هذا التنافس وضعف روح العمل الجماعي نوعاً من العداة المهني المتمثل بعدم اشراك الجهاز الإرشادي أو إعلامه عن الأنشطة التي تقوم بها الجهات البحثية (الإيضاحات الحقلية، الندوات، الدورات التدريبية) مما ترتب على ذلك ضعف حلقة الوصل بينهم، فتولدت معلومات غير دقيقة وأحياناً خاطئة تستخدم كمدخلات في قرارات السياسات الزراعية التي ينتج عنها ضعف في اتخاذ قرارات صائبة، و تدني نوع وكمية الأنشطة الزراعية البحثية المقدمة للمنتجين الزراعيين والمجتمع الريفي.

6. ضعف الثقة المتبادلة بين الجانب الحكومي والمنتجين الزراعيين: إن ضعف الثقة المتبادلة بين الجانب الحكومي والمنتج الزراعي التي تأخذ اشكالاً متعددة تؤثر في اتخاذ سياسات زراعية صائبة وملائمة للوضع الاقتصادي للبلد، فعلى سبيل المثال لا الحصر ترى الحكومة أن هناك منتجين زراعيين مراوغين من المتعاقدين مع الدولة يلجؤون إلى بعض الحيل لتحقيق غاياتهم الشخصية كاستلام بذور ذات أصناف عالية الجودة من الدولة وبيعها للمكاتب الزراعية أو لمنتجين آخرين وزراعة أصناف رديئة ومن ثم بيعها إلى الدولة على أنها أصناف عالية الجودة، وبالمقابل فإن المنتج الزراعي لديه نظرة سلبية على الجهات المجهزة على وجه الخصوص بالمقارنة مع نظرتة نحو الجهاز الإرشادي، فهو يرى أن هناك محسوبة في توزيع التجهيزات الزراعية، فضلاً عن الروتين المعقد في التجهيز، إن عدم الثقة المتبادلة هذه ساعدت على توليد سياسات زراعية غير منصفة وغير منظمة تمثلت بمجموعة من الإجراءات الروتينية سواء في استلام الحاصل من المنتجين الزراعيين أو عند تزويدهم بمستلزمات الإنتاج الزراعي التي أثرت في نهاية المطاف في السياسات الزراعية الأصلية وعطلت مفعولها، فصفة المراوغة التي يتصف بها بعض المنتجين الزراعيين المتعاقدين مع الدولة أجبرها على نهج سياسات تقاوم هذه الصفة، مما أدى إلى زيادة تعقيد سير اجراءات الدعم وضعف تقديم الخدمات والإرشادات الزراعية للمنتجين والخروج عن السياسات الزراعية الهادفة، ومن ثم تلكؤ العملية الإنتاجية لكون هذا التعقيد في الإجراءات يتسبب في تأخير موعد استلام (بذار، أسمدة، مبيدات، منظومات الري، البيوت البلاستيكية...الخ).

وكما أظهرت نتائج البحث أن هناك بعض السياسات لم تعمل لصالح المنتج الزراعي أو المستهلك والتي يمكن إيجازها بالآتي:

1. قيام بعض الدوائر التابعة لوزارة الزراعة ومنها دائرة البيطرة بإضافة أجور (خدمة) إلى سعر الأدوية واللقاحات عند بيعها للمربين مما أدى إلى ارتفاع أسعارها مقارنة بسعرها بالأسواق المحلية، الأمر الذي جعل المربين يعزفون عن شرائها وبالتالي بقائها في المخازن وانتهاء صلاحيتها، وهذا طبعاً مخالف للسياسة العامة للوزارة لكونها خدمية وأنها تدعم المربين.

2. على الرغم من إقرار قانون التعرفة (التعريفية الكمركية) المرقم (22) لسنة 2010 الذي طبق بعد خمس سنوات من إقراره، إلا أنه لا يزال غير مطبق بالشكل الذي يساعد على زيادة الإنتاج الزراعي المحلي، إذ قدرت نسبة الرسوم الكمركية لعام 2016 بـ (1 %) نسبة إلى الواردات الكلية إلى العراق وهذا يشير إلى ضعف تطبيق التعريفية الكمركية نتيجة لدخول بعض السلع الزراعية بصورة غير

قانونية وكذلك تقدير أسعار الواردات بأسعار غير حقيقية، وخير شاهد على هذا استمرار إغراق الأسواق المحلية بالسلع الزراعية المستوردة والتي تكون أسعارها أقل من أسعار مثيلتها من السلع الزراعية المحلية.

وهذا يعني شراء السلع المستوردة من قبل المستهلك وترك المحلية لرخص ثمنها على الرغم من أن السلع الزراعية المستوردة في أغلب الأحيان تكون أقل قيمة غذائية لكونها تشحن من خارج العراق وأحياناً أخرى تكون رديئة مقارنة بالمحلية. إن استمرار إهمال الحكومة للمنتج المحلي أدى إلى عزوف الكثير من المنتجين الزراعيين عن الزراعة وتركهم مساحات واسعة من الأراضي الصالحة للزراعة والذي أدى بمرور الوقت إلى تدهورها، إذ إن استمرار المنتجين الزراعيين في العمل الزراعي في ظل ضعف سياسات حماية المنتج المحلي مع ارتفاع تكاليف مدخلات الإنتاج يعد عملاً غير مجدياً اقتصادياً لهم لكون الأرباح لا تغطي في بعض الأحيان تكاليف إنتاج السلع الزراعية.

3. على الرغم من تشريع قانون حماية المستهلك سنة 2010 الذي يحرص على إقرار مبدأ العدل والمساواة بين المجهزين ومستهلكي السلع ومتلقي الخدمات والحفاظ على صحتهم وسلامتهم وللحد من ممارسات الغش الصناعي والتلاعب بعملية التعبئة والتغليف الصناعية وما مدرج عليها من بيانات ومواصفات، إلا أن ذلك غير مطبق بشكل سليم لعدة أسباب من بينها ضعف إمكانيات دوائر السيطرة النوعية من حيث توفر أجهزة والمعدات الخاصة بذلك، فضلاً عن تفشي صور الفساد الإداري. إذ يشير الواقع إلى استيراد الكثير من السلع الزراعية الرديئة وغير الصحية وإغراق الأسواق المحلية بها والتي قد تسبب ضرراً على صحة المستهلك.

وتتضمن السياسات الزراعية مجموعة من السياسات وسنوضح المهم منها وكما يأتي:

1. السياسة السعرية: لقد اتبعت الحكومات العراقية المتعاقبة بعد عام 2003 بعض السياسات السعرية التي كان من المؤمل أن تخدم المنتج الزراعي والمستهلك على حدٍ سواء، إلا أنها لم تضع توليفة مناسبة لسياسات سعرية منصفة بين المنتج والمستهلك بحيث ينتج عنها سلعة زراعية مناسبة للمستهلك مع ذات الوقت مريحة للمنتج وتحسن من الوضع العام للقطاع الزراعي بشكل مستدام.

ومع محاولات الجهات المعنية في تطبيق سياسات سعرية عادلة ومنصفة، إلا أنها باءت بالفشل ليس فقط لسوء تخطيطها أو رسمها وإنما لكون الوضع السياسي في العراق لا يسمح بذلك نتيجة لعدة عوامل منها السماح بدخول السلع الزراعية المستوردة المنافسة بأسعار أرخص من السلع الزراعية



المحلية، وهذا بدوره يوقف دور جميع السياسات السعرية سواء التشجيعية أو الجبرية أو التحديدية في حالة السعي في تطبيقها.

فالسياسات السعرية تكون مرتبطة مع بعضها وأن الاخلال في أي منها يؤدي إلى تلكؤ تطبيق الأخرى. فعلى سبيل المثال لا الحصر عند زيادة سعر شراء محصول الطماطم (سياسة سعرية) فإن هذا لا يشجع دائماً بعض المُنتِجين الزراعيين على زراعته إذا كان بالمقابل هناك ضعف في دعم تكاليف الإنتاج (السياسات التشجيعية). لأن المُنتِج يبحث عن الربح المحسوب من تكاليف الإنتاج مع الجهد المبذول والخطورة التي سيتعرض لها، وليس لدى جميع المُنتِجين نفس الخبرة (الخبرة تعطي حسابات أدق لاتخاذ القرار في الاستمرار بالعمل الزراعي) وروح المخاطرة.

ومن الأخطاء السنوية التي ترتكبها الحكومة هو اختيار موعد غير مناسب للإعلان عن سعر شراء المحاصيل، إذ إن أحد أهم العوامل التي تحدد من المساحات المزروعة وكمية الإنتاج وحتى الإنتاجية لدى المُنتِج الزراعي هو تحديد سعر شراء المحاصيل من قبل الحكومة، علماً أن الحكومة في كل سنة تحدد سعر شراء المحاصيل ولاسيما المحاصيل التي تدخل في البطاقة التموينية ومنها محصول القمح قبل موعد الحصاد بأقل من شهرين، وهذا يعني أن المُنتِج الزراعي سوف لن يدخل في حساباته عند الزراعة سعر شراء المحصول في حالة ارتفاعه أو انخفاضه.

فهو عادة يقدره على الموسم السابق ولكن في بعض الأحيان يتفاجئ بارتفاع سعر شراء المحصول من قبل الدولة ولكن هذا بعد أن قلل من المساحة المزروعة وكمية الإنتاج وكذلك الإنتاجية (عدم إعطاء كميات سماد مناسبة لتقليل كلفة الإنتاج) أو العكس، وهذا يعني أن السياسة السعرية المتبعة تضر بالمنتج الزراعي بالدرجة الأولى وتقلل من الإنتاج الزراعي بالدرجة الثانية (لكون المُنتِج سوف يترك العمل الزراعي تدريجياً بسبب الخسائر التي تلحق به) أضف إلى ذلك إغراق الأسواق المحلية بالسلع الزراعية الأجنبية المستوردة والتي تكون أقل من سعر المحاصيل المحلية ولا سيما الخضر منها كما ذكرنا آنفاً. وهذا يعني أن هناك ضعف كبير في السياسات السعرية.

2. **السياسة التسويقية:** تعطي سياسة التسويق مؤشراً مهماً على دور الحكومة متمثلة بوزارة الزراعة في تخطيط وتنفيذ ومتابعة كل مرحلة من مراحل التسويق الزراعي للوصول إلى زيادة الكفاءة التسويقية بشكلٍ مستدامٍ وتقليل الفاقد من المنتج عن طريق تحقيق المنافع الاقتصادية (المكانية، الزمانية، الشكلية، التمليكية) العادلة لكل من المُنتِجين الزراعيين والمستهلكين من خلال توصيل السلع الزراعية المناسبة سعرياً وصحياً إلى المستهلك وفي المقابل إيصال المستلزمات الزراعية إلى المُنتِجين

الزراعيين بأقل تكلفة ممكنة ليسهم في تحقيق ربح يساعد على استمرار المنتج الزراعي في العملية الإنتاجية بنفس الكفاءة والطموح بالشكل الذي يساعد على زيادة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي ويحسن من التنمية الزراعية المستدامة.

ومن أهم مشاكل التسويق الزراعي هو التنافس الحاصل بين المنتجين الزراعيين أصحاب الحيازات الكبيرة وبين المنتجين الزراعيين أصحاب الحيازات الصغيرة نتيجة لفرق كميات الإنتاج الزراعي الناتج عن فرق المساحة الإنتاجية و فرق كلف الإنتاج وكذلك فرق رأس المال والأهم من هذا كلهم فرق الطموح فالمنتج الصغير طموحاته بسيطة لا تتعدى كثيرًا مكسب قوت يومه. بخلاف المنتج الزراعي الكبير الذي يمكن أن يصل طموحه إلى زيادة حيازته وكمية إنتاجيته وتنوع مشاريعه الزراعية.

وعلى الرغم من وجود منتجين زراعيين كبار يمتلكون خبرات وطموحات أكثر من المنتجين الزراعيين الصغار، إلا أنهم أيضا يفتقرون لبعض الأمور التسويقية التي يفتقر إليها المنتجين الصغار. فهم لا يتبعون أساليب نظامية وحديثة في خزن المحاصيل تجنبًا لتلف المحاصيل ولا سيما محاصيل الخضر. ولا يمتلكون خبرة في التخطيط للتسويق من حيث متى يجب أن يبيع ومتى عليه أن يخزن المنتج، وماهي الأسواق الملائمة لبيع منتجاته.

فالعلمية الإنتاجية الزراعية تتضمن سلسلة من الحلقات أهمها حلقة التسويق الزراعي لكونها تمثل هاجس الخوف لدى المنتج الزراعي ومصدرًا لقلقه الإنتاجي، وقد عمدت الحكومة العراقية لحل هذه المشكلة على انتهاج أسلوب التسويق الزراعي عن طريق تأسيس الجمعيات التسويقية التعاونية والتي تهدف إلى منع المنتج الزراعي من الوقوع في التسويق العشوائي مما يؤدي إلى إتلاف محاصيله أو بيعها بأسعار عشوائية قد لا تغطي الكلفة وبهذا فقد خطت الحكومة آنذاك خطى واسعة في السياسة التسويقية وقد أدت دورًا مهمًا في تحسين واقع القطاع الزراعي.

ولكن بمرور الوقت لاقت هذه الجمعيات بعض المعوقات التي حالت دون تحقيق أهدافها المنشودة والتي تساعد على إنجاح العملية الإنتاجية الزراعية ولاسيما التسويقية منها، وهي ضعف الدعم الحكومي والإهمال العام لها، وجمود التشريعات والقوانين، وضعف روح تعاون المنتج الزراعي (فلاح ام مزارع) معها، كونه يرغب بالعمل بحرية وغايته بيع المحصول بالشكل الذي اعتاد عليه. فالمستهلك في نظره سوف يقوم بشراء السلعة الزراعية الموجودة في السوق بغض النظر عن أسلوب التعبئة والتدريج فهو فالعادة لا يضع خطة لتسويق منتجاته الزراعية، فجميع هذه الأمور في نظره لا تؤثر على عملية التسويق.

إن عدم تعاون المنتجين الزراعيين لهذه الجمعيات أدى إلى ضمور هذه الجمعيات بمرور الوقت لكن هذا الفكر السلبي لدى المنتج الزراعي أصبح غير مجدياً في ظل إغراق الأسواق المحلية بالسلع الزراعية المنافسة المستوردة ذات الجودة العالية ظاهرياً والمعلبة بعلب تجذب المستهلك، فضلاً عن رخص ثمنها، هذا كله زاد من اقبال المستهلك العراقي على تلك السلع المستوردة بشكل أكثر. وهذا بالتالي له انعكاسات سلبية منها عزوف البعض من المنتجين الزراعيين من إنتاج بعض المحاصيل أو تغيير نوع المحصول أو التقليل من كمية الإنتاج بغية التقليل من المخاطرة الإنتاجية والتسويقية.

لقد أهملت الحكومات العراقية المتعاقبة سياسة التسويق وحاولت التركيز وخصوصاً في فترة التسعينات على تسعير المنتجات الزراعية بغية إيجاد توليفة مناسبة بين تصريف السلع الزراعية للمنتج الزراعي بشكل مريح، وفي ذات الوقت تكون أسعار هذه السلع مناسبة للمستهلك، وقد عُدت هذه السياسة مقبولة بحكم الحصار الاقتصادي المفروض على العراق في تلك المدة، إلا أن اكتفاء سياسة التسويق الزراعي على تسعير المنتجات الزراعية فقط، تكون غير مجدية وغير نافعة بشكل مستدام لجميع الأطراف سواء المنتج أو المستهلك أو الدولة لا في الوقت الحالي ولا في المستقبل القريب أو البعيد في ظل تطور أساليب التسويق العالمية.

إن الأهداف الحقيقية لسياسة التسويق لا تقف على تسعير المنتجات الزراعية بل تتعداها إلى أسلوب التسويق والتخطيط له، وما هو متعلق بالربح العائد من التسويق فتعدد الوسطاء يقلل من ربح المنتج أو يزيد من سعر السلعة للمستهلك، ولم تتخذ الحكومات العراقية المتعاقبة أي تدابير لحل مشاكل التسويق بانتهاج سياسة جديدة تحسن من الوضع الاقتصادي للمنتج الزراعي مع عدم الضرر بالمستهلك من حيث ارتفاع سعر السلعة الزراعية، وهذا يعني ضعف السياسة التسويقية المتبعة من قبل وزارة الزراعة العراقية فهي لم تنتهج أسلوب الارشاد التسويقي للوصول إلى تسويق زراعي أمثل.

**3. السياسة المائية:** تعطي هذه السياسة مدى اهتمام ورعاية الحكومة لقطاع المياه من خلال التعرف على الإجراءات والوسائل المتبعة لاستدامته والمحافظة عليه كمورد مهم وحيوي سواء أكانت مصدر المياه الأنهر أو الأمطار أو المياه الجوفية، ففي الوقت الذي زاد فيه الطلب على المياه نتيجة لتزايد السكان مع محدودية المتوفر منها وسوء الظروف المناخية من ارتفاع درجات الحرارة وقلة هطول الأمطار وسوء إدارة مياه الري من قبل المنتج الزراعي، ودخول العراق في أزمة شحة المياه التي قد تتفاقم مع الزمن فإن الحكومة لم تتخذ التدابير والإجراءات الكفيلة بحل هذه الأزمة سواءً على المستوى

الدولي بعقد جلسات مع الدول المتشاطئة أو على مستوى القطاع الزراعي بوضع سياسات لترشيد المياه كتبني التقنيات الحديثة لإدارة المياه. أو إنشاء مشاريع خزن المياه وتبطين قنوات المياه.

فلم تقم الحكومات المتعاقبة بعد 2003 بأي مشروع مائي استراتيجي، إذ إنشئت سبعة سدود في فترة الحرب الإيرانية - العراقية للمدة بين 1981 - 1988 وهي: حميرين، الرطبة، الرحالية، أم الطرقات، حديثة، الموصل، دهوك، كما أنشئ سدان آخران في فترة الحصار الاقتصادي ما بين العام 1991 - 2003 هما سد العظيم عام 1999 وسد الأبيض عام 2002، بينما لا يزال سدا بخمة وبادوش قيد الإنجاز متوقفين منذ عام 2003.

فعلى الرغم من وجود وزارة تعنى بإدارة وصيانة واستدامة المياه وتوزيع الحصص المائية بعدالة متمثلة بوزارة الموارد المائية، إلا أنه لوحظ على نشاط هذه الوزارة فيما يتعلق بالسياسة المائية ما يأتي:

أ- انتشار الادغال والاعشاب المائية على سدة الكوت وبمساحة تقدر (500) ألف م<sup>2</sup> وكذلك على القنوات المائية وعلى ضفاف ومقاطع الأنهر الرئيسية والفرعية والجداول والمشاريع الاروائية في محافظتي كربلاء وذي قار والتي بالتأكيد تعيق حركة وانسيابية المياه الموجه إلى الأراضي الزراعية (الربيعي، 2017، ص:2)

ب- وجود تجاوزات متنوعة على الأنهر الرئيسية والفرعية كتربية الأسماك في البحيرات والاقفاص، إذ بلغ عدد البحيرات المتجاوزة (1970) بحيرة وبنسبة تفوق عدد البحيرات المجازة بـ (82 %) وعدد الاقفاص المتجاوزة (677) قفصاً ولم يصدر بحق أي منهم أي عقوبة مما يزيد احتمال زيادة هذه التجاوزات (ديوان الرقابة المالية الاتحادي، 2018، ص:27)، علماً أن البحيرات المتجاوزة قد أنشأت على أراضي مستصلحة زراعياً وكلفت الدولة مبالغ باهظة.

ت- عدم الاستفادة من السيول الناتجة من مياه الأمطار من خلال تنفيذ سدود حصاد كافية.

نستنتج من أعلاه أن الحكومة العراقية لم تنتهج طيلة الخمسة عشرة سنة السابقة سياسة مائية محددة لا على المستوى الدولي ولا على المستوى المحلي من أجل استدامة المياه، وهذا ما يزيد خطر الوقوع في أزمة مائية كبيرة ليس على المستوى الإنتاج الزراعي فحسب بل حتى على مستوى القطاعات الأخرى.

4. السياسة الاقراضية: للتعرف على واقع مؤشرات السياسة الاقراضية سنقوم بتحليل القروض الممنوحة والمبادرات الحكومية المادية والمتمثلة للمدة من 2008-2019 وكما يأتي:

أولاً/ المبادرة الزراعية: هدفت المبادرة إلى دعم القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني للمدة من 2008-2016 من خلال منح القروض الميسرة بدون فوائد للمنتجين الزراعيين ودعم المشاريع الحكومية (مشاريع وزارة الموارد المائية ووزارة الزراعة) من تجهيز وتدريب الملاكات وإنشاء مشاريع إنتاج أصول وغيرها وذلك بتخصيص مبالغ وايداعها في صناديق متخصصة بالأغراض الزراعية الممنوحة لأجلها القروض (المصرف الزراعي التعاوني، 2015) وعند تحليل مفاصل المبادرة الزراعية تبين لنا ما يأتي:

أ- الإجراءات المتبعة: تضمنت المبادرة الزراعية مجموعة من الاجراءات وتبين لنا فيها يأتي:

1. لم تتضمن اجراءات التقديم على قروض المبادرة الزراعية أي دراسة جدوى اقتصادية للمشاريع وإنما تضمنت الاجراءات ملئ استمارة معلومات خاصة بمساحة الأراضي ونوع الري ومدى توفر مصادر المياه والكهرباء وبعض المعلومات الأخرى.

2. عدم اجراء كشف ميداني على الأرض المراد إنشاء المشروع عليها للتأكد من صحة المعلومات المثبتة بالاستمارة في حالة توثيق القرض بكفالة شخصية تضامنية، علماً أن المبالغ التي تعطى في حدود هذه الإجراءات تصل إلى (100) مليون دينار عراقي.

3. بعد اكمال الإجراءات ترسل إلى الإدارة العامة لغرض صرفها وحسب الصلاحيات من دون وجود دراسة جدوى اقتصادية على وفق الأسس العلمية تقوم بها اللجان المعنية، وإنما الجدوى الاقتصادية تكون عبارة عن حسابات مالية فقط وهذا جزء بسيط من دراسة الجدوى الاقتصادية التي تتضمن أمور كثيرة اخرى أوسع وأشمل ترتبط بجانب تداخل المشاريع والأمور المتعلقة بالتأثير على البيئة والاستدامة وإمكانية التسويق ومصادر مستلزمات الإنتاج وغيرها.

ب- المشمولين بالقروض: شملت المبادرة فئات مختلفة وواسعة والتي تعددت بمرور الوقت حتى وصل الأمر للذين لا يعملون في مجال العمل الزراعي من دون تحديد مواصفات أو شروط أكثر دقة تضمن مصداقية العمل بالمشروع وضمان زياد الإنتاج الزراعي كمًا ونوعًا ولعدم وجود هذه الشروط والمواصفات ولتفشي الفساد الاداري بأشكاله وصوره تراحم الفاسدين من النصابين والمحتملين مع الجادين الساعين لزيادة إنتاجهم في التقديم على القروض لا لعمل مشروع زراعي وإنما للحصول على

المال لإنجاز مشاريع شخصية أخرى ليس لها علاقة بالزراعة (هذا أحد أهم أسباب عدم تحقيق المبادرة لجميع أهدافها واستمرارها).

ج- العائد من المبالغ المصروفة: شُرع العمل بالمبادرة الزراعية في 2008/8/1 وتوزعت على خمسة صناديق هي: دعم صغار الفلاحين 30 مليون دولارًا، الثروة الحيوانية 40 مليون دولارًا، المكننة ووسائل الري الحديثة 40 مليون دولارًا، تنمية النخيل 30 مليون دولارًا، المشاريع الكبرى 100 مليون دولار، يتضح من الجدول (53) أن هناك تذبذب واضح في التخصيصات المالية خلال مدة المبادرة الزراعية ويعود ذلك إلى تذبذب تخصيصات الموازنة العامة الاتحادية والتي تتأثر بدورها بالمبيعات النفطية وأسعار النفط العالمية.

جدول (53) المبالغ المخصصة والمصروفة والمستردة للمدة من 2008-2016 لقروض المبادرة الزراعية\* بالمليار دينار عراقي

السنة	المخصص (1)	التخصيص المستلم(2)	1/2	المصرف التراكمي من المستلم والمسترد
2008/08/1	288	288	100	81
2009	245	245	100	142
2010	288	288	100	216
2011	288	280	97	507
2012	202	201	100	469
2013	288	253	88	257
2014	245	73	30	170
2015	20	1	5	145
2016	12	0	0	47
المجموع	1875	1628	87	2034

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المصرف الزراعي التعاوني

\* لا توجد بيانات حقيقية عن قيمة المصروفات الفعلية للمبادرة الزراعية وانما مدمجة مع حسابات أخرى.

ويلاحظ أيضًا تعثر واضح للمبادرة الزراعية من بعد عام 2012 نتيجة لانخفاض نسبة التخصيص المستلم من المبالغ المخصصة من (88%) عام 2013 إلى (0%) عام 2016 وهو آخر عام لخطة المبادرة، وهذا مؤشر واضح على تلكؤ المبادرة الزراعية نتيجة لسوء الإدارة وبعض الإجراءات غير المدروسة والتي نذكر منها سوء التخطيط المسبق، إذ إن المبادرة الزراعية لم تعتمد لمدة أربعة سنوات من عام انطلاقها 2008 ولغاية عام 2012 على خطة ائتمانية لتوزيع مبالغ القروض بعدالة على المحافظات ولاسيما الجنوبية التي تمثل أكثر المحافظات فقرًا مما أدى إلى عدم الالتزام بعض المحافظات بالضوابط الخاصة و القيام بترويج معاملات بمبالغ أكثر من المخصصة ولحل هذه المشكلة أقرت اللجنة العليا للمبادرة الزراعية فيما بعد خطة ائتمانية للمحافظات بغية العدالة في توزيع القروض ولكن بعد مضي أربع سنوات كما ذكر آنفًا.

كما أن زيادة نسبة الغرامات التي تلت عام 2011 في حالة مخالفة الشروط التي لم تثبت من البداية جعل الكثير من المُنتجيين الزراعيين يعزفون عن التقديم على المبادرة خشية استمرار الإجراءات الروتينية والتعقيدية، إذ ارتفعت نسبة الغرامة بمرور الوقت من (8%) إلى (21%).

فضلاً عن شمول فئات أخرى غير الزراعية (أبناء العراق) في منح القروض مما زاد من التنافس مع المُنتجيين الزراعيين وبالتالي قلة القروض المخصصة (كما ذكر آنفًا). وأزداد الأمر سوءاً بعد عام 2014 نتيجة لسوء الأوضاع الأمنية وصعوبة استرداد الأموال وبيدات في المحافظات الساخنة التي شهدت معارك ضد العصابات الإرهابية، فضلاً عن عدم إقرار الموازنة الاتحادية العامة آنذاك. زد على ذلك الأسلوب المراوغة الذي يتبعه بعض المُنتجيين الزراعيين بغية الحصول على أرباح غير شرعية من خلال الإخلال بشروط القرض والمماطلة في السداد لكون بعضهم قد استخدم المبالغ الممنوحة لأغراض شخصية (كالزواج أو شراء سيارة خصوصي) وليس لغرض الإنتاج الزراعي.

وكما لعب الفساد الإداري دوراً كبيراً في آلية توزيع القروض وهذا كله سبب في نهاية المطاف تلكؤ نجاح خطة المبادرة الزراعية وعدم تحقيق أهدافها المنشودة بسبب الفساد الإداري والمالي وذهاب الأموال المخصصة، إما إلى الخارج أو إلى الاستثمار في قطاعات تجارية، مما حرم القطاع الزراعي من فرصة ذهبية، ولاسيما المشاريع الكبرى المنفذة بوزارتي الزراعة والموارد المائية لكونها تحتاج إلى متابعة وتخصيصات مستمرة، ولا ننكر نسبة النجاحات التي ساهمت في تحقيقها مشتركة مع عوامل أخرى خلال المدة من 2008-2013 والتي يمكن ملاحظتها من خلال زيادة الناتج الزراعي إذ ارتفع

من (6042017.7) مليون دينار عراقي عام 2008 إلى (13128622.6) مليون دينار عراقي عام 2014 وزيادة مقدارها (117.29 %) كما موضح في الجدول (54).

جدول (54) الزيادة السنوية للنتائج الزراعي ضمن مدة المبادرة الزراعية للمدة من 2007-2016 بالمليون دينار عراقي

السنة	النتائج الزراعي المحلي	الزيادة السنوية
2007	5494212.4	-
2008	6042017.7	9.97
2009	6832552.1	13.08
2010	8366232.4	22.45
2011	9918316.8	18.55
2012	10484949.3	5.71
2013	13045856.4	24.42
2014	13128622.6	0.63
2015	8160769.7	-37.84
2016	7832046.9	-4.03

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على جدول (1)

ثانياً/ مبادرة البنك المركزي العراقي لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة من عام 2015 إلى الآن): أطلق البنك المركزي مبادرتيه (الواحد ترليون) دينار عراقي لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والأخرى بقيمة (5 ترليون) دينار عراقي لتمويل المشاريع الكبيرة عام 2015، إذ بلغ إجمالي المبالغ الممنوحة إلى المصارف منذ انطلاق مبادرة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ولغاية 2018/12/31 حوالي 73 مليار دينار عراقي توزعت تلك المشاريع على مختلف القطاعات وكانت نسبة القطاع التجاري (59 %) والخدمات (25 %) والصناعي (12 %) والزراعي (4 %) (البنك المركزي العراقي، الموقع على شبكة الانترنت).

ويشارك في هذه المبادرة (34) مصرفاً منها (33) مصرفاً أهلياً ومصرفاً حكومياً واحداً، فيما تراوحت مبالغ الإقراض لهذه المشاريع من (خمسة ملايين) دينار عراقي إلى خمسين مليون ديناراً ومن الممكن أن تصل إلى 100 مليون دينار بعد موافقة البنك المركزي (البنك المركزي العراقي، الموقع على شبكة الانترنت).

أما الفئات المشمولة فيحق لجميع العراقيين التقديم إلى المبادرة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال الموقع الإلكتروني الخاص بالمبادرة، شرط تحقق العمر القانوني للمقترض (22)



عاماً فأكثر) (البنك المركزي العراقي، الموقع على شبكة الانترنت)، وفيما يأتي أهم معوقات التي اعترضت هذه المبادرة:

1. إن عدم حماية المنتج الزراعي المحلي، يعني عدم الجدوى من القروض لعمل مشاريع زراعية التي قد لا تجني ربحاً مجزياً، وهذا ما جعل نسبة القروض للقطاع الزراعي هي الأقل مقارنة بالقطاعات الأخرى كما بيّنا آنفاً.

2. عزوف البعض عن التقديم لهذه المبادرة من جانب ديني، لكون هذه القروض بفوائد.

3. إن مشاركة مصارف أهلية في المبادرة واستخدام الوسائل الإلكترونية وانسيابية الإجراءات قلل من الفساد الإداري والمالي مما يؤدي إلى أن يكون التسجيل على القروض مقصوراً على من في نيّتهم عمل مشروع زراعي حقيقي فقط، وهذه نقطة إيجابية تحسب لصالح البنك المركزي لكونه بهذه الإجراءات منع الفاسدين من التقديم على القروض.

4. عدم منح أغلب الدوائر الرسمية الكفالة المطلوبة لغرض الاقتراض من المصارف الأهلية على الرغم من صدور أمر الأمانة العامة لمجلس الوزراء في 2015 بقبول هذه الكفالات.

5. إن سلسلة الإجراءات المصرفية التي تقوم بها المصارف لضمان الحصول على حقوقها من ابتداءً من التأكد من واقع المشروع المزمع أخذ القرض لإنجازها حتى ضمان امكانية استرداد المقترض للمبالغ، أدت إلى عزوف الكثير من أصحاب المشاريع عن التقديم لهذه القروض نتيجة للتعقيد والروتين في الإجراءات.

6. عزوف أصحاب المشاريع الصغيرة الذين لا يمتلكون الخبرة والمخاطرة الكافية عن التقديم للقروض بسبب قيمة الفائدة التي قد تصل إلى 4% في بعض المصارف.

نستنتج مما سبق أن السياسة الإقراضية لم تستند إلى خطة منسقة لها، فهناك تعدد في جهات الإقراض وبسياسات مختلفة التي تسببت في هدر المال العام وعلى الرغم من ذلك لم تثمر جمعيتها النجاحات المتوقع منها. ويرجح الباحث سبب ذلك هو أولاً أن التمويل أو الإقراض لوحده لا يعد الحل الأمثل لتحقيق تنمية زراعية مستدامة متكاملة من دون تحديد طبيعة المشاريع الزراعية القادرة على إضافة قيمة للنتائج المحلي الإجمالي والتي تسهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي وأن تصنع نوع من التكامل الزراعي الصناعي، وأن يرسم الخطط لهذه المشاريع من خلال دراسة مستفيضة ابتداءً من حاجة البلد لها وصولاً إلى تسويق المنتج الزراعي بشكل يحقق جميع المنافع الاقتصادية، أي أن

الجهات التي تطلق هذه المبادرات والقروض يجب أن تحدد معها المشاريع الزراعية الناجحة التي يحتاجها البلد وأن تُلزم المقترض شروط تنفيذ هذه المشاريع مع المتابعة المستمرة من قبل المختصين. وثانياً الفساد الإداري والمالي الذي تخلل هذه السياسات، وتلاعب في إدارة هذه القروض لكون هناك أيدي خفية تستغل المواقف لتتسبب من المال العام.

**5. سياسة تجهيز المستلزمات الزراعية:** كما ذكرنا سابقاً فإن من أهم معوقات المنتج الزراعي العراقي في تطوير مشاريعه الزراعية هي افتقاره للمستلزمات الزراعية التي من المفترض أن توفرها له وزارة الزراعة بشكل مدعوم كأحد أوجه نشاطاتها ولتحقيق غاياتها المتمثلة بتحسين وتطوير الإنتاج الزراعي وصولاً إلى تنمية زراعية مستدامة متكاملة.

وتقوم وزارة الزراعة بذلك من خلال الشركة العامة للتجهيزات الزراعية التي من أهدافها توفير المستلزمات الزراعية من المكائن والمعدات ومنظومات الري والأسمدة والبذور والمبيدات والأغطية البلاستيكية وكافة المستلزمات الزراعية الأخرى التي يحتاجها القطاع الزراعي من مناشئ عالمية رصينة ومحلية. كما وأنها تهدف إلى إدخال التقنيات الحديثة وترويج استخدامها في القطاع الزراعي وتوفير الخزين الاحتياطي، فضلاً عن دعم المنتجين الزراعيين بالمستلزمات الزراعية وإسناد حملات الاستزراع والحصاد وتحقيق زيادة في الإنتاج والإنتاجية وصولاً للوفرة الزراعية المنشودة (الشركة العامة للتجهيزات الزراعية، الموقع على شبكة الانترنت).

وعلى الرغم مما سطر آنفاً بخصوص نشاط وزارة الزراعة في توفير المستلزمات الزراعية للمنتج الزراعي متمثلة بالشركة العامة للتجهيزات الزراعية، إلا أن الواقع يشير إلى وضع مغاير لما يخطط له، فلا يزال المنتج الزراعي يفتقر للمستلزمات الزراعية الضرورية والتقنية الحديثة منها على وجه الخصوص؛ وذلك لغلائها ولعدم قدرته على اقتنائها والتي تساعده في زيادة إنتاجه الزراعي كماً ونوعاً وبتكاليف أقل لتمكنه من منافسة ما يتم اغراقه من السلع الزراعي المستوردة التي تدخل الى العراق عنوة وتدميراً للاقتصاد الوطني، لكون الشركة العامة للتجهيزات الزراعية في الآونة الأخيرة بدأت تتبع سياسة غير السياسة المشرع لها في الخطط الاستيرادية والتجهيزية وكما يأتي (ديوان الرقابة المالية والاتحادي، 2015، ص: 8-9):

1. تركيز الشركة العامة للتجهيزات الزراعية على استيراد الجرارات والحاصدات ومنظومات الري الحديثة فقط وإهمال استيراد المكننة الحديثة الأخرى التي تخدم الإنتاج الزراعي بشقيه الإنتاج النباتي والإنتاج

- الحيواني، إذ لازالت الطرائق المتبعة بدائية في أغلب المساحات الزراعية كعمليات البذار والتسميد والجني والمكنة المتعلقة بالإنتاج الحيواني كالحلب الميكانيكي للماشية وغيرها وكما في الجدول (55).
2. رفع أسعار المستلزمات الزراعية لكون سياسة الشركة تعتمد في التجهيز على القطاع الخاص ولغيابها في زيادة الأرباح وعدم شمولها بالدعم الحكومي، مما أدى الى عزوف المنتجين الزراعيين عن الشراء لعدم ثقتهم بكفاءة وجودة المستلزمات ولارتفاع ثمنها عما هو في الأسواق المحلية.
3. التعاقد مع أكثر من شركة عربية ومحلية في استيراد المستلزمات الزراعية دون التأكد من كفاء وجودة المستلزمات الزراعية.
4. استلام المستلزمات الزراعية من الشركات المتعاقد معها على شكل دفعات مما يعني عدم الاستفادة من التقنيات المجهزة في توقيتات مناسبة.

جدول (55) كمية المستلزمات الزراعية المخطط لاستيرادها ونسبة التنفيذ للمدة من 2010-2014

السنة	المادة	الكمية المخطط لاستيرادها	نسبة التنفيذ %
2010	حاصدات رز مع ملحقاتها	50	صفر
	حاصدة حبوب قمح وشعير	150	صفر
	جرار زراعي	300	صفر
2011	حاصدات	200	صفر
	جرارات	150	100
2012	حاصدات قمح وشعير	220	80
	حاصدات رز	55	صفر
2013	حاصدات قمح	200	صفر
	حاصدات رز	75	صفر
	كابسات تبن	200	صفر
	جنايات ذرة	200	صفر
2014	جرار (لا يقل عن 120 حصاناً)	150	صفر
	جرار (لا يقل عن 75 حصاناً)	100	صفر
	حاصدة قمح وشعير	100	صفر

المصدر: ديوان الرقابة المالية الاتحادي، 2015، تقرير تفصيلي عن سياسة وزارة الزراعة في ادخال أساليب الإدارة الحديثة في القطاع الزراعي.

من خلال تتبع الجدول (55) نلاحظ عدم وجود رؤية معينة وخطة مدروسة في تجهيز المستلزمات الزراعي إلى المنتجين الزراعيين لتحسين القطاع الزراعي وصولاً الى تنمية زراعية مستدامة، مما يتطلب إعادة النظر في سياسة وزارة الزراعة متمثلة بالشركة العامة للتجهيزات الزراعية في تجهيز المستلزمات الزراعية دعماً وكماً ونوعاً وتوقيتاً.

**9-2- البحوث الزراعية:** يعد وجود المراكز البحثية الزراعية المصدر الأساسي في إنتاج البحوث الزراعية الميدانية في أي دولة فهي من المؤشرات الدالة على الدعم الحكومي للقطاع الزراعي، على أن تأخذ هذه المراكز دورها في الوصول إلى أفضل صورة للتنمية الزراعية بشكل مستدام، فوجودها لوحده لا يعني قدرتها على صنع التنمية للقطاع الزراعي، فعلى الحكومات انشاء مراكز بحثية زراعية متطورة فنياً وعلمياً، توفر لها كافة الإمكانيات المطلوبة من مختبرات وأجهزة حديثة وخبراء وباحثين زراعيين ومصادر تمويل كافية لكي تتمكن من معالج المشاكل الزراعية أولاً بأول وتسعى إلى زيادة كمية الإنتاج في وحدة المساحة من خلال استنباط البذور المحسنة والأصناف عالية الجودة والإنتاجية بالشكل الذي يضمن المحافظة على الموارد الطبيعية من الاستنزاف في ظل التزايد السكاني المستمر مع المحافظة على نقاوة البيئة.

إن فكرة إنشاء المراكز البحثية الزراعية من دون مراعاة جدوها الفنية والاقتصادية يزيد من العبء المالي على الدولة ويولد الإحباط لدى المهتمين بالزراعة، ومع أهمية هذه المراكز في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة المتكاملة، إلا أن الحكومة العراقية لم تولي الاهتمام الكبير بها في فترة السبعينيات من القرن الماضي، على الرغم من توفر كافة المقومات من أراضي خصبة ومياه متجددة ومصادر تمويل في ذلك الوقت، إذ كان العراق يعتمد على الخارج في استيراد التقنية الزراعية واستيراد ما يحتاج من سلع غذائية من الخارج، ولكن في فترة الثمانينيات وفترة التسعينيات ولاسيما مع بداية فرض الحصار الاقتصادي على العراق عمدت الحكومة إلى دعم البحث العلمي الزراعي وقامت بإنشاء مراكز بحثية أهمها مركز إباء للأبحاث الزراعية الذي حقق طفرة نوعية في استنباط البذور المحسنة ونشر التقنيات الزراعية على المنتجين الزراعيين، مما زاد من نسبة الناتج الزراعي المحلي.

وقد اعتمدت الحكومة آنذاك على مركز إباء للأبحاث الزراعية التي أعدها صرحاً علمياً زراعياً كبيراً، ولاسيما بعد تحقيقه للنجاحات الكبيرة التي تلت تأسيسه عام 1994 في تطوير وتحسين وتطوير أصناف المحاصيل الاستراتيجية التي تدخل في البطاقة التموينية وتحديدًا محصولي القمح والرز من خلال ادخال سلالات لغرض اختبارها في ظل ظروف العراق وانتخاب الأفضل من حيث الصفات

الحقلية والإنتاجية ومن ثم نقل هذه الأصناف إلى حقول المنتجين الزراعيين بألية البرامج الإنمائية والتقنية والوطنية للتأكد من نجاحها على مستوى حقول المنتجين الزراعيين بعد نجاحها على مستوى المحطات البحثية.

وبمرور الوقت تنوعت مشاريعه من خلال تعاونه على المستوى المحلي مع التشكيلات البحثية في وزارة الزراعة ومنظمة الطاقة الذرية العراقية وشركة ما بين النهرين وعلى المستوى الإقليمي مع المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة (إيكاردا) والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، إذ أصبح المركز يمتلك العديد من المحطات البحثية الموزعة في أغلب محافظات العراق، فضلاً عن المختبرات العديدة كمختبر فحوص التربة ومختبر تحليل النوعية للمحاصيل ومختبر فايروسات البطاطا ومختبر الزراعة النسيجية التابع لمشروع إنتاج رتب تقاوي البطاطا، كما أصبح لديه مشاريع زراعية عديدة ومتنوعة ومنها:

1. مشروع إنتاج هجن الذرة الصفراء.
  2. مشروع إنتاج رتب تقاوي البطاطا.
  3. مشروع إدارة التربة الكلسية والجبسية.
  4. مشروع المسح الهيدرولوجي والاستخدام الأمثل للمياه.
  5. مشروع دراسات تحمل الجفاف والملوحة.
  6. مشروع تحسين أصول الدجاج المحلي.
  7. مشروع تحسين أصول دجاج اللحم.
  8. مشروع قرع الكوسة (هجن).
  9. مشروع خيار القثاء (هجن).
  10. مشروع الطماطم (هجن).
  11. مشروع إنتاج هجن زهرة الشمس.
  12. مشروع تحسين أصناف الحنطة والشعير.
  13. مشروع تحسين فول الصويا.
  14. مشروع تحسين الرز.
  15. مشروع المكعبات (البلوكات) العلفية (التكامل بين الإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني).
- وفضلاً عن المشاريع التي ينفذها المركز فإنه ينفذ العديد من النشاطات الأخرى وكما يأتي:

1. إنتاج اللقاحات البيطرية التي يحتاجها مربي الدواجن مع تقديم الإرشادات والتوصيات العلمية لهم.
  2. بيع الدجاج إلى حقول المربين وإنتاج بيض المائدة وبيعها مباشرة إلى الأسواق المحلية.
  3. قيام المركز بزيارات ميدانية إلى حقول المنتجين الزراعيين، ليطلع على ما يقوم به المنتجين الزراعيين.
  4. إجراء تجارب على الجينات لفسائل النخيل النادرة ليتم زراعتها في عموم العراق وكذلك زيادة انتاجية بقية أصناف التمر الأخرى.
  5. بيع الأبقار والعجول لأصحاب حقول تربية الأبقار وإلى الأسواق المحلية.
- وقد ضم المركز عدد لا بأس به من الملاكات البحثية التي وصلت إلى (80) باحثاً من حملة شهادة الدكتوراه والماجستير في الاختصاصات الزراعية كافة مع الاختصاصات الأخرى الساندة، أما بخصوص ملاكات المركز الإدارية فقد اشتمل المركز على (364) موظفاً وموظفة.
- إن النجاحات التي حققها المركز بالتعاون مع الجهات البحثية الأخرى آنفة الذكر مكنت العراق من تجاوز محنة الحصار الاقتصادي، وتعود أسباب نجاح هذا المركز وتميزه عن الجهات البحثية الأخرى المحلية إلى ما يأتي:
1. ارتباط المركز مباشرة بمجلس الوزراء (ديوان الرئاسة) مما يعني المتابعة المستمرة من الجهات العليا في الدولة.
  2. يتراأس المركز ويتابع نشاطاته وزير الزراعة بنفسه.
  3. كبر حجم التخصيصات المالية المرصودة لأنشطة هذا المركز. استناداً للفقرة (1) المذكورة آنفاً.
  4. طبيعة نشاطه الإنتاجي فضلاً عن البحثي والإرشادي الذي حفز العاملين فيه على الاستمرار بكفاءة واجتهاد كبيرين، لكون المركز ينتج وبييع مباشرة إلى المنتجين الزراعيين وأن ما يحصل عليه من أرباح توزع منها إلى العاملين فيه كأرباح وحوافز.
  5. الاختيار الموضوعي للباحثين الكفوئين من قبل وزير الزراعة حصراً ممن يشهد لهم الكفاءة في العمل والنزاهة في تأدية المهام.
  6. المتابعة المستمرة من قبل الجهات العليا في الدولة لمشاريع المركز من خلال التقارير المرفوعة والزيارات الميدانية لمحطات التابعة للمركز.
  7. إن ظهور المركز في ظروف اقتصادية صعبة حفزه على تحدي هذه الظروف والوصول الى نتائج قيمة، ولاسيما في مجال استنباط البذور المحسنة وإنتاج أصول الدواجن واللقاحات.

8. التنفيذ السليم لخطط المشاريع الزراعية المرسومة التي درست جدوها الاقتصادية واختيرت اماكن تنفيذه بشكل صحيح\* .

لقد تبنت المراكز البحثية الزراعية العراقية ولاسيما مركز إباء للأبحاث الزراعية عدد من البرامج البحثية الوطنية للمدة من (1995- 2000) وكما في الجدول (56) التي حققت نتائج جيدة في مجال تطوير المحاصيل الاستراتيجية، اذ استطاعت زيادة إنتاجية عدد منها و من بعض المحاصيل الصناعية، ويعد هذا النجاح المتمثل باستتباب أصناف جديدة من بذور ذات إنتاجية عالية مع تحديد الحزمة المتكاملة من كميات ونوعيات الأسمدة، فضلاً عن مبيدات الحشرات والأدغال وطرائق الري فقد وضعت خطة طموحة لتحقيق الاكتفاء الذاتي مع فائض وخزين استراتيجي للحبوب للمدة من (2000- 2005)، إلا أن هذه الخطة لم ترى النور بسبب الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 وما نجم عنه من تدمير ممنهج للمراكز والوحدات البحثية الزراعية(خلف،2015، ص:18).

وعلى الرغم من النجاحات التي حققها هذا المركز خلال عشر سنوات فقط، إلا أنه لم تغطي انتاجاته جميع أنحاء العراق نظراً لوجود الكثير من العوائق التي سببها الحصار الاقتصادي المفروض على العراق آنذاك، وما أن احتل العراق حتى دمرت بنائه التحتية وتعرضت المحطات البحثية والمختبرات التابعة له إلى النهب والسلب الذي عم البلاد في حينها، وأُخذت بعض المحطات التابعة له مساكن للأهالي النازحين كمحطة أصول الدواجن في سامراء ومحطة المحاصيل في ربيعة وغيرها من المحطات، وفي عام 2004 دمج المركز مع الهيئة العامة للبحوث الزراعية (دائرة البحوث الزراعية حالياً) وتوقف نشاطه شبه الكامل لتصبح دائرة البحوث الزراعية هي المصدر الأساسي لإنتاج البحوث الزراعية التابعة لوزارة الزراعة من خلال محطاتها واقسامها البحثية المتنوعة الثمانية وهي\*:

1. قسم بحوث الثروة الحيوانية.
2. قسم بحوث التربة.
3. قسم بحوث محاصيل الحبوب والبقوليات.
4. قسم بحوث الذرة الصفراء والبيضاء.
5. قسم بحوث الوقاية.
6. قسم تطوير زراعة الرز.

\* مقابلة مع د. سعد حاتم/مدير قسم التخطيط/دائرة فحص وتصديق البذور بتاريخ 2019/3/31.  
\* مقابلة مع د. سعد حاتم/مدير قسم التخطيط/دائرة فحص وتصديق البذور بتاريخ 2019/3/31.

7. قسم بحوث الاقتصاد الزراعي.

8. قسم بحوث نينوى.

وبعد عام 2004 ولغاية 2009 ساد السبات في أغلب المحطات والوحدات البحثية نتيجة للإهمال الحكومي الكبير للقطاع الزراعي بصورة عامة وللظروف الأمنية السيئة في ذلك الوقت التي كونت عقبة كبيرة في تنفيذ خطة وزارة الزراعة المالية الطموحة للتطوير البحوث الزراعية للمدة من (2007- 2009)، مما اضطر إلى تأجيلها للمدة من (2011- 2014).

على الرغم من الدعم الحكومي البسيط التي تلقتة التشكيلات البحثية وعلى رأسها دائرة البحوث الزراعية، إلا أنه كان يفتقر للاستدامة مما ولد ذلك التذبذب في المشاريع البحثية المنجزة وتوقف بعضها بسبب تذبذب الدعم والافتقار إلى الخبراء من الباحثين في مختلف المجالات البحثية الزراعية، ومن حيث توجه الحكومي في تحسين سلالات الماشية المحلية فلا زالت محدودة ومنها قيد البحث في المحطات البحثية.

جدول (56) البرامج والمشاريع الإنمائية والوطنية في العراق للمدة من (1995- 2000)

سنة الشروع	البرنامج
1995	البرنامج الوطني لتطوير زراعة الرز في المنطقة الشبلية. البرنامج الوطني لتطوير زراعة الحبوب والبقوليات في المنطقة الديمة.
1996	البرنامج الوطني لتطوير زراعة الطماطم. البرنامج الوطني لتطوير زراعة الذرة الصفراء. المشروع الانمائي لتطوير زراعة محصول زهرة الشمس. البرنامج الوطني لاستخدامات المياه المالحة.
1998	البرنامج الوطني لإعادة تأهيل قطاع الدواجن.
1999	البرنامج الوطني لتطوير زراعة القطن. مشروع تطوير تقنيات الري الحديثة. البرنامج الوطني لتطوير زراعة وإنتاج المحاصيل الزيتية.
2000	البرنامج الوطني لنشر زراعة الزيتون عالي الزيت. البرنامج الوطني لتكثير النخيل.

المصدر: وزارة الزراعة العراقية/ دائرة البحوث الزراعية/ قسم التخطيط والمتابعة.



فقد قامت وزارة الزراعة باستيراد سلالات ذات كفاءة إنتاجية عالية لغرض اجراءات التضرير وتحسين السلالات المحلية مع الحفاظ على النكهة والطعم الخاص والمرغوب الذي تمتاز بها هذه السلالات، وبشرت دائرة البحوث الزراعية التابعة لها عام 2006 ببرنامج إنتاج الكباش العواسي من خلال استيرادها واكثارها محلياً من خلال محطة بحوث المجترات التابعة للوزارة والتي تضم ثلاث وحدات بحثية هي بحوث الأغنام، الماعز، الجاموس. فقامت هذه المحطة بإنتاج سلالات أكباش عواسي عالية الإنتاجية وذات كفاءة تناسلية عالية مع الحفاظ الصفات المحلية المرغوبة وقامت بتوزيع ما يقارب (6000) رأس من الكباش العواسية المحسنة وراثياً من بداية عمل المشروع ولغاية عام 2019 على جميع محافظات العراق من البصرة جنوباً إلى نينوى شمالاً ليشمل ذلك التوزيع المربين وكليات الزراعة والطب البيطري ومنظمات المجتمع المدني، إلا أن هذا الإنجاز لا يمكن عده إنجازاً كبيراً إذا ما قورن بالمدة التي قضاها البرنامج البالغة (13) سنة والمبالغة الكلية المخصصة له والبالغة (5250) مليون دينار عراقي،(وزارة الزراعة، الخطة الاستثمارية،2017، بيانات غير منشورة) أي أن الإنتاج السنوي من الاكباش يقدر بمعدل (500) رأس سنوياً وهذا المعدل يعد ضعيفاً لكون مشروع إنتاج أكباش العواسي هو مشروع وطني خصص له مبلغ سنوي مقداره (400) مليون دينار عراقي ، إلا أن نسبة الإنجاز المالي ضعيفة جداً قدرت عام 2015 بـ (1 %) فقط ،(وزارة الزراعة، ،2017).

إن نسبة الإنجاز المالي لهذا المشروع تؤكد التذبذب في انجاز المشروع بحثياً، فعلى الرغم من شمول هذا البرنامج توزيع هذه السلالات المحسنة وراثياً جميع المحافظات، إلا أنه لم يكون على وفق خطة مدروسة كما أن هذا المشروع لم يخلو أيضاً من أشكال الفساد الإداري والمالي مما أدى إلى تعثره بعد عام 2014 وعمله بنطاق ضيق، ولكن مع هذا فقد أضفى هذا المشروع لمسة اقتصادية أنعشت لحدما إنتاج الأغنام في بعض محافظات العراق.

كما قامت دائرة الثروة الحيوانية التابعة لوزارة الزراعة منذ بضع سنوات بمشروع الأصول الحيوانية الوراثية والذي رصد له مبلغاً قدره (12) مليار دينار عراقي، إلا أن هذا المشروع لم يحقق أهدافه نتيجة لعدة أسباب منها الفساد الإداري والمالي وعدم وجود خطة بحثية حقيقية ولضعف الكفاءة والخبرة في هذا المجال، فلقد انخفضت التخصيصات السنوية للمشروع من (554 - 13) مليون دينار عراقي وبشكل واضح منذ عام 2014 تدريجياً إلى تم إيقافه عام 2016 (وزارة الزراعة، ،2017).

وفي مطلع عام 2019 أصبح العراق يمتلك الكثير من الوحدات والمحطات والدوائر البحثية الزراعية والمنتشرة في انحاء محافظات العراق ولاسيما التشكيلات البحثية التابعة لوزارة التعليم العالي

والبحث العلمي والتي اقتربت من (30) مركزاً بمختلف التخصصات الزراعية والبيطرية وكما في الملحق (6)، ولكن على الرغم من ذلك فلا زالت هنالك مشاكل زراعية كثيرة تواجه المنتج الزراعي، كانتشار الأمراض والحشرات وانخفاض في الإنتاجية الزراعية والحيوانية عموماً مقارنة بدول الجوار ودول العالم.

ويمكن حصر بعض أسباب عدم نجاح المراكز والوحدات البحثية الزراعية في العراق سواء التابعة لوزارة الزراعة أو وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أو أي وزارة ذات صلة بالآتي:

1. ان تأسيس أغلب التشكيلات البحثية لم تبنى على أساس حاجة حقيقة ضمن الخطط الوطنية الشاملة للعراق، وإنما بنيت على أساس تقدير مجموعة من الباحثين ورغبتهم في التأسيس والحصول على الموافقات الرسمية.

2. وجود تكرار لنفس التشكيل البحثي لأكثر من جهة كدائرة البحوث الزراعية في وزارة الزراعة ودائرة البحوث الزراعية في وزارة العلوم والتكنولوجيا من دون وجود ترابط أو تنسيق بينها أو حتى التنافس العلمي، مما يعني تشتت الجهود البحثية والمالية.

3. ضعف التخصيصات المالية الموجهة للبحوث الزراعية عموماً، وقد يعود ذلك لعدة أسباب منها الصرف على المجهول، أو عدم الثقة بعملية الباحثين وإمكانية الاستفادة من هذه التخصيصات وتوجيهها التوجيه العلمي السليم.

4. تفشي الفساد الإداري والمالي في التشكيلات البحثية مما يعني تشتت الجهود المالية والبحثية.

5. ضعف التنسيق بين كليات الزراعة والطب البيطري والمراكز والوحدات البحثية في وزارة الزراعة، إذ يعمل كل على حدة من دون وجود تعاون بينهما.

6. قلة الدورات التطوير والتأهيلية المثمرة مع الدول المتقدمة لنقل الخبرات في مجال البحوث الزراعية الحديثة ذات الطابع الميداني.

**9-3- الإرشاد الزراعي:** يعد الإرشاد الزراعي أحد أهم أشكال الدعم الحكومي للمنتجين الزراعيين وهمزة الوصل بينهم وبين البحوث الزراعية، فحيوية نشاط جهاز الإرشادي الزراعي هو مؤشر واضح على الاهتمام الحكومي بالقطاع الزراعي، وتمثل دائرة الإرشاد والتدريب الزراعي الجهاز الإرشادي في العراق التابعة لوزارة الزراعة، إذ تقوم هذه الدائرة بمجموعة من الأنشطة الإرشادية سنوياً لإيصال أحدث التقنيات الزراعية المناسبة للمنتجين الزراعيين للنهوض بواقعهم الإنتاجي وذلك من خلال

مجموعة من الوسائل والطرائق الإرشادية ويكون ذلك على وفق خطة سنوية يستند أساس إعدادها على التخصيصات المالية السنوية من الموازنة الاتحادية العامة.

من خلال مراجعة ملحق (7-1) و (7-2) نجد ان دائرة الارشاد والتدريب الزراعي قد تتوعت بأنشطتها الإرشادية سواء النظرية منها أو العملية او المطبوعة للمدة من (2011-2017) لكن مع هذا فيمكن تحديد بعض المآخذ السلبية على تخطيط وتنفيذ هذه الأنشطة المتنوعة وكما يأتي:

1. التذبذب الواضح في الأنشطة المنفذة ضمن المدة المذكورة أعلاه متجهة نحو الانخفاض، وقد يعود ذلك لقلّة التخصيصات المالية السنوية.

2. التركيز على الندوات الإرشادية من حيث نسبة التنفيذ وكذلك عدد المنفذ منها سنويًا مقارنة بالأنشطة الإرشادية الأخرى ولاسيما الحقول الايضاحية وأيام الحقل والمشاهدات، وهذا قد يعود لقلّة تكلفتها وسهولة إعدادها، في حين أنه بالإمكان تقليلها على حساب زيادة الإيضاحات الحقلية أو المشاهدات التي تجدي نفعًا أكثر من الندوات الإرشادية.

3. يلاحظ أن عدد المنفذ من الأنشطة أكثر من عدد المخطط لها لأغلب السنين ضمن المدة المذكورة، وهذا قد يعود لسوء التخطيط المسبق، إذ إن تحديد حاجة القطاع الزراعي للأنشطة يجب أن يؤخذ بنظر الاعتبار الكثير من الحالات والمشاكل الزراعية المتوقعة والتنبؤ بها قدر الإمكان، فالفارق بين المخطط والمنفذ أكبر من أن يفسر بظهور مشاكل زراعية طارئة حدثت بعد إقرار الخطة.

4. لازالت دائرة الإرشاد والتدريب الزراعي تستخدم المطبوعات الفنية في إيصال المعلومات والتوصيات إلى المنتجين الزراعيين التي تكلف أموال كبيرة في إنتاجها، في حين أنه بالإمكان الاستغناء شبه الكامل عن هذه الوسيلة واستبدالها بوسائل التواصل الاجتماعي التي لا تكلف الدولة اية مبالغ تذكر ولاسيما أنها أكثر متابعة والأفضل في الوقت الحالي من الوسائل المطبوعة لدى عامة الناس على افتراض أن المستهدفين منها يجدون القراءة.

5. تلجأ دائرة الإرشاد والتدريب الزراعي إلى إنتاج البرامج التلفزيونية وعرضها على الفضائيات العراقية الرسمية، وهذا يكلف دولة أموال كبيرة في حين بالإمكان إنتاج البرامج التلفزيونية نفسها وعرضها على وسائل التواصل الاجتماعي لتقليل الكلفة ولضمان مشاهدتها أو وصولها لأكثر عدد ممكن من المستهدفين (المنتجين الزراعيين خصوصًا).

من خلال مراجعة ملحق (7-1) و (7-2) فإننا يمكن أن نقدر حجم الجهود المبذولة من قبل دائرة الارشاد والتدريب الزراعي في تنفيذ أنشطة زراعية متنوعة وكثيرة للمدة من (2011 -

(2017)، ولكن المثير للغرابة والدهشة هو أن الواقع والدراسات تشير إلى أن أثر هذه الأنشطة غير واضح ولم تعكس الأهداف من تنفيذها في تحسين وتطوير واقع المنتج الزراعي أو الإنتاج الزراعي بصورة عامة، ولشخيص دور الارشاد الزراعي كأحد المنظمات الحكومية الزراعية الداعمة للمنتجين الزراعيين والمساهمة في تحسين التنمية الزراعية المستدامة سنتطرق لجملة من البحوث والدراسات التي أعزت أسباب الانخفاض في مستوى تطبيق التوصيات العلمية والممارسات الزراعية وانخفاض المستوى المعرفي للمستهدفين بالممارسات الزراعية المختلفة إلى ضعف دور الجهاز الإرشادي في إيصال المعلومة أو التقنية الزراعية بوسائله المتنوعة لموضوعات وسنين مختلفة وفي أدناه إيجاز لنتائج هذه الدراسات:

أولاً/دراسة (خميس، 2008): استهدفت الدراسة التعرف على مستوى معرفة أصحاب البساتين في قضاء الرمادي بمحافظة الأنبار لآفة الحمضيات ووصف معرفة الزراع بتلك الآفة بأنه متوسط وبنسبة (67.86 %) وأن هناك ضعف في معرفة أصحاب البساتين بتشخيص الحشرة ومكافحتها، وقد أعزى الباحث هذا لضعف الدور الإرشادي.

ثانياً/دراسة (عباس، وآخرون، 2008): أشارت إحدى الدراسات إلى ضعف دور الارشاد الزراعي من خلال تحديد المستوى المعرفي لأصحاب بساتين النخيل في محافظة ديالى لأعراض آفة حشرة دوباس النخيل، إذ تبين وجود مستويات منخفضة ومتوسطة من معارف أصحاب البساتين إذ بلغت نسبة ذوي المستويات المنخفضة (30.5 %) بينما بلغت نسبة ذوي المستويات المعرفية المتوسطة (60 %) في حين بلغت نسبة ذوي المستويات المرتفعة حوالي (9.5%).

ثالثاً/دراسة (كشاش، 2009): بينت نتائج هذه الدراسة أن المستوى المعرفي للفلاحين ببعض الممارسات الزراعية المستدامة في محافظة الديوانية كان ضعيفاً إذ شكلت ما نسبته (54.5%) من المستوى المعرفي المنخفض و (45.5%) من المستوى المعرفي المتوسط ولا يوجد مستوى معرفي في فئة المرتفع مما يدل على ضعف دور الإرشاد الزراعي في إيصال المعلومات والممارسات والتوصيات الزراعية السليمة في جانب الزراعة المستدامة.

رابعاً/دراسة (العنابي وآخرون، 2010): استهدفت هذه الدراسة مستوى تطبيق مزارعي ناحية الدير بمحافظة البصرة لعمليات صيانة الساحة نوع (بيلاروس) وظهرت النتائج أن (57.14%) من المزارعين هم من الفئة المنخفضة في التطبيق و(42.86%) من المزارعين الذي يقع مستوى تطبيقهم في الفئة المتوسطة، وأعزى الباحثين ذلك لعدة أسباب منها ضعف اتصال الجهاز الإرشادي وأوصت

الدراسة بضرورة تكثيف الجهود الإرشادية نحو المزارعين في مجال صيانة الساحبات (الجرارات) الزراعية.

**خامساً/دراسة (العجيلي، 2010):** استهدفت الدراسة تحديد المستوى المعرفي للزراع بالآثار السلبية للمبيدات على البيئة في ناحية العلم بمحافظة صلاح الدين وخلصت نتائج الدراسة إلى أن المستوى المعرفي للزراع بالآثار السلبية للمبيدات على البيئة هو متوسط يميل إلى الانخفاض، إذ بلغ نسبة الزراع الذين تقع مستوياتهم المعرفية في الفئة المتوسطة (59.5%) ونسبة الزراع الذين تقع مستوياتهم المعرفية في الفئة المنخفضة هي (26.00%) وقد علل الباحث سبب ذلك إلى قلة وضعف الأنشطة الإرشادية المتعلقة بالتوعية الصحية لمخاطر المبيدات المستخدمة.

**سادساً/دراسة (آل بحر، 2012):** استهدفت الدراسة التي أجريت في محافظة كربلاء المقدسة تحديد المستوى المعرفي لأعراض آفة حشرة دوباس النخيل وتبين أن هناك (38.5%) من أصحاب البساتين هم من ذوي المستوى المعرفي المنخفض و (40.6%) من ذوي المستوى المعرفي المتوسط و (20.8%) من ذوي المستوى المرتفع وهذا يدل على قصور واضح في البرامج الإرشادية الموجهة إلى أصحاب البساتين.

**سابعاً/دراسة (الخشاب، 2013):** استهدفت الدراسة تحديد مستوى معارف مزارعي قضاء سنجار في محافظة نينوى بجملة استخدام الدورات الزراعية وبينت نتائج الدراسة أن (26.38%) من ذوي مستوى معرفي منخفض و (52.77%) من ذوي مستوى معرفي متوسط و (20.83%) من ذوي مستوى معرفي مرتفع، وعلل الباحث سبب ذلك إلى ضعف النشاط الإرشادي في جانب إيصال المعلومات والتوصيات ذات العلاقة بالدورات الزراعية.

**ثامناً/دراسة (الطائي، وآخرون، 2013):** استهدفت الدراسة التعرف على واقع خطة نشر تقنيات الري الحديثة ومستوى أداء النشاط الإرشادي والتجهيزي في نشر هذه التقنية، وخلصت النتائج إلى ضعف النشاط الإرشادي خلال مدة الدراسة من (2010 - 2012) وعد ضعف النشاط الإرشادي في نشر التقنية أحد أهم أسباب ضعف انتشارها بين المنتجين الزراعيين، وأوصى الباحثان بضرورة الارتقاء بالتنظيمات الإرشادية للوصول إلى أفضل صورة لنشر تقنيات الري الحديثة.

**تاسعاً/دراسة (الفتلاوي، وآخرون، 2015):** استهدفت الدراسة معرفة مزارعي الرز بالممارسات الزراعية لصنف فرات (1) في ناحية المشخاب في محافظة النجف الأشرف وهي المنطقة الأشهر في إنتاج الشلب (الرز) وبينت نتائج الدراسة أن (18.33%) من المزارعين يقع مستوى معرفتهم ضمن

الفئة المنخفضة و (53.33 %) يقع مستوى معرفتهم ضمن الفئة المتوسطة و (28.33 %) يقع مستوى معرفتهم ضمن الفئة المرتفعة.

وأعزى الباحثان أسباب الضعف العام للمستوى المعرفي لمزارعي الرز إلى عدة أسباب أهمها محدودية النشاطات الإرشادية المقدمة للمزارعين في مجال الممارسات الزراعية المرافقة لعملية نشر هذا الصنف (فراة 1) والمتمثلة بالندوات والدورات التدريبية والنشرات الخاصة به.

**عاشراً/دراسة (الخرزاعي، وآخرون، 2015):** استهدفت الدراسة تحديد المستوى المعرفي لأصحاب بساتين الرمان بحشرة دودة ثمار الرمان وطرائق ومكافحتها في محافظة كربلاء المقدسة وخلصت الدراسة إلى أن (30.40 %) من أصحاب البساتين هم من ذوي المستوى المعرفي المنخفض و (50 %) من أصحاب بساتين الرمان هم من ذوي المستوى المعرفي المنخفض وقد أعزى الباحثان أسباب ذلك إلى ضعف وقلة البرامج الإرشادية الخاصة.

وكما أظهرت نتائج الدراسة فيما يخص المشاكل التي تواجه أصحاب بساتين الرمان أن مشكلة ضعف الاتصال بين أصحاب البساتين والمرشدين الزراعيين قد جاءت بالمرتبة الأولى.

**حادي عشر /دراسة (العبودي، وآخرون، 2015):** استهدفت الدراسة تحديد المستوى المعرفي للمربين في مجال إدارة الأبقار وتربيتها في المحافظات الوسطى والجنوبية من العراق وخلصت الدراسة إلى انخفاض في مستوى المعرفي للمربين، إذ كان ما نسبته (62.80 %) من المربين ضمن الفئة قليلة المستوى المعرفي وأعزى الباحثان ذلك لعدة أسباب أهمها ضعف الخدمات الإرشادية المقدمة.

**ثاني عشر/دراسة (سلمان، وآخرون، 2015):** هدفت الدراسة إلى تشخيص مستوى معرفة المرأة الريفية بالزراعة في البيوت البلاستيكية من خلال مجموعة مجالات منها المعرفة بإنشاء البيوت البلاستيكية وطرائق الري والتسميد والمبيدات المستخدمة وتوصلت الدراسة إلى أن المستوى المعرفي كان منخفضاً، إذ كانت نسبة النساء الريفيات اللواتي يقعن ضمن المستوى المنخفض (48 %) بينما كانت نسبة النساء الريفيات اللواتي يقعن ضمن المستوى المتوسط (37%). وعلل الباحثان أسباب ذلك إلى ضعف النشاطات الإرشادية الموجهة إلى النساء الريفيات والتي قللت من مشاركتهن في الأنشطة الإرشادية.

**ثالث عشر/ دراسة (الخرزجي وآخرون، 2016):** استهدفت الدراسة التعرف على واقع خدمات نشاط الإرشاد الزراعي الحكومي في مجال إدارة الفلاح للأراضي المستصلحة والمحافظة على استدامتها في محافظة بابل وتحديد مستوى تطبيق الفلاحين المستفيدين من الأراضي المستصلحة للمستجدات

الزراعية الموصى بها في كل محور من محاور إدارة الأراضي المستصلحة والمتمثلة بـ(إدارة الري، إدارة التسميد، صيانة التربة).

وخلصت النتائج إلى أن مستوى تطبيق الفلاحين للمستجدات الزراعية الموصى بها في مجال إدارة الأراضي المستصلحة والمحافظة على استدامتها في محافظة بابل بشكل عام يوصفان بأنه منخفض، إذ كان محور إدارة الري يوصف بالوسط ومحور إدارة التسميد ومحور صيانة التربة فيوصفان بأنهما منخفضان، وعلل الباحثان أسباب ذلك لضعف أداء الجهاز الإرشادي في إعداد البرامج والأنشطة الإرشادية والتدريبية المتخصصة في مجال إدارة الأراضي المستصلحة وضعف العلاقة بينه وبين الفلاحين.

رابع عشر/ دراسة (النعمي وآخرون، 2017): استهدفت الدراسة معرفة دور الارشاد الزراعي في نشر تقنية الزراعة العضوية لدى زراع الخضر المحمية في محافظة واسط وبينت نتائج الدراسة إلى أن المستوى المعرفي لدى الزراع كان متوسطاً يميل إلى الانخفاض، إذ بلغت نسبة الذين يقع مستوى معرفتهم ضمن الفئة المنخفضة (20 %) وبلغت نسبة الذين يقع مستوى معرفتهم ضمن الفئة المتوسطة (64 %).

وقد أعزى الباحثون سبب ذلك إلى ضعف الأنشطة الإرشادية التي قام بها الجهاز الإرشادي من دورات تدريبية وزيارات ميدانية فضلاً عن قلة النشرات العلمية والإرشادية المتعلقة بتقنية الزراعة العضوية.

من خلال الدراسات أعلاه يمكن أن نستنتج ضعف الجهاز الإرشادي في تأدية مهامه اتجاه المنتجين الزراعيين عموماً على الرغم من وجود النشاطات الإرشادية التي تنفذ سنوياً وتتفق عليها الكثير من الأموال.

**9-4- الاستثمار الزراعي:** تعد زيادة نسبة الاستثمارات الزراعية سواء على المستوى الحكومي أو مستوى القطاع الخاص من أهم المؤشرات الدالة على إحداث تنمية زراعية مستدامة متكاملة من خلال استغلال الأراضي المتروكة ومن ثم زيادة كمية الإنتاج التي تؤدي إلى زيادة فرص العمل ورفع مستوى دخل المنتجين الزراعيين، كما يعد مؤشراً مهماً على اهتمام الحكومة بالقطاع الزراعي من خلال تخصيص المبالغ المالية سنوياً لغرض الاستثمار الزراعي.

ولقد أظهرت نتائج البحث التي أجراها الباحث من خلال المقابلات الشخصية مع المسؤولين في وزارة الزراعة ومراجعتة للبحوث والدراسات ذات الصلة والوثائق والسجلات الخاصة بالخطة الاستثمارية

والتقارير السنوية لديوان الرقابة الإدارية الاتحادي الخاص بذلك، إن نوع النشاط الذي تتصف به وزارة الزراعة العراقية هو (خدمي، بحثي، إرشادي) ولا يتضمن أي نشاط إنتاجي وذلك منذ عام 2003، إذ تحولت المشاريع الاستثمارية الزراعية التي كانت تنفذ من قبل وزارة الزراعة إلى القطاع الخاص بعد بيعها أو تأجيرها وبدء النشاط الإنتاجي يقل في وزارة الزراعة حتى عام 2015، أي أن وزارة الزراعة لا تتضمن أي نشاط إنتاجي متكامل بعد عام 2015 بشكل معلن وصريح، وهناك ثلاثة مصادر رئيسة لتمويل المشاريع الاستثمارية المنفذة من قبل وزارة الزراعة للمدة من 2008-2015 وهي:

أ-الموازنة الاستثمارية ب- المبادرة الزراعية ج- الدول المانحة.

كما أظهرت نتائج البحث أن هناك إخفاقات في تنفيذ المشاريع الاستثمارية التي تتولها وزارة الزراعة وتشكيلاتها وكما يأتي:

1- تقارب الكثير من أهداف المشاريع على الرغم من اختلاف جهات التنفيذ وكذلك الميزانية المخصصة كما أن هناك مشاريع مكررة، تنفذ من قبل جهتين مختلفتين تابعتين لوزارة الزراعة وكما في الجدول (57).

الجدول (57) المشاريع المتقاربة المنفذة من التشكيلات التابعة لوزارة الزراعة المدة من (2006-2017)

ت	اسم المشروع	الجهة المنفذة	اسم المشروع	الجهة المنفذة
1	تطوير زراعة الطماطم الهجينية في العراق	الشركة العامة للغابات والبستنة*	تنمية الطماطم	مديريات الزراعة في المحافظات
2	مشروع تنمية البطاطا	الشركة العامة للغابات والبستنة	مشروع تنمية البطاطا	مديريات الزراعة في المحافظات
3	تنمية وتحسين الغابات وزراعة اشجار	الشركة العامة للغابات والبستنة	تطوير الغابات	مديريات الزراعة في المحافظات
4	المكافحة الطبيعية للآفات الزراعية	المركز الوطني للزراعة العضوية	التصدي لمكافحة الآفات الزراعية	الهيئة العامة للبحوث الزراعية**

المصدر: ديوان الرقابة المالية الاتحادي، 2017، تذبذب انجاز المشاريع الاستثمارية الزراعية الاستراتيجية في العراق، ص: 13-15

2- تنفيذ مركز وزارة الزراعة لبعض المشاريع الزراعية التي لا تتناسب مع صنف عملها في الوقت الذي توجد دوائر زراعية تابعة لها مختصة بهذه المشاريع مما يجعل عمل هذه المشاريع متكلناً عند التنفيذ، الأمر الذي يؤدي فيما بعد إلى تحويل هذه المشاريع إلى الدوائر المختصة لإكمال المشاريع

\* دائرة البستنة حالياً.  
\*\* دائرة البحوث الزراعية حالياً.



لعدم وجود الخبرة الكافية لدى منتسبي مركز الوزارة، مما يسبب تأخر المشاريع والهدر بالأموال والجهد والوقت وضعف في تحقيق الهدف من المشاريع وعدم انجازها بشكل صحيح.

3- عدم وجود تنسيق سليم بين وزارة الزراعة ومجالس المحافظات قبل إقرار المشاريع الزراعية التي ستنفذها المحافظات ضمن مشروع تنمية الأقاليم مما يؤدي إلى توقفها لعدم تفهم مجالس المحافظات للعملية الزراعية ولأهمية هذه المشاريع ودورها في تحسين التنمية الزراعية المستدامة، وهذا ما تعانيه مديريات الزراعة التي فكت ارتباطها من وزارة الزراعة إدارياً عند عقد الاجتماعات مع مجالس المحافظات أو عند الشروع بالتنفيذ وطلب الدعم المادي.

4- عدم استقرار النفقات الاستثمارية وتأثرها بمبيعات النفط وتحديداً للمدة من عام 2014-2016، إذ شهدت هذه الأعوام انخفاضاً شديداً في أسعار النفط مما قلل الدعم الحكومي لكافة القطاعات ومنها القطاع الزراعي.

5- تركيز وزارة الزراعة على مشاريع النشاط الخدمي على حساب مشاريع النشاط النباتي والحيواني في حين أنه من المفترض وضع توليفة مناسبة للموازنة بين هذه الأنشطة للوصول إلى تنمية زراعية مستدامة ومتكاملة كما في الجدول (58).

6- تناقص عدد المشاريع المنفذة من قبل وزارة الزراعة وتشكيلات التابعة لها بشكل تدريجي، إذ انخفض عدد المشاريع الكلية من (136-31) مشروعاً للمدة من (2011-2017) وكما في الجدول (58).

7- انخفاض نسبة الصرف المالي من التخصيصات المالية السنوية للمشاريع الزراعية وبالتالي انخفاض نسبة تنفيذها، إذ تراوحت نسبة الصرف المالي للمشاريع الزراعية من (0 - 96) % للمدة نفسها كما في الجدول (58).

جدول (58) المصروفات ونسب انجاز الخطة الاستثمارية للمدة من 2011-2017

السنة	اسم النشاط	عدد المشاريع	نسبة الصرف
2011	مشاريع النشاط الخدمي	100	44
	مشاريع النشاط النباتي	16	81
	مشاريع النشاط الحيواني	20	81
	المجموع الكلي	136	53
2012	مشاريع النشاط الخدمي	98	86
	مشاريع النشاط النباتي	14	94
	مشاريع النشاط الحيواني	19	89
	المجموع الكلي	131	88
2013	مشاريع النشاط الخدمي	80	80
	مشاريع النشاط النباتي	12	84
	مشاريع النشاط الحيواني	18	95
	المجموع الكلي	110	84
2014	مشاريع النشاط الخدمي	57	88
	مشاريع النشاط النباتي	10	96
	مشاريع النشاط الحيواني	14	76
	المجموع الكلي	81	88
2015	مشاريع النشاط الخدمي	53	30
	مشاريع النشاط النباتي	10	39,6
	مشاريع النشاط الحيواني	8	30,2
	المجموع الكلي	71	31,1
2016	مشاريع النشاط الخدمي	22	46
	مشاريع النشاط النباتي	6	15
	مشاريع النشاط الحيواني	6	38
	المجموع الكلي	34	41
2017	مشاريع النشاط الخدمي	22	83
	مشاريع النشاط النباتي	6	86
	مشاريع النشاط الحيواني	3	0
	المجموع الكلي	31	66

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة الزراعة/دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة/قسم الخطة الاستثمارية/المصروفات الختامية لسنوات مختلفة

عاشراً/المؤشرات السياسية: يعطي هذا المؤشر مدى تأثير التوجه السياسي للدولة من حيث استقرار الوضع الأمني ومحاربة الفساد الإداري والمالي وسن التشريعات والقوانين وتأثير ذلك على القطاع الزراعي، وفي أدناه بعض المؤشرات الفرعية ذات العلاقة:

**10-1-1- القوانين والتشريعات:** يبين هذا المؤشر مدى مراعاة قانون الدولة وتشريعاتها لاستدامة الموارد الطبيعية من مياه وأراضي زراعية ومراعي طبيعية وصناعية وثروة حيوانية وغيرها، فضلاً عن العدالة في توزيع تلك الموارد ليأخذ كل ذي حق حقه، فالمنتج الزراعي يحاول الحصول على عوائد مادية مجزية والمستهلك يحصل على سلعة زراعية صحية ذات سعر مناسب لدخله. والدولة تحاول أن تحقق ذلك من خلال مجموعة من الإصلاحات والتشريعات والقوانين.

ويعقد قدم أو ضعف التشريعات والقوانين الخاصة بالقطاع الزراعي من أهم معوقات التنمية الزراعية المستدامة بسبب عدم مواكبتها للتغيرات الاقتصادية والتقنية والاجتماعية والبيئية والسياسية ومن أهم ما يخص بحثنا هذا هو التعرف على القوانين والتشريعات الخاصة بالتنمية الزراعية المستدامة ومنها:

**10-1-1- الملكية والحيازات الزراعية:** يبين هذا المؤشر حجم الحيازات الزراعية وطبيعتها ومدى تفتتها وتبعثرها ومدى العدالة المتحققة من تطبيق التشريعات الخاص بها في توزيع الأراضي الزراعية على المنتجين الزراعيين وأثرها على استدامة عائدات الأراضي الزراعية كمورد طبيعي.

إذ تعد طبيعة الحيازة الزراعية من حيث مساحتها وشكلها وانماطها وفئاتها من أهم العوامل المؤثرة في تكلفة الإنتاج، أضف إلى ذلك فهي تعبر عن مدى الضغط السكاني على الأراضي الزراعية، وتؤثر بشكل مباشر في تحديد نصيب الفرد من الرقعة الزراعية وطبيعة أنماط الاستغلال للأرض.

لقد مرّت الزراعة العراقية منذ إصدار قانون 30 عام 1958 بمشكلات كثيرة ومتنوعة، منها ما يخص الحيازات الزراعية، إذ حدد هذا القانون سقفًا لملكية الأراضي الزراعية التي كان يملكها الاقطاعيون بـ (1000) دونم للأراضي المروية سيحًا و (2000) دونم للأراضي المروية مطرًا (الديمية أو البعلية)، والاستيلاء مع التعويض على الأراضي التي تزيد على هذه المساحة وإعادة توزيعها على الفلاحين بحيازات صغيرة قدرها (30) دونمًا للأراضي المروية سيحًا و (40) دونمًا المروية مطرًا.

وعلى الرغم من أن هذا القانون لهو أهداف سامية كعدالة توزيع الأراضي الزراعية، إلا أنه لم يأخذ بنظر الاعتبار خلفية وثقافة وخبرة الفلاح في العملية الزراعية، فهو إن كان لديه خبرة في عمليات الحراثة وما شابهها من عمليات خدمة المحصول، فهو لا يملك الخبرة الكافية لتسويق المحصول ولا الرأس المال الكافي على سبيل المثال لا الحصر، كما هو الحال في الاقطاعيين

المالكين للحيازات الزراعية الكبيرة نتيجة للخبرة الطويلة في تسويق المحاصيل، علاوة على ذلك فإن تطبيق هذا القانون تسبب فيما بعد بهجرة الفلاحين من الريف إلى المدينة هرباً من وطأة الديون الحكومية الذين عجزوا عن سدّادها لقلّة خبرتهم التجارية والتسويقية، مما أدى إلى تدهور الأراضي المتروكة وتملحها وخروجها من حيز الإنتاج الزراعي في حين كان العراق يصدر سلع زراعية ما قبل اصدار هذا القانون آنذاك.

وبعد أن تبين لإصدار قانون 30 عام 1958 آثار سلبية عدل بقانوني الإصلاح الزراعي (117) و (90) لسنتي 1970 و 1975 على التوالي. والتي أصبح تقسيم الحيازات على النحو التالي: ملكيات أقل من (10)، وملكيات أكثر من (10) دونم وأقل من (20) دونم، وملكيات ذات المساحة الأكبر من (120) دونم، وملكيات أكثر من (300) دونم وكما موضح في جدول (59).

إن التفتت المستمر لقطع الحيازات الزراعية بسبب التوريد إلى وحدات إنتاجية صغيرة ومبعثرة بات عائقاً كبيراً أمام التنمية الزراعية المستدامة فأصبح من الصعب استخدام المكننة الزراعية بشكل اقتصادي، كما يؤدي هذا التفتت والتبعثر إلى جعل الحقول غير منتظمة بحيث تزيد فيها نسبة الضائعات وصعوبة في إيصال مياه الري، ناهيك عن النزاعات الناتجة عن تحديد مواعيد الحصاد المائية، كما أثبت بعض الدراسات ان تفتت الحيازات يعمل على خفض الإنتاج الزراعي بمقدار الثلث (خضير، 2017، ص: 98-99).

إن هذا التقسيم المبعثر خلف الكثير من الأراضي الزراعية غير الاقتصادية (دائرة تدقيق نشاط الزراعة والتعمير، 2013، ص: 10)، إذ قدرت نسبة الحيازات الزراعية الأقل من (20) دونم حوالي (68.72%) من مجموع الحيازات الزراعية، كما موضح في الجدول (59) وهذه مشكلة كبيرة تضاف إلى المشكلات الزراعية الأخرى في القطاع الزراعي، وهذا يعني تكوّن ملكيات زراعية لا تسمح للمنتج الزراعي بزراعتها بالمحاصيل الاستراتيجية أو إقامة المشاريع الزراعية الكبيرة التي تحسن من الاقتصاد الوطني، لكون امتلاك مساحات كبيرة متصلة يساعد على تقليل تكاليف الإنتاج ومنها تكاليف استخدام المكننة الزراعية، كأنظمة الري بالرش.

ونستنتج مما سبق أن وضع هذه التشريعات والقوانين الخاصة بالحيازات الزراعية كان لها آثار سلبية انعكست على الإنتاج الزراعي لكونها لم توضع بشكل علمي مدروس ولم تأخذ بنظر الاعتبار الكثير من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحتى التقنية (علي، 2011، ص: 7).

جدول (59) يوضع مساحة الحيازات الزراعية موزعة على الملكيات ونسبتها

النسبة	عدد الملكيات	مساحة الحيازة
8.91	157050	اقل من 10 دونم
59.82	492300	اكثر من 10 دونم وأقل من 20 دونم
27.51	28300	اكثر من 120 دونم
12.67	5214	اكثر من 300 دونم
100.00	525814	المجموع

المصدر: علي، محمد صالح حمد، 2011، دور الدولة في حل معوقات التنمية الزراعية بعد عام 2003، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد (6)، العدد (14)، المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية، جامعة بغداد.

**10-1-2- التغييرات التنظيمية في التشكيلات الزراعية:** يعطي هذا المؤشر أثر التشريعات والقوانين في التغييرات التنظيمية التي طرأت على وزارة الزراعة من دمج وشرط واستحداث للتشكيلات الزراعية التابعة لها وإلى أي درجة أثر ذلك على القطاع الزراعي وعلى التنمية الزراعية المستدامة المتكاملة من خلال استعراض بعض الأمثلة على التغييرات التنظيمية وكما يأتي:

1. مركز إباء للأبحاث الزراعية: تم الحديث عنه مسبقاً.
2. الهيئة العامة للنخيل: كانت الفكرة من تشكيل الهيئة العامة للنخيل عام 2005 هو تطوير زراعة النخيل في كافة محافظات العراق وتحسين البساتين القائمة وتطوير عملية جني التمور ووسائل توضعها وعرضها في الأسواق المحلية والخارجية لاسترجاع مكانة العراق في حصوله على صدارة الدول الأكثر إنتاجاً للتمور عالمياً، إلا أنه في عام 2013 دمجت الهيئة مع دائرة البستنة والغابات لتصبح قسماً تابعاً لها بعد أن صرفت مبالغ مالية كبيرة على مشاريعها الاستراتيجية الاستثمارية التي قدرت بـ (4305179) ألف دينار (أربعة مليارات وثلاثمائة وخمسة ملايين ومائة وتسعة وسبعون ألف دينار) دون تحقيق الأهداف المنشودة من مشاريعها، وهذا طبعاً أدى إلى تدهور حالة النخيل في العراق عما كانت عليه نتيجة لقلّة الاهتمام الحكومي بالنخيل المتمثل بانخفاض التخصيصات المالية الخاصة بالنخيل لكون التشكيل المسؤول هو قسم ضمن دائرة لها أقسام ومشاريع أخرى غير النخيل (ديوان الرقابة المالي الاتحادي، 2014، ص:2) إن بقاء وزارة الزراعة بدون تشكيل زراعي يعنى بالنخيل عرضها للإحراج أمام الدول المنتجة والمصدر للتمور في المحافل الدولية مما اضطرها إلى استحداث المركز الوطني للنخيل عام 2019 أثر انعقاد اجتماع الدول المنتجة للتمور منتصف عام 2019.

وعليه يمكن إضافة سبب مهم إلى الأسباب الأخرى في انخفاض إنتاج التمور في العراق هو عدم وجود تشكيل زراعي يليق بمستوى مكانة التمور كمنتوج زراعي عالمي.

3. الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية: تعود بدايات نشأة الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية في العراق إلى عام 1969 تحت مسمى (الشركة العامة لتصنيع وصيد الأسماك) ثم تحول مسمها إلى الشركة العامة للأسماك عام 1970 وجاءت فكرت التأسيس أصلاً نتيجة لحجم مساحة المسطحات المائية المتوفرة في العراق غير المستغلة في تنمية الثروة السمكية من نهري دجلة والفرات ورافدهما والخزانات والبحيرات والأهوار وشط العرب والتي تبلغ مجملها ما مقداره (3.8) مليون دونم، وعليه سعت الدولة آنذاك إلى تأسيس هذا التشكيل لتطوير وتنمية الأسماك في العراق بالتعاون مع فريق من المنظمة العربية للتنمية الزراعية عام 1975 لإجراء بعض الدراسات الميدانية حول الاستزراع السمكي لتلبية حاجة الفرد العراقي من الأسماك التي كانت لا تزيد بأفضل الأحوال عن (2) كغم فرد/سنويًا آنذاك وهي كمية متواضعة إذا ما قورنت ببعض الدول العربية والعالمية.

وفي عام 1979 تحولت من نظام الشركات إلى نظام المؤسسات نتيجة لتوسع الأنشطة فيها من إنتاج وخدمات وبحوث وفي حينها أنشئ أول مفقس سمكي اصطناعي في منطقة الصويرة طاقته الإنتاجية (200) مليون اصبعية، فضلاً عن مزرعة سمكية تقدر مساحتها (11) ألف دونم ثم استمرت التطورات الإنتاجية والإدارية بالتزامن حتى أصبحت الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية عام 1988 التي تحولت إلى تشكيل خدمي غير إنتاجي وغير بحثي (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 1989، ص: 1-2) مما أدى إلى تراجع إنتاج الأسماك مرة أخرى وكانت الرؤية آنذاك هي الاعتماد على الجمعيات التعاونية وعلى القطاع الخاص ثم استمرت هذه الهيئة بالتذبذب في نشاطها الخدمي حتى دمجت عام 2013 مع دائرة الثروة الحيوانية لتصبح قسمًا تابعًا لها وهذا ما زاد من تدهور إنتاج الأسماك وتوسعه في العراق (وزارة الزراعة، الموقع على الانترنت).

4. الشركة العامة للمحاصيل الصناعية: تشكلت الشركة العامة للمحاصيل الصناعية من شطر المنشأة العامة للغابات والمحاصيل الصناعية عام 1998 لتصبح المنشأة العامة للمحاصيل الصناعية والمنشأة العامة للبستنة والغابات وفي عام 1999 أعطت الصفة الإنتاجية وطبقت قانون الشركات العامة ليصبح إسمها الشركة العامة للمحاصيل الصناعية التي رصد لها مبالغ كبيرة من ميزانية المبادرة الزراعية والخطة الاستثمارية التي وصلت تقريبًا إلى قرابة (12) مليار دينار عراقي، وفي عام 2013 دمجت هذه الشركة مع دائرة البحوث الزراعية لتصبح جزءًا منها بعد صرفت (66%) من

المبالغ المخصصة لمشاريعها من دون تحقيق أهدافها المتمثلة برفد الثروة الحيوانية بالأعلاف الخضراء والخشنة من باقيا الحصاد باستخدام الطرائق الحديثة في الكبس، (ديوان الرقابة المالي الاتحادي، 2017، ص: 1-2) وهذا أدى أيضاً إلى تدهور زراعة الأعلاف فضلاً عن المحاصيل الصناعية الأخرى.

5. مركز الوطني للزراعة العضوية: كانت بدايات تأسيس المركز الوطني للزراعة العضوية عام 2006 عندما كان عبارة عن مجموعة مشاريع تنفذ من قبل وزارة الزراعة موزعة على المحافظات العراقية وأصبح مركزاً تابع لوزارة الزراعة عام 2010، وكان الهدف من تأسيس هذا المركز هو لغرض نشر تقنية الزراعة العضوية بين أكبر عدد من المنتجين الزراعيين من خلال مشاريعه الإرشادية البحثية الإنتاجية المنتشرة في المحافظات وإدخال نظام زراعي متطور لإنتاج غذاء صحي ذو قيمة غذائية عالية ونوعية جيدة ونكهة مقبولة من قبل المستهلك بأقل تكاليف ومساعدة المنتج الزراعي على:

- أ-إدامة خصوبة الأرض الزراعية من خلال إضافة مصدر عضوي مع المحافظة على الدورات الطبيعية للعناصر الغذائية.
- ب-اتباع إدارة زراعية معتمدة على استغلال المخلفات النباتية والحيوانية للمزرعة وتقليل تكاليف الإنتاج بشكل كبير.
- ت-ضمان مساهمة المنتج الزراعي في الحفاظ على البيئة الزراعية من التلوث والصحة العامة من خلال إتباع إدارة زراعية متكاملة وصيانة النظام البيئي دون الحاجة إلى استخدام المبيدات الكيماوية الضارة.

إذ كان أغلب الباحثين والعاملين في هذا المركز هو من منتسبي مركز إباء للأبحاث الزراعية المنحل، وبحكم الخبرة التي يمتلكوها منتسبو المركز الوطني للزراعة العضوية حقق المركز نجاحات متفاوتة حسب نشاط المراكز الإرشادية في المحافظة ومنها تبني الكثير من المنتجين الزراعيين تقنية الزراعة العضوية والعمل على صناعة الأسمدة العضوية واستخدامها في مزارعهم.

إن الغرض من استعراض هذه النبذة التاريخية لهذه التشكيلات الزراعية هو لبيان التخبط في التشريعات والقوانين فيما يخص دمج التشكيلات الزراعية، فبدلاً من أن تقوم وزارة الزراعة أو الجهات العليا في الدولة بتوسيع وتطويرها قامت بدمجها، الأمر الذي أدى لتقليل التخصيصات المالية للتشكيل

وبالتالي انخفاض في انجاز المشاريع والبرامج المتخصصة، ومما سبق يمكن ان نستنتج الفشل الواضح في بعض التشريعات والقوانين فيما يخص القطاع الزراعي.

**10-2- الوضع الأمني:** يعطي هذا المؤشر إلى أي مدى تأثرت البنى التحتية للقطاع الزراعي بسوء الوضع الأمني وإلى أي درجة تسبب ذلك في عرقلة التنمية الزراعية المستدامة المتكاملة، إذ يشير الواقع إلى أن العراق قد عانى من أوضاع أمنية سيئة أثرت بشكل مباشر وغير مباشر على القطاع الزراعي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي على مدى عقود مضت، ففي الحرب الإيرانية - العراقية (1980-1988) أوقفت معظم المشاريع التنموية لجميع القطاعات ومنها القطاع الزراعي، لكون معظم التخصيصات المالية في تلك الفترة كانت توجه للإنفاق العسكري، إذ قدرت نسب الإنفاق العسكري إلى إجمالي الدخل القومي ما بين (55-79) % (الكناني، 2013، ص:45) كما خسر العراق فيها مساحات واسعة من النخيل ولاسيما في مدينة الفاو في محافظة البصرة، فضلاً عن تعرض مصانع صناعة الأسمدة التابعة للشركة العامة لصناعة الأسمدة الجنوبية التابعة لوزارة الصناعة والمعادن إلى أضرار جسيمة أثناء هذه الحرب التي قدرت بين الدمار الكامل وبين أضرار جزئية بنسبة عالية مما أدى إلى خسارة العراق لهذه المصانع إلى الآن والتي تتراوح طاقتها الإنتاجية بين (42 - 73) ألف طن سنوياً (الشركة العامة لصناعة الأسمدة الجنوبية، 2019، ص:5) مما أدى إلى تعويض الكميات التي تنتج من هذه الأسمدة من الخارج وبالعملة الأجنبية.

وما إن وضعت الحرب أوزارها حتى فرضت الأمم المتحدة حصاراً اقتصادياً على العراق دام ثلاثة عشرة سنة الذي فرض من عام 1990 حتى عام 2003 وفيه مُنع العراق من استيراد الكثير من المواد ومنها مستلزمات الإنتاج الزراعي ولاسيما الأسمدة والمبيدات، مما أثر بالسلب على الإنتاج الزراعي وتدهور الأراضي وإصابة المحاصيل الحقلية وأشجار الفاكهة والحمضيات والحيوانات بالأمراض والأوبئة الفتاكة. أضف إلى ذلك انخفاض المبيعات النفطية بسبب العقوبات المفروضة آنذاك مما أدى إلى انخفاض ميزانية الدولة بصورة عامة وميزانية القطاع الزراعي بصورة خاصة.

وبعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 ظهرت أعمال النهب والسلب على دوائر الدولة الحكومية ومنها دوائر القطاع الزراعي، كما كان لهذه الاحداث الأثر الكبير في تدمير جزء ليس بقليل من البنى التحتية الزراعية، مما أثر على تحريك عجلة التنمية الزراعية المستدامة المتكاملة.

و في المدة من 2006-2008 شهد العراق نوع جديد من الظروف الأمنية السيئة والقاسية التي تسببت في ترك الكثير من المنتجين الزراعيين لأراضيهم وبساتينهم مما أدى إلى خسارة كبيرة للكثير



من بساتين الفاكهة، فضلاً عن تدهور الأراضي الزراعية التي أصبح من الصعب استصلاحها نتيجة لأعمال التهجير والقتل التي طالت البلاد آنذاك، وفي المدة من 2014-2016 تسبب الإرهاب في هجرة الكثير من المنتجين الزراعيين لأراضيهم وبساتينهم وحيواناتهم في ثلاث محافظات منتجة (الأنبار، صلاح الدين، نينوى) مما أدى إلى انخفاض كبير في الناتج الزراعي المحلي في تلك المدة. إن الاستقرار الأمني النسبي الذي شهده العراق للمدة من 2016-2019 والسنين المستقرة الأمنية الأخرى المتفاوتة لم تحدث تغييراً إيجابياً يقدر على أن لم عدم الاستقرار الأمني هو السبب الرئيس لفشل الكثير من الخطط والمشاريع الزراعية، وهذا يعني أن لسوء الأوضاع الأمني اثر واضح على فشل الخطط الزراعية وانخفاض الإنتاج الزراعي ولكن ليس سبباً أساسياً، وإنما هو جزء من منظومة معوقات التنمية الزراعية المستدامة المتكاملة، لكون أن هناك تفاوت في درجة الاستقرار الأمني في بعض المحافظات للمدة التي أعقبت عام 2003 وعلى الرغم من ذلك لم تستغل وزارة الزراعة المحافظات الأكثر استقراراً لتعويض النقص الحاصل من الإنتاج الزراعي بسبب سوء الوضع الأمني وإنما أبطت الخطة الزراعية كما هي إن لم تخفها بحجج عديدة أخرى.

إن وضع خطة تحسبية للأزمات التي يمكن أن يتعرض لها العراق بالنسبة للقطاع الزراعي يجب أن يكون من أولويات استراتيجية عمل وزارة الزراعة اتجاه تحسين القطاع الزراعي ورفع مساهمته من الناتج المحلي الإجمالي.

**10-3- الفساد الإداري والمالي في مؤسسات القطاع الزراعي:** يعطي هذا المؤشر درجة نقشي الفساد الإداري والمالي وأثره على التنمية الزراعية المستدامة المتكاملة ومدى جدوى الخطط الاستراتيجية التي تُرسم لتحسين واقع القطاع الزراعي ومدى نجاحها، ويرى الباحث أن هذا المؤشر من أكثر المؤشرات تأثيراً على تحقيق التنمية الزراعية المستدامة المتكاملة تخطيطاً وتنفيذاً ومتابعة و تقويماً ومراجعة، فمهما كان التخطيط دقيقاً من حيث تحديد الرؤية والرسالة ورسم الأهداف وتوفير الإمكانيات البشرية ومهما كانت حجم الميزانية المخصصة لتطوير القطاع الزراعي كبيراً فإن الفساد الإداري والمالي سيقضي على جميع هذه الجهود المبذولة.

فعلى الرغم من امتلاك العراق ثلاث تشكيلات رقابية تعمل على مكافحة الفساد الإداري والمالي التي تأسست عام 2004 وهي (هيئة النزاهة، مكاتب المفتشين العامين التي تأسست في الوزارات العراقية كافة، ديوان الرقابة المالية الاتحادي) إلا أن الفساد الإداري والمالي قد استشرى بكل صورته وبات عائقاً كبيراً اتجاه عجلة التنمية لكافة القطاعات ومنها تنمية القطاع الزراعي، وقد أخذت هذه

الظاهرة أشكالاً وصوراً عدة من محسوبة ومنسوية ورشوة وانعدام المسؤولية وتراجع الهمم والتفاس والتسيب في العمل، وأصبح الفساد مصدرًا لهدر واستنزاف المال العام وإخراجه من منظومة الإصلاح والتنمية الزراعية لصالح فئات تعمل كعائق لعملية التنمية الزراعية المستدامة، فقد تصدر العراق في الآونة الأخيرة المراتب العلا في قائمة الدول الأكثر فسادًا حسب تقارير منظمة الشفافية الدولية ومؤشر مدركات الفساد، وبحسب الجدول (60) فنجد أن مؤشرات مدركات الفساد بازياد فبعد ما كان مؤشر الفساد يحدد بـ (23) درجة عام 2003 وبترتيب عالمي بلغ (113) أصبح درجته (18) عام 2018 وبترتيب عالمي بلغ (169)، وهذا بحد ذاته يعد عائقًا كبيرًا على تحقيق أهداف التنمية الزراعية المستدامة لكونها تهدف إلى العدالة. والفساد يعمل لمصالح شخصية أو لصالح أفراد معينين وأن تفشي الفساد يساعد على انتشار الفقر.

جدول (60) يوضح ترتيب العراق على وفق مؤشرات مدركات الفساد الاداري والمالي للمدة من 2003-2018

السنة	مؤشر مدركات الفساد	الترتيب عربياً	عدد الدول العربية المصنفة	الترتيب دولياً	عدد الدول المصنفة	المصادر المستخدمة للعراق
2003	23	17	18	113	133	3
2004	21	18	18	129	146	4
2005	22	17	18	137	159	4
2006	19	18	18	160	163	3
2007	15	19	20	178	180	4
2008	13	19	20	178	180	4
2009	15	18	20	176	180	3
2010	15	19	20	175	178	3
2011	18	18	20	175	183	4
2012	18	18	20	169	176	4
2013	16	16	20	171	177	4
2014	16	16	20	170	174	4
2015	16	16	20	169	180	5
2016	17	17	20	169	180	5
2017	18	17	20	169	180	5
2018	18	18	20	169	180	5

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على منظمة الشفافية الدولية/التقارير السنوية لسنوات مختلفة

وعلى الرغم من الانتقادات التي وجهت نحو معايير اختيار مؤشرات مدركات الفساد في العراق واعدتها بعض الدراسات بأنها لا تخضع لأسس صحيحة لكون المصادر المستخدمة لتحديد المؤشر

قليلة ولا تمثل كل طبقات ومؤسسات العراق، إلا أن الواقع يشير إلى وجود فساد إداري ومالي في مؤسسات الدولة ومنها مؤسسات القطاع الزراعي، وكما في تقارير ديوان الرقابة المالية الاتحادي وملاحظة الباحث في السجلات التي أطلع عليها من مصدرها الحقيقة للمدة من 2005-2018 وسنستعرض بعض من نماذج الفساد الإداري والمالي مما له علاقة بالجانب الزراعي بأشكاله المختلفة وفيما يأتي بعض هذه النماذج:

**النموذج الأول (إنشاء مشروع محطات الأرصاد الجوية الزراعي):** أنشئ هذا المشروع سنة 2007 من قبل وزارة الزراعة العراقية لتوفير البيانات الجوية الآنية والتحليلات والتوصيات والاستشارات الزراعية في الأوقات المناسبة إلى المستفيدين ليتمكنهم من اتخاذ القرار السليم اثناء المواسم الزراعية، وعلى الرغم من تخصيص الميزانية الموهولة لهذا المشروع والبالغة (3513) مليون دينار عراقي (ثلاثة مليارات وخمسمائة وثلاثة عشر مليون ديناراً) إلا أن تنفيذ المشروع لم يخلو من أحد اشكال وصور الفساد الإداري والمالي والتي يمكن تلخيصها استناداً لتقرير ديوان الرقابة المالية الاتحادي ومن خلال البيانات التي حصل عليها الباحث من وزارة الزراعة وكما يأتي:

1. تأخر نصب المنظومات الممنوحة من مؤسسة المسح الجيولوجي الأمريكية (USGC) والبالغ عددها (45) منظومة والمستلمة للمدة من 2008-2011 من وزارة الزراعة وكانت مدة النصب من ثلاثة أشهر إلى سنتين ونصف ولم يبرر هذا التأخير في النصب بأسباب مقنعة.
2. في عام 2016 قامت إدارة المركز بتفكيك (2) منظومة من المنظومات الممنوحة من المؤسسة الأمريكية بحجة توفير مواد احتياطية للمنظومات البقية دون استحصال أي موافقات رسمية.
3. عدم نصب (5) منظومات مناخية التي نقلت إلى المواقع المخصصة لها في المحافظات (نينوى، صلاح الدين، الأنبار) خلال السنة 2012 واستمر ذلك لغاية سوء الأوضاع الأمنية مما أدى إلى فقدان هذه المنظومات لسوء الأوضاع الأمنية لسنة 2014.
4. تأخر المركز من نصب وتشغيل (15) منظومة عن مدة سنة كاملة وهي المدة المتفق عليها ضمن العقد المبرم كمدة صيانة من قبل الطرف الثاني، وهذا يعني أن المركز لم يستفد من ميزة إمكانية الصيانة في حالة حصول أي عطل في المنظومة، أضف إلى ذلك أن هنالك منظومات لم يتم نصبها وتشغيلها إلا بعد مضي من (5-7) سنوات على تأريخ استلامها في 2012/12/1 مما يعني عدم استفادة المركز أيضاً من حداثة التقنية فضلاً عن جانب الاندثار.

النموذج الثاني (صيانة المشاريع الاروائية للمدة من 2011/1/1-2017/12/31):

على الرغم من عمل وزارة الموارد المائية بتشكيلاتها على صيانة المشاريع الاروائية ضمن المدة المذكورة آنفاً إلا أن العمل لم يخلو من أحد اشكال وصور الفساد الإداري والتي يمكن تلخيصها استناداً لتقرير ديوان الرقابة المالية الاتحادي لعام 2018 ومن خلال البيانات التي حصل عليها الباحث من وزارة الموارد المائية وكما يأتي:

1. تعمل بعض محطات الضخ الرئيسية على الطاقة الكهربائية فقط إذ لم تزود بمولدات كهربائية ونتيجة للانقطاعات المستمرة للتيار الكهربائي فهذا يعني أن هناك توقف شبه مستمر لعمل هذه المضخات مما يؤدي إلى عدم إيصال المياه إلى الأراضي الزراعية في أوقات قد تكون الحاجة اليه ملحة وضرورية، فضلاً عن تجمع الأطنان في ممصات المضخة نتيجة لتراكمها ولاسيما في محطات البزل مما يؤدي إلى عطلها.

2. تلف وعطل بعض محطات الضخ الجديدة (الموليحة، الكرغولية القديمة والجديدة، بزل الراشدية) نتيجة لوجود ترسبات متراكمة من المياه الثقيلة التي ترمى في مياه الأنهر.

3. عدم نقل محطات الضخ في المناطق التي انتقلت الحاجة إليها إلى المناطق التي تحتاج إلى محطات ضخ.

4. لم يتم استبدال المحطات القديمة والمجهزة من (25-30) سنة بأخرى حديثة لضمان وصول المياه للأراضي الزراعية.

5. وجود الكثير من التجاوزات على الأنهر الرئيسية والفرعية لمعظم محافظات العراق، إذ بلغ عدد بحيرات الأسماك المتجاوزة وغير المرخصة (2006) بحيرة أما الأقفاص المتجاوزة وغير المرخصة فقد بلغت (671) قفصاً، فضلاً عن التجاوز على منافذ الري من مد أنابيب ونصب مضخات وتوسيع الأنابيب بكسرهما بشكل عشوائي، فقد بلغت عدد التجاوزات (2052) تجاوزاً وهذا طبعاً سيؤدي إلى انخفاض تصريف المياه في القنوات الاروائية وحرمان الكثير من الأراضي الزراعية من مياه الري.

6. استمرار وزارة الموارد المائية بمنح المستثمرين تأييدات لغرض إنشاء الأقفاص والبحيرات الخاصة بتربية الأسماك على الأنهر على الرغم من أزمة المياه المتفاقمة.

**النموذج الثالث (دائرة الأراضي الزراعية):** هي إحدى تشكيلات وزارة الزراعة وهي جهة متخصصة تتولى الإشراف على تطبيق التشريعات الزراعية لمختلف الأنشطة المتعلقة بتنظيم حقوق الملكية الزراعية والحيازة وتثبيت حقوق المغارسة والبساتين والأراضي وأنماط الاستغلال الزراعي فيها وموازنة

فعاليات مديريات الزراعة في كافة المحافظات وتأشير التطبيق السليم لها والتدقيق الفني والقانوني وإبداء المشورة حول ما يرد منها من معاملات خاصة بالأراضي الزراعية لتحقيق الأهداف المتوخاة من الاستثمار الأفضل للأراضي الزراعية واستقرار العلاقات الزراعية، وعلى الرغم من المهام التي تتولها هذه الدائرة إلا أن نشاطها لم يخلو من الفساد الإداري وبصدد ذلك لنا ما يأتي:

1. عدم امتلاك الدائرة أي قاعدة بيانات مرجعية عن الأراضي المستصلحة وعن مدى صلاحيتها الآن.

2. هناك الكثير من حالات التجاوزات على أراضي العائدة لدائرة الأراضي الزراعية ومن دون أن تتأخذ الدائرة أي إجراءات قانونية بصدد هذه التجاوزات.

3. لم تستطع الدائرة إلى نهاية عام 2018 جباية أي بدلات للأراضي المؤجرة العائدة لها وبالبلغة مساحتها (9.5) مليون دونم، كما أنها ليس لديها أي معلومات عن مقدار الجباية الواجب استحصالها من العقود المؤجرة للأراضي التابعة للدائرة والبالغة عددها (107670) عقداً لا على مستوى نوع العقد ولا على مستوى المحافظة.

**حادي عشر // المؤشرات المؤسسية للقطاع الزراعي:** تمثل هذه المؤشرات الدعامية التنظيمية الإدارية للقطاع الزراعي فهي تدل على مدى قوة البناء المؤسسي للقطاع الزراعي من حيث قدرته على مجابهة التحديات والاستفادة من الامكانيات لتحقيق أفضل صورة للاستدامة والتكامل في التنمية الزراعية، وإلى أي مدى تهتم الحكومة بهذه المؤسسات ويمكن الاستدلال بذلك من خلال التعرف على المؤشرين الفرعيين الآتيين:

**11-1- مؤسسات القطاع الزراعي:** يتمتع القطاع الزراعي في العراق عموماً بمؤسسات مرتبطة بالزراعة لا تقل حجماً عن نظيراتها في بقية الدول النامية سواء أكانت هذه المؤسسات حكومية تابعة لوزارة الزراعة أو وزارة الموارد المائية أو كليات الزراعة والطب البيطري التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي أو غير حكومية كمؤسسات مجتمع مدني وشركات القطاع الخاص المختلفة، إلا أن الترابط بين مؤسسات الوزارة الواحدة ضعيف جداً فضلاً عن ضعف الترابط بين الوزارات، وهذا يعني عدم وجود تنسيق حقيقي بين الوزارات مما يعني ضعف الخطط الاستراتيجية الخاصة بالقطاع الزراعي.

**11-2- مؤسسات التكامل الزراعي:** يعد مؤشر تطور الصناعات الزراعية من حيث انتشارها وتنوعها وجوده منتوجاتها من المؤشرات التي تدل على زيادة نشاط التكامل بين قطاعي الزراعة

والصناعة، وعلى الاهتمام الحكومي لجانب التكامل في التنمية الزراعية وتطبيقه، ويشير الواقع إلى عدم وجود مؤسسة حكومية أو خاصة أو مختلطة تهتم وتدعم التكامل الزراعي - الصناعي في العراق بشكل مباشر وصريح وتشجيع المنتجين الزراعيين على ذلك والتنسيق بين الزراع و المستثمرين لتحقيق التكامل الزراعي- الصناعي من حيث متابعة المشاريع الزراعية الصناعية ومعرفة جدوها الفنية والاقتصادية.

وعلى الرغم من عدم امتلاك العراق مؤسسات تعنى بالتكامل بين قطاعي الزراعة والصناعة إلا أن للصناعة الزراعية في العراق تأريخ طويل إذ بدأت بوادرها بعد تشكيل مجلس الأعمار في العراق عام 1952 وتطورت هذه الصناعة مع ازدياد اهتمام الحكومة العراقية بتطوير القطاع الصناعي بشكل عام خلال عقدي الستينات والسبعينات وحتى أوائل الثمانينات ومنها الصناعات الغذائية، إذ كانت الأهداف التخطيطية في هذا المجال آن ذاك تركز على التقليل من الاعتماد على المواد الغذائية المستوردة والتوسع في إنتاج المواد الغذائية محلياً، واتخذ هذا الاهتمام الحكومي صوراً عديدة تمثلت بزيادة حصة القطاع الصناعي من التخصيصات المالية ضمن الخطط الاستثمارية الخمسية ورفع نسبة القروض في المصرف الصناعي لتقديم القروض للمستثمرين في مجال الصناعات الغذائية(الجنابي وآخرون، 2013، ص:6).

لكن بالمقابل فإن الحكومة آن ذاك لم تكن مهتمة بالقطاع الزراعي بالقدر نفسه بالنسبة للقطاع الصناعي في تلك الفترة، مما صنع نوع من عدم التوازن في جانب التكامل الزراعي الصناعي، إذ انشأت العديد من المعامل الاستراتيجية كمعمل السكر في محافظة ميسان والشركة العامة لصناعة الزيوت في بغداد ومعامل النسيج في محافظة القادسية ومعامل الأسمدة في كل من محافظة (البصرة، صلاح الدين، الأنبار) وغيرها من الصناعات الزراعية.

ومع مرور الوقت تدهورت الصناعات الزراعية لعدم كفاية المواد الأولية المحلية وبساطة جودتها من الناتج الزراعي نتيجة لإهمال الحكومي للقطاع الزراعي لحساب القطاع الصناعي في أواخر الثمانينات ولعدم وجود مؤسسات تعنى بها وتدعمها، مما أدى ذلك إلى استيرادها من الخارج والتي زادت من تكاليف إنتاج هذه الصناعات، ومع دخول العراق الحروب وفرض الحصار الاقتصادي عليه في مطلع التسعينات توجه العراق حينها إلى الاهتمام بالقطاع الزراعي نتيجة لتدهور القطاع الصناعي ولافتقاره إلى المواد الأولية غير الزراعية والتي يصعب في حينها الحصول عليها بسبب ظروف الحصار المفروض. وفي منتصف التسعينات حاولت الحكومة في حينها بالتوازن بين قطاعي

الصناعة والزراعة فشجعت على زيادة الإنتاج الزراعي وحث المنتجين الزراعيين على زراعة المحاصيل الصناعية للدخول في الصناعة كصناعة الزيوت النباتية وصناعة السكر وغيرها من الصناعات الزراعية (محمد علي وآخرون، 2017، ص: 339).

من خلال الجدول (61) يُلاحظ تطور الصناعات الزراعية نحو المؤسسات الأصغر بشكل واضح عن المدة ما قبل فرض الحصار الاقتصادي وما بعده.

جدول (61) يوضح أعداد المؤسسات الصناعية والغذائية في العراق موزعة حسب أحجامها للمدة من 1991-2007

2007 وعلى وفق المسح الصناعي الزراعي الشامل لعام 2007

العدد			حجم الصناعات الزراعية
-2003) (2007	-1991) (2002	قبل عام 1991	
224	194	137	مجموع الصناعات الزراعية الكبيرة(1)
197	169	116	الصناعات الغذائية الكبيرة(2)
87.95	87.11	84.67	نسبة (2) إلى (1)
113	81	35	مجموع الصناعات الزراعية المتوسطة (3)
91	64	25	الصناعات الغذائية المتوسطة(4)
80.53	79.01	71.43	نسبة (4) إلى (3)
8987	7165	3090	مجموع الصناعات الزراعية الصغيرة(5)
6138	4515	1899	الصناعات الغذائية الصغيرة(6)
68.30	63.01	61.46	نسبة (6) إلى (5)
9324	7440	3262	إجمالي الصناعات الزراعية
6426	4748	2040	إجمالي الصناعات الغذائية

المصدر: عطية، احمد صبيح وسلام منعم زامل، 2013، الصناعات الغذائية في العراق بين الواقع وتحقيق الامن الغذائي، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (1)، العدد (10)، جامعة واسط.

ففي المدة من (1991-2002) قد ازداد عدد المؤسسات الصغيرة بنسبة (131.88) % وازداد عدد المؤسسات المتوسطة بنسبة (131.43) % وهي نسبة متقاربة إلى حد كبير، في حين بلغت نسبة المؤسسات الزراعية الكبيرة بـ (41.61)% وهي نسبة زيادة قليلة إذا ما قورنت بنسب الزيادة في المؤسسات الأخرى، وقد يعود ذلك لصعوبة الحصول على مستلزمات المؤسسات الكبيرة من المعدات والمكائن (لكون هذه المدة مدة حصار اقتصادي) ولحجم المخاطرة التي تزداد مع زيادة حجم المشاريع، كما أن لقلّة رؤوس الأموال دور كبير بهذا الخصوص، وعمومًا فإن هذا الفرق في نسبة الزيادة بأعداد المؤسسات يبين مدى التوجه الحكومي في فترة الحصار الاقتصادي نحو التكامل الزراعي - الصناعي على الرغم من مقيدات الحصار.

ويمكن تعليل سبب زيادة نشاط التكامل الزراعي - الصناعي في تلك الفترة هو للحظر المفروض على استيراد أغلب السلع ومن ضمنها السلع الغذائية بسبب الحصار، مما دعا إلى التوجه نحو الاعتماد على النفس لسد النقص الحاصل من المواد الغذائية وتوفيرها ضمن المواد البطاقة التموينية فشجع ذلك القطاع الخاص إلى إعادة تأهيل المصانع التي أهملت، وإنتاج المنتجات الغذائية من جديد لعدم وجود منافس قوي لهم ولضمان تسويق منتجاتهم، وفي ذات الوقت شجعت الحكومة المنتجين الزراعيين من زيادة إنتاجهم من خلال زيادة الدعم المادي ورفع أسعار شراء بعض المحاصيل الاستراتيجية و استنباط البذور المحسنة عالية الإنتاج المحسنة مما حقق نوع من التوازن بين القطاعين الزراعي والصناعي، إلا أن ذلك لم يدم طويلاً بسبب الاحتلال الأمريكي عام 2003 ورفع الحصار الاقتصادي واغراق الأسواق المحلية بالسلع المستوردة المنافسة.

وتقسم الصناعات الزراعية في العراق التي تعد جزءاً من الصناعات التحويلية إلى الصناعات الغذائية وصناعة النسيج والجلود والصناعات العلفية وصناعة الأسمدة (بالنسبة لصناعة فقد جرى الحديث عنها بشيء من التفصيل فيما سبق) وكما يأتي:

**11-2-1- الصناعات الغذائية:** تعطي جودة المنتجات الغذائية وانتشار معاملها وكفايتها مؤشرات عالية وإيجابية على تحقق التكامل الزراعي - الصناعي، وتحقيق الأمن الغذائي والوصول إلى الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية، كما أن لها دور كبير في تشغيل عدد ليس بقليل من العاملين الذي وصل إلى (22,4) % من إجمالي العاملين في القطاع الصناعي عام 2007، ويعود تأريخ تأسيس الصناعات الغذائية في العراق مع بداية تأسيس الدولة الحديثة عام 1921 وصدور قوانين الاستثمار الصناعي كقانون رقم (14) لسنة 1929 الذي ساهم بتشجيع الصناعة الآلية والتحول من العمل اليدوي إلى العمل الميكانيكي والذي أدى إلى توسع الصناعات الغذائية وتطورها وتعددتها لتشمل العديد من المجالات (الجنابي وآخرون، 2013، ص: 105).

فالصناعات الغذائية هي إحدى قطاعات الصناعة التحويلية الرئيسة في العراق؛ لكونها من الصناعات الأساسية والهامة، فهي تسهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية، إلا أن تدهور القطاع الزراعي أثر على نمو قطاع الصناعات الغذائية لكونه المصدر الأساسي لمواده الأولية (عطية وآخرون، 2013، ص: 26).

وتضم الصناعات الغذائية في العراق مجموعة كبيرة من الصناعات كصناعة الألبان ومشتقاته والزيوت النباتية والمشروبات وتصنيع اللحوم والدواجن والأسماك والمعلبات كمعجون الطماطم ودبس



التمور ومربى الفواكه وصناعة السكر، وغيرها من الصناعات الغذائية التي كانت هي السائدة والمنتشرة في الأسواق المحلية في فترة السبعينات والثمانينات وحتى أواخر التسعينات القرن الماضي. وبعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 تراجعت هذه الصناعة في قدراتها الإنتاجية نتيجة لإغراق الأسواق المحلية بالمنتجات الزراعية المستوردة المنافسة بجودتها وأسعارها لها، مما أدى إلى توقف الكثير من المصانع لعدم قدرتها على منافسة المنتجات المستوردة، علاوة على ذلك عدم تشجيع الحكومة للمنتجين الزراعيين على زراعة الأصناف عالية الجودة التي تلائم مواصفاتها الصناعات الغذائية (محمد علي وآخرون، 2017، ص: 337). ويلاحظ من الجدول (61) أن الصناعات الغذائية في صعود بسيط طيلة المدة من تأريخ تأسيس الصناعة وإلى عام 2007 ويعود ذلك للظروف التي مر بها العراق من حروب وحصار اقتصادي التي أثرت على جميع مفاصل الدولة وقطاعاتها ومن ضمنها قطاعي الزراعة والصناعة.

كما يمكن ملاحظة الفرق الواضح في أعداد المؤسسات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة ضمن المدة المشار إليها في الجدول نفسه، وكما يأتي:

إن الصناعات الغذائية الكبيرة هي الأكثر من الصناعات الأخرى نسبة إلى الصناعات الزراعية تحت الحجم نفسه، فتراوحت بين (84.67-87.95) % في حين تراوحت نسبة المتوسطة والصغيرة بين (25-91) % و (61.46 - 68.30) % على الترتيب وهذا مؤشر إيجابي.

1. إن نسبة إجمالي الصناعات الغذائية إلى إجمالي الصناعات الزراعية بصورة عامة قد تراوحت بين (62.53-68.91) % وهذا مؤشر إيجابي أيضاً يحسب لصالح التكامل الزراعي الصناعي.

2. إن عدد مؤسسات الصناعات الغذائية الصغيرة عموماً هي الأكثر من بين الصناعات الزراعية الأخرى بكافة أحجامها، إذ تراوحت بين (1899-6138) مؤسسة صغيرة، وهذا يعني ان العراق يعتمد بشكل أساسي على المؤسسات الصغيرة في توفير المنتجات الغذائية وهذا مؤشر سلبي يحسب لصالح التكامل الزراعي الصناعي.

3. إن نسبة الصناعات الغذائية الصغيرة إلى إجمالي الصناعات الزراعية عموماً هي الأكثر نسبة مقارنة بالصناعات الغذائية عموماً، إذ تراوحت بين (58.21-65.83) %، وهذا مؤشر سلبي لكون المؤسسات الصغيرة على الرغم من كثرة عددها إلا أنها من الصعب منافسة السلع المستوردة كما أنها في العادة تتذبذب في إنتاجها وجودة منتوجاتها.

11-2-2- الصناعات النسيجية: يعد انتشار صناعة المنتجات النسيجية محلياً وارتفاع جودتها مؤشراً يدل على تحقيق التكامل الزراعي الصناعي في العراق، وتعد الصناعات النسيجية في العراق من أهم الحرف التقليدية كحرفة حياكة النسيج، إذ توارثت جيلاً بعد جيل، وكانت في بداية عهدها تلبى معظم حاجات السكان من الملابس وغيرها مما يدخل في صناعتها الخيوط النسيجية، إذ تميزت المنسوجات العراقية بجودتها، وكان تسويقها يضاهاى أجود المنسوجات الأجنبية، ونافتت المنتجات الأجنبية لمدة طويلة حتى عهد ثمانينات القرن الماضي، إذ إنتشرت الشركات والمصانع النسيجية في أغلب محافظات العراق منها (بغداد، نينوى، واسط، بابل، الناصرية، محافظة القادسية، النجف).

إلا أن فرض الحصار الاقتصادي في مطلع تسعينيات القرن الماضي خلف الكثير من التغيرات في السياسات عمومًا والسياسات الزراعية على وجه الأخص، التي ركزت في حينها على زراعة محاصيل الحبوب الاستراتيجية لتوفير مواد البطاقة التموينية وتقليص زراعة المحاصيل الصناعية كالقطن والكتان وهذا أدى إلى قلة المواد الأولية الداخلة في الصناعة النسيجية، مما تسبب في توقف بعض المصانع النسيجية، كما أن لتقادم المكنائن دور كبير في تدهور هذه الصناعة.

وبعد عام 2003 وانفتاح السوق، وتدهور قطاع الكهرباء، تراجعت الصناعات النسيجية المحلية بشكل أثر، ولاسيما على مستوى القطاع الحكومي المتمثل في الشركة العامة للصناعات الحرفية التي كانت تعد منتجاتها فخر الصناعة الوطنية العراقية. كما أدى ذلك إلى إيقاف الكثير من معامل القطاع الخاص بسبب غياب الرقابة على المنتجات المستوردة التي غزت الأسواق وضعف تطبيق القوانين كقانون حماية المنتج وحماية المستهلك، والتعرفة الجمركية التي أثرت سلباً على هذه الصناعة مما جعلها شبه متوقفة حالياً فأصبحت غير قادرة على منافسة المنتجات المستوردة سواء من ناحية جودة المنتج أو سعره في ظل الاستيراد العشوائي غير الخاضع للضوابط أو القيود، إذ إن المستهلك العراقي يفضل في أغلب الأحيان المنتجات التي تجمع بين رخص الثمن والجودة المقبولة، كما أنه يعزف في أحيان كثيرة عن المنتج المحلي نتيجة لرداءة النوعية أو لارتفاع ثمنه بسبب ارتفاع أثمان المواد الأولية الداخلة في إنتاج المنتج المحلي والمستوردة من الخارج.

وعمومًا يمكن حصر أهم المشكلات والمعوقات التي تعاني منها الصناعة النسيجية في العراق بالآتي (وزارة الصناعة والمعادن، 2013، ص: 17-18):

1. غياب جودة المنتوجات النسيجية حسب المواصفات القياسية العراقية، إذ إن الشركات العامة والمختلطة تلتزم بالحد الأدنى من تطبيقها لهذه المواصفات (المشتقة من المواصفات العالمية) في حين أغلب شركات النسيج في القطاع الخاص لا تخضع لأي مواصفات قياسية.
2. نسبة كبيرة من شركات ومصانع القطاع العام تعمل دون الطاقة التصميمية لها، علماً أن شركات القطاع العام والمختلط هي الأكثر إنتاجاً مقارنة بالقطاع الخاص.
3. تدهور البنى التحتية كالطرق (البري، البحري، النهري، الجوي) وقطاع الكهرباء.
4. انخفاض إنتاج محصول القطن في السنوات الأخيرة الذي يعد المادة الأولية لإنتاج الملابس القطنية والنسيجية، إذ كان عدد المحافظات التي تزرع هذا المحصول عام 1980 على سبيل المثال لا الحصر (11) محافظة بكمية إنتاج بلغت (13851) طنًا/سنة، في حين بلغ عدد المحافظات التي تزرع هذا المحصول عام 2017 محافظتين فقط هما (واسط والقادسية) وبكمية إنتاج قدرت بـ (86) طنًا (وزارة الزراعة، 2017) مما أدى إلى اعتماد الصناعة النسيجية في العراق على المواد الأولية المستوردة من الخارج سواء أكانت أقطان أو غزول مصنعة لعدم كفاية ما ينتج من محصول القطن في بعض محافظات العراق، مما يعني زيادة تكاليف الإنتاج (مراد، 2010، ص: 179).

**11-2-3-الصناعات العلفية:** تعد صناعة الأعلاف الحيوانية محلياً بكل أشكالها أحد صور تحقيق التكامل الزراعي في العراق، وقد تطورت تقنيات صناعة الأعلاف تطوراً كبيراً في العالم في الآونة الأخيرة لمواكبة التطور الهائل والسريع في عمليات التحسين الوراثي للثروة الحيوانية ولسد وتغطية الحاجات الغذائية المتزايدة. وللوصول إلى إنتاجية عالية من المنتجات الحيوانية فإنه يتطلب إنتاج نوعية خاصة من العلائق التي تستخدم أنماط تقنية جديدة سواء في معدات التصنيع والوحدات الملحقة بها أو في المواد الداخلة في تركيب العلائق نفسها، لكونها شديدة الحساسية لأقل نقص غذائي قد يحدث خلال أي مرحلة من مراحل التربية أو نتيجة لأي خطأ في عمليات تركيب العلائق الخاص بها.

وعموماً فهناك العديد من أنواع الأعلاف والعلائق منها الأعلاف المألثة (العلف الأخضر، الدريس، الأتبان) والأعلاف المركزة المضغوطة التي تحتوي على كمية كبيرة من البروتين وتنتج جميع هذه الأعلاف في العراق من قبل القطاع الخاص، إذ بلغ إجمالي عدد معامل الأعلاف (العاملة وغير العاملة) في العراق بأنواعها لسنة 2018 (502) معمل بطاقة إنتاجية (4566.5) طن / ساعة حيث بلغ عدد معامل أعلاف المواشي (127) معملاً بطاقة إنتاجية (1313.5) طن / ساعة وللدواجن

(355) معملاً بطاقة إنتاجية (3038) طنًا / ساعة وللأسماك (20) معملاً بطاقة إنتاجية (215) طنًا / ساعة، في حين بلغ إجمالي أعداد معامل الأعلاف العاملة (109) معمل بنسبة 21.7% وبطاقة إنتاجية بلغت (1167) طنًا / ساعة وغير العاملة بعدد (393) معملاً بنسبة 78.3% بطاقة إنتاجية بلغت (3399.5) طن / ساعة. والجدول (62) يبين تطور أعداد معامل الأعلاف العاملة فقط والطاقة الإنتاجية في العراق للمدة من 2011-2018 بجميع أنواعها.

أما أسباب زيادة عدد المعامل غير العاملة فتعود إلى هدم بعض منها لقدمها وعدم الإدامة من قبل أصحابها ولارتفاع أجور الأيدي العاملة ومن جهة أخرى عدم توفر المواد العلفية المحلية وأقبال المربين على شراء المنتج المستورد لانخفاض سعره مقارنة بالمنتج المحلي، مما أدى إلى توقف تلك المعامل.

أما القطاع الحكومي فإن مساهمته في إنتاج الأعلاف تكاد تكون معدومة، إذ يمتلك معملين لإنتاج أعلاف الدواجن أحدهما في محافظة البصرة والآخر في محافظة بابل وهما حالياً متوقفين عن الإنتاج، ومعمل في محافظة واسط لإنتاج أعلاف المواشي بطاقة إنتاجية واحد طن / ساعة، وهذا أحد أهم المؤشرات الدالة على عدم الاهتمام الحكومي بالصناعة العلفية وإهمالها بالتالي للتكامل النباتي الحيواني هو جزء من التكامل الزراعي.

جدول (62) إجمالي تطور أعداد معامل الأعلاف والطاقة الإنتاجية في العراق للمدة من 2011-2018

صنف معامل الأعلاف						السنة
أعلاف الأسماك		أعلاف المواشي		أعلاف الدواجن		
الطاقة الإنتاجية طن/ساعة	العدد	الطاقة الإنتاجية طن/ساعة	العدد	الطاقة الإنتاجية طن/ساعة	العدد	
54	5	1417	135	2670	346	2011
9	2	1384	113	2619	326	2012
44	6	1414	132	2410	305	2013
71	9	1439	124	3113	317	2014
132	15	1294	126	2872.8	370	2015
114	19	1460.5	126	2422.3	315	2016
191	22	1210.4	119	2693	302	2017
215	20	1313.5	127	3038	355	2018

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على: وزارة الزراعة /البيانات الإحصائية السنوية للنشاط الزراعي للسنوات من 2011-2018.

من الجدول (62) يتضح لنا إن أعداد معامل إنتاج الأعلاف لكل من الدواجن والمواشي في تذبذب مستمر في حين أن هناك زيادة بسيطة في معامل إنتاج أعلاف الأسماك، ويعود هذا إلى المنافسة القوية بين المنتج المحلي والمستورد من حيث الجودة والسعر مما يثبط عامل الحافز لدى

أصحاب معامل أعلاف الدواجن والمواشي وكما يعود لمقدار ما متوفر من المواد الأولية الداخلة في تكوين الأعلاف.

أما فيما يخص زيادة أعداد معامل أعلاف الأسماك فقد يعود للتوجه نحو تربية الأسماك من قبل الكثير من المستثمرين خلال العشر سنوات الماضية، لما تجنيه هذه المشاريع من أرباح مقابل التكاليف والمخاطرة في فترة زمنية معقولة، كما أن اقبال المستهلكين على تناول لحوم الأسماك في الآونة الأخيرة ساعد على زيادة أعداد مشاريع تربية الأسماك وبالتالي زيادة عدد معامل الأعلاف الخاصة بها.

إن ما استُعرضَ من أوجه وأشكال للتكامل في القطاع الزراعي يوصلنا إلى ضعف تطبيق التكامل في التنمية الزراعية في العراق ولاسيما بعد عام 2003 ومما سبق يمكن تلخيص أهم محددات ذلك بما يأتي:

1. تفتت الحيازات الزراعية مما يعيق تطبيق التقنيات الزراعية الحديثة كالمكننة الزراعية التي تؤثر بالتالي على حجم كمية الإنتاج الزراعي وجودته وسرعة إنجاز العمل.
2. عدم وجود نظام أو مؤسسة تعنى بالتنسيق بين المنتج الزراعي وبين معامل القطاع الصناعي.
3. ضعف جودة بعض المنتجات الزراعية سواء النباتية منها أو الحيوانية مع انخفاض كمياتها وارتفاع أسعارها مقارنة بالمستوردة.
4. الاعتماد على الأسمدة الكيماوية في تحسين خصائص التربة وزيادة الإنتاج الزراعي وإهمال وترك الدورات الزراعية التي تحقق التكامل النباتي -الحيواني.
5. قلة المصانع الزراعية نتيجة لترك أصحابها هذه المهنة بعد إغراق الأسواق المحلية بالبضائع المستوردة.
6. ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي - الصناعي بسبب ارتفاع أسعار مستلزماته والاعتماد على توفير نسبة كبيرة منها من الخارج.
7. عدم الاهتمام في موقع إنشاء المصانع وقربها من مصادر الإنتاج الزراعي مما قد يزيد من كلف الإنتاج اثناء التسويق.
8. تقادم المكنات والمعدات المستخدمة وعدم مواكبتها للتقنيات الحديثة في التصنيع.
9. عدم توفر بيئة سياسية وأمنية مستقرة تحفز على إقامة المشاريع الاستثمارية الزراعية - الصناعية.

10. ضعف الدعم الحكومي بصورة عامة ولاسيما اتجاه التكامل الزراعي - الصناعي في الآونة الأخيرة.

11. ضعف الثقة بين المنتجين الزراعيين والمصارف لفشل الكثير من المشاريع السابقة وعدم تحقيق جدواها اقتصاديًا.

12. ضعف تطبيق القوانين كقانون حماية المنتج وحماية المستهلك، والتعرفة الجمركية.

من خلال ما استعرض من مؤشرات للتنمية الزراعية المستدامة المتكاملة في العراق يمكن أن نتوصل إلى أن هناك أخطاء فادحة ارتكبتها الحكومات المتعاقبة بحق القطاع الزراعي مما تسببت بزعرته وعدم السماح للتنمية الزراعية المستدامة المتكاملة في السير قدمًا، ومن هذه الأخطاء هي:

1. تطبيق قانون الإصلاح الزراعي لسنة 1958 و1970 و1975 الذي تسبب بتفتيت الحياة الزراعية.

1. بيع وتأجير البنى التحتية التابعة لوزارة الزراعة من محطات أبقار ودواجن ومعامل أعلاف والمجازر إلى القطاع الخاص في الوقت الذي لم تكن ظروف البلد لصالح القطاع الخاص نتيجة لارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج بسبب ظروف الحصار الاقتصادي مما أدى إلى تركها وإهمالها.

2. دمج التشكيلات الزراعية المهمة من دوائر وهيئات ومراكز وطنية وتحويلها إلى أقسام وتشكيلات صغيرة ضمن الدائرة الزراعية الواحدة، مما تسبب في انخفاض التخصيصات المالية وتحجيم الرؤى والأهداف الاستراتيجية لها.

3. الغاء النشاط الإنتاجي لوزارة الزراعة والاكتفاء بالنشاط الإرشادي والخدمي والبحثي لها، مما تسبب في تقاعس الموظفين والباحثين على حد سواء وتراجع الهمم والنشاط الإبداعي، لكون الأجور الذي يتقاضه الموظف غير مرتبط بأدائه.

4. تحويل التبعية الإدارية لأغلب مديريات الزراعة في المحافظات العراقية من وزارة الزراعة إلى مجلس المحافظة والإبقاء على التبعية الفنية فقط ضمن برنامج تنمية الأقاليم المقر، مما تسبب في عرقلة تنفيذ الخطط الزراعية السنوية لجهل وعدم اهتمام مجالس المحافظات بالإنتاج الزراعي عمومًا.

## المبحث الثاني

### 4-2- نتائج الهدف الثاني (اقتراح استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة المتكاملة)

تحقيقاً للهدف الثاني من البحث سيتم اقتراح الاستراتيجية الخاصة بالتنمية الزراعية المستدامة المتكاملة في العراق على وفق مراحل التخطيط الاستراتيجي وكما يأتي:

4-2-1- التوجه الاستراتيجي: بناء على ما تم تشخيصه من الواقع الاستراتيجي للقطاع الزراعي من خلال مؤشرات التنمية الزراعية المستدامة المتكاملة في المبحث الأول من هذا الفصل، كان لابد من تحديد توجه استراتيجي جديد يتناسب وظروف وإمكانات القطاع الزراعي والعراق عمومًا للتوصل إلى أفضل صورة للتنمية الزراعية المستدامة المتكاملة في العراق وكما يأتي:

أولاً/ الأساس الفكري لبناء استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة المتكاملة في العراق: تستند الاستراتيجية المقترحة لمجموع من المنطلقات والافتراضات التي تحدد بها أساسها الفكري وهي كما يأتي:

ثانياً/ المنطلقات: انطلق البحث في بناء الاستراتيجية المقترحة من المنطلقات الآتية:

1. هناك معارضون داخليين وخارجيين يعترضون التنمية الزراعية المستدامة المتكاملة في العراق الذين يمارسون شتى الأعمال التخريبية من أجل إيقاف عجلة التنمية، إما لأغراض شخصية أو لتحقيق منافع لجهات خارجية.
2. ان المشكلات الزراعية البيئية التي يتعرض لها القطاع الزراعي هي ليست مشكلة العراق لوحده وليست هي الأساس في تندي القطاع الزراعي.
3. ان المشكلات والمعوقات التي تعترض القطاع الزراعي بصورة عامة تفوق إمكانات وقدرات المنتجين الزراعيين والقطاع الخاص بصورة عامة، لكون المشكلات ليست فقط طبيعية وإنما سياسية واقتصادية وأمنية وعليه فإنهم لازالوا بحاجة إلى الدعم الحكومي بكل صوره.
4. إن تحسين القطاع الزراعي لا يأتي إلا من خلال تفعيل التنمية الزراعية المستدامة المتكاملة.
5. لا يمكن تفعيل التنمية الزراعية المستدامة المتكاملة من دون أن يكون أنشطة وزارة الزراعة متنوعة بضمنها النشاط الإنتاجي.

6. إن تحقيق التنمية الزراعية المستدامة المتكاملة هي ليست مسؤولية وزارة الزراعة لوحدها وإنما جميع الجهات ذات العلاقة (شركاء التنمية الزراعية المستدامة المتكاملة) ومنهم المنتج الزراعي والقطاع الخاص والوزارات ذات الصلة والجهات العليا في الدولة.

7. إن الإرشاد الزراعي هو أحد أهم عناصر تفعيل التنمية الزراعية المستدامة بوصفه حلقة الوصل بين البحث العلمي والمنتج الزراعي، لذا لا بد من تفعيله على وفق الأساليب الحديثة.

8. إن أزمة المياه في العراق لا تعود فقط لسياسة الدول المتشاطئة، وإنما تعود لعدة عوامل أخرى أهمها سوء إدارة الموارد المائية وإن اتباع نظام للإدارة المتكاملة للموارد المائية هو الحل الأمثل لتنظيم الاستهلاك المائي واستدامته.

**ثالثاً/الافتراضات:** يفترض الباحث مجموعة من الافتراضات عند تطبيق الاستراتيجية المقترحة والتي بها يضمن نجاح تطبيق الاستراتيجية وهي:

1. توفر الإرادة السياسية للدولة لتطبيق الاستراتيجية المقترحة.
2. استمرار الاستقرار النسبي للوضع الأمني في عموم العراق.
3. توفر التخصيصات المالية اللازمة لتطبيق الاستراتيجية.

**رابعاً/الرؤية:** قطاع زراعي ديناميكي متكامل مستدام يكون رديف للقطاع النفطي في دعم الاقتصاد الوطني للبلاد.

**خامساً/الرسالة:** تحقيق الأمن الغذائي لعموم العراق باتباع تنمية مستمرة لزراعة مستدامة متكاملة كفيلة بحل مشكلة الفقر والمساهمة في زيادة رفاهية المجتمع الريفي والحضري على حد سواء.

**سادساً/الأهداف الاستراتيجية:** في ضوء الرؤية الاستراتيجية المقترحة للتنمية الزراعية المستدامة وتحقيقاً لرسالتها فقد حدد الباحث الأهداف العامة الاستراتيجية الآتية:

1. زيادة نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي إلى (30%).
2. الاستخدام المستدام والكفوء للموارد الزراعية الطبيعية والمحافظة عليها.
3. تحقيق الاستقرار والأمن الاجتماعي والقضاء على الفقر.
4. تأهيل الموارد البشرية وتنميتها في القطاع الزراعي.



5. زيادة مساهمة القطاع الخاص في تحسين التنمية الزراعية المستدامة المتكاملة.
6. تنوع شرائح المنتجين الزراعيين النشيطين اقتصاديًا.
7. تحسين المناخ الاستثماري الزراعي المحلي والأجنبي.
8. زيادة الإنتاج والإنتاجية النباتية والحيوانية بشكل مستدام.
9. زيادة التنافسية الزراعية وجودة المنتج.
10. القضاء على ظاهرة الإغراق السلعي الزراعي.

**4-2-2- مرحلة الصياغة الاستراتيجية:** من خلال نتائج الواقع الاستراتيجي المتمثل بتحليل المؤشرات التنموية الزراعية في العراق نستنتج ضعف تطبيق الاستدامة والتكامل فيها، فالعراق كان يملك مقومات زراعية نشطة تؤهله لان يكفي ذاتيًا وبنسبة قد تزيد عن 100% في الجانب النباتي والحيواني، إلا أن إهمال الحكومات المتعاقبة للقطاع الزراعي وعدم انتهاج استراتيجية فعالة لتنمية زراعية مستدامة متكاملة، أدى إلى ضعف هذه المقومات وتدهورها، وعلى الرغم من ذلك إلا أنه لازال بإمكانه استعادة هذه المقومات وبتجدي اقتصادية مقبولة وبفترة زمنية قياسية، إذا ما تجاوز بعض المعوقات ومن أهمها آثار الفساد الإداري والمالي، وجعل مشكلة ضعف التنمية الزراعية المستدامة المتكاملة هي مشكلة وطنية تتطافر في تحسينها جميع الأطراف المعنية، وعدم السماح للكتل السياسية بتوجيه العملية الإنتاجية لصالح دول أخرى أو لمصالح شخصية من خلال السماح بإغراق الأسواق المحلية بالسلع الزراعية المستوردة.

وعليه فان صياغة استراتيجية جديدة تتناسب مع التوجه الاستراتيجي المطلوب على وفق الظروف الحالية والمستقبلية للتنمية الزراعية المستدامة المتكاملة يتطلب إجراء الآتي:

**أولاً/ التحليل الاستراتيجي للعوامل الداخلية والخارجية للقطاع الزراعي:** بناءً على مخرجات نتائج الواقع الاستراتيجي لمؤشرات التنمية الزراعية المستدامة المتكاملة في العراق المبينة في المبحث الأول من هذا الفصل (الرابع)، حددت نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات التي يتفاعل معها القطاع الزراعي من خلال توزيع هذه النقاط إلى عوامل داخلية وعوامل خارجية كما في الملحق (8)(9).

**ثانياً/ تحديد الموقف الاستراتيجي:** بعد أن تم تحديد نقاط القوة والضعف ضمن البيئة الداخلية والفرص والتهديدات ضمن البيئة الخارجية استخرجت الأوزان المرجحة لكل منها لغرض تحديد الموقف

الاستراتيجي واستخدامه في إعداد وبناء استراتيجية تهدف إلى الاستفادة من الفرص والحد من التهديدات (في البيئة الخارجية)، بما يركز على نقاط القوة ويعززها، ويقلل من نقاط الضعف ويعالجها (في البيئة الداخلية) وبعد عرضها على الخبراء من الباحثين والأكاديميين والمنتجين الزراعيين لتحديد درجة أهمية وتأثير هذه النقاط على التنمية الزراعية المستدامة المتكاملة وعليه سيتم تحليل البيئتين كل على حدة وكما يأتي:

**2-1- تحليل العوامل الداخلية (نقاط القوة والضعف):** من خلال تحليل العوامل الداخلية (نقاط القوة والضعف) باستخدام (SWOT) أظهرت نتائج التحليل الذي يوضحه ملحق (8) أن الأوزان المرجحة لنقاط القوة تراوحت بين (0.184- 0.265) بمقياس إجمالي أقصاه (1) لمجموع أوزان مرجحة لعشرة فقرات وأن الفقرة التي حصلت على أعلى وزن مرجح كانت (امتلاك العراق قاعدة عريضة من الخريجين الزراعيين) في حين حصلت فقرة (يمتلك القطاع الزراعي أيدي عاملة تصل نسبتها إلى 50% من مجموع العاملين في العراق) على أقل وزن مرجح مما يدل على أهمية اعتماد الخريجين الزراعيين كمصدر قوة لتعزيز أداء القطاع الزراعي مقابل توفر أيدي زراعية عاملة، أما بالنسبة للأوزان المرجحة لنقاط الضعف فقد تراوحت بين (0.153- 0.265) بمقياس إجمالي أقصاه (1) لمجموع أوزان مرجحة لعشرة فقرات وأن فقرة (ضعف وتذبذب الدعم الحكومي: ماديًا، خدميًا، تجهيزيًا، تحفيزيًا، إرشاديًا، بحثيًا المقدم للمنتجين الزراعيين) قد حصلت على أعلى وزن مرجح، مما يدل على تأثير هذه النقطة على أداء القطاع الزراعي للوصول إلى أفضل صورة للتنمية الزراعية المستدامة المتكاملة، في حين حصلت فقرة (الاعتماد على الطرائق التقليدية في العمليات الزراعية كافة ولاسيما الري والمكننة) على أقل وزن مرجح مما يدل على ضعف تأثير هذه النقطة على أداء القطاع الزراعي مقارنة بالدعم الحكومي بكل أشكاله، كما أظهرت نتائج التحليل أن الأداء الكلي لتفاعل القطاع الزراعي مع العوامل الداخلية يوصف بأنه (جيد جدًا) لكون إجمالي الأوزان المرجحة تساوي (4.21). وأن نقاط القوة قد حصلت على وزن مرجح إجمالي أعلى مما هو عليه في نقاط الضعف والبالغ قدره (2.206) في حين بلغ الوزن المرجح الإجمالي لنقاط الضعف (2.004).

**2-2- تحليل العوامل الخارجية (الفرص والتهديدات):** من خلال تحليل العوامل الخارجية (الفرص والتهديدات) باستخدام (SWOT) أظهرت نتائج التحليل الذي يوضحه ملحق (9) أن الأوزان المرجحة للفرص المتاحة تراوحت بين (0.184- 0.26) بمقياس إجمالي أقصاه (1) لمجموع أوزان مرجحة لعشرة فقرات وأن الفقرة التي حصلت على أعلى وزن مرجح كانت (إمكانية استغلال الأراضي الصالحة

للزراعة لزيادة الإنتاج الزراعي) في حين حصلت فقرة (البطالة وقلة فرص العمل في القطاعات الأخرى) على أقل وزن مرجح مما يدل على أهمية استغلال الأراضي الزراعية الاستغلال الأمثل كمصدر قوة لتعزيز أداء القطاع الزراعي مقابل استخدام ذلك عن طريق عامل البطالة وعدم توفر فرص العمل في تحسين أداء القطاع الزراعي.

أما بالنسبة للأوزان المرجحة للتهديدات المتوقعة فقد تراوحت بين (0.138- 0.265) بمقياس إجمالي أقصاه (1) لمجموع أوزان مرجحة لعشرة فقرات وأن فقرة (سياسة إغراق الأسواق المحلية بالمنتجات الزراعية المنافسة) قد حصلت على أعلى وزن مرجح، مما يدل على تأثير هذه النقطة على أداء القطاع الزراعي للوصول إلى أفضل صورة للتنمية الزراعية المستدامة المتكاملة من خلال منافسة المنتج المحلي مما يؤدي إلى عزوف المنتجين الزراعيين عن العملية الزراعية، في حين كانت كل من فقرة (زيادة تدهور الأراضي الزراعية) وفقرة (استمرار الهجرة من الريف إلى المدينة) قد حصلتا على أقل وزن مرجح مما يدل على ضعف تأثير هاتين النقطتين على أداء القطاع الزراعي مقارنة بالفقرة الأخرى، وكما أظهرت نتائج التحليل أن الأداء الكلي لتفاعل القطاع الزراعي مع العوامل الخارجية يوصف بأنه (جيد جداً) لكون إجمالي الأوزان المرجحة تساوي (4.119) وأن الفرص المتاحة قد حصلت على وزن مرجح إجمالي أعلى مما عليه في التهديدات المتوقعة والبالغ قدره (2.256) في حين بلغ الوزن الإجمالي للتهديدات المتوقعة (1.863).

**2-3- الموقف الاستراتيجي:** من خلال تحليل مصفوفة (SWOT) نجد أن استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة المتكاملة في العراق أمام مجموعة توجهات كما في الجدول (63)، فالعراق يمتلك نقاط قوة تجعله قادراً على الاستقرار نسبياً من حيث الأمن الغذائي، و فرص كثيرة يمكن استثمارها بشكل صحيح للتغلب على نقاط الضعف وتعزيز نقاط القوة، ولكن قد لا يدوم هذا طويلاً، لذا عليه التوجه في هذه الحالة نحو المربع (الأول)، كما نجد أنه لديه فرص كثيرة لو استثمارها مع معالجة نقاط الضعف باستخدام نقاط القوة فإنه يمكن أن يكون التوجه الاستراتيجي في المربع الثاني ضمن المصفوفة، أما إذا استخدمت نقاط القوة مع عدم القدرة على الاستفادة من الفرص أو معالجة نقاط القوة، فإنه من الضروري أن يلجأ إلى تقليل التهديدات، وبذلك فإن التوجه الاستراتيجي سيكون في المربع الثالث، وعلى العموم فإنه لا بد من تحديد الموقف الاستراتيجي للسير قدماً في بناء استراتيجية جديدة متوافقة مع أهداف ورسالة المنظمة المسؤولة عن تطوير القطاع الزراعي في العراق للوصول إلى أفضل صورة للتنمية الزراعية المستدامة المتكاملة (المتتملة حالياً بوزارة الزراعة) .

الجدول (63) البدائل أو الخيارات الاستراتيجية تبعًا لمصفوفة SWOT

	تقويم البيئة الداخلية	
	نقاط القوة (S) استراتيجيات التطوير (الهجومية)	نقاط الضعف (w) استراتيجيات الحدس والحذر (الدفاعية)
تقويم البيئة الخارجية		
الفرص (O) إيجابية	SO استخدام نقاط القوة واستثمار الفرص المتاحة (النمو، توسع، التركيز)	WO معالجة نقاط الضعف واستثمار الفرص المتاحة (استقرار، تمايز، علاجية)
التحديات (T) سلبية	ST استخدام نقاط القوة وتقليل التحديات (الاحتواء، التكامل، التنوع)	WT تقليل نقاط الضعف وتجنب التحديات (انكماشية، ترشيد، تصفية)
	الاستراتيجية المركبة أو المختلطة	

المصدر: الكنانى، كامل كاظم بشير، 2017، التخطيط الاستراتيجي (مفاهيم وآليات عمل)، ص: 356.

ثالثاً/الاختيار الاستراتيجي: من خلال ما تم تحليله في المصفوفة في الجدول (63) المتضمن مجموعة من الخيارات (البدائل) الاستراتيجية التي تمثل الممازجة والتداخل بين البيئة الخارجية والبيئة الداخلية تظهر لنا أربعة خيارات استراتيجية مختلفة في مستوياتها وتوجهاتها كما موضح في الملحق (10) التي يمكن أن تنتهجها وزارة الزراعة في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة المتكاملة أو المحافظة عليها وهي كما يأتي:

1. عندما يكون موقع القطاع الزراعي في المربع الأول SO (استراتيجية نمو): في هذا الخيار يمكن استخدام نقاط القوة مع إمكانية استثمار فرص عظيمة للسير قدماً لتطوير القطاع الزراعي من خلال التوجه نحو الاستدامة من حيث استخدام الأمن للمبيدات الزراعية وتغريم المخالفين وزيادة مساحة الأراضي الزراعية التي تستخدم الزراعة العضوية، واتباع الطرائق الزراعية الحديثة كالزراعة بدون حراثة أو الري بالماء الممغنط والرذاذي للمحافظة على التربة من التمدد والمياه من الشحة، وللوصول إلى ذلك يتطلب إجراء تحسينات تنظيمية مهمة في مؤسسات القطاع الزراعي كتأسيس كيان تنظيمي بحثي يعنى بالتنمية الزراعية المستدامة له استقلالته الإدارية والمالية.

كما يجب التوجه نحو استصلاح الأراضي الزراعية واستغلالها شتى أنواع الاستغلال الزراعي بما يحافظ على البيئة وصيانتها كعرضها للاستثمار الأجنبي، وإلى جودة العمل الزراعي من حيث تأهيل الموارد البشرية واستخدام أنظمة الحوكمة الحديثة بين مؤسسات القطاع الزراعي.

2. عندما يكون موقع القطاع الزراعي في المربع الثاني WO (استراتيجية علاجية): في هذا الخيار من الضروري تشخيص المعوقات الرئيسية للتنمية الزراعية ومعالجتها كالفساد الإداري في القطاع الزراعي والاغراق الزراعي وضعف الثقة بين المنتج الزراعي والجانب الحكومي تمهيداً لتنمية زراعية مستدامة متكاملة، ويكون ذلك من خلال الاستفادة من الفرص الممكنة لمعالجة نقاط الضعف من خلال استخدام الطرائق الزراعية الحديثة ودعم المنتج المحلي لكونه مرغوباً محلياً. أي أنه في هذا الخيار يكون الاستفادة من التخصيصات المالية بنسبة كبيرة في معالجة المعوقات والمشكلات الزراعية الرئيسية.

3. عندما يكون موقع القطاع الزراعي في المربع الثالث ST (استراتيجية تنويع): في هذا الخيار يجب التوجه إلى تنويع الأنشطة الزراعية من خلال ربط الزراعة بالصناعة ويحدث ذلك في حالة وصول الوفرة في المنتجات المحلية، كما يجب التوجه في هذا الخيار إلى إجراء تحسينات تنظيمية في مؤسسات القطاع الزراعي كتأسيس تنظيم يعنى بربط القطاع الزراعي بالصناعي وتوفير مستلزمات الإنتاج محلياً من خلال الاستفادة من الخبرة المحلية من باب تنويع المصادر المالية الممولة إلى القطاع الزراعي وفي ذات الوقت تشجيع المنتجين الزراعيين على الإنتاج الزراعي بشقيه (الحيواني والنباتي) كما أن لهذا التنظيم دور في تقليل البطالة والحد منها.

4. عندما يكون موقع القطاع الزراعي في المربع الرابع WT (استراتيجية انكماشية): يمكن اللجوء إلى هذا الخيار في حالة مرور العراق بظروف أمنية سيئة أو ظروف اقتصادية صعبة، فيكون التوجه نحو المحافظة على الموارد الطبيعية قدر الإمكان والتوقف عن التوسع في المشاريع الضخمة والتوجه نحو الاعتماد على القطاع الخاص في تحقيق الاستدامة والتكامل بعد وضع القيود والضوابط والقوانين.

ويرى الباحث أن الأسلوب الأمثل للاستفادة من الخيارات الاستراتيجية الثلاث الأولى (لكون الخيار الرابع لا يلجأ إليه إلا في حالة تعرضه لأزمات كبيرة ولمدة طويلة) في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة المتكاملة هو العمل بجميعها، ولكن على وفق مراحل لكون الوصول إلى الخيار الأفضل يتطلب تحقيق الخيارات الأقل مستوى أولاً، وهذه الخيارات هي: (استراتيجية علاجية وسمها الباحث

بالنهضة الزراعية، استراتيجية التنويع وسمها الباحث بالزراعة المتكاملة، استراتيجية النمو وسمها الباحث بالزراعة المستدامة).

#### 4-2-3- التطبيق الاستراتيجي (بناء استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة المتكاملة في العراق):

قبل البدء باستعراض بناء الاستراتيجية المقترحة، لا بد من توضيح بعض الدروس المستفادة من الاستراتيجيات السابقة التي طبقت في العراق، فالظروف التي مر بها العراق في السنوات الأخيرة أدت إلى إهمال الحكومات المتعاقبة للقطاع الزراعي، وعلى الرغم من إعداد خطط التنمية الوطنية الخمسية بعد عام 2003 ووضع الرؤى والرسالات والأهداف التي من شأنها أن تنهض بواقع التنمية في العراق، إلا أن أغلبها كانت تفتقد للموضوعية في التنفيذ فحال دون تحقيقها الكثير من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتقنية، كما أنها كانت تتأثر بسياسة الوزير نفسه فبتبدله تتبدل بعض السياسات والخطط وكذلك الحال بالنسبة للمدراء العاملين في الدوائر الزراعية، أي أنه لا توجد خطة ثابتة تُعتمد لسنوات طويلة لتحقيق الأهداف المنشودة فهي متبدلة بتبدل المسؤولين عن تنفيذها، فالأموال التي صرفت على بعض المشاريع والبرامج الزراعية لم توثِ أكلها إلى الآن؛ إما لتفشي الفساد الإداري والمالي، وإما للروتين الحكومي المعرقل، وإما لسوء التنفيذ، وإما لتبدل الإدارة العليا في وزارة الزراعة.

فالحكومة متمثلة بوزارة الزراعة ووزارة التخطيط قد وضعت الخطط الخمسية دون الأخذ بالحسبان الكثير من التحديات والمعوقات ولم تأخذ بالحسبان استثمار المقومات والطاقات المتوفرة في القطاع الزراعي، وأن خطة التنمية الزراعية المستدامة المتكاملة لم تحدد بشكل دقيق ومفصل، فهي عبارة عن سرد لما ينبغي أن يكون عليه حالة القطاع الزراعي بالأرقام دون وضع اقتراحات أو حلول منطقية عملية لتجاوز المشكلات الحقيقية للتنمية الزراعية المستدامة المتكاملة.

وعليه لتحويل ما تم التوصل إليها من صياغة للاستراتيجية المقترحة إلى استراتيجية قابلة للتطبيق فقد عمد الباحث إلى وضع بعض الأسس والمفاهيم والحلول المناسبة لما ينبغي أن تتضمنه الاستراتيجية المقترحة وكما يأتي:

4-2-3-1 - مميزات الاستراتيجية المقترحة: تتميز الاستراتيجية المقترحة عن الاستراتيجية الأخرى بالآتي:

1. التركيز على الحلول الأنسب في ظل الوضع العراقي الحالي ولم يُأخذ المثالية في اقتراح الاستراتيجية.
2. الترابط القوي والواضح بين الحلول المقترحة ضمن الاستراتيجية.
3. التدرج في حل المشكلات الزراعية وتوزيع تبني المشاريع الزراعية وتنفيذها من خلال تقسيم الاستراتيجية المقترحة إلى ثلاث مراحل أساسية وتحديد مدة زمنية تخمينية لإنجاز الأهداف الاستراتيجية مع وضع مؤشرات دالة على نجاح المرحلة الاستراتيجية في تحقيق أهدافها.
4. إن تقسيم الاستراتيجية المقترحة إلى ثلاث مراحل استراتيجية إنما تهدف إلى تركيز الجهود البشرية والمالية والفكرية وعدم تشتتها كما في الاستراتيجيات السابقة.
5. تميزت الاستراتيجية المقترحة بمعالجات وحلول لأكثر من مشكلة واحدة في وقت نفسه.
6. تتميز الاستراتيجية المقترحة بالجمع بين الأسلوب التقليدي المتبع حاليًا والأسلوب الحديث في الزراعة لتجنب ظهور مشاكل وأزمات جديدة غير متوقعة.

4-2-3-2 - خارطة الطريق لبناء استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة المتكاملة في العراق:

في هذه الاستراتيجية يقترح الباحث بعض الحلول والتحسينات للوصول إلى التنمية والاستدامة والتكامل في القطاع الزراعي في العراق بناءً على ما أسفرت عليه نتائج المبحث الأول من الفصل الرابع، مستفيداً من نقاط القوة التي يمتلكها لتجاوز نقاط الضعف التي تعتريه، ومعززاً ذلك باستغلال الفرص الممكنة لتجاوز المخاطر التي قد تعترض مسيرة التنمية الزراعية المستدامة المتكاملة، ويكون ذلك من خلال استخدام التقنيات الزراعية الحديثة الصديقة للبيئة لزيادة الإنتاج في وحدة المساحة وادخال السلالات المحسنة لرفع كفاءة الإنتاج الحيواني، والمحافظة على الموارد الطبيعية الزراعية باستدامتها لضمان اعطاء القدر نفسه للأجيال الحالية والمستقبلية من نتاج هذه الموارد الطبيعية الزراعية وللوصول إلى التكامل من خلال ربط الزراعة بالصناعة.

فالاستراتيجية المقترحة هي ليست العصا السحرية التي تحول القطاع الزراعي المتدهور من وضعه الحالي إلى أفضل صورة ممكنة، وإنما هي عبارة عن خطوط عامة توجه الجهود المالية

والبشرية والفكرية التوجيه السليم للاستفادة القصوى من الموارد الطبيعية الزراعية بالشكل الذي يضمن تحسين الوضع الاقتصادي العراقي ويزيد من نسبة الناتج الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي بما لا يسبب الاستنزاف في أي من الموارد المالية والطبيعية وبما لا يضر بالبيئة والمحافظة عليها بالقدر نفسه للأجيال القادمة متجاوزاً بذلك الأخطاء المتكررة للاستراتيجيات السابقة ومستخدماً لذلك منهج التخطيط الاستراتيجي.

وعليه فقط رسم الباحث خارطة طريق لبناء الاستراتيجية المقترحة التي تتكون من ثلاث مراحل استراتيجية (النهضة الزراعية، الزراعة المتكاملة، الزراعة المستدامة) وكما موضح في ملحق (11)، إذ يتم التنقل من مرحلة استراتيجية إلى مرحلة استراتيجية أعلى من خلال ملاحظة بعض مؤشرات أداء الاستراتيجية وان مدة بقاء كل مرحلة والتنقل بينها يعتمد على مدى التوازن الحاصل بين البيئة الداخلية (نقاط القوة مع نقاط الضعف) وبين البيئة الخارجية (الفرص مع التهديدات) للتنمية الزراعية المستدامة المتكاملة كأساس استراتيجي، ومع هذا فقد خمن الباحث مدد افتراضية لكل مرحلة استراتيجية فللمرحلة الأولى مدة خمس سنوات وللمرحلة الثانية سبع سنوات وللمرحلة الأخيرة مدة لا تقل عن عشر سنوات.

**4-2-3-3- مراحل الاستراتيجية المقترحة:** وتضمنت كل مرحلة استراتيجية مجموعة من المحاور تمثل عناوين الحلول لمشاكل التنمية الزراعية المستدامة المتكاملة ومعوقاتها وتكون مضامين هذه المحاور مترابطة مع بعضها ومكملة لبعضها البعض ومن هذه المحاور ما هو مشترك في المراحل الاستراتيجية الثلاث ومنها ما هو خاص بتلك المرحلة الاستراتيجية وفيما يأتي توضيح لهذه المحاور المشتركة:

1. **محور الدعم الحكومي:** يركز هذه المحور في المراحل الاستراتيجية الثلاث على الدور الحكومي في مساندة المنتجين الزراعيين وأصحاب شركات القطاع الخاص في تحسين وزيادة مساهمة القطاع الزراعي من خلال صور وأشكال الدعم المادي والتحفيزي والبحثي والإرشادي والخدمي ولكن بشكل متفاوت من الدعم الكامل إلى الدعم الجزئي، ففي المرحلة الاستراتيجية الأولى يكون تركيز هذا المحور على أصحاب الحيازات الصغيرة أكثر لكونهم الفئة الأكبر ممن لا يملكون القدرة على استثمار ما يمتلكون من حيازات زراعية ومساعدتهم في دخول المنافسة الزراعية مع أصحاب الحيازات الكبيرة.



أما في المرحلة الاستراتيجية الثانية فيكون الدعم الحكومي هنا مشروطاً لأصحاب الحيازات الكبيرة ولأصحاب الحيازات الصغيرة لغرض الدخول في استثمارات زراعية ضخمة بحيث تكون على وفق التكامل الزراعي، أما في المرحلة الاستراتيجية الثالثة فيكون شكل الدعم الحكومي المادي مغاير للمراحل السابقة، إذ تدخل وزارة الزراعة والجهات الحكومية المانحة الأخرى كأحد الشركاء في الاستثمارات الزراعية عند تقديم الدعم المادي على أن تشرف هي على العمل وتتابعه.

**2. محور الاستثمارات الزراعية:** يختلف مضمون هذا المحور في كل مرحلة استراتيجية تبعاً للأهداف المراد تحقيقها في تلك المرحلة، ففي المرحلة الاستراتيجية الأولى يكون الدور الحكومي هو توفير البيئة الاستثمارية المحلية من خلال إعادة صياغة القوانين والتشريعات الخاصة بالاستثمار الزراعي، وتهيئة البنى التحتية المطلوبة، فضلاً عن التوسع في بعض الاستثمارات الزراعية المتعلقة بالإنتاج النباتي والحيواني.

وفي المرحلة الاستراتيجية الثانية يكون الاستثمار الزراعي يصب لصالح التكامل الزراعي ويكون هنا الدور الحكومي هو اقناع المنتجين الزراعيين وشركات القطاع الخاص بالاستثمار الزراعي الصناعي ومتابعة ذلك، أما في المرحلة الاستراتيجية الثالثة فيهدف الاستثمار الزراعي إلى استغلال جميع المساحات الزراعية المتروكة كالصحراء الغربية بمشاريع زراعية ضخمة ويكون الاستثمار محلي وأجنبي.

**3. محور التعديلات والتحسينات التنظيمية:** يركز هذا المحور على الاخفاقات التنظيمية في القطاع الزراعي وتعديلها وتحسينها بما يمكنها من تحقيق أهداف المرحلة الاستراتيجية، بشل تصاعدي ابتداءً من الشطر ودمج التشكيلات وصولاً إلى تأسيس المراكز الوطنية.

**4. محور المحافظة على الموارد الطبيعية الزراعية واستدامتها:** يركز هذا المحور على اتباع الخطوات والإرشادات والإجراءات اللازمة للمحافظة على الموارد الطبيعية والبيئة بصورة عامة وتختلف هذه حسب المرحلة وبشكل تدريجي من صيانة القنوات المائية ورفع التجاوزات وصولاً إلى فرض الغرامات على المخالفين.

**5. محور التقنيات الزراعية الحديثة:** يختلف مضمون هذا المحور تبعاً للمرحلة الاستراتيجية ففي المرحلة الاستراتيجية الأولى (النهضة الزراعية) يركز على التقنيات الزراعية الحديثة التي تعالج المشكلات الرئيسية في التنمية الزراعية المستدامة كأزمة المياه والتصحر، أما في المرحلة الاستراتيجية الثانية والثالثة فيقترح الباحث فيه برنامج لنشر التقنيات الزراعية يجري على وفق خطة للنشر تشمل تقنيات حديثة في المجال النباتي والحيواني والصناعي وفي مجال معالجة البيئة.

6. محور التأهيل الجاد للموارد البشرية وتمييزها في القطاع الزراعي: يختلف مضامين هذا المحور حسب المرحلة الاستراتيجية ففي المرحلة الاستراتيجية الأولى (النهضة الزراعية) يكون تأهيل وتدريب الموارد البشرية في القطاع الزراعي على أساس الدورات التدريبية المكثفة المختصة ولجميع الفئات (الباحثين، الموظفين الزراعيين، المنتجين الزراعيين) أما في المرحلة الاستراتيجية الثانية ( الزراعة المتكاملة) فيكون نظام التدريب فيه بالنسبة للموظفين الزراعيين على نوعين أكاديمي من خلال اكمال الدراسات العليا وتطبيقي من خلال الدورات المكثفة المختصة، أما نظام التدريب في المرحلة الاستراتيجية الثالثة (الزراعة المستدامة) فيكون التدريب خارج العراق فضلاً عن الأنواع الأخرى.

كما تتضمن الاستراتيجية مجموعة من الأهداف الاستراتيجية المرشحة والإجراءات والسياسات الزراعية والبرامج والمشاريع الوطنية التي تمثل حلولاً لها ويكون ذلك كله تحت توجه الأساس الفكري من الأهداف الاستراتيجية العامة والرسالة والرؤية وهذه المراحل الاستراتيجية هي كما يأتي:

أولاً/ (النهضة الزراعية): وهي مرحلة القيام من الركود الزراعي واستحضار القوى واستخدام الطاقات الكامنة في القطاع الزراعي للنهوض به بشكل مستدام، من خلال الاستثمار الرشيد للموارد الزراعية والطبيعية، وبث روح الوعي والثقافة التنموية لزراعة مستدامة ومتكاملة لدى أطراف الإنتاج الزراعي (المنتج الزراعي، القطاع الخاص، المستهلك، القطاع الزراعي الحكومي) ومحاولة صنع بيئة غير مناسبة للفساد المالي والإداري وتحجيم سياسة الإغراق. وتتضمن هذه المرحلة الاستراتيجية (12) محوراً رئيسياً، وفي أدناه المحاور والأهداف مع توضيح الأساليب والطرائق الكفيلة بتحقيقها وكما يأتي:

**1-1-1 محاور مرحلة النهضة الزراعية:** تركز هذه المرحلة الاستراتيجية على المشكلات الزراعية الأساسية ذات التأثير المباشر على العملية الإنتاجية الزراعية والحيوانية بأبعادها الخمسة (البيئية، الاقتصادية، الاجتماعية، التقنية، السياسية) وهذه المحاور هي:

**1-1-1-1 محور الفساد الإداري والمالي:** لقد أظهرت نتائج البحث تفشي واضح لظاهرة الفساد الإداري والمالي في مؤسسات القطاع الزراعي وتعد هذه المشكلة الاجتماعية الاقتصادية من أصعب المشكلات التي تواجه الدولة، ولاسيما أن هناك بيئة مناسبة لتفشي هذه الظاهرة، وعليه لا بد من صنع بيئة غير مناسبة لها وذلك باتباع الإجراءات الآتية:

أ- تفعيل برنامج الحكومة الإلكتروني، بحيث يتابع المنتج الزراعي معاملته من خلال بوابات الكترونية من دون اللجوء إلى التعامل المباشر مع الموظفين في أغلب الحالات.

ب- يُقترح زيادة رواتب الموظفين الذين يعملون في التشكيلات الإدارية ذات الاتصال المباشر مع المنتج الزراعي على وجه الخصوص ورواتب العاملين في وزارة الزراعة على وجه العموم، إذ إن الواقع يشير فعلاً إلى انخفاض رواتبهم كما ذكرنا سابقاً مما يضطرهم عادة إلى إتباع الأساليب الملتوية مع المنتج الزراعي أثناء تنفيذ الإجراءات الرسمية المكلفين بها بغية اجباره على دفع الرشوة لتسهيل اجراءاته أو لزيادة كميات الأسمدة أو المبيدات عن الحصة المقررة له على سبيل المثال لا الحصر، مبررين ذلك تدني الراتب الشهري الذي يتقاضونه مقابل العمل الذي ينجزونه ومتطلبات الحياة.

ت- استخدام البطاقات الإلكترونية الذكية (كي كارد أو ماستر كي أو غيرها) في اقراض المنتجين الزراعيين بدلاً من اعطائهم القروض نقدًا، إذ يُقترح عمل بطاقة الكترونية ذكية لكل منتج زراعي يتعامل مع وزارة الزراعة (كمرحلة أولى) عن طريق المصارف الزراعية بالتعاون مع الشعب الزراعية وتتضمن هذه البطاقة بيانات كاملة عن المنتج الزراعي ونظامه المزرعي (مساحة الارض، صفة العقار، النشاط الزراعي، نوع المكننة المستخدمة، طريقة السقي... الخ) وعند صرف القروض الممنوحة فان المنتج الزراعي يستخدم هذه البطاقة في شراء ما يحتاجه من البذور أو الأسمدة أو المبيدات وغيرها كشراء الجرارات او الحاصدات بحيث يتم توفير اجهزة خاصة لقراءة هذه البطاقة لسحب المبالغ من كافة مراكز التجهيز الحكومية والأهلية. وبهذا سوف لن يمك المنتج الزراعي بيده أي مبالغ مالية وإنما تتحول إلى حسابه في المصرف الزراعي التعاوني أو أي مصرف حكومي آخر، وبهذا نكون قد تجاوزنا انعدام الثقة في صرف القروض (ذكرنا سابقاً أن هناك منتجين زراعيين يستلمون القروض لشراء سيارات خاصة بهم أو للزواج) فالمنتج الزراعي الذي يقدم على القرض سيأخذ بحسابه أنه لن يمك بيده أي مبالغ مالية وبالتالي فالذي ينوي الخداع والاحتيال في أخذ هذه القروض سوف لن يقدم عليها.

ولا بأس فان يعطى مبلغ بسيط بصيغة نقد في حالة قناعة المصرف بذلك بحيث يحدد بنسبة بسيطة من إجمالي القرض (كأجور الايدي العاملة أو أجور المكننة وغيرها) وتعطى بعد إجراء الكشف وبعد استخدام نسبة من القرض الممنوح عن طريق الشراء باستخدام البطاقة الإلكترونية الذكية.

ث- اشراك الأساتذة الجامعيين من الاختصاصات الزراعية والبيطرية في متابعة حقول المنتجين الزراعيين المتعاقدين مع الدولة مع المختصين من وزارة الزراعة عن طريق تشكيل لجان مشتركة بغية تخفيف حالة المحسوبية والفساد الإداري والمالي لاعتبارات منها: إن أغلب فئة الأساتذة الجامعيين يهتمون بسمعتهم ويحاولون قدر الإمكان تأدية مهامهم على أكمل وجه، فضلاً عن عدم وجود مصلحة

مادية أو شخصية للوقوف بجانب المنتج الزراعي والسماح له بالاحتياط، أضف إلى ذلك فإن الرواتب التي يتقاضها الأساتذة الجامعيون مرضية تحصنهم من اللجوء إلى الرشوة، كما أن وجود لجنة مكونة من أعضاء مختلفين وظيفياً ومهنياً يساعد على تأدية اللجنة واجباتها بأكثر حيادية وشفافية، ويوصى بضرورة اختيار هؤلاء الأساتذة الجامعيون ممن شُهدت لهم الكفاءة والنزاهة والانتماء الوطني والسمعة الحسنة.

ج- ضرورة اتباع نظام الثواب (المكافآت المادية مع المعنوية) والعقاب مع عموم الموظفين ولاسيما الذين هم باتصال مباشر مع المنتجين الزراعيين لتحفيزهم على أداء مهامهم وواجباتهم على أتم وجه.

**1-1-2- محور مكافحة سياسة الإغراق الزراعي:** لقد أظهرت نتائج البحث من خلال تشخيص واقع القطاع الزراعي أن ظاهرة الإغراق الزراعي (سياسة الإغراق) قد تفشت بشكل مدمر للاقتصاد العراقي ومن خلال تحليل مصفوفة (SWOT) تبين أن من الضروري جعل مكافحة هذه الظاهرة من أوليات الاستراتيجية المقترحة، وعليه يقترح الباحث منظومة متكاملة لتحجيم الإغراق الزراعي ومكافحته وتعظيم التنافسية للمنتج المحلي كما في الشكل (9) في الملحق ، وتتألف هذه المنظومة من خمسة اتجاهات تدور ضمن إطار حماية المستهلك أي لا يتعدى تأثيرها على مصلحة المستهلك وهي كما يأتي:

أ- **الضغط الحكومي:** ضرورة استمرار المخاطبات الرسمية من قبل وزارة الزراعة للجهات المعنية المتمثلة بمديرية المنافذ الحدودية والكمارك من المنافذ العراقية كافة (بضمنها الحدود مع حكومة إقليم كردستان) على تشديد الإجراءات بمنع دخول السلع الزراعية بشقيها النباتية والحيوانية الممنوعة من الاستيراد على وفق (الروزنامة الزراعية) لوفرتها محلياً، والحث على إعادة تفعيل قانون حماية المنتج المحلي وتطبيقه بشكل جاد مع إجراء التعديلات المناسبة لدعم المنتج المحلي بحيث لا يؤثر على ميزانية المستهلك.

ب- **تثقيف المستهلك:** تبني خطة إعلامية مكونة من مجموعة حملات إعلامية تنفذ على شكل مراحل تكتيكية لبت روح الوعي والثقافة التتموية لزراعة مستدامة ومتكاملة لدى أطراف الإنتاج الزراعي (المنتج الزراعي، المستهلك، شركات القطاع الخاص، القطاع الزراعي الحكومي)، وبما أن المستهلك هو الهدف النهائي من العملية الإنتاجية، فلا بد أن نبدأ منه أولاً للوصول إلى البقية، فالمستهلك حقيقة هو المتحكم الأساسي بشكل السلعة الزراعية وجودتها وسعرها، وذلك بتوعيته على ضرورة أن يستهلك السلع الزراعية الصحية فقط وأن يبتعد عن السلع الزراعية المستوردة المجهولة المصدر في حالة توفر

نظريتها من السلع الزراعية المحلية الصحية (يتميز العراق بكونه أقل البلدان تأثرًا بالأمراض الوبائية مثل انفلونزا الطيور والنيوكاسل وغيرها الموجودة في دول الجوار، فضلاً عن الابتعاد عن المواد المسرطنة والضارة للإنسان لذا فإن المنتج المحلي هو أكثر أمانًا) ولبث روح المواطنة فيه وتزويده بالإرشادات ذات الصلة كافة، ويكون هذا من مهام الجهاز الإرشادي من دون استخدام تكاليف كبيرة لإيصال المعلومات إليه، وإنما عن طريق استخدام التواصل الاجتماعي التي أصبحت أقرب للفرد وأسرع في وصول المعلومة إليه من الوسائل الأخرى كالتلفزيون والراديو والصحف التي قلت متابعتها من قبل الناس في الآونة الأخيرة.

إن ضمان تثقيف وتوعية المستهلك يعني وضع عائق كبير أمام دخول هذه السلع وبقائها في الأسواق حتى التلف، مما يجعل تجارها يعزفون عنها ويبحثون عن البديل ولاسيما بالتزامن مع الضغوط المستمرة التي تقوم بها وزارة الزراعة على المنافذ الحدودية من خلال المخاطبات الرسمية الدورية، ولكن هذا بعد التأكد من الاكتفاء الذاتي للمنتجات الزراعية التي حضرت من الاستيراد عن طريق إجراء احصائيات واقعية ودقيقة على قدرة المنتج المحلي من سد حاجات السوق المحلي قبل تنفيذ الحضر لضمان كفاية المنتج المحلي في الأسواق المحلية.

ت- **تقليل كلفة الإنتاج:** التركيز على تقليل كلفة إنتاج السلع الزراعية المحلية عن طريق زيادة الدعم الحكومي لمستلزمات الإنتاج الزراعي مع تسهيل إجراءات ذلك وتقليل قدر الإمكان الضرائب عن استيرادها إلى البلد، إذ إن سبب ارتفاع أسعار المنتج المحلي يعود لعدة أسباب أهمها ارتفاع تكاليف إنتاجه الناتجة عن ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج الزراعي (دائرة تدقيق نشاط الزراعة والتعمير، 2013، ص: 10).

ث- **تحسين المنتج المحلي:** التركيز على جودة الأصناف والسلالات ومنع تداول الرديئة منها سواء للمنتجات النباتية أو الحيوانية لتحسين المنتج المحلي ومنافسة نظيره المستورد.

ج- **الزراعة التعاقدية:** الترويج للزراعة التعاقدية من خلال التشجيع على تأسيس شركات محلية للتصنيع الزراعي وذلك لجذب بعض تجار السلع الزراعية المنافسة المستوردة (الذين يسهمون بنقشي ظاهرة الإغراق) الذين اخضعوا لتأثير الاتجاهات الأربعة السابقة نحو استثمار أموالهم في القطاع الزراعي بدلاً من استثمارها في التجارة الزراعية إلى الداخل بتأسيس شركات تتعاقد مع المزارعين الصغار من أصحاب الحيازات الصغيرة تحت مراقبة ومتابعة حكومية.

وهنا لا بد من توضيح تأثير الاتجاهات الخمسة نحو مكافحة الإغراق الزراعي وعلاقتها مع بعض من خلال الشكل (9) في الملحق ونبدئها بتحسين المنتج فلا يمكن تحقيقه من دون أن يسبق ذلك دعماً حكومياً لتقليل كلفة مستلزمات الإنتاج أي أن العلاقة بينهما علاقة تساقبية، أما بالنسبة للضغط الحكومي المتمثل بتوجيه المخاطبات الرسمية وعقد الاجتماعات الدورية مع الجهات ذات العلاقة بمنع دخول السلع الزراعية المستوردة المنافسة إلى البلد من أجل تطبيق قانون حماية المنتج المحلي الذي يجب أن يتزامن مع الحملات الإعلامية لتثقيف المستهلك، فلا مبرر لهذه الضغوط إذا كانت ثقافة المستهلك هي شراء السلع الزراعية الرخيصة وإن كانت مستوردة وريئة، وعليه فإن العلاقة بين الاتجاهين تزامنية.

أما بخصوص الزراعة التعاقدية فهي الاتجاه الخامس الذي ينتج عن تأثير الاتجاهات الأربعة الأخرى على مكافحة الإغراق الزراعي وفي ذات الوقت يسهل من نجاح الاتجاهات الأربعة في تحجيم ومكافحة الإغراق، وهذا الاتجاه شبه خفي تعلن عنه الحكومة بعد أن تأخذ الاتجاهات الأربعة شوطاً من التأثير على الإغراق لكون تنفيذها يكون في المرحلة الاستراتيجية اللاحقة.

ولابد من الإشارة إلى ضرورة عمل هذه المنظومة على وفق توليفة متوازنة بين ربيحة المنتج الزراعي وميزانية المستهلك، فحماية المنتج المحلي قد تضر بالمستهلك في حالة عدم حمايته عن طريق وجود رقابة على الأسعار، فما حصل بعد قرار مجلس النواب عبر التصويت على قرار نيابي لحماية المنتج المحلي يوم الأحد الموافق 2019/5/5 بخصوص حظر استيراد الدواجن وبيض المائدة والأسماك الحية والمجمدة والمبردة إلى العراق خير مثال على ذلك، إذ كان الهدف من ذلك هو حماية المنتج المحلي، إلا أن عدم وجود رقابة على الأسعار أثر بشكل كبير على ميزانية المستهلك نتيجة لارتفاع سعر البيض إلى الضعف في مدة أسبوع، وذلك بسبب استغلال المنتج الزراعي لعدم وجود البيض المستورد المنافس، لذا من الضروري مراعاة حماية المستهلك عند تطبيق المنظومة المقترحة.

**1-1-3- محور الدعم الحكومي:** ويتمثل الدعم الحكومي للقطاع الزراعي في هذه المرحلة الاستراتيجية بكل أشكاله (مالي، تجهيزي، تحفيزي، خدمي، بحثي، إرشادي) بحيث يضمن كحد أدنى استمرار العملية الإنتاجية بشقيها النباتية والحيوانية والمحافظة عليها من دون وجود خسائر لأطراف(شركاء) التنمية الزراعية المستدامة كزيادة الهجرة من الريف إلى المدينة، أو انخفاض استغلال بعض المنتجين الزراعيين لجزء أو كل أراضيهم، أو ارتفاع أسعار السلع الزراعية بالنسبة للمستهلك، أو زيادة نسبة الواردات إلى الصادرات، ويكون التركيز أكثر في هذه المرحلة على دعم مستلزمات

الإنتاج الزراعي لتقليل كلفة المنتج المحلي لزيادة التنافسية له مع نظيره المستورد، وعلى دعم صغار المنتجين الزراعيين.

**1-1-4- محور الاستثمارات الزراعية والحيوانية:** يركز المحور ضمن هذه المرحلة العمل على أربعة خطوات أساسية فيما يخص الاستثمار الزراعي وهذه الخطوات هي: تهيئة بيئة استثمارية محلية صالحة، وإعداد خارطة للاستثمار الزراعي، وتحديد الفرص الاستثمارية الناجحة التي تزيد من مساهمة الناتج الزراعي وتحسن الوضع الاقتصادي للبلد، وأخيراً الترويج للاستثمار الزراعي وكما موضح في أدناه:

**1- تهيئة البيئة الاستثمارية (المناخ الاستثماري):** للحصول على بيئة استثمارية محلية مناسبة لإقامة الاستثمارات الزراعية الناجحة، يرى الباحث ضرورة توفير أربع مقومات أساسية هي: قاعدة رصينة من التشريعات التي تخدم الاستثمار الزراعي الفعال، وبنى تحتية قادرة على استيعاب الاستثمارات الزراعية وديمومتها، واستقرار سياسي وأمني يوفر الطمأنينة للمستثمر الزراعي، ويمكن تحقيق ذلك باتباع الآتي:

أ- التعديل في التشريعات والقوانين الخاصة بالاستثمار الزراعي بما يضمن جذب المستثمرين كإدخال المنح الاستثمارية في قوانين الاستثمار، وتشريع فرض القيود لصالح الاستثمارات الزراعية بما لا يضر باقتصاد البلد، على كل من التجارة الداخلية والخارجية وتفعيل قانون حماية المنتج المحلي.

ب- تهيئة منظومات الكترونية لأخبار ومعلومات السوق الزراعي وإعداد الخرائط الزراعية وتأسيس قواعد بيانات في المجالات الزراعية المختلفة لتوفير المعلومات الزراعية الكاملة عن الفرص والمشاريع الاستثمارية الزراعية لخدمة المستثمرين الزراعيين.

ت- تسهيل الإجراءات المطلوبة لاستحصال الموافقات الأصولية لغرض الاستثمار بعد تدقيق الجدوى الاقتصادية للمشروع، وتقليل الروتين في المصادقة عليه وتنفيذه عن الطريق الاعتماد على نظم الحوكمة واستخدام منظومات الإنترنت في متابعة الإجراءات الرسمية منعاً من حدوث الفساد الإداري والمالي.

ث- شمول المشاريع الصغيرة والمتوسطة بقوانين تشجيع الاستثمار.

ج- التوسع في استصلاح الأراضي المتروكة لإدخالها ضمن خطط المشاريع الاستثمارية وتوزيعها على المستثمرين الزراعيين.

تأهيل البنى التحتية المتعلقة بالقطاع الزراعي سواء بشكل مباشر أو غير مباشر كاستصلاح الأراضي الزراعية المتروكة والتزكيز على الأراضي المتملحة والمتغدقة وإنشاء المخازن المبردة وإعادة تأهيل المجازر المتروكة وإنشاء محطات مناسبة لإيواء الحيوانات المستوردة على المنافذ الحدودية وإنشاء

**2- الخارطة الاستثمارية:** تتولى وزارة الزراعة بالتعاون مع هيئة الاستثمار الوطني في إعداد خارطة استثمارية للزراعة العراقية ترسم فيها الحدود العامة للتوجه الاستثماري الزراعي بشكل دقيق أكثر من ذي قبل وكما يأتي:

ح- وصيانة الطرق وتوفير الطاقة الكهربائية وصيانة قنوات الري والبزل.

أ- تحديد المناطق المخصصة للتوسع الزراعي الأفقي بناءً على المقومات الضرورية كتوفر مياه الري العذبة وطبيعة التربة الصالحة للزراعة.

ب- تحديد المناطق المخصصة للتوسع الزراعي العمودي لإنشاء البيوت وأنفاق البلاستيكية التي تحدد على أساس قلة أو صعوبة توفير المياه العذبة إليها أو لكون التربة غير صالحة للزراعة واستصلاحها غير مجد اقتصادياً.

ت- تحديد المناطق المخصصة لإقامة السابيلوات الاستراتيجية (مخازن الحبوب) المخازن المبردة ومعامل تفريط البذور ومعامل فرز وتعبئة وتدرج المحاصيل ويكون ذلك على أساس توفر الطرق السريعة السليمة ومدى قربها من مركز المدينة.

ث- تحديد المناطق المسموح فيها بإقامة المشاريع الزراعية الصناعية والتي تكون بالقرب من الأراضي المزروعة بها تلك المحاصيل الصناعية.

**3- الفرص الاستثمارية:** يقترح الباحث في هذه المرحلة الاستراتيجية بعض الفرص الاستثمارية الممكنة التي يراها مناسبة لعمل نقلة نوعية في التنمية الزراعية المستدامة العراقية وكما يأتي:

1. التوسع في زراعة النخيل في عموم العراق باعتماد الزراعة النسيجية في عملية الإكثار في عموم المحافظات المشهورة بزراعة النخيل.
2. التوسع في مشاريع إنتاج بيض تفقيس أمهات فروج اللحم.
3. التوسع في مشاريع إنتاج بيض المائدة.
4. مشاريع تربية الأسماك المكثفة.



5. انشاء محطات تربية المواشي وتسمين العجول وإنتاج الأكباش المحسنة.

4- الترويج للاستثمار الزراعي: بعد تحقيق بيئة مناسبة للاستثمار الزراعي تقوم وزارة الزراعة بالتعاون مع الهيئة الوطنية للاستثمار العراقي بالترويج للفرص الاستثمارية من خلال اللقاءات وورش العمل والمعارض الزراعية، بحيث تهيئ الفرص الاستثمارية التي تزيد من مساهمة الناتج الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي حصراً وتحويلها إلى مشاريع صغيرة ومتوسطة بعد إعداد دراسات جدوى اقتصادية ومالية لها.

1-1-5- محور السياسات الزراعية: يعالج هذا المحور مشكلات سوء تطبيق السياسات الزراعية كالسياسة المائية والإقراضية وسياسة حماية المنتج المحلي وحماية المستهلك وكما يأتي:

1- السياسة المائية: وتتضمن في هذه المرحلة الاستراتيجية الآتي:

- أ- اعادة تأهيل وتطوير القنوات الاروائية الرئيسة لضمان وصول المياه إلى الأراضي الزراعية.
- ب- استبدال المضخات القديمة بمضخات مياه جديدة في المشاريع الاروائية بما يضمن إيصال المياه إلى الأراضي الزراعية بالكميات والتوقيتات المطلوبة.
- ت- رفع التجاوزات القائمة على الأنهر الرئيسة والفرعية كبحيرات الأسماك وأقفاص الأسماك غير المرخصة وغيرها من التجاوزات كالمباني السكنية والمطاعم المقامة على محرمات وضاف الأنهر والتي تمنع صيانة قنوات المياه.

ث- صيانة قنوات الري والبزل عن طريق رفع الترسبات وإزالة الأعشاب والأدغال.

2- السياسة الإقراضية: وتتضمن في هذه المرحلة الاستراتيجية الآتي:

1. التركيز على منح القروض الميسرة على صغار المنتجين الزراعيين لكونهم الفئة الأكثر.
2. اعتماد البطاقات الذكية في منح القروض للمنتجين الزراعيين بدل القروض النقدية (كما ورد ذكرها سابقاً).

3. وضع خطة إقراضية على مستوى المشاريع النباتية والحيوانية وعلى مستوى محافظات العراق بحيث تضمن العدالة في التوزيع لجميع المستويات.

4. اعتماد (الكيميالات) كضمانات مصرفية بدل الكفلاء تحاشياً للمشاكل والنزاعات العشائرية، ولضمان تسديد المنتج الزراعي خشية تحويله إلى المحاكم استناداً للكيميالات المسجلة بذمته في حالة تعذره عن سداد ما بذمته من الأموال المقترضة.

5. متابعة المنتج الزراعي وتوجيهه في صرف القروض المالية بالأوجه الصحيحة عن طريق الجهاز الإرشادي.

### 3- السياسة السعرية: وتتضمن في هذه المرحلة الاستراتيجية الآتي:

1. اعتماد وزارة الزراعة خطة متوازنة في تسعير شرائها للمحاصيل الزراعية بحيث لا تكون حكرًا لمحاصيل معينة وإهمال المحاصيل الأخرى.

2. وضع تسعيرة لجميع المحاصيل الزراعية والمنتجات الحيوانية في الأسواق المحلية بالشكل الذي يضمن تحقيق ربح مجزي للمنتج الزراعي وضمن ميزانية المستهلك العراقي، من خلال فرض عقوبات صارمة للمخالفين عن طريق ممارسة الجهات الرقابية المعنية لدورها في متابعة الأسعار وجودة المنتج المحلي تجنبًا لاحتكاره والتحكم في أسعاره.

3. خفض أسعار المستلزمات الزراعية المجهزة من وزارة الزراعة (الشركة العامة للتجهيزات الزراعية) عن سعرها في الأسواق المحلية مع المحافظة على جودتها.

### 4- سياسة حماية المستهلك: وتتضمن في هذه المرحلة الاستراتيجية الآتي:

1. مراعاة قواعد الصحة والسلامة ومعايير الجودة.

2. إعلام المستهلك بكافة البيانات عن المنتج.

3. اعتماد تسعيرة مناسبة للمستهلك بحيث تحقق الربح للمنتج الزراعي ومحاسبة المخلفين.

### 5- سياسة حماية المنتج المحلي: ذُكرت في محور تحجيم الاغراق الزراعي.

#### 1-1-6- محور التعديلات والتحسينات التنظيمية: يركز هذا المحور على معالجة الاخفاقات

التنظيمية الحالية لوزارة الزراعة بما يلبي حاجة القطاع الزراعي من شطر التنظيمات أو تحويل المسمى الوظيفي والإداري لها، وبهدف الوصول إلى تنظيم إداري قوي قادر على تحقيق الاستراتيجية المقترحة يقترح الباحث التعديل في بعض التشكيلات الإدارية والبحثية في وزارة الزراعة وكما يأتي:

#### 1. دائرة التخطيط والمتابعة في وزارة الزراعة: عملاً بمبدأ التخصص الدقيق الذي يؤدي إلى دقة

العمل وسرعة في الإنجاز، يقترح الباحث شطر دائرة التخطيط والمتابعة في وزارة الزراعة لما لها من أهمية كبيرة في رسم الخطط الخمسية والسنوية ومتابعة المشاريع الزراعية إلى دائرتين هما دائرة التخطيط والدراسات الزراعية ودائرة المتابعة والتقييم وتوزيع المهام بينهما حسب التخصص على ألا يؤثر ذلك على التخصيصات المالية وبذلك يتحقق لنا الآتي:

أ- إن شطر دائرة التخطيط والمتابعة إلى دائرتين مستقلتين سيزيد من نسبة تحقيق الأهداف وإنجاز العمل المطلوب أكثر مما لو كانت دائرة واحدة؛ لكون كل دائرة ستحاول أن تحقق نسبة معقولة من الأهداف الخاصة بها وبالتالي فإن مجموع ما تحقق الدائرتين بالتأكيد سيكون أكثر مما لو كانت دائرة واحدة.

ب- التخفيف من الفساد الإداري المتمثل بالبطالة المقنعة، فالشطر سيكشف الموظفين المتكاسلين البعيدين عن الأنظار نتيجة لتعدد مهام وأهداف الدائرة قبل الشطر وتمركز الموظفين في دائرة واحدة.

ت- سيسهل الشطر من عملية تقويم أداء الموظف في كل دائرة على حدة، فضلاً عن سهولة معرفة نسبة ما حققت كل دائرة من أهدافها المنشودة ومهامها المحددة.

ث- إن ترأس عدد أقل من الموظفين يسهل عملية إدارتهم ومتابعتهم من قبل المدير.

ج- إن شطر الدائرة إلى دائرتين سيساعد على عمل الموظف حسب اختصاصه فقد لوحظ في مؤسسات القطاع الزراعي الحكومية كما ذكرنا سابقاً عمل الموظف في غير اختصاصه.

ح- يمنح الشطر الاستقلالية في العمل والتجرد من الروتين الذي يقيد تحقيق أهداف الدائرة الناتج عن اختلاف الإجراءات بين مهمة التخطيط ومهمة المتابعة والتقويم.

2. **دائرة الثروة الحيوانية:** يقترح الباحث إعادة شطر دائرة الثروة الحيوانية إلى دائرتين مستقلتين هما دائرة الثروة الحيوانية ودائرة الثروة السمكية وذلك لأهمية الثروة السمكية في التنمية الزراعية المستدامة المتكاملة وعملاً بمبدأ التخصص الذي يزيد من كفاءة تحقيق الأهداف.

3. **دائرة الإرشاد والتدريب الزراعي:** تماشياً مع التطورات الإدارية الحديثة وسعيًا للوصول إلى تنفيذ سليم للاستراتيجية المقترحة ولأهمية المجتمع الريفي في التنمية الزراعية المستدامة يقترح الباحث تحويل المسمى الإداري والوظيفي لدائرة الإرشاد والتدريب الزراعي إلى المركز الوطني للإرشاد الزراعي والتنمية الريفية واعطائه الصفة البحثية والدولية وتوسيع مهامه إلى عمل البحوث الزراعية والريفية والدراسات الميدانية بالتعاون مع أقسام الإرشاد الزراعي في كليات الزراعة في عموم العراق، فضلاً عن مهامه الإرشادية والتوعوية والتدريبية وبذلك سيكون لدى المركز فئتين منفصلتين من المستهدفين أكثر وضوحاً وتحديداً من السابق وهما فئة المنتجين الزراعيين (كل من يعمل في الإنتاج الزراعي من القطاع الخاص سواء أكان مستثمراً أو مزارعاً أو مربيًا) وفئة المجتمع الريفي (الفلاح، المرأة الريفية، الشباب الريفي، النشء الريفي).

4. تشكيل لجان مشتركة: اشراك كليات الزراعة والطب البيطري في عملية التنمية الزراعية المستدامة تنظيمياً وتخطيطاً وتنفيذياً وتقويمياً ومتابعة ويكون ذلك من خلال عمل اللجان المؤقتة والدائمة مع الباحثين في الدوائر الزراعية التابعة لوزارة الزراعة.

5. تشكيل المجلس الأعلى للبحوث العلمية الزراعية: لتحسين البحوث العلمية الزراعية في كليات ولإعطائها الصفة الواقعية وللوصول إلى حلول عملية لمشاكل زراعية حقيقية تخدم القطاع الزراعي وتزيد نسبة مساهمته من الناتج المحلي الإجمالي وتحسن التنمية الزراعية المستدامة، يقترح الباحث تشكيل المجلس الأعلى للبحوث العلمية الزراعية الذي يرتبط إدارياً بوزير الزراعة ويتأسس هذا المجلس ممن يتصف بالخبرة الميدانية والبحثية سواء أكان من أساتذة كليات الزراعة أو الطب البيطري أو أحد الباحثين في وزارة الزراعة بعضوية مشتركة بين أساتذة كليات الزراعة والطب البيطري وبين الباحثين من حملة شهادة الدكتوراه في وزارة الزراعة أو وزارة الموارد المائية. وتكون من مهامه التشخيص الدقيق للمشاكل الزراعية والريفية ميدانياً وترجمتها إلى بحوث علمية التي يمكن إنجازها كرسائل ماجستير أو أطاريح دكتوراه أو بحوث لأغراض الترقية ويمكن أن تنجز هذه البحوث بشكل فردي أو بشكل فريق بحثي.

ترفع المشاكل الزراعية والريفية المشخصة ميدانياً إما عن طريق التشكيلات الأصغر التي تقع ضمن الدوائر و الشعب الزراعية في محافظات العراق أو عن طريق كليات الزراعة والطب البيطري إلى المجلس لغرض المصادقة عليها واعطائها الصفة العلمية، ويمكن إنجاز هذه البحوث المقررة إما عن طريق المجلس نفسه أو عن طريق أساتذة الكليات أو طلبة الدراسات العليا، كما يقترح الباحث أن يشترط الموافقة على بحوث طلبة الدراسات العليا و بحوث الترقية أن تكون ضمن البحوث المقررة والمصادق عليها من المجلس لضمان الجدوى من هذه البحوث وخدمتها لصالح القطاع الزراعي. ولاقتراح هذا المجلس مزايا عديدة منها:

- أ- يربط كليات الزراعة والطب البيطري بحثياً وإدارياً مع الدوائر البحثية الزراعية من خلال مشاركتهم في تشخيص المشكلات الزراعية والريفية الواقعية وحلها، فهو يمثل جسراً رابطاً بين الجانب النظري والجانب الميداني ومصدراً لتبادل المعارف والمعلومات من خلال عقد الاجتماعات والورش الدورية.
- ب- التوصل إلى بحوث زراعية تساهم في حل مشاكل زراعية حقيقية تزيد من نسبة مساهمة القطاع الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي، فقد لاحظ الباحث ضعف الجدوى من البحوث الزراعية المنجزة ولاسيما الإرشادية منها، إذ ركز أغلب الباحثين على كتابة البحوث ذات المستويات البسيطة التي لا

تتبع من مشكلة ذات تأثير مباشر وكبير على التنمية الريفية أو التنمية الزراعية المستدامة، فالمجلس الأعلى سيمثل الجهة الرسمية لإقرار البحوث العلمية الزراعية سواء في الدوائر البحثية أو كليات الزراعة والطب البيطري بدلاً من العشوائية في اختيار الموضوعات البحثية الضعيفة وغير المجدية واقعياً.

ت- إن وجود كيان تنظيمي له أهدافه الخاصة ومهامه المحددة والذي يختص بتشخيص المشكلات الزراعية والريفية الواقعية ويضعها في تصنيف علمي بحثي لتكون بحوث جاهزة تنجز من قبل الباحثين الأكاديميين والميدانيين، يعد بحد ذاته مصدراً ضامناً لرفد الجهات البحثية ببحوث حقيقية وانجازاً فريداً في مجال العمل الزراعي وإسهاماً كبيراً في رفع العقبات أمام التنمية الزراعية المستدامة.

**6. المركز الوطني للإحصاء والخرائط الزراعية:** لدعم الدوائر البحثية والإرشادية بالبيانات والخرائط الزراعية الدقيقة والحقيقية ولضمان نجاح المشاريع الزراعية الاستثمارية، يقترح الباحث تأسيس المركز الوطني للإحصاء والخرائط الزراعية ليمثل أهم مصادر المعلومات لتطوير التنمية الزراعية المستدامة من خلال تجهيز وتزويد الدوائر البحثية والإرشادية في وزارة الزراعة بالإحصاءات والخرائط الزراعية المطلوب لاستخدامها في إعداد البرامج الإنمائية والمشاريع الزراعية والتنمية، ويرتبط هذا المركز بوزير الزراعة مباشرة ويعمل على وفق الآتي:

- أ- يتأسس المركز مدير عام من حملة شهادة الدكتوراه في الاختصاصات الزراعية.
- ب- يتكون المركز من أقسام وشعب علمية وإدارية بما تخدم أهداف المركز.
- ت- يتضمن المركز من مختصين بمجال الاحصاء والخرائط والمسح الفضائي والاستشعار عن بعد فضلاً عن الاختصاصات الزراعية من حملة شهادة البكالوريوس صعوداً.
- ث- تكون مصادر جمع البيانات والخرائط بالاعتماد على المسح الفضائي والاستشعار عن بعد باستخدام أجهزة الحاسوب مع إجراء مسوحات ميدانية عن طريق فرق مختصة.
- ج- يتم تحويل البيانات والخرائط الزراعية بعد استحصالها إلى معلومات مصنفة حسب الحاجة إليها وتنتشر في البوابة الالكترونية الخاصة بالمركز لتكون جاهزة للتشكيلات الزراعية البحثية والباحثين بصورة عامة.

ح- يتم تحديث البيانات والخرائط الزراعية بشكل دوري.

**1-1-7- محور التقنيات الزراعية الحديثة:** يركز هذا المحور على التقنيات الزراعية الحديثة التي تعالج المشكلات الرئيسية في التنمية الزراعية المستدامة كأزمة المياه والزحف الصحراوي وانخفاض الإنتاجية النباتية والحيوانية من خلال استخدام التقنيات الزراعية الحديثة الآتية:

1. نشر تقنيتي الري بالرش والري بالتنقيط في عموم الأراضي الزراعية وتقليل نسبة السقي السحي.
2. استخدام مصدات الرياح والتي تتضمن زراعة خطوط من الأشجار سريعة النمو في مناطق مقابلة للرياح السطحية السائدة، كما تستخدم لإبطاء تآكل التربة بسبب الرياح، وكما يمكن استخدامها لمنع انجراف الكثبان الرملية.
3. الاكثار من استخدام الأسمدة العضوية من المخلفات النباتية.
4. التعامل بالدورات الزراعية (تعاقب زراعة المحاصيل بين الحبوب والأعلاف بضمنها محصول الشعير).
5. نشر الزراعة المحمية كالبيوت البلاستيكية والأنفاق البلاستيكية.
6. إنتاج العلائق والأعلاف التي تزيد من إنتاج اللحوم في فروج اللحم وتزيد كمية إنتاج الحليب واللحوم في المواشي.
7. نشر تقنية التلقيح الاصطناعي للأبقار بين صفوف المربين.

**1-1-8- محور المحافظة على الموارد الطبيعية الزراعية واستدامتها:** يركز هذا المحور على حل المشكلات المتعلقة باستدامة الموارد الطبيعية الزراعية واستغلالها الاستغلال الأمثل المتمثلة بالأراضي الزراعية والمياه بمصادرها المختلفة والمراعي والغابات من خلال تحقيق الأهداف الآتية:

1. التقليل من استهلاك مياه الري في القطاع الزراعي من خلال:
  - أ- الاعتماد على تكثيف نشر الطرائق الحديثة في الري بدعم أسعار شرائها لاستخدامها بنطاق أوسع.
  - ب- حظر زراعة بعض المحاصيل التي تستهلك كميات كبيرة من مياه الري في بعض محافظات العراق واستبدالها بأخرى أقل استهلاكاً للمياه.
2. تكثيف حملات الإرشاد الزراعي في ترشيد استخدام مياه الري.
3. زيادة البحوث التطبيقية التي تهتم بالمحافظة على الموارد الطبيعية الزراعية واستدامتها ودعمها مادياً ومعنوياً.
4. إعداد برامج الإدارة المتكاملة والمستدامة للموارد الطبيعية.
5. تطوير شبكات الري وصيانتها دورياً.

6. تطوير شبكة الارصاد الجوية الزراعية العراقية لإرشاد المنتج الزراعي على المواعيد الدقيقة في ري المحاصيل الزراعية.
  7. صيانة وتحسين شبكة الميازل كافة (الحقلية، المجمع، الفرعية، الرئيسة).
  8. تشريع قوانين تمنع وتحاسب الرعي الجائر والتعدي على أشجار الغابات.
  9. العمل الجدي على تكثيف زراعة الأشجار كمصدات للرياح.
  10. ترشيد المنتجين الزراعيين بكميات الأسمدة والمبيدات المناسبة وغير المضرة بالتربة.
  11. الحد من تفتت الأراضي الزراعية وتشتتها.
  12. وضع تشريعات وضوابط لتنظيم عملية استغلال الأراضي الزراعية والموارد الطبيعية بما يخدم عملية التنمية الزراعية المستدامة والحفاظ عليها من التصحر والزحف العمراني.
  13. إعداد دراسات وإجراء مسوحات ميدانية لتحديد الأراضي الصالحة للزراعة ومقدار مساحتها (لقد ذكرنا في المبحث الأول من الفصل الرابع عدم وجود احصائية دقيقة عن مجموع مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في العراق) لتساعد في التخطيط السليم لاستثمار الأراضي الزراعية الاستثمار الأفضل.
  14. إعداد أطلس علمي دقيق للتربة الذي يوضح فيه التوزيع الجغرافي لأنواع التربة في جميع محافظات العراق.
- 1-1-9- محور تحسين المستوى الاجتماعي لأهل الريف:** يركز هذا المحور على تحقيق الأهداف الآتية:
1. تطوير التعليم للريفيين.
  2. تنمية مهارات النشء الريفي.
  3. تنمية مهارات المرأة الريفية.
  4. اشراك المرأة الريفية في الإنتاج الزراعي.
  5. الحد من تسرب العمالة الماهرة للقطاعات الأخرى.
  6. الحد من الهجرة إلى المدينة.
  7. دعم المشاريع الصغيرة مادياً ومعنوياً لزيادة دخل المزارعين الصغار.

1-1-10- محور تحسين العلاقات بين أطراف (شركاء) التنمية الزراعية المستدامة: يركز هذا المحور على الوصول إلى أفضل صورة للتنمية الزراعية المستدامة من خلال تقوية العلاقة بين أطراف التنمية وجعلها أكثر ترابطاً وذلك من خلال تحقيق الأهداف الآتية:

1. تقوية العلاقة بين جهازي الإرشاد والبحث الزراعي وزيادة الروابط بينهما: لابد من الإشارة هنا إلى أن العلاقة بين الجهازين ليست علاقة خطية تبدأ بابتكار زراعي من الجهات البحثية وتنتهي بإيصال الابتكار بشكل مبسط للمنتج الزراعي عن طريق الجهاز الإرشادي، وإنما العلاقة بينهما هي علاقة تفاعلية تشاركية مستمرة لا تقف عند مرحلة معينة فهي تبدأ من حاجة المنتج الزراعي وتنتهي برضاه وما بينهما منظومة تدريبية فعالة للأطراف الثلاثة (الباحث، المرشد، المنتج الزراعي). إن مشكلة ضعف الترابط هذه تعود إلى عدة أسباب كما ذكرنا سابقاً أهمها عدم قناعة الجهاز البحثي الزراعي بضرورة وجود جهاز إرشادي في العملية الزراعية على اعتباره حلقة زائدة. إن تجاوز هذه المشكلة يتيح فرصة تقوية العلاقة بينهما ويقترح الباحث بعض الحلول والبدائل لتحقيق ذلك:

**البديل الأول:** تفكيك دائرة الإرشاد الزراعي وتحويلها إلى أقسام ضمن الدوائر البحثية الزراعية.

**البديل الثاني:** جعل الجهازين الإرشادي والبحثي تحت تشكيل أو إدارة واحدة.

**البديل الثالث:** عمل منظومة أو شبكة معلومات مشتركة بين الجهازين لتبادلها واستخدامها في تنفيذ الأنشطة والبحوث الزراعية.

**البديل الرابع:** تأسيس قسم للإرشاد الزراعي داخل الدوائر البحثية أسوة ببقية الأقسام الزراعية الأخرى، مهمته التنسيق بين خطة الجهاز البحثي الزراعي والجهاز الإرشادي في إنجاز الأنشطة الزراعية وتزويد الجهاز البحثي بالمعلومات الدقيقة عن واقع المنتجين الزراعيين ومشاكلهم الزراعية من مصادرها الحقيقية. ويراعى في تأسيسه إعطائه أهمية كبرى من قبل الإدارة العليا في وزارة الزراعة والدوائر البحثية التي ينشئ فيها، كما يوصى بأن يكونوا العاملين فيه من حملة الشهادات العليا في اختصاص الإرشاد الزراعي.

ويرشح الباحث البديل الرابع لهذه المرحلة الاستراتيجية لعدة أسباب:

أ- يعد هذا البديل غير مكلف مادياً للدولة لكونه يتمثل بإنشاء تنظيم بسيط يتضمن بعض المرشدين الكفؤين مع مستلزمات وأدوات غير مكلفة (أثاث، حواسيب وغيرها من المستلزمات المكتبية).



ب- يتميز هذا البديل بالبساطة التنظيمية فهو لا يسبب ارباكًا أو زعزعة في الهيكل التنظيمي العام لوزارة الزراعة.

ت- كخطوة أولى لضمان إحداث الترابط بين الجهازين وتجنبًا للمخاطر فلا بد من البدء بحلول غير معقدة.

ث- إن وجود هذا القسم بصفة رسمية ضمن هيكلية الدائرة البحثية يساعد على تحقيق أهدافه وإنجاز مهامه بشكل أفضل ولاسيما أن مقره يقع ضمن مقر الدائرة البحثية نفسها.

ج- إن تطبيق هذا البديل يحقق فائدة علمية تدريبية تكمن فان المرشد الزراعي سيكون قريب من المعلومة الزراعية أو التوصية العلمية فهي تؤخذ من مصادرها وبيئتها الحقيقية وليست عن طريق الكتب أو المطبوعات العلمية، وبذلك فإن من نتائج تطبيق هذا البديل الإيجابية هو تدريب المرشدين الزراعيين بصورة غير مباشرة.

ح- على افتراض أن العلاقات الاجتماعية التي ستتولد بين المرشدين الزراعيين العاملين في القسم المقترح تأسيسه مع الباحثين في الأقسام العلمية البحثية الأخرى ضمن الدائرة البحثية ستكون إيجابية فإن هذا سيحسن من وجهة النظر السائدة تجاه الإرشاد الزراعي.

خ- يحقق هذا البديل ترابطًا بنائيًا لكونه أحد أقسام الدائرة البحثية وترابطًا وظيفيًا من خلال توزيع المهام والأدوار عند إطلاق الخطة أو الأنشطة المزمع تنفيذها من قبل الدائرة البحثية.

2. تحسين الثقة المتبادلة بين الجانب الحكومي (الجهاز الإرشادي والجهاز البحثي، الجهاز الخدمي، الجهاز التجهيزي... الخ) وبين المنتجين الزراعيين: إن ضعف الثقة المتبادلة بين المنتجين الزراعيين والجانب الحكومي يرجع بصورة عامة إلى الروتين المعقد في تنفيذ الإجراءات والفساد الإداري والمالي لمؤسسات القطاع الزراعي والاحتيايل عند المنتج الزراعي وقلة المعلومات وقلة الخبرة بالنسبة للموظف الزراعي، فالمنتج الزراعي يرى أن الجانب الحكومي لا يقدم الدعم بشكل عادل ومنصف وإنما على أساس المحسوبية (وفي أحيانٍ أخرى على أساس الرشوة)، وأن هذا الدعم الذي ينادي به الجانب الحكومي في وسائل الإعلام يشمل على الأغلب فئات معينة منتفعة بالدولة، وأن ما يحصل عليه عامة المنتجين الزراعيين يكون غير كافيًا لزيادة الإنتاج الزراعي وتحقيق الأرباح الكفيلة باستمرار العملية الزراعية، في الوقت الذي يرى فيه الجانب الحكومي صفة الاحتيايل عند المنتجين الزراعيين اثناء التعاقد أو عند تقديم القروض الميسرة، مما يضطرهم للجوء إلى فرض بعض الروتين الذي يزيد من تعقيد إجراءات الدعم.

إن هذه الاتجاهات السلبية بين الطرفين لم تأتي من العدم إنما جاءت انعكاساً لوقائع ناتجة عن الإهمال واللامبالاة من الجانب الحكومي للقطاع الزراعي لسنوات طويلة ليس من الحكومة الحالية فقط، وإنما على مدى الحكومات المتعاقبة، وعليه فإن موضوع الثقة المتبادلة هذا لا بد من أخذه على محمل الجد والعمل على تحسينه لأهميته في تحقيق أهداف التنمية الزراعية المستدامة المتكاملة وزيادة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي. وعليه لتحسين الثقة بينهما لا بد من تصحيح هذه الاتجاهات السلبية وهذا لا يكون بصورة مباشرة وإنما يكون من خلال اتباع ما جاء من إجراءات بصدد مكافحة الفساد الإداري والمالي من فقرة (ب - ح).

**1-1-11- محور تحسين كفاءة الموارد البشرية وتنميتها في وزارة الزراعة:** لقد أظهرت نتائج تحليل الواقع الاستراتيجي في المبحث الأول من الفصل الرابع أن هناك ضعف في كفاءة الموارد البشرية وتأهيلها في وزارة الزراعة وسوء توزيعها وقلة حملة الشهادات العليا والذي يعود ذلك بسبب التعيين على أساس المحسوبية وليس على معايير وظيفية مهنية، كما أنه لا توجد خطة جادة لتشخيص الحاجة التدريبية للعاملين في القطاع الزراعي ويقترح الباحث جملة من الحلول وكما يأتي:

**1- زيادة أعداد حملة الشهادات العليا:** لزيادة أعداد حملة شهادات العليا في وزارة الزراعة وتحديداً في الدوائر البحثية يقترح البحث إتباع الآتي:

أ- تشكيل لجان مشتركة بين الدوائر الزراعية التابعة لوزارة الزراعة والأساتذة الجامعيين من الاختصاصات الزراعية في الجامعات العراقية لتقدير كفاءة الموظفين الزراعيين من حملة شهادة البكالوريوس في وزارة الزراعة.

ب- تجري اللجان اختبارات نظرية وعملية لتقدير كفاءة الموظفين الزراعيين على أساس مجموعة معايير منها نتائج الاختبار والاختصاص المُح لاختصاص الدائرة الزراعية (يقدر من خلال نسبة الاختصاص الزراعي من المجموع الكلي للاختصاصات الزراعية للوزارة، فكلما كانت أقل زادت درجته في هذا المعيار ويعطى معيار الاختصاص المُح النسبة الأكبر) ومعدل الموظف في شهادته، وسنوات خدمة الموظف وتُصنّف هذه اللجنة الموظفين إلى ثلاثة مستويات، ويكون المستوى الأول هو الذي حصل على أعلى تقدير من مجموع المعايير يُمنح الموظفون ضمن هذا المستوى إجازة دراسية لنيل شهادة الماجستير ويمنح المستوى الثاني إجازة دراسية لنيل شهادة الدبلوم العالي، أما المستوى الثالث فيتم إلحاقهم ببرنامج تدريبي متكامل ويجري ذلك على وفق نسبة لا تزيد

عن (5%) سنويًا من مجموع الموظفين في الدائرة الزراعية الواحدة من أجل عدم ترك شواغر وظيفية.

ت- تعيين موظفي جدد من حملة الشهادات العليا (سواء بصفة ملاك أو عقد) بالاختصاصات المطلوبة وهذا يخضع للجنة مشتركة بين الدوائر الزراعية التابعة لوزارة الزراعة والأساتذة الجامعيين من الاختصاصات الزراعية في الجامعات العراقية لتحديد الاختصاصات المطلوب واختبار كفاءتهم من دون محسوبية لغرض تعيينهم.

2- **توزيع الموظفين الزراعيين:** تشكل لجنة يتكون أعضائها من الموظفين في الدوائر الزراعية التابعة لوزارة الزراعة والأساتذة الجامعيين من الاختصاصات الزراعية في الجامعات العراقية ويتم عمل توصيف وظيفي للملاكات الموجودة في الدائرة الزراعية وثم تحديد المهام المطلوب إنجازها ومطابقتها مع الوظائف والشهادات المتوفرة ومن ثم توزيع الموظفين لإشغال الوظائف لتأدية المهام المطلوبة.

3- **زيادة كفاءة الموظفين الزراعيين:** ويكون ذلك من خلال اجراء البرامج التدريبية المكثفة بالتعاون مع الكليات الزراعية والكليات ذات العلاقة لإقامة هذه البرامج على أن تضيف إلى الموظف المتدرب مهارات معرفية ومهارات تطبيقية.

1-1-12- **محور تطوير الإنتاجية النباتية والحيوانية:** يركز في هذه المرحلة الاستراتيجية على زيادة الإنتاج والإنتاجية النباتية والحيوانية من خلال توسيع الرقعة الجغرافية واستخدام التوصيات الزراعية العلمية والحماية من الأمراض الفتاكة بالدرجة الأساسية من خلال تحقيق الأهداف الآتية:

1. توسيع خطة زراعة المحاصيل الاستراتيجية في جميع المحافظات العراقية.
2. تكثيف البرامج الإرشادية التوعوية الخاصة بالحزمة المتكاملة.
3. تكثيف حملات المكافحة ضد الأمراض والأوبئة الفتاكة التي تصيب المحاصيل الزراعية وحيوانات المزرعة على حد سواء على وفق خطة مدروسة لجميع المحافظات.

1-2- **مؤشرات نجاح مرحلة النهضة:** تعد هذه المرحلة تمهيدية للمرحلة الاستراتيجية التي تليها وعليه لابد من معرفة مؤشرات نجاحها لاتخاذ القرار بالانتقال إلى المرحلة اللاحقة وفيما يأتي المؤشرات العامة للنجاح:

1. انخفاض مؤشرات الفساد الإداري والمالي في مؤسسات القطاع الزراعي.

2. السيطرة على الإغراق الزراعي وتحجيمه.
3. توقف الهجرة من الريف إلى المدينة.
4. توفر قاعدة بيانات زراعية حقيقية يمكن الاعتماد عليها في تنفيذ الخطط والبرامج الزراعية.
5. زيادة الثقة المتبادلة بين المنتج الزراعي والجانب الحكومي.

**ثانياً/ (الزراعة المتكاملة):** هي مرحلة التحول من الأسلوب التقليدي إلى التقني في استخدام الوسائل الزراعية ومن التقلص في المساحة الزراعية إلى التوسع في الزراعة، ومن الزراعة التسويقية التقليدية إلى التكامل الزراعي الصناعي، وفي هذه المرحلة يتم الاستمرار في بث الوعي وروح التعاون في صفوف أطراف التنمية الزراعية المستدامة استكمالاً للمرحلة السابقة، والعمل على بناء منظومة متكاملة للإنتاج الزراعي يدخل القطاع الحكومي فيها كعنصر داعم واستشاري ومتابع للعملية الإنتاجية ويسمح للمنتج الزراعي مع شركات القطاع الخاص بتكوين كيان زراعي - صناعي مؤسسي من خلال التعاقد الزراعي، ورفع نسبة مساهمة القطاع الخاص في انجاز المشاريع التنموية والتطويرية ومن أهم محاور هذه المرحلة الاستراتيجية ما يأتي:

**2-1-1- محاور الزراعة المتكاملة:** تركز مضامين محاور هذه المرحلة الاستراتيجية على التكامل الزراعي سواء أكان تكامل زراعي - حيواني أو نباتي - نباتي أو زراعي - صناعي فضلاً عن التحسينات والاقتراحات الأخرى وهذه المحاور هي:

**2-1-1-1- محور التعديلات والتحسينات التنظيمية:** يركز هذا المحور على حل مشكلات القطاع الزراعي الناتجة عن الضعف في الهياكل التنظيمية التي جعلت القطاع الزراعي غير قادر على صنع تكامل زراعي صناعي مستدام وكما يأتي:

أ- **تأسيس الشركة العامة للتصنيع الزراعي:** في ظل زيادة الإنتاج النباتي والحيواني المفترض تحققها جراء التنفيذ السليم للبرامج والمشاريع الزراعية في المرحلة الاستراتيجية السابقة ( النهضة الزراعية) وتماشياً مع البرامج والمشاريع الزراعية والأهداف الاستراتيجية المقترح تنفيذها في هذه المرحلة الاستراتيجية ( الزراعة المتكاملة)، يقترح الباحث تأسيس الشركة العامة للتصنيع الزراعي و المرتبطة بمجلس الوزراء إدارياً وبوزارة الزراعة فنياً بحيث تتمتع باستقلالية إدارية ومالية (تمويل ذاتي) و تضم خطين رئيسيين للتصنيع الزراعي أحدهما لتصنيع مستلزمات الإنتاج الزراعي كتصنيع قطع الغيار للمكائن والآلات الزراعية ومكونات البيوت المحمية من أنابيب وأغطية بلاستيكية وتصنيع الأدوات

الاحتياطية لمنظومات الري الحديثة وهو خط إنتاج أساسي، والخط الآخر لتصنيع المنتجات الزراعية والحيوانية ( الحليب ومشتقاته و تصنيع اللحوم والبيض، وكبس التمور، المعلبات) وهو خط إنتاجي ثانوي الهدف منه بالدرجة الأولى تمويل الخط الأساسي والهدف الثاني تحفيز شركات القطاع الخاص للعمل في مجال التصنيع الزراعي و موازنة أسعار المنتجات الزراعية في حالة استغلال شركات القطاع الخاص لعدم وجود منافس حكومي، ومن مبررات تأسيس هذه الشركة ما يأتي:

1. لتقليل كلفة مستلزمات الإنتاج الزراعي من خلال توفيرها محلياً وبأسعار مدعومة بالتنسيق مع الشركة العامة للتجهيزات الزراعية.
2. لتحجيم البطالة بأنواعها (الطبيعية والمقنعة والهيكلية) من خلال توفير فرص عمل جديدة.
3. للاستفادة من الخبرات الفنية العراقية التي كانت تعمل في هيئة التصنيع العسكري المنحلة الذين ينتسبون حالياً لدوائر متنوعة من دون أي عمل مفيد.
4. لتحفيز القطاع الخاص على تأسيس شركات مماثلة على وفق الشروط القياسية لبرنامج الزراعة التعاقدية والمقترح تنفيذه ضمن هذه المرحلة الاستراتيجية.
5. لتحفيز المنتجين الزراعيين الكبار منهم والصغار على زيادة إنتاجهم كمّاً ونوعاً بعد ضمانهم لتصرف سلعهم الزراعية.

وتتألف مصادر الموارد المالية للشركة مما يأتي:

1. التخصيص المالي السنوي المستقل من الموازنة الاتحادية العامة للدولة.
2. العوائد المالية من العقود المبرمة مع شركات القطاع الخاص والشركة العامة للتجهيزات الزراعية للخط الإنتاجي الرئيس.
3. القروض المصرفية (في بداية التأسيس فقط).
4. العوائد المالية من مبيعات المنتجات الزراعية المصنعة للخط الإنتاجي الثانوي.

ب- تأسيس الصندوق الوطني للتنمية الزراعية المستدامة\*: من منطلق تشجيع استثمار رأس المال الوطني في القطاع الزراعي عن طريق الشركات الزراعية المتعددة ودعمها ورعايتها على وفق ضوابط ومؤشرات خطط التنمية والقرارات التخطيطية واستناداً إلى قانون الشركات العراقي رقم (21) لسنة

\* جاءت فكرت تأسيس هذا الصندوق من خلال مراجعة أهداف صندوق التنمية الزراعية المستدامة في المملكة العربية السعودية من على شبكة الانترنت.

1997 وتماشياً مع البرنامج الوطني للزراعة التعاقدية المقترح، يقترح الباحث تأسيس الصندوق الوطني للتنمية الزراعية المستدامة إذ تتمثل أهدافه بالآتي:

1. تمويل المشاريع الزراعية لشركات القطاع الخاص على وفق شروط ومعايير البرنامج الوطني للزراعة التعاقدية المقترح تبنيه من وزارة الزراعة، وبذلك فهو لا يتعارض مع عمل المصرف الزراعي التعاوني.

2. تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار الزراعي التكاملي (زراعي - صناعي).

3. دعم القطاع الخاص وزيادة نسبة مساهمته في تطوير القطاع الزراعي.

4. تقليل البطالة والحد من الفقر نتيجة لزيادة فرص عمل جديدة.

5. تحفيز وتشجيع المنتجين الصغار والكبار على حد سواء في زيادة إنتاجهم الزراعي كمًا ونوعًا وضمان تسويق منتجاتهم من خلال تعاقدهم مع الشركات الزراعية المختصة على وفق شروط ومعايير البرنامج الوطني للزراعة التعاقدية المقترح.

**2-1-2- محور التقنيات الزراعية الحديثة:** للوصول إلى أعلى إنتاجية نباتية وحيوانية وأقل استنزافاً للموارد الطبيعية الزراعية وأقل استهلاكاً للموارد المالية، فإن الباحث يقترح في هذه المرحلة الاستراتيجية البرنامج الوطني لنشر التقنيات الزراعية المتكامل الذي ينفذ بمراحل ومستويات متسلسلة وعلى وفق مجالات مختلفة في عملية النشر وبنطاق واسع، وينفذ هذا البرنامج بنظائر جهود مشتركة بين الجهات البحثية والمركز الوطني للإرشاد الزراعي والتنمية الريفية المقترح تعديله عن دائرة الإرشاد والتدريب الزراعي وفيما يأتي التقنيات الزراعية الحديثة المقترح نشرها في هذه المرحلة الاستراتيجية:

**2-1-1- مجال الإنتاج النباتي:** يكون التركيز في هذه المرحلة الاستراتيجية على نشر التقنيات الزراعية الحديثة المرتبطة بالبيوت المحمية من خلال البرنامج الوطني لتطوير البيوت المحمية في العراق الذي يقترحه الباحث والذي يتضمن تطبيق تقنيات زراعية حديثة مثل نظام الهيدروبونيك (زراعة بدون تربة) والزراعة العمودية (الزراعة المكثفة) والاكوابونيك (زراعة تكاملية مع تربية الأسماك) والأيروبونيك (الزراعة بالرداذ) والفوجبونيك (الرداذ الصغير جداً) والزراعة النسيجية ويكون المستهدفين من نشر هذه التقنيات هم المنتجين الزراعيين من الخريجين الزراعيين بعد تطبيق المشروع الوطني لتشغيل الخريجين الزراعيين المقترح.

2-2- مجال الإنتاج الحيواني: ويستخدم فيه التقنيات الحديثة الآتية بالنسبة للأسمك (نظام إنتاج بالأقفاص العائمة، نظام إنتاج المكثف، نظم الإنتاج فائق الكثافة، النظام المغلق)، التلقيح الاصطناعي بالنسبة للمواشي وتربية الدجاج بالأقفاص.

2-1-3- محور الدعم الحكومي: يركز الدعم الحكومي في هذه المرحلة الاستراتيجية بكل صورته على المشاريع الزراعية التي تستخدم التقنيات الزراعية الحديثة والصديقة للبيئة والمشاريع الزراعية التي تربط بين الزراعة والصناعة بالنسبة للمنتجين الكبار من حيث تخصيص نسبة متوازنة من القروض الميسرة مع القروض المخصصة للمنتجين الزراعيين للمحاصيل الزراعية الأخرى (الحبوب والخضروات والفواكه)، بما لا يسبب العجز الغذائي وعدم الإيفاء بحاجة المستهلكين، أما المنتجين الصغار فيستمر الدعم لهم كما هو في المرحلة الاستراتيجية السابقة.

2-1-4- محور الاستثمارات الزراعية والحيوانية: يبقى الاستثمار الزراعي والحيواني في هذه المرحلة الاستراتيجية على الاستثمار المحلي فقط ويمكن تحقيق ذلك من خلال تبني وزارة الزراعة المشاريع الوطنية الآتية:

1. المشروع الوطني للزراعة المحمية: يتمثل هذا المشروع بإنشاء أعداد ضخمة من البيوت والأنفاق البلاستيكية بمواصفات جودة عالمية في الأراضي الزراعية الكبيرة الممتدة غير الصالحة للزراعة والتي يعد تكلفتها استصلاحها غير مجدي اقتصادياً بحيث يتضمن هذا المشروع تنوع في زراعة الخضروات والفواكه ذات القيمة الاقتصادية العالية كالفرولة ويمكن أن يساهم القطاع الخاص في هذا المشروع بنسبة معينة، ويهدف هذا المشروع إلى تحقيق جملة من الأهداف منها:

أ- الحد من البطالة من خلال توفير فرص عمل جديدة.

ب- إنتاج غذاء صحي آمن.

ت- المساهمة في سد الفجوة الغذائية.

ث- المساهمة في زيادة الصادرات الزراعية وتقليل الواردات الزراعية.

ج- سد حاجة التصنيع الزراعي من المنتجات الغذائية بمواصفات وجودة عالمية.

ح- استغلال الأراضي الزراعية غير الصالحة للزراعة وعدم تركها.

2. المشروع الوطني لتشغيل الخريجين الزراعيين: للتطبيق تقنيات زراعية حديثة وصديقة للبيئة في المجال الإنتاج النباتي وتماشياً مع البرنامج الوطني لتطوير البيوت المحمية المقترح، يقترح الباحث تبني وزارة الزراعة لمشروع وطني لتشغيل الخريجين الزراعيين العاطلين عن العمل؛ وذلك من خلال

آلية تعتمدها وزارة الزراعة في الإعلان عن تقديم الخريجين الزراعيين للعمل في المشروع وتشجيعهم واقناعهم من خلال عرض أفلام تبين نجاح مشاريع مشابهة منفذة في دول عربية، وبعد تسجيل الخريجين واختبارهم واختيار الأفضل على وفق مواصفات وظيفية، يتم تقسيمهم إلى فرق عمل اعتماداً على طبيعة الأعمال الزراعية التي سيكلفون بها و من ثم تدريبهم تدريباً خاصاً، ويختص الخريجين كمرحلة أولى في هذا المشروع بالإنتاج النباتي على وفق البرنامج الوطني للتطوير البيوت المحمية المقترح، وتتولى وزارة الزراعة تجهيز المواد الأولية الخاصة بالبيوت المحمية لغرض إنشائها ومن ثم تجهيز الخريجين بمستلزمات الإنتاج الزراعي للمباشرة بالعمل تحت إشراف مختصين من وزارة الزراعة وأساتذة من كليات الزراعة، ويعمل الخريجين في هذا المشروع على نظام الأجور اليومية في بداية المشروع بدعم من وزارة الزراعة وبعد نجاح المشروع يتحول إلى جمعيات زراعية ويتم التعاقد معهم لغرض الاستمرار في الإنتاج الزراعي ويكون دور وزارة الزراعة في هذه المرحلة الجهة الداعمة والمتابعة للعمل الإنتاجي.

#### ومن مبررات اقتراح المشروع الوطني لتشغيل الخريجين الزراعيين:

- أ- الحد من البطالة من خلال توفير فرص عمل جديدة.
- ب- إن وجود منافس قوي وواعي يعمل في مهنة الزراعة سيخفف من تأثير بعض الصفات الشخصية غير المرغوبة لدى المزارعين والفلاحين العراقيين التي يصعب معالجتها التي تحول دون تحقيق أهداف التنمية الزراعية المستدامة، ويحفزهم على اتباع التوصيات العلمية الزراعية وتطوير إنتاجهم.
- ت- إن تبني تطبيق التقنيات الزراعية الحديثة في مجال الزراعة المحمية يحتاج إلى منتج زراعي يمتلك درجة عالية من الوعي والثقافة الزراعية، وهذه قد لا تتحقق إلا بتشغيل الخريجين الزراعيين في هذا المجال.
- ث- إن الوعي والثقافة الزراعية العالية المفترض أن يمتلكها الخريج الزراعي ستساعده على تحقيق إنتاجية أعلى في مجال الزراعة المحمية من خلال تطبيق التقنيات الزراعية الحديثة، وأن استدامة ذلك سيساهم في تحفيز وتشجيع المنتجين الزراعيين من غير الخريجين الزراعيين على المخاطرة في العمل بهذا المجال.
- ج- إن إعطاء فرصة للخريجين الزراعيين في العمل الزراعي سيخفف من أضرار الهجرة من الريف إلى المدينة نتيجة للفقرة (4).



ح- إن تنوع شرائح المنتجين الزراعيين (فلاحين ومزارعين وخريجين زراعيين) سيساهم في تحقيق أهداف التنمية الزراعية المستدامة المتكاملة من باب تنوع الميول والاتجاهات التي تخدم القطاع الزراعي.

خ- تشجيع الاستثمار في مشروعات زراعية متكاملة (زراعية - صناعية).

د- تركيز الاستثمار الزراعي في المحافظات التي تمتلك المقومات الزراعية الأفضل.

ذ- التوزيع العادل للاستثمار الزراعي بين شقيه النباتي والحيواني.

وللوصول إلى الأهداف الاستراتيجية ضمن محور الاستثمارات الزراعية والحيوانية أعلاه يتطلب من الحكومة وتحديداً وزارة الزراعة تطبيق الإجراءات والسياسات أدناه:

أ- وضع خطة استثمارية شاملة ومصنفة إلى مشاريع زراعية تحدد فيها نوع وطبيعة الاستثمارات الزراعية المطلوبة للبلد في هذه المرحلة الاستراتيجية مع إنجاز جدوى اقتصادية تفصيلية لكل مشروع.

ب- توجيه الأموال وتخصيصها في الاستثمارات التي تزيد من مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي.

ت- إعداد برنامج وطني للزراعة التعاقدية بين المنتجين الزراعيين الصغار وشركات القطاع الخاص.

ث- تتبع الموظفين الفاسدين في كافة المستويات الإدارية الذين يعملون في تنظيمات الاستثمار الزراعي ومحاسبتهم لكونهم يقفون عائقاً أمام الاستثمار الزراعي الناجح.

ج- إصدار تشريعات جديدة تلزم المزارعين الصغار على استثمار أراضيهم وحقولهم الاستثمار الأمثل على وفق مواصفات قياسية، وتلزم شركات القطاع الخاص بمواصفات تأسيس عالمية.

**3- البرنامج الوطني للزراعة التعاقدية\***: يقترح الباحث تبني وزارة الزراعة البرنامج الوطني للزراعة

التعاقدية وهو نظام زراعي إنتاجي يمثل أحد أشكال التكامل الرأسي في القطاع الزراعي فهو مبني على أساس تعاقد المنتجين الزراعيين (الصغار أو الكبار) مع الشركات الزراعية المتخصصة من القطاع الخاص الراعية في تصنيع المنتجات الزراعية أو تسويقها أو كلاهما وفيه يلتزم المنتج الزراعي (الطرف الثاني) بتوريد كمية معينة من المنتج الزراعي أو مجموعة منتجات زراعية على وفق معايير جودة قياسية إلى شركة التصنيع أو التسويق (الطرف الأول) في القطاع الخاص على ان يوافق الطرف الأول مسبقاً على دفع سعر معين للطرف الثاني ويدار ويراقب التعاقد من قبل إدارة

\* هذا البرنامج في طور التطبيق في أكثر من دولة عربية كمصر والسودان وسوريا، في حين انه مطبق في الصين بشكل نهائي واثبت فاعليته ونجاحه.

البرنامج الوطني للزراعة التعاقدية في وزارة الزراعة، ويكون البرنامج تشاركي متعدد الفاعلين وكما يأتي:

**3-1- وزارة الزراعة متمثلة بإدارة البرنامج:** وتكون مهام إدارة البرنامج فيما يخص الزراعة التعاقدية كما يأتي:

1. المصادقة على العقد بعد التأكد من توفر الشروط اللازمة لبرنامج الزراعة التعاقدية من حيث
2. إدارة التعاقد بين الطرفين (المنتج الزراعي والشركات الزراعية المتخصصة) من حيث متابعة الطرفين في تحقيق شروط التعاقد بينهما من حيث توفير المنتج الزراعي بالكمية والجودة المناسبة والسعر المتفق عليه.
3. تقديم الخدمات الفنية (مكافحة المزارع، الرعاية البيطرية... الخ) والتوصيات الزراعية والإرشادية.

**3-2- الصندوق الوطني للتنمية الزراعية المستدامة:** وهو الجهة الممولة للطرفين (المنتجين الزراعيين والشركات الزراعية) بهيئة قروض ميسرة غير نقدية وإنما تعطى على وفق نظام البطاقة الإلكترونية (الكي كارد أو الماستر كي... الخ) ويمكن ان تكون جهة مساهمة مع الطرفين أو أحدهما. ويكون شرط الإقراض أو المساهمة هو جدوى المشروع المتعاقد عليه اقتصادياً للطرفين من وجهة نظر الصندوق بعد إجراء دراسة اقتصادية تفصيلية للتأكد من ذلك وإلى أي درجة يُسهم هذا المشروع الاستثماري في تحقيق أهداف التنمية الزراعية المستدامة المتكاملة، أو أن يكون المشروع المتعاقد عليه ضمن لائحة المشاريع الاستثمارية ذات الجدوى الاقتصادية العالية المعدة مسبقاً من قبل الصندوق، وعموماً يكون الإقراض على وفق خطة إقراضية تأخذ بنظر الاعتبار الميزة النسبية للمحافظات بهدف القضاء أو الحد من الفقر في المحافظات الأكثر فقراً.

**3-3- الشركات الزراعية المتخصصة من القطاع الخاص:** تتمثل دور هذه الشركات في تسويق أو تصنيع المنتجات الزراعية الموردة من قبل المنتج الزراعي أو مجموعة المنتجين الزراعيين المتعاقد معهم وتصريفها في الأسواق، من دون أن يكون لهذه الشركات دور في العملية الإنتاجية.

**3-4- المنتجين الزراعيين:** يكون دور المنتج الزراعي هو توفير المنتج بالكمية والجودة والموعد المتفق عليه والمثبت في العقد مع الشركة الزراعية باستخدام خبرته مع الاستعانة بخدمات الجهات المعنية في وزارة الزراعة واستلام القروض من الصندوق لتحقيق شروط التعاقد.

3-5- الاعداد لبرنامج الزراعة التعاقدية: يبدأ العمل بتنظيم وتخطيط البرنامج في حالة تحجيم الإغراق الزراعي وهو أحد أهم مؤشرات نجاح المرحلة الاستراتيجية السابقة (النهضة الزراعية) والانتقال إلى المرحلة الاستراتيجية الحالية (الزراعة المتكاملة) وبعد التأكد من ذلك يبدأ الإعداد للبرنامج على النحو الآتي:

1. الإعلان عن تبني وزارة الزراعة فكرة الزراعة التعاقدية والترويج عنها والتحفيز على تأسيس الشركات الزراعية المتخصصة من خلال تعريفهم بأهداف الصندوق الوطني للتنمية الزراعية المستدامة وآلية تقديم القروض وتقع أداء هذه المهمة على عاتق الجهاز الإرشادي في الوزارة.
2. بعد إبداء الشركات الزراعية عن استعدادهم للعمل على وفق الزراعة التعاقدية يقوم الجهاز الإرشادي بتحفيز وحث صغار المنتجين الزراعيين على الزراعة التعاقدية من خلال تعريفهم إياها وتعريفهم بالشركات الزراعية من خلال عقد الندوات التعريفية، لحين استكمال اجراءات الرسمية للتأكد من صلاحية هذه الشركات الزراعية.
3. بعد التأكد من صلاحية هذه الشركات وأنها تخضع لمواصفات الشركات الزراعية القياسية وترحب المنتجين الزراعيين بفكرة الزراعة التعاقدية، يباشر تنظيم المسؤول عن برنامج الزراعة التعاقدية بإبرام العقود بين المنتجين الزراعيين والشركات الزراعية التي تم الاتفاق معها وتحديد المفردات والشروط الخاصة بنوع الانتاج وتوقيتاته وكمياته ومهام كلا الطرفين المتعاقدين.
4. متابعة العمل في الحقول المتعاقدة من قبل فريق عمل من الخاص برنامج الزراعة التعاقدية من البداية وحتى التسويق، ومن ضمن مهام هذا الفريق هو تحديد مستلزمات الانتاج ونسب إنجاز العمل وكفاءته حسب العقد المبرم.

#### ومن مبررات اقتراح البرنامج الوطني للزراعة التعاقدية:

1. التعويض عن مهام الجمعيات التعاونية التي ثبت عدم نجاحها.
2. رفع المخاطر عن صغار المنتجين الزراعيين ولاسيما مخاطر التسويق.
3. عمل ثورة زراعية - صناعية من خلال تحقيق التكامل بين الزراعة والصناعة.
4. ضمان زيادة الإنتاجية النباتية والحيوانية ذات القيمة الاقتصادية والجودة العالية.
5. زيادة الصلة والترابط بين المنتج الزراعي والدوائر الزراعية المعنية في وزارة الزراعة للحصول على التوصيات الزراعية العلمية.

ج-6- الفرص الاستثمارية: تحقيقاً للتكامل الزراعي- الصناعي يقترح الباحث في هذه المرحلة

الاستراتيجية الفرص الاستثمارية الآتية:

1. معامِل إنتاج الحليب ومشتقات الألبان.
2. مشاريع تصنيع وتصدير التمور.
3. معامِل زيتون عالي الزيت.
4. معامِل البنجر السكري.
5. معامِل الأنسجة القطنية.
6. معامِل إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء.
7. معامِل الأعلاف.

2-1-5- محور تطوير الإنتاجية النباتية والحيوانية: فيه هذه المرحلة الاستراتيجية سيتم التركيز

على تطوير الإنتاجية الحيوانية والنباتية ذات القيمة الاقتصادية العالية التي تعاني من الإهمال الحكومي فضلاً عن حل المشكلات المتعلقة بالإنتاجية الحيوانية والنباتية وجودة المنتج النباتي والحيواني عن طريق البرامج والمشاريع الزراعية التي ينفذها الجهات البحثية مع شركات القطاع الخاص من خلال تحقيق الأهداف الآتية:

1. تطوير إنتاجية السلالات الحيوانية من خلال إجراء البحوث العلمية والتضريب على السلالات.
2. تطوير إنتاجية الأصناف المحلية النباتية من خلال إجراء البحوث العلمية وإنتاج البذور المحسنة.
3. تكثيف حملات مكافحة ضد الأمراض الفتاكة لعموم مزارع العراق.

5-1- مجال الإنتاج النباتي: سيكون التركيز على زيادة إنتاجية المحاصيل الصناعية (القطن،

الجوت، زيتون عالي الزيت، السمسم فستق الحقل، بنجر السكري، القصب السكري، زهرة الشمس) والمحاصيل الطبية والعطرية (يانسون، زعتر، كركديه، كمون) فضلاً عن المحاصيل الاستراتيجية والفواكه والحمضيات من خلال توفير الدعم الخاص وإنشاء البرامج والمشاريع الكفيلة بتطوير إنتاجها.

5-2- مجال الإنتاج الحيواني: سيكون التركيز على زيادة إنتاجية مدخلات الإنتاج الحيواني الذي

يكلف المربي أموالاً كثيرة تجعله في مخاطر تسويقية ومنها تربية المواشي والطيور الداجنة والإصبعيات لأصناف الأسماك النادرة ذات القيمة الغذائية العالية والباهظة الثمن كالشبوط والكطان

والبني فضلاً عن الكارب والبلطي من خلال البرامج والمشاريع الاستراتيجية (التموية والتطويرية) وكما يأتي:

- 5-2-1- المشاريع الاستراتيجية لتطوير الإنتاج الحيواني: في أدناه المشاريع الإستراتيجية التي يقترحها الباحث لتطوير الإنتاج الحيواني في العراق والتي يشترك في تنفيذها القطاع الحكومي والخاص ضمن هذه المرحلة الاستراتيجية:
1. المشروع الاستراتيجي لإنتاج الاصبعيات.
  2. المشروع الاستراتيجي لتربية النعام.
  3. المشروع الاستراتيجي لإنتاج جدود الدواجن.
  4. المشروع الاستراتيجي لأمات الدواجن.
  5. المشروع الاستراتيجي للثيران المحسنة.
  6. المشروع الاستراتيجي للأكباش المحسنة.

5-2-2- الخطة المقترحة لتوفير مستلزمات الإنتاج الحيواني: نتيجة للمشاكل الخاصة بانخفاض الإنتاج الحيواني التي أفرزتها نتائج المبحث الأول من الفصل الرابع للبحث يقترح الباحث خطة لمعالجة ذلك وكما يأتي:

1. قيام دائرة الثروة الحيوانية بتحديد أعداد الثروة الحيوانية تخمينياً.
2. تحديد حاجة الثروة الحيوانية من الأعلاف كمًا ونوعًا مع تحديد أماكن وتوقيت زراعة المحاصيل العلفية (ضمن الدورة الزراعية الثنائية أو الثلاثية) وعلى وفق التكامل النباتي - النباتي والتكامل النباتي - الحيواني.
3. تشجيع القطاع الخاص على استثمار الأراضي الزراعية المتروكة لغرض زراعتها بالمحاصيل العلفية والبقولية من أجل توفير الأعلاف ومن أجل استصلاح الأراضي الزراعية، من خلال التعاقد مع القطاع الخاص لشراء الأعلاف المركزة بأنواعها.
4. الاستمرار في إعادة تأهيل معامل الأعلاف المتروكة والمهملة لاستيعاب الزيادة في كمية المحاصيل العلفية المنتجة ويكون ذلك من خلال استثمارها من قبل القطاع الخاص.
5. تزويد المربين بالأعلاف المنتجة محليًا على أساس ما يمتلك المربي من حيوانات ويحتسب ذلك من خلال إجراء الكشوفات الميدانية، وإن أي تغيير في أعداد الحيوانات للمربين لاحقًا سواء في الشراء أو الولادة الحديثة أو النفوق، يجب تعديله في قاعدة بيانات الشعبة الزراعية المعنية

بالمنطقة بعد تبليغ الوحدة البيطرية لإجراء الكشف البيطري للتأكد من صحة المعلومات ولاتخاذ الإجراءات الصحية المطلوبة.

**2-1-6- محور المحافظة على الموارد الطبيعية الزراعية واستدامتها:** يركز هذا المحور على حل المشكلات المتعلقة باستدامة الموارد الطبيعية الزراعية واستغلالها الاستغلال الأمثل المتمثلة بالأراضي الزراعية والمياه بمصادرها المختلفة والمراعي والغابات من خلال تحقيق الأهداف الآتية:

1. رفع كفاءة استخدام المياه وزيادة الكميات المعروضة منها في الزراعة: إن رفع كفاءة استخدام المياه وزيادة الكميات المعروضة منها في الزراعة في ظل الأزمة المائية ليست بالقضية السهلة بمكان، لكون أسباب حدوث أزمة المياه متعددة ومتشابهة، وعليه فهي تحتاج إلى جهود كبيرة مشتركة من قبل المختصين في الموارد المائية والزراعة، التي يجب أن تكون على وفق الإدارة المتكاملة للمياه فهي مسار منهجي لأغراض التنمية المستدامة وتخصيص وتوزيع والتحكم ومتابعة وتنمية الموارد المائية المتاحة التقليدية وغير التقليدية، الحالية والمستقبلية وتقييم الطلب عليها، وترشيد واستدامة استخداماتها في القطاعات المدنية والصناعية والزراعية والسياحية بشكل منسق، بما يوفر لكل نشاط تنموي المياه التي يتطلبها، بالكمية والنوعية المرغوبة زمانياً ومكانياً من أجل تعظيم الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، مع عدم الاخلال بالبيئة (حسين، علا علاء، 2017، ص:26) بحيث يتم دراسة جميع الجوانب ذات العلاقة بالمياه وحلها بشكل تدريجي ومتربط وتشمل جميع المسببات التي ذكرت فيما سبق، إذ إن طبيعة مشكلة المياه تكمن في معادلة بسيطة هي ان المياه المعروضة أقل من الطلب عليها، ولحل هذه المشكلة يكمن في : إما زيادة كمية المياه المعروضة مقابل الطلب عليها أو العكس، وفي أدناه الحلول المقترحة لتجاوز الأزمة:

**أولاً/ حلول لزيادة كمية المياه المعروضة ويتضمن ذلك ما يأتي:**

أ-تشكيل لجنة عليا لمياه العراق كمرحلة أولى يترأسها رئيس الوزراء ويدخل في عضويتها وزير الموارد المائية ووزير الزراعة، فضلاً عن مجموعة من الخبراء في الموارد المائية والاختصاصات الزراعية بحيث تمثل الواجهة الرسمية أمام المنظمات الدولية والدول المتشاطئة وتكون مهمتها إعداد دراسة تفصيلية شاملة لحاجات العراق المائية لجميع القطاعات وعلى رأسها القطاع الزراعي آخذين بالحسبان الزيادة السكانية المتوقعة للسنوات القادمة والخطط الاستراتيجية الزراعية ولاسيما التوسع في الأراضي الزراعية وغيرها من الأمور ذات الصلة.

ب- بعد تحديد الحاجات المائية للعراق يتم إجراء المفاوضات والتحاوور بين الدول المتشاطئة عن طريق عقد الجلسات الجادة غير الخجولة مع الدول المتشاطئة بعيداً عن البروتوكولات والقوانين الدولية الخاصة بتوزيع الحصص المائية بين الدول المتشاطئة، لكونها طُرقت في المباحثات السابقة مع الجانب التركي ولم تجدي نفعاً. فمن المعلوم أن تركيا تحديداً لا تحتاج إلى إقامة هذه المشاريع الضخمة لتوفير كميات مياه أكثر وإنما الغرض من إقامة هكذا مشاريع هو لتحسينات سياسية اقتصادية، وعليه يكون التحاوور على وفق سياسات اقتصادية كأن تكون لها علاقة بالمقايضة التجارية وربطها في الحصص المائية لكون العراق يمثل سوقاً كبيراً ليس لتركيا فقط وإنما للدول المتشاطئة الأخرى، كما يمكن اللجوء لسياسة الماء مقابل تخفيض أسعار النفط، أو السماح بالاستثمار داخل العراق ويفضل أن يكون الاستثمار زراعياً مما يتطلب رفع كمية الواردات المائية للنهرين من المصدر لغرض الاستثمار، وبذلك يكون العراق قد حصل على إيرادات مائية أعلى وفي ذات الوقت استصلاح أراضي زراعية من الجانب التركي مثلاً.

ت- في حالة التوصل إلى سياسة تضمن زيادة واردات المياه من دون أن يؤثر ذلك على سيادة العراق وعلى اقتصاده الوطني، وعلى وفق الحاجات المائية التي أقرت بموجب اللجنة العليا لمياه العراق المقترح تشكيلها، يعمد إلى تشكيل المجلس الدولي لمياه الدول المتشاطئة استناداً إلى القوانين والبروتوكولات الدولية يصادق عليها مجلس الأمم المتحدة ويكون هذا المجلس دائم ومختص بضمان عدالة الحصص المائية على وفق الحاجات الفعلية، ويتم فيه وضع خطة استراتيجية لإدارة المياه على أن يتم تنفيذ هذه الخطة بغض النظر عن التغييرات السياسية لدول المجلس، والخطة الاستراتيجية لا بد أن تتضمن مجموعة من الأمور منها:

1. المشاريع الاستراتيجية القائمة والمزمع تنفيذها المستهلكة للمياه للدول المتشاطئة لجميع القطاعات ومنها القطاع الزراعي.
2. مساحات الأراضي الزراعية الداخلة في الخطط الاستراتيجية لغرض تقدير كميات المياه المطلوبة.
3. الخزين المائي للدول المتشاطئة.
4. الحاجات المائية الفعلية موزعة حسب الغرض.
5. معدلات السحب السنوي لجميع القطاعات.

ثانياً/حلول تقليل الطلب على المياه المعروضة: ويتطلب ذلك عقد الاجتماعات الدورية من قبل اللجنة العليا لمياه العراق مع وزارتي الموارد المائية ووزارة الزراعة ومع الخبراء المختصين وكافة

القطاعات ذات الصلة الحكومية وغير الحكومية لغرض إعداد خطة الاستراتيجية لإدارة المياه وكما يأتي:

- أ- تحديد الحاجات المائية على مستوى المحافظة لعموم العراق وبشكل دقيق.
- ب- إعادة النظر في السياسات المائية الداخلية لتكون شاملة تستوعب كافة التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتقنية.
- ت- تكثيف الجهود الإرشادية التوعوية والتثقيفية للمنتجين الزراعيين من خلال حملات منسقة ومخططة نحو الترشيد في استخدام المياه وإعطاء التوصيات العلمية الكفيلة باستدامتها وعدم الإسراف في استخدام الأسمدة الكيماوية للمحافظة على المياه من التلوث عن طريق الاستعانة بوسائل التواصل الاجتماعي لبث مقاطع الفيديو التعليمية الإرشادية عن كيفية الحفاظ على الموارد المائية دون اللجوء إلى المطبوعات الفنية المكلفة وغير المجدية لا اقتصاديًا ولا تعليميًا، وكذلك عمل المشاهدات الحقلية التطبيقية على المزارع النموذجية وحقول المنتجين الزراعيين ذوي المكانة الاجتماعية لإقناع المنتجين الزراعيين بالوسائل الحديثة التي تقلل من هدر المياه، وتجنب الاكثار من الطرائق التعليمية غير التطبيقية كالندوات العلمية.
- ث- اعتماد أصناف جديدة من المحاصيل الزراعية أقل استهلاكًا للمياه واعتماد أصناف بديلة لها القابلة على تحمل الملوحة مع إجراء دراسات تهدف إلى إيجاد جدولة للري بشكل مقنن وأقل هدرًا.
- ج- تكثيف الزراعة المحمية لكونها تعطي إنتاجًا أكثر من الزراعة المكشوفة وتستهلك كميات مياه أقل.
- ح- إعادة العمل بجدية تامة لمشروع تطوير تقنيات الري الحديثة (الرش، التقيط) من خلال وضع خطة تنموية جادة تهدف إلى نشر هذه التقنيات في عموم العراق.
- خ- ربط دعم المنتجين الزراعيين بطرائق الري الحديثة المستخدمة، بحيث لا يتم الدعم المادي من أسمدة أو بذور أو منح القروض الميسرة للمنتجين الزراعيين الذين لا يستخدمون طرائق الري الحديثة.
- د- القيام بصيانة دورية لمجاري الأنهر وتبطين القنوات الترابية لتقليل المياه المفقودة اثناء جريانها.
- ذ- صيانة وتطوير شبكات الري والبزل، فضلًا عن انشاء شبكات بزل جديدة لتقليل تركيز الاملاح في المياه والتربة وصولًا إلى زيادة في الإنتاج الزراعي كمًا ونوعًا.



ر- إجراء حملات نقل المياه من الأماكن الغنية إلى الأماكن الفقيرة لتحقيق نوع من التوازن المائي وبالتالي ضمان زراعة أكبر مساحة من الأراضي الزراعية في مناطق مختلفة من العراق، على أن تكون عملية النقل مجدية اقتصادية.

ز- إزالة التجاوزات على الأنهر كأقفاص تربية الأسماك وإعادة النظر في منح الإجازات لمربي الأسماك ومحاسبة المتجاوزين.

س- إنشاء المزيد من السدود والخزانات الاستراتيجية:

ش- الاعتماد على مياه الصرف الصحي والزراعي المعالجة في ري المحاصيل الزراعية.

2. تكثيف العمل على استصلاح الأراضي الزراعية المطرية والمروية.

3. العمل على تطوير الغابات والمراعي الطبيعية بشكل مستدام.

2-2- مؤشرات نجاح مرحلة الزراعة المتكاملة: لمعرفة نجاح هذه المرحلة الاستراتيجية للتمهيد في العمل للمرحلة التي تليها (الزراعة المستدامة) لابد من تحقيق الآتي:

1. زيادة نسبة الناتج الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي إلى (15%).
2. تحقق التكامل الزراعي الصناعي وإنشاء العديد من المصانع الزراعية من خلال تطبيق الزراعة التعاقدية.
3. انخفاض مؤشرات الفساد الإداري والمالي بالقطاع الزراعي عما هو عليه في المرحلة السابقة.
4. إنعدام ظاهرة الإغراق الزراعي نتيجة لاستثمار الأموال في الزراعة التعاقدية وترك التجارة الزراعية من الخارج إلى الداخل.
5. تنوع في المنتجين الزراعيين من فلاحين ومزارعين وخريجين زراعيين.
6. استصلاحات مساحات أكبر من الأراضي الزراعية.

**ثالثاً/ (الزراعة المستدامة):** هي مرحلة الانتقال من الاستثمار المحلي إلى الاستثمار الأجنبي ومن الحيازات الصغيرة المتناثرة إلى الحيازات الصغيرة المتجمعة ومن المزارع التقليدية إلى المزارع النموذجية المتعددة الأغراض، ومن الاعتماد على الري من مصادر طبيعية فقط إلى الاعتماد على المصادر الصناعية فضلاً عن المصادر الطبيعية، ومن استخدام الاسمدة الكيماوية إلى استخدام الأسمدة العضوية وفي هذه المرحلة يتم اعطاء فرصة أكبر لمؤسسات القطاع الخاص في زيادة مساهمة الناتج الزراعي من الناتج الإجمالي ورفع نسبته عن المرحلة السابقة.

## 3-1- محاور الزراعة المستدامة: تتضمن الزراعة المستدامة المحاور الآتية:

## 3-1-1- محور التعديلات والتحسينات التنظيمية: حسب متطلبات هذه المرحلة يقترح الباحث

استحداث بعض التنظيمات المهمة وإجراء التعديلات والتحسينات التنظيمية على ما تم اقتراحه من مراكز ومشاريع وبرامج وطنية وكما يأتي:

## 1-1- تأسيس تنظيم جديد يعنى بالتنمية الزراعية المستدامة: لعدم وجود كيان تنظيمي بحثي يعنى

بالتنمية الزراعية المستدامة في العراق بشكل واضح وصريح وللحاجة الماسة لهكذا التنظيم في هذه المرحلة الاستراتيجية يقترح الباحث تأسيس مركز بحثي يعنى بالتنمية الزراعية المستدامة ويكون الواجهة التنظيمية البحثية الوطنية للعراق في المؤتمرات والندوات وورش العمل والمحافل الدولية ويكون تأسيسه على وفق الآتي:

1. يؤسس بموجب القانون العراقي مركزاً بحثياً تحت مسمى المركز الوطني للتنمية الزراعية المستدامة ويكون مرتبطاً إدارياً بمجلس الوزراء وفتحياً بوزارة الزراعة ويتمتع بالاستقلال المالي والإداري ويكون مقره في العاصمة بغداد وله تشكيلات موزعة على محافظات العراق.

2. يكون النشاط الرسمي للمركز (بحثي، إنتاجي، استشاري).

3. ضم دائرة البحوث الزراعية والمركز الوطني للزراعة العضوية التابع لوزارة الزراعة وكذلك دائرة البحوث الزراعية التابعة لوزارة العلوم والتكنولوجيا المدمجة مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مع كافة تشكيلاتها البحثية والإدارية إلى المركز.

4. يتكون المركز من مجموعة دوائر بحثية وكما يأتي:

أ- دائرة البحوث الزراعية.

ب- دائرة التدريب والتأهيل الزراعي.

ت- دائرة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ث- دائرة المشاريع الزراعية.

## 1-1-1- مجلس الإدارة: للمركز مجلس إدارة يترأسه رئيس مجلس الوزراء، وعضوية كل من:

1. مدير عام المركز (المسؤول التنفيذي) يُعين بالانتخاب.

2. وزير الزراعة (المسؤول الفني).

3. وزير الموارد المائية.

4. ممثل من وزارة البيئة يرشح من قبل وزير البيئة.
5. ممثل من وزارة المالية يرشح من قبل وزير المالية.
6. ممثل من وزارة التخطيط يرشح من قبل وزير التخطيط.
7. ممثل من وزارة التجارة يرشح من قبل وزير التجارة.
8. ممثلين من الهيئة التدريسية في كليات الزراعة والطب البيطري بترشيح من وزير التعليم العالي والبحث العلمي بالتنسيق مع وزير الزراعة.
9. ممثلين من القطاع الخاص من أصحاب المؤسسات الزراعية ذوي الخبرة الطويلة، يرشحون بقرار من مجلس الوزراء، بناءً على ترشيح من مدير المركز.
10. ممثل عن الجمعيات الفلاحية التعاونية يرشح من قبل وزير الزراعة.

**1-1-2- أهداف المركز:** يهتم المركز بإدارة المعرفة والتمكين الفعال لتطوير تقنيات النظم الزراعية المستدامة، والإشراف على المشروعات والبرامج البحثية، وإجراء الأبحاث والدراسات والتجارب النباتية والحيوانية، وذلك دعماً للزراعة المستدامة وتنميتها والتوسع في تطبيقاتها، يهدف المركز إلى:

1. تكثيف البرامج الانمائية والبحوث التطبيقية التي تزيد من الإنتاجية بشقيها النباتية والحيوانية بشكل مستدام.
2. رفع كفاءة وتحسين الموارد الطبيعية الزراعية والمحافظة عليها والاستغلال الأمثل لها.
3. المحافظة على التوازن البيئي والتنوع البيولوجي.
4. تطوير التقنيات الزراعية وتطويرها.
5. التوسع في الزراعة العضوية
6. استعمال وسائل مكافحة متكاملة (IPM) وإنتاج المفترسات الإحيائية.

**1-1-3- مهام المركز:** لكيلا يتقاطع عمل المركز مع الدوائر الزراعية الأخرى التابعة لوزارة الزراعة فإن للمركز خطط خمسية وسنوية تكون منسجمة في إطارها العام مع الخطة الخمسية لوزارة الزراعة والخطة الوطنية الشاملة للتنمية ومن مهامه:

1. إجراء الأبحاث والدراسات والتجارب في مجالات عمل المركز، للوصول إلى استنباط التقنيات الزراعية الحديثة بشقيها النباتية والحيوانية الملائمة للبيئة المحلية واعتمادها بالشكل الذي يضمن الاستفادة المثلى والمستدامة من الموارد الطبيعية الزراعية.
2. تطوير التقنيات الحديثة والمبتكرة وتطبيقاتها العملية ذات الصلة بمجالات عمل المركز ونقلها وتوطينها لغرض نشرها من قبل المركز الوطني للإرشاد الزراعي والتنمية الريفية المقترح تعديله عن دائرة الإرشاد والتدريب الزراعي.
3. تدريب طلبة الدراسات العليا والتعاقد معهم في إجراء البحوث الزراعية.
4. تقديم الاستشارات العلمية والتقنية الزراعية لوزارة الزراعة والقطاع الخاص.
5. تزويد السوق المحلية والدوائر الزراعية والشركة العامة للتصنيع الزراعي المقترح تأسيسها بنتائج أبحاثه (أصناف بذور محسنة وعالية الجدوى، أسمدة عضوية وكيمياوية، مبيدات... الخ).
6. بناء قاعدة بيانات الكترونية تعنى باختصاصاته وتطويرها بالتنسيق مع مركز الوطني للإحصاء والخرائط الزراعية المقترح تأسيسه في مرحلة النهضة الزراعية.
7. وضع ما يلزم في شأن تطوير الخطط والبرامج البحثية، لتحديد المعوقات البيئية أو الإنتاجية أو التسويقية، وإيجاد الحلول لها.
8. التعاون مع القطاع الخاص في تنفيذ المشاريع الزراعية.
9. إجراء الدراسات الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع المزمع تنفيذها ضمن أهداف المركز وخطته الاستراتيجية.
10. عقد المؤتمرات والندوات واللقاءات العلمية وورش العمل والدورات التدريبية، وذلك في حدود اختصاصات المركز.
11. التعاون المتبادل مع المنظمات الدولية ذات الصلة لتنفيذ المشاريع الاستثمارية الزراعية.
12. نشر الوعي بالممارسات الزراعية المستدامة المتبعة والتقنيات الزراعية الحديثة والمبتكرة بالتعاون مع الجهاز الإرشادي.
13. تقديم الاستشارات والدعم الفني والحلول العملية للقطاعين العام والخاص، في مجال تخصص المركز.

**1-1-4- مجالات عمل المركز:** يتضمن المركز مجموعة من المجالات يمكن توزيعها إلى الآتي:

1. الاستدامة (الزراعة المحمية، مكافحة الحيووية، إنتاج الأسمدة، ترشيد استخدام المياه، استصلاح التربة)
2. الإنتاجية (إنتاج أصول وأمات الدواجن وتحسين سلالات الحيوانات بالتعاون مع دائرة الثروة الحيوانية، ابتكار اصناف بذور المحسنة عالية الإنتاجية).

#### 1-1-5- الموارد المالية للمركز: تتألف الموارد المالية للمركز مما يأتي:

1. التخصيص المالي السنوي المستقل من الموازنة الاتحادية العامة للدولة.
2. عوائد الإنتاج والخدمات والاستشارات المقدمة والنشاطات البحثية من قبل المركز.
3. الاعانات والمنح والمساعدات الدولية.
4. أي مورد آخر يقره المركز بما لا يخالف الأنظمة والتعليمات.

#### 1-2- التعديلات التنظيمية على البرامج المشاريع الوطنية المقترحة: وتتضمن التعديلات على

المشاريع والبرامج الوطنية وتحويلها إلى تشكيلات وطنية وكما يأتي:

- 1-2-1- المركز الوطني للزراعة التعاقدية: نتيجة للنجاحات التي من المفترض أن البرنامج الوطني للزراعة التعاقدية قد حققها يقترح الباحث تحويل البرنامج الوطني للزراعة التعاقدية إلى المركز الوطني للزراعة التعاقدية في هذه المرحلة الاستراتيجية.

#### 1-2-2- الجمعية الوطنية لتشغيل الخريجين الزراعيين: بعد النجاح المفترض تحقيقه من المشروع

الوطني لتشغيل الخريجين الزراعيين، يقترح الباحث في هذه المرحلة الاستراتيجية تحويل هذا المشروع إلى المركز الوطني لتشغيل الخريجين بحيث يضم هذا المركز مجموعة من المحطات الإنتاجية ذات التمويل الذاتي وتدار إدارياً من قبل الخريجين أنفسهم بتعيين مدير لهم بالانتخاب وتضم بدورها شعب ووحدات إدارية وبحثية والتي ترتبط فنياً بالمركز وتضم كل محطة إنتاجية مجموعة من المزارع النموذجية متعددة الأغراض وتكون مهام المركز كما يأتي:

أ- الدعم الفني والمتابعة المستمرة لعمل المحطات الإنتاجية ورفع التقارير الدورية إلى الوزارة.

ب- استمرار تشغيل الخريجين الجدد وتدريبهم ودعمهم.

#### 3-1-2- محور المحافظة على الموارد الطبيعية الزراعية واستدامتها: في هذه المرحلة الاستراتيجية

يراعى تحقيق الأهداف الآتية:

1. تحسين إدارة مصادر المياه وصيانتها.
  2. تحسين كفاءة استخدام مياه الري.
  3. إيقاف الزحف الصحراوي على الأراضي الزراعية.
  4. المحافظة على نوع التربة وزيادة قدرتها الإنتاجية.
  5. التوجه نحو الاستخدام الآمن للمبيدات الزراعية.
  6. زيادة المساحة الأراضي الزراعية التي تستخدم الزراعة العضوية.
  7. معالجة الضغوط السلبية على الموارد الطبيعية الزراعية والحد من تكرارها.
  8. المحافظة المستمرة على التوازن الديناميكي بين استخدام الموارد الطبيعية الزراعية وطاقتها الإنتاجية.
  9. اللجوء إلى استخدام طرائق أخرى للحصول على المياه لري المحاصيل بحيث يمكن استخدام أكثر من نوع من أنواع المياه (مالحة، صرف صحي، مياه عذبة) وبأكثر من طريقة (الاستمطار، التحلية، حصاد الضباب، الري التكميلي، نشر تقنية حصاد المياه في عموم المناطق الزراعية والرعيوية) دون الضرر بالبيئة والإنتاج الزراعي كما ونوعاً.
  10. فرض الغرامات المالية على المنتجين الزراعيين المتجاوزين على الموارد الطبيعية الزراعية وعلى الآثار البيئية السلبية الناتجة من الاستخدام المفرط للمبيدات أو الأسمدة أو الري السيحي وغيرها من الأمور غير صديقة للبيئة.
- 3-1-3- محاور التقنيات الزراعية الحديثة:** في هذه المرحلة الاستراتيجية الثالثة (الزراعة المستدامة) يستمر البرنامج الوطني لنشر التقنيات الزراعية ويضاف إليه مجموعة من التقنيات الحديثة الصديقة للبيئة كالزراعة بدون حراثة، نظام الري الرذاذي، الري بالماء الممغنط.
- 3-1-4- محور جودة العمل الزراعي:** يركز في هذه المرحلة على تحقيق جودة في العمل الزراعي من خلال تحقيق دقة في العمل وسرعة في الإنجاز وجودة في النتائج وذلك من خلال تحقيق الأهداف الآتية:
1. تطوير نظم المعلومات وقواعد البيانات الزراعية عن طريق المركز الوطني للإحصاء والخرائط الزراعية والمقترح في المرحلة الاستراتيجية السابقة (مرحلة الزراعة المتكاملة).

2. تأسيس نظام حوكمة فعال بين جميع مؤسسات القطاع الزراعي لانسيابية نقل المعلومات بسرعة وبدقة عالية.

3. التدريب والتأهيل الفعال للموارد البشرية في القطاع الزراعي خارج العراق.

**3-1-5- محور تطوير البنية التحتية للقطاع الزراعي:** يركز هذا المحور على اسناد القطاع الزراعي ببنى تحتية أكثر تطورًا وسعة للمحافظة على استدامة هذا القطاع الحيوي وذلك من خلال تحقيق الآتي:

1. إنشاء السدود والخزانات الاستراتيجية.
2. تطوير المحطات البحثية إلى العالمية.
3. إنشاء مختبرات بحثية زراعية متطورة.
4. إنشاء المخازن الاستراتيجية (السائلوات) الضخمة للحبوب.
5. إنشاء المخازن المبردة للمنتجات النباتية وللمنتجات الحيوانية.
6. إنشاء مجازر حديثة اضافية في الأماكن المناسبة في عموم محافظات العراق.

**3-1-6- محور عكس الهجرة من الريف إلى المدينة:** يركز هذا المحور على تحقيق الأهداف الآتية:

1. زيادة فرص العمل الزراعي والحد من البطالة.
2. تحسين البنى التحتية في الريف.
3. دعم وإدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة من قبل الحكومة.
4. استمرار تشجيع الخريجين الزراعيين العاطلين عن العمل على الاستثمار بالمجال الزراعي.

**3-1-7- محور الاستثمارات الزراعية والحيوانية:** لضمان وصول نسبة مساهمة القطاع الزراعي إلى (30 %) من الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق التنوع الاقتصادي والابتعاد عن الريعية لا بد من توفير البيئة المناسبة للاستثمارات الزراعية والحيوانية الأجنبية، لكون الاستثمار الأجنبي يمتلك من الإمكانيات الفنية والمالية والتقنية والتسويقية ما يساعده على تحقيق ذلك بمدة زمنية معقولة في الوقت الذي يعجز القطاع الزراعي العراقي الحكومي والخاص عن ذلك، وللحصول على الخبرة الميدانية من الاستثمار الأجنبي؛ لذا من الضروري التركيز على تحقيق الآتي:

1. توفير بيئة استثمارية مناسبة للاستثمار الأجنبي من خلال تحقيق الآتي:
    - أ- وضع عقوبات صارمة للفاستدين الذين يطالبون المستثمرين الأجانب في الاستثمار الزراعي بأموال بحجة تسهيل اجراءاتهم في الحصول على الاستثمار.
    - ب- استعمال نظام الحكومة الدولية الإلكتروني في التعامل والتعاقد واستكمال الإجراءات الإدارية والقانونية مع شركات الاستثمار الزراعي العالمية والعربية المعروفة دوليًا بنجاحاتها من دون السماح للفاستدين من استغلالهم قدر الإمكان.
    - ت- بذل الجهود لتشجيع الشركات العالمية والعربية على القيام بالاستثمار في القطاع الزراعي العراقي، وتقديم الضمانات والمحفزات لهذه الشركات.
    - ث- سن وتشريع قوانين جاذبة ومحفزة للمستثمر الأجنبي وفي ذات الوقت تضمن المحافظة على الموارد الطبيعية الزراعية واستدامتها وتحقيق العوائد الاقتصادية للبلد، ونقل التقنيات الزراعية الحديثة وتوفير فرص عمل كبيرة.
  2. تحديد المشاريع الاستثمارية الزراعية الضخمة التي تساهم في تطوير القطاع الزراعي وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة والتي يصعب على القطاع الحكومي والخاص من تنفيذها عن طريق عمل دراسات تفصيلية لها.
  3. تحديد الأماكن التي تجرى عليها المشاريع الاستثمارية الزراعية الضخمة والتي تتمثل بمساحات واسعة ومتصلة كالصحراء الغربية.
  4. عمل شراكة حكومية مع الشركات المستثمرة بغية استلام المشاريع بعد انتهاء مدة العقود لتحويلها إلى القطاع الخاص ولتدريب الملاكات الزراعية العراقية الحكومية أثناء مدة الاستثمار.
- وبصدد تحقيق استثمار ناجح يقترح الباحث بعض الدول التي يمكن تعاقد معها لغرض الاستثمارات الزراعية المختلفة تبعًا للميزات التي تمتلكها، ويرى الباحث أن يكون الاستثمار الزراعي سواء النباتي أو الحيواني أو الصناعي في البادية (الصحراء) الغربية الممتدة من محافظة الأنبار مرورًا بمحافظات (كربلاء، والقادسية، والمثنى، وذي قار) وصولًا إلى البصرة ويمكن الاستثمار أيضًا في بادية الجزيرة التي تتوزع في محافظات الأنبار وصلاح الدين ونيوى وتضم هذه المناطق من العراق عددًا من البحيرات الكبيرة مثل الحبانية والرزازة وساوة، فضلًا عن خزان المياه الاستراتيجي في سد حديثة غرب محافظة الأنبار وبحيرة الثرثار أحد أكبر خزانات المياه في العراق، كما تتمتع هذه



المناطق بمخزون مائي جوفي استراتيجي، وفي أدناه الدول المقترح التعاقد معها لغرض الاستثمار الزراعي في العراق:

1. **جمهورية الصين الشعبية:** يمكن التعاقد مع الصين فيما يخص الاستثمار في زراعة الرز بالطرائق غير التقليدية التي لا تستهلك المياه كالطريقة الجافة، لما تشتهر به الصين في إنتاج الرز ولاسيما بهذه الطريقة، كما يمكن التعاقد معها في استصلاح الأراضي الزراعية المالحة والقلوية وحتى استصلاح الأراضي المتصحرة والتي حققت دولة الصين فيها نجاحات كبيرة.
2. **جمهورية مصر العربية:** يمكن التعاقد مع مصر أيضاً فيما يخص الاستثمار في زراعة الرز الجاف لكونها سجلت تجارب ناجحة بهذا الصدد.
3. **الإمارات العربية المتحدة:** يمكن التعاقد مع دولة الامارات في توسيع إنتاج فسائل النخيل بطريقة الزراعة النسيجية لما لهذه الدولة من تجربة ناجحة بهذا الصدد.
4. **الجمهورية التركية:** يمكن التعاقد مع دولة تركيا في زراعة اشجار الزيتون عالي الزيت لكونها من الدول الأشهر عالمياً في إنتاج هذا المحصول، كما أن فتح باب الاستثمارات الزراعية المتنوعة مع تركيا يمكن أن يقود بالاتفاق بين العراق وتركيا في وضع حلول لمسألة أزمة المياه العراقية من خلال اعطاء مميزات خاصة للمستثمر التركي.
5. **المملكة العربية السعودية:** يمكن التعاقد مع المملكة في إنشاء معامل للصناعات الغذائية (معامل الألبان وتعليب التمور وصناعة الدبس وزيت الزيتون وصناعة اللحوم) فهي من الدول العربية الأولى المشهورة في هذه الصناعات وكذلك الاستثمار في زراعة المحاصيل العلفية التي تفتقر اليها كالشعير وإنشاء المعامل العلفية.

**2-4- المراجعة الاستراتيجية:** تعد المراجعة الاستراتيجية آخر مراحل منهج التخطيط الاستراتيجي الذي اعتمده الباحث في بناء الاستراتيجية المقترحة للتنمية الزراعية المستدامة المتكاملة والتي يوصي ضرورة التعامل بها عند تطبيق الاستراتيجية المقترحة؛ لكونها تهدف إلى المحافظة على إبقاء تطبيق الاستراتيجية متميزاً دائماً من خلال تزويد الإدارة العليا المسؤولة عن تطبيق الاستراتيجية بالمعلومات والبيانات بشكل آني ومستمر لتمكينا من التبديل بين خياراتها الاستراتيجية المقترحة أو التعديل على القائم منها، فهي تصنع نوع من التكيف مع الفرص والتهديدات ونقاط القوة والضعف بالتزامن مع التغيرات التي تحدث في البيئة الخارجية والداخلية للقطاع الزراعي فهي خلاصة اختبار درجة موائمة

الخطط والاجراءات مع البيئة الخارجية والداخلية للقطاع الزراعي وهي عملية يشترك فيها جميع شركاء(أطراف) التنمية الزراعية المستدامة المتكاملة عن طريق إتباع الخطوات الآتية:

**2-4-1- الرقابة الاستراتيجية:** تعد هذه الخطوة من مسؤوليات الإدارة العليا للتنظيم المسؤولة عن تحقيق استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة المتكاملة في العراق وإن ما تحصل عليه الإدارة من معلومات وبيانات من الجهة المنفذة في عملية المتابعة الاستراتيجية ستساعدها على مقارنة الأهداف الاستراتيجية مع النتائج المتحققة ومدى ملائمة التنظيم الإداري والبحثي والهيكل التنظيمية للاستراتيجية المنفذة وإلى أي درجة يمكن التعديل في السياسات الزراعية والإجراءات الادارية من أجل مواكبة التغيرات الحاصلة في البيئة الخارجية للقطاع الزراعي سواء وجود فرص جديدة يجب استثمارها أو مخاطر وتهديدات يجب الحد منها، فضلاً عن التأكد من الاستثمار السليم للفرص التي سبق وان شخصت وهل تم تجاوز المخاطر المشخصة مسبقاً باستخدام كامل نقاط القوة الموجودة أم لا، وهل لازالت نقاط الضعف تشكل عائقاً كبيراً أمام تقدم التنمية أم إن هناك تحسينات جديدة تطراً، ومن الأمور الواجب مراقبتها من قبل الإدارة العليا واستخلاصها من تقارير المتابعة الاستراتيجية الدورية ما يأتي:

1. التغيرات في حدة التهديدات والمخاطر كالأزمات الأمنية والسياسية أو الاقتصادية أو البيئية التي يمر بها العراق وتأثيرها على القطاع الزراعي ومدى انعكاس ذلك على نقاط ضعفه.
2. وفرة الفرص الممكنة غير المستثمرة التي يمكن الاستفادة منها في تحسين القطاع الزراعي وانعكاس ذلك على تعزيز نقاط قوته.
3. عدم تعارض أهداف وخطط وسياسات وزارة الزراعة مع رؤية ورسالة وأهداف استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة المتكاملة وذلك عن طريق تقويم البيئة الداخلية والخارجية لوزارة الزراعة.
4. هل مازال الخيار الاستراتيجي المطبق (النهضة الزراعية أو الزراعة المتكاملة أو الزراعة المستدامة) صالحاً في ظل الإمكانيات والظروف القائمة فيما يخص التأكد من أدائه الفعلي ومطابقته للأداء المخطط والمستهدف أم يحتاج إلى إعادة صياغته من جديد أو التحول إلى الخيار الاستراتيجي الآخر(اللاحق).

5. مدى توافق وموائمة الهياكل التنظيمية القائمة لوزارة الزراعة والتشكيلات التنظيمية الأخرى ذات الصلة مع استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة المتكاملة وأهدافها الاستراتيجية لكل مرحلة استراتيجية (النهضة الزراعية أو الزراعة المتكاملة أو الزراعة المستدامة) والسياسات المنفذة في الوقت القائم.
6. مدى إمكانية التعديل والتطوير في الهياكل التنظيمية والتشكيلات الزراعية الموجودة في وزارة الزراعة لزيادة تحسين أداء تطبيق الاستراتيجية.
7. هل مازالت التشكيلات الزراعية تعمل بالكفاءة والأداء نفسه من خلال نتائج التغذية العكسية الناتجة عن وردود أفعال المستهدفين كالمنتجين الزراعيين أو الفلاحين أو المستثمرين.
8. الإجراءات الزائدة غير الضرورية اثناء التنفيذ التي تؤدي إلى اختزال الوقت وتقليل الجهد والتكاليف المالية ورفع كفاءة الأداء التي تشخص من خلال التقارير الدورية المتابعة المستمرة.

**2-4-2- التقويم الاستراتيجي:** تجرى هذه الخطوة من قبل المختصين في تقويم الاستراتيجيات والبرامج، وتركز هذه الخطوة على تحديد ما مطلوب قياسه وتحدد له المعايير المناسبة والموضوعية ومن ثم قياس الأداء الفعلي لتنفيذ البرامج الزراعية سواء التطويرية أو الانمائية الوطنية والخطط والسياسات الزراعية التي شخّصت من تقارير المتابعة ونتائج التغذية العكسية ومقارنة ذلك مع الأهداف الاستراتيجية المفترض تحقيقها والبرامج الواجب إنجازها لكل مرحلة استراتيجية (النهضة الزراعية، الزراعة المتكاملة، الزراعة المستدامة) على وفق المعايير المحددة.

**2-4-3- المتابعة الاستراتيجية:** من الضروري تكليف تنظيم يعنى بمتابعة تطبيق الاستراتيجية على المستوى الميداني في كافة التشكيلات الزراعية والتشكيلات الأخرى ذات العلاقة المكلفة بالعمل كل حسب موقعه واختصاصه والذي يكون مرتبطاً فنياً بدائرة المتابعة والتقويم (المقترح شطرها عن دائرة التخطيط والمتابعة) في وزارة الزراعة لرصد انجاز الأعمال ميدانياً وأنيًا عن طريق عدة مصادر منها: **الملاحظة اليومية للواقع و التغذية الراجعة الناتجة** من ردود أفعال المنتجين الزراعيين لما يقدم لهم من خدمات ومن البيانات الكمية المثبتة بالسجلات؛ وذلك للتعرف على الانحرافات المتولدة من تطبيق الاستراتيجية في الميدان بالمقارنة ما خطط له ورفعها كتقارير يومية ودورية إلى الجهات العليا والمختصين لغرض مراقبة سير تطبيق الاستراتيجية وتقويمه على الأمد القريب والبعيد ومن أمثلة هذه الأعمال المطلوب متابعتها باستمرار ما يأتي:

1. أعمال الصيانة الدورية كصيانة قنوات الري والبزل والمكائن والآلات وغيرها.

2. تنفيذ المنتجين الزراعيين للتوصيات العلمية في حقولهم.
  3. تنفيذ المنتجين الزراعيين المتعاقدين مع الدولة لشروط التعاقد.
  4. عدم وجود تجاوزات على مجرى الأنهر وعلى الأراضي الزراعية ولاسيما الداخلة ضمن الخطة الزراعية.
  5. التوجيه المالي السليم حسب ما مثبت ومقر في الخطط.
  6. توزيع مستلزمات الإنتاج الزراعي والحيواني بالكميات والمواعيد المناسبة والمحددة على المنتجين الزراعيين.
  7. أعمال خدمة المحاصيل الزراعية من قبل المنتجين الزراعيين وأعمال الرعاية البيطرية للمواشي والدواجن.
  8. التغييرات المناخية عن طريق مركز الإرصاء الجوي الزراعي.
  9. سلامة الإجراءات الروتينية وعدم تعقيدها على المنتجين الزراعيين اثناء تعاملهم مع الشعب الزراعية والتشكيلات الزراعية الأخرى.
  10. ظواهر الفساد الاداري والمالي.
  11. أداء الموظف الزراعي اثناء تأدية واجباته.
  12. الجهود البحثية المثمرة في المجال النباتي والحيواني.
  13. النشاطات الإرشادية الموجهة للمنتجين الزراعيين.
  14. التعاون بين الجهاز الإرشادي والجهاز البحثي في نشر التقنيات الزراعية الحديثة في صفوف المنتجين الزراعيين.
  15. جدوى البرامج التدريبية في كافة المستويات (الباحثين، الموظفين، المنتجين الزراعيين).
  16. الواردات المائية ونسب المفقود المائي.
- 2-4-4- التغذية الراجعة:** ضرورة الاهتمام بردود أفعال المنتجين الزراعيين لما يقدم لهم من خدمات عن طريق عقد الاجتماعات واللقاءات الدورية مع المنتجين الزراعيين على مستوى الشعب الزراعية في المحافظة وجعلها كمدخلات دورية ضمن التوجه الاستراتيجي أو ضمن الصياغة الاستراتيجية أو التنفيذ الاستراتيجي للأخذ بها واعتمادها في الاصلاحات التتموية.

# الفصل الخامس

(ملخص النتائج والتوصيات والدراسات

المستقبلية والخاتمة)

## الفصل الخامس

### ملخص النتائج

#### 5-1- ملخص النتائج:

5-1-1- نتائج تحليل مؤشرات التنمية الزراعية المستدامة المتكاملة: لقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج فيما يخص مناقشة مؤشرات التنمية الزراعية المستدامة المتكاملة في العراق وكما يأتي:

#### أولاً/النتائج العامة:

1. امتلاك العراق لمقومات وموارد طبيعية (مياه، أراضي زراعية) وموارد بشرية.
2. إن معوقات التنمية الزراعية المستدامة المتكاملة متعددة ومتنوعة تأتي في مقدمتها الإغراق الزراعي الذي حصل على أعلى وزن مرجح في تحليل (SWOT) البالغ (0.265) درجة من أصل (1) درجة لمجموع عشرة فقرات الذي تسبب في نهاية المطاف إلى انخفاض الإنتاج الزراعي.
3. لا يمكن ترك المنتج الزراعي العراقي من دون دعمه حكومياً للوصول الى تنمية زراعية مستدامة متكاملة، ليس لعدم امتلاكه رؤوس أموال كافية فحسب، إنما لوجود معارضين للتنمية متنفذين بالدولة يصعب مجاراتهم.
4. افتقار التنمية الزراعية في العراق للاستدامة والتكامل الزراعي ولاسيما بعد عام 2003، على الرغم من تنفيذ العديد من البرامج الإنمائية والوطنية والمشاريع الزراعية من قبل وزارة الزراعة.
5. إن اعتماد وزارة الزراعة على الفلاح أو المزارع كمنتج زراعي أساسي لزيادة الإنتاجية وإهمال اشراك الخريجين الزراعيين في العملية الإنتاجية الزراعية، كان أحد أهم أسباب اخفاق تحقيق أهداف التنمية الزراعية المستدامة المتكاملة.
6. تعاني وزارة الزراعة من ضعف جميع العمليات الإدارية (التخطيط، التنظيم، التنفيذ، المتابعة، التقويم) التي تجريها في تحقيق أهدافها، ويأتي في مقدمتها عملية التنفيذ.

## ثانياً/التنمية الزراعية:

1. إن اعتماد العراق على مبيعات القطاع النفطي (قطاع ريعي) في زيادة الناتج المحلي الإجمالي حَجَمَ من مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، إذ بلغت نسبته (10.90) % في عام 1998 في حين انخفضت بالتدرج نسبة مساهمته بعد رفع الحصار وزيادة مبيعات النفط ابتداءً من عام 2003 لتصل نسبة مساهمته عام 2016 (3.80) % وهي أقل نسبة مساهمة حصل عليها القطاع الزراعي خلال المدة من 1997-2016.

2. عدم وصول العراق إلى الاكتفاء الذاتي بشكل مستدام سواء في مجال الإنتاج النباتي أو الحيواني باستثناء محصول الشعير الذي حافظ على نسبة اكتفاء ذاتي مقارنة من (100 %) منذ عام 1997.

3. إن المنتجين الزراعيين الصغار هم الأكثر عددًا من أصحاب الحيازات الكبيرة نتيجة لتفتت الحيازات الزراعية؛ إذ قدرت نسبة الحيازات الزراعية الأقل من (20) دونم حوالي (68.72) % من مجموع الحيازات الزراعية في العراق.

4. إن المستغل فعليًا من الأراضي الصالحة للزراعة هو فقط (66.04) % أي أن ما يقارب من (33.96) % من مساحة الأراضي الصالحة للزراعة متروكة وغير مستثمرة.

5. تراجع إنتاج التمور في العراق، إذ كان يمتلك (20.95) مليون نخلة للمدة من (1984-1980) فبعدما كان الأول عالميًا في فترة الستينات أصبح بالمرتبة الخامسة في عام 2017 عالميًا، إذ بلغ إنتاج التمور فيه (602.35) ألف طن بينما بلغ إنتاج التمور في السعودية (1065.03) ألف طن وفي مصر (1684.92) ألف طن.

ثالثاً/ الاستدامة في التنمية الزراعية: وفي أدناه توضيح لبعض نتائج واقع الاستدامة في التنمية الزراعية موزعة على وفق أبعاد الاستدامة:

## 3-1- البعد الاقتصادي:

1. تدني متوسط نصيب الفرد العراقي لكل من الناتج الزراعي إذ جاء ترتيبه (10) من بين 19 دولة عربية للمدة من (2010-2015) وبمقدار (257.61) دولار أمريكي.
2. تدني متوسط نصيب الفرد من المياه السطحية، إذ بلغ في السنة المائتية (2014-2015) (957م<sup>3</sup>) وهو أقل من خط الفقر المائي.

3. إن متوسط نصيب الفرد من المساحة المزروعة قد شهد انخفاضاً ملحوظاً للمدة من 1980-2017، فقد بلغ أعلى متوسط له في المدة (1980-1989) (0.89) دونم/الفرد في حين بلغ أقل متوسط له في المدة (2010-2017) (0.30) دونم/الفرد.
4. تراوح متوسط نصيب الفرد العراقي من لحوم الأسماك السنوي بين (0.9-2.4) كغم/سنة للمدة من (2011-2017) في حين تشير معايير منظمة الصحة العالمية (WHO) إلا أن حاجة الفرد من لحوم الأسماك يجب ألا تقل معدلها عن (6.5) كغم/سنة.
5. إن ضعف الدعم الحكومي وتذبذبه المستمر للمنتجين الزراعيين لم يتسبب فقط بانخفاض الإنتاجية الزراعية، وإنما ساهم في الهجرة من الريف إلى المدينة وترك الكثير من المنتجين الزراعيين لأراضيهم مما أدى إلى تدهورها، وتحول المزارع والفلاح العراقي من منتج زراعي إلى مستهلك للمنتجات الزراعية وتوجهه نحو أعمال أقل خطورة من الزراعة وأكثر ربحاً منها.
6. على الرغم من الفساد الإداري والمالي للمبادرة الزراعية إلا أنه كان لها الدور الكبير في زيادة مساهمة الناتج الزراعي مع عوامل أخرى خلال المدة من 2008-2013 والتي يمكن ملاحظتها من خلال زيادة الناتج الزراعي إذ ارتفع من (6042017.7) مليون دينار عراقي عام 2008 إلى (13128622.6) مليون دينار عراقي عام 2014 وبزيادة مقدارها (117.29 %).

### 3-2- البعد الاجتماعي:

1. على الرغم من انخفاض معدل النمو السكاني في العراق إلى (2.5) % عام 2018 بعدما كان (4.18) % في عام 1997 إلا أنه لا يزال هناك خطر ليس بقليل على الأمن الغذائي العراقي.
2. قلة الملاكات العاملين في وزارة الزراعة والتشكيلات التابعة لها من أصحاب الشهادات العليا ولاسيما حملة شهادة الدكتوراه، مما يؤثر على جودة العمل البحثي.
3. على الرغم من انخفاض معدل البطالة إلى (8.75) % للمدة من (2012-2016) إلى أنه أكثر من معدل البطالة لعام 1977 الذي بلغ (3.10) %.

### 3-3- البعد البيئي:

1. إن تقادم أزمة المياه على المستوى الكمي والنوعي لا تعود إلى سياسة الدول المتشاطئة في تقليل إيرادات نهري دجلة والفرات على الرغم من أنها تسببت في انخفاض الإيرادات المائية إلى (32.96) مليار م<sup>3</sup>/سنة للسنة المائية (2017-2018) بعدما كانت تبلغ (89.53) مليار م<sup>3</sup>/سنة للسنة المائية (1994-1995) فحسب، وإنما إلى أسباب أخرى كالعوامل البيئية وسوء إدارة المياه



2. إن أزمة المياه العراقية لم تنحصر على المستوى الكمي وإنما النوعي أيضاً، إذ أن انخفاض الواردات المائية خلال السنوات الماضية أدت الى زيادة تراكيز الأملاح في نهري دجلة والفرات وشط العرب بحيث ارتفع نسبة الملوحة من (250) جزء بالمليون إلى (3000) جزء بالمليون، وهذا يعني أنها ارتفعت بمقدار (15) مرة عما يجب أن تكون عليه، كما ارتفعت نسبة تلوث المياه من (1.3) جزء بالمليون إلى (50) جزء بالمليون.

3. ارتفاع في مساحة الأراضي المتصحرة الذي يدل على الإهمال الحكومي للموارد الطبيعية ولعجز استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة للمدة (2014-2017) في تحقيق أهدافها. إذ بلغت أعلى مساحة للأراضي المتصحرة عام 2017 (9375.2) ألف دونم والتي شكلت ما نسبته (5.93) % من إجمالي المساحة الكلية للعراق وبنسبة زيادة سنوية بلغت (128.92) % عن عام 2015.

4. الزيادة الواضحة في مساحة الأراضي المتغدقة والمتملحة ولاسيما في عام 2017 التي ارتفعت بها مساحة الأراضي المتدهورة بسبب التملح والتغدق إلى (68,16) % والتي قدرت بـ (8.54) % من المساحة الكلية للعراق في حين كانت عام 2011 تشكل (5.08) % من المساحة الكلية للعراق.

5. شكلت نسبة الأراضي المتدهورة بسبب تغيرات الغطاء النباتي بـ (3,23) % من المساحة الكلية للعراق للمدة من (2000-2014).

#### 6. 3-4 - البعد التقني:

1. إن ضعف استخدام المكننة الزراعية، ليس لانخفاض أعدادها وإنما لقدمها ولوجود اعطال فيها فهي لا تعمل بالكفاءة الحقيقية، كما أن ملكية بعض هذه الجرارات والحاصدات تعود لمنتجين زراعيين من ذوي الحيازات الأقل من (100) دونم.

2. لم تشغل تقنيات الري بالرش في أحسن الأحوال أكثر من (1.1) % من مساحة الأراضي الصالحة للزراعة مع أن زمن إدخال هذه التقنية في العراق كان منذ عام 1996.

3. إن نشاط الاستتباط بدأ ينخفض تدريجياً في الدوائر الزراعية البحثية التابعة لوزارة الزراعة بعد عام 2010، فما زال الباحثون يراوون في أماكنهم من دون تقديم ملموس.

4. ضعف تبني المزارعين في استخدام الأسمدة العضوية كتقنية صديقة للبيئة وذلك يعود لعدة أسباب منها ضعف دور الإرشاد الزراعي في إقناع المزارعين على تبنيها.

## 3-5- البعد السياسي:

1. إن عدم استقرار الوضع السياسي والأمني للعراق ساعد على توفر بيئة غير مناسبة لتحقيق تنمية زراعية مستدامة متكاملة لفترات معينة من الزمن، لكن ليس هو السبب الرئيس في فشل تحقيق التنمية الزراعية المستدامة المتكاملة في العراق طيلة العقود الماضية، لكون هناك فترات استقرار سياسي وأمني شهدها العراق ومع هذا لم تثمر إلى نجاحات إيجابية بصدد تحسين القطاع الزراعي.
2. افتقار وزارة الزراعة لأسلوب التعامل مع الأزمات الاقتصادية والسياسية التي تعرض إليها العراق والتي اثرت على مفاصل القطاع الزراعي وتحسينه.
3. ضعف وقدم القوانين والتشريعات الزراعية أدى إلى اخفاق الكثير من الخطط الزراعية التي نفذتها وزارة الزراعة مؤخرًا، وتسببت في اعاقه الكثير من الاستثمارات الزراعية من جانب القطاع الخاص.

## 5-1-4- التكامل في التنمية الزراعية:

1. عدم وجود مؤسسة تعنى بالتنسيق بين المنتج الزراعي وبين معامل القطاع الصناعي لتحقيق التكامل بين القطاع الزراعي والقطاع الصناعي في العراق.
2. إن نسبة مؤسسات الصناعات الغذائية الصغيرة إلى إجمالي مؤسسات الصناعات الزراعية عمومًا هي الأكثر نسبة مقارنة بالصناعات الغذائية عمومًا، إذ تراوحت بين (58.21-65.83).

## 5-1-1- نتائج متعلقة باقتراح الاستراتيجية للتنمية الزراعية المستدامة المتكاملة:

1. توصل الباحث إلى أن هناك ثلاثة خيارات استراتيجية أمام القطاع الزراعي يمكن تطبيقها للوصول إلى أفضل صورة ممكنة للتنمية الزراعية المستدامة المتكاملة في العوامل البيئية الداخلية والخارجية هي (الاستراتيجية العلاجية، استراتيجية التنوع، استراتيجية النمو).
2. توصل الباحث إلى أنه من الأفضل الممازجة بين الخيارات الاستراتيجية الثلاثة في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة المتكاملة ومقاومة العوامل البيئية الداخلية والخارجية، على أن توزع على ثلاث مراحل هي (استراتيجية علاجية وسمها الباحث بالنهضة الزراعية وهي المرحلة الأولى، استراتيجية التنوع وسمها الباحث بالزراعة المتكاملة وهي المرحلة الثانية، استراتيجية النمو وسمها الباحث بالزراعة المستدامة وهي المرحلة الثالثة). لتركيز الجهود البشرية والمالية والفكرية وعدم تشتتها كما في الاستراتيجيات السابقة.
3. التوصل إلى تعديل بعض التنظيمات الإدارية والبحثية كتعديل دائرة الارشاد والتدريب الزراعي إلى المركز الوطني للتنمية الريفية.

4. التوصل إلى اقتراح تأسيس مجموعة من المنظمات الإدارية والبحثية التي تمكن وتساعد على تحقيق الاستراتيجية المقترحة كإقتراح المركز الوطني للتنمية الزراعية المستدامة والشركة العامة للتصنيع الزراعي.

### 5-2- التوصيات: بناء على النتائج السابقة يوصي الباحث بالآتي:

1. للوصول إلى أفضل صورة للتنمية الزراعية المستدامة المتكاملة في العراق يوصي الباحث بضرورة تبني الحكومة العراقية متمثلة بوزارة الزراعة الاستراتيجية المقترحة.

2. إن ضمان نجاح تنفيذ الاستراتيجية المقترحة يتطلب جهودًا استثنائية وقرارات جريئة من الحكومة العراقية ليس فقط على مستوى وزارة الزراعة، وإنما يتعدى ذلك على مستوى الجهات العليا في دولة؛ كزيادة التخصيصات المالية للقطاع الزراعي، لأن القطاع الزراعي هو القطاع الأكثر صمودًا في ظل الظروف الصعبة غير الطبيعية وهو مصدر المواد الخام للقطاعات الأخرى، لذا يوصي الباحث بإصدار الحكومة قرارات وتشريع قوانين تمنع الفاسدين من السيطرة على مفاصل القطاع الزراعي فللقطاع الزراعي خبرائه المختصين.

3. من الضروري الالتزام بمراحل الاستراتيجية المقترحة على وفق ترتيبها عند تنفيذها على أرض الواقع؛ لأن الباحث أخذ بنظر الاعتبار أسباب فشل الاستراتيجيات السابقة عند إعداد الاستراتيجية المقترحة والذي رأى أنه من أهم أسباب الفشل هو تنفيذ الاستراتيجية بمرحلة واحدة فقط.

4. عدم إهمال مرحلة المراجعة الاستراتيجية والتغذية العكسية عند تنفيذ الاستراتيجية المقترحة؛ لما لها من دور كبير في معرفة مدى النجاحات المتحققة وإلى أي مدى يجري تنفيذها بشكل سليم، وما هي ردود أفعال المستفيدين من الاستراتيجية المقترحة.

5-3- الدراسات المستقبلية: لضمان نجاح الاستراتيجية المقترحة يقترح الباحث إجراء بعض الدراسات التي تسندها وتعزز نجاحها وهي كما يأتي:

1. إجراء دراسات مستفيضة حول إيجاد حلول مناسبة وفعالة في مكافحة الفساد الإداري والمالي في القطاع الزراعي.

2. إجراء دراسات مستفيضة لتحسين الأحوال المعيشية والاجتماعية لأهل الريف والحد من الهجرة من الريف إلى المدينة، من خلال إعداد استراتيجية للتنمية الريفية المتكاملة، وعلى منهج التخطيط الاستراتيجي الذي اتبعه الباحث في إعداد الاستراتيجية المقترحة.

3. بناء أنموذج لحل الأزمات في القطاع الزراعي في العراق.

**4-5- الخاتمة:** وفي ختام البحث نود أن نبين أن الباحث حاول إعطاء بحثه الأهمية التي يستحقها من خلال اعتماده على الجمع بين المنهج التاريخي، والمنهج المقارن والمنهج الوصفي التحليلي وحسب المواضيع المناسبة التي يتطلبها البحث لحل مشكلة البحث المتمثلة بانخفاض الإنتاج الزراعي في العراق واقتراح انتهاج نهجاً سليماً المتمثل بالمنهج الاستراتيجي (التخطيط الاستراتيجي) لتحقيق الاستدامة والتكامل في التنمية الزراعية والتي من شأنها إنعاش القطاع الزراعي من جديد. فقام بتحليل شامل لمؤشرات التنمية الزراعية المستدامة المتكاملة في العراق للفترات المتوفرة فيها البيانات، مستعيناً بطرائق بحثية عدة، كالدراسات السابقة والمقابلة مع المختصين، والتقارير والإحصائيات، فضلاً عن الاستبانة.

كما حرص الباحث على أن يشمل مجتمع البحث جميع محافظات العراق عدا إقليم كردستان فيما يخص الإحصائيات والبيانات الزراعية الخاصة، أما ما يخص تحليل مصفوفة SWOT فقد قُسم مجتمع البحث إلى ثلاث أقاليم هي: إقليم الشمال وإقليم الوسط وإقليم الجنوب وأخذت عينه طبقية عشوائية منه وقسم الباحث أفراد مجتمع البحث إلى ثلاث شرائح (الأكاديميون، التطبيقيون، والمنتجون الزراعيون).

وفي ختام البحث توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج التي تشير إلى ضعف الاستدامة والتكامل في التنمية الزراعية كما يأتي:

1. إن أزمة المياه العراقية لم تنحصر على المستوى الكمي وإنما النوعي أيضاً.
2. إن ضعف استخدام المكننة الزراعية، ليس لانخفاض أعدادها وإنما لقدمها ولوجود اعطال فيها.
3. ضعف وقدم القوانين والتشريعات الزراعية أدى إلى اخفاق الكثير من الخطط الزراعية التي نفذتها وزارة الزراعة مؤخراً.
4. إن نسبة مؤسسات الصناعات الغذائية الصغيرة إلى إجمالي مؤسسات الصناعات الزراعية عموماً هي الأكثر نسبة مقارنة بالصناعات الغذائية عموماً، إذ تراوحت بين (58.21-65.83)%.
5. عدم وجود مؤسسة تعنى بالتنسيق بين المنتج الزراعي وبين معامل القطاع الصناعي لتحقيق التكامل بين القطاع الزراعي والقطاع الصناعي في العراق.

كما اقترح الباحث بعض الحلول والتحسينات للوصول إلى التنمية والاستدامة والتكامل في القطاع الزراعي في العراق بناءً على ما أسفرت عليه نتائج الهدف الأول، موزعة على ثلاث مراحل استراتيجية (النهضة الزراعية، الزراعة المتكاملة، الزراعة المستدامة) كاقترح تنظيم يعني بالتنمية الزراعية المستدامة المتكاملة واقترح تنظيم يعنى بالتصنيع الزراعي.

وأوصى الباحث بضرورة تبني الحكومة العراقية متمثلة بوزارة الزراعة الاستراتيجية المقترحة، كما يتمنى الباحث إجراء بعض الدراسات التي تسند الاستراتيجية المقترحة وتعزز نجاحها كإجراء دراسات مستفيضة لتحسين الأحوال المعيشية والاجتماعية لأهل الريف والحد من الهجرة من الريف إلى المدينة، من خلال إعداد استراتيجية للتنمية الريفية المتكاملة، وعلى منهج التخطيط الاستراتيجي الذي اتبعه الباحث في إعداد الاستراتيجية المقترحة.

**المراجع**

## المراجع

## 1-1- الكتب والمراجع:

1. احمد، محمد سمير، 2009، الادارة الاستراتيجية وتنمية الموارد البشرية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، عمان-الاردن.
2. الأمير، فؤاد قاسم، 2010، الموازنة المائية في العراق وأزمة المياه في العالم، دار الغد للطباعة والنشر، بغداد، العراق.
3. بدران، احمد جابر، 2014، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، ط1، القاهرة.
4. جامع، محمد نبيل، 2010، علم الاجتماع الريفي والتنمية الريفية، دار الجامعة الجديدة للطبع والنشر والتوزيع، جامعة الاسكندرية، جمهورية مصر العربية.
5. جواد، شوقي ناجي، 2010، المرجع الكامل في إدارة الاستراتيجية، دار حامد للطباعة والنشر، عمان-الأردن.
6. جون م. براسيون، 2003، التخطيط الاستراتيجي للمؤسسات العامة وغير الربحية، ترجمة: محمد عزت عبد الموجود، مكتبة لبنان، بيروت- لبنان.
7. الحاكم، علي عبد الله محمد، 2015، الإدارة الاستراتيجية للأعمال الإنتاجية والخدمية، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، ط3، الخرطوم-السودان.
8. الحديثي، عصام خضير، واحمد مدلول الكبيسي وياس خضير الحديثي، 2010، تقانات الري الحديثة ومواضيع أخرى في المسألة المائية، كلية الزراعة، جامعة الانبار.
9. الحكيم، عبد الحسين نوري، 2016، دراسات في الزراعة العراقية (التكامل الزراعي)، دار ومكتبة عدنان للطباعة والنشر والتوزيع، العراق، بغداد.
10. الدوري، زكريا مطلق، 2003، الادارة الاستراتيجية (مفاهيم وعمليات وحالات دراسية). بغداد: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة بغداد.
11. ذيب، هيثم عبد الله، 2016، أصول التخطيط الاستراتيجي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان - الاردن.

12. رشيد، جمال عبد اللطيف، 2017، الموارد المائية في العراق، الطبعة الأولى/ مطبعة بيبره ميرد، السليمانية، العراق.
13. السالم، مؤيد سعيد، 2005، اساسيات الادارة الاستراتيجية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان- الاردن.
14. السكارنه، بلال خلف، 2015، الاستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي (المجلد ط1). عمان- الاردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
15. الصادق، عماد، 2016، دليل نجاح الإدارة المؤسسية للمشاريع (مفاهيم وممارسات تطبيقية لإدارة المشاريع).
16. العباسي، عبد القادر باش اعيان، النخلة سيدة الشجر، مطبعة دار البصري، بغداد.
17. عبد السلام، محمد السيد، 1998، الامن الغذائي للوطن العربي، سلسلة كتب شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
18. عبد اللطيف، رشاد احمد، 2011، التنمية المحلية، دار الوفاء لندنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية.
19. العريقي، منصور محمد إسماعيل، 2011، الادارة الاستراتيجية. صنعاء: جامعة العلوم والتكنولوجيا.
20. العطار، بشر أديب، 2016، التمور والسكريات نعمة ام نقمة.
21. علي، نور الدين شوقي، 2007، تكنولوجيا الأسمدة واستخداماتها، كلية الزراعة، جامعة بغداد، جمهورية العراق.
22. عمر، مختار احمد، 2008، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم التنب للطباعة والنشر، ط1.
23. العنزي، سعد علي حمود، 2019، فاعلية إدارة المنظمات (التحول من إدارة الذات إلى إدارة الآخرين ودفعمهم للأداء العالي)، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان - الاردن.
24. عيسى، فوزي إسماعيل، 2018، الملوثات البيئية وتأثيراتها الجانبية، دار الكتب العلمية، ط1، عمان-الاردن.
25. غنيم، عثمان محمد وماجدة احمد أبو زنط، 2014، التنمية المستدامة- فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، ط2، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن.



26. القرشي، مدحت، 2012، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الصناعية، دار وائل للطباعة والنشر، ط2، عمان - الأردن.
27. كافي، مصطفى يوسف، 2017، التنمية المستدامة، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان-الأردن.
28. الكرخي، مجيد، 2014، التخطيط الاستراتيجي المبني على النتائج، مطبعة الريان، وزارة الثقافة والفنون والتراث، الدوحة - قطر.
29. الكناني، كامل كاظم بشير، 2013، أرجوحة التنمية في العراق بين ارث الماضي وتطلعات المستقبل نظرة في التحليل الاستراتيجي، دار الدكتور للعلوم الإدارية والاقتصادية والعلوم الأخرى، بغداد.
30. الكناني، كامل كاظم بشير، 2017، التخطيط الاستراتيجي (مفاهيم وآليات عمل)، دار الدكتور للعلوم الإدارية والاقتصادية والعلوم الأخرى، بغداد.
31. محمد، جمال عبد الله، 2016، التخطيط الاستراتيجي، المعزز للنشر والتوزيع، عمان - الأردن.
32. مساعدة، ماجد عبد المهدي، 2013، ادارة المنظمات (منظور كلي)، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان - الاردن.
33. معروف، هوشيار، 2009، التخطيط الاستراتيجي، دار وائل للنشر، الطبعة الاولى، الاردن، عمان.
34. هلال، محمد عبد الغني حسن، 2008، مهارات التفكير والتخطيط الاستراتيجي (كيف تربط بين الحاضر والمستقبل)، مركز تطوير الأداء والتنمية، جمهورية مصر العربية.
35. ياسين، سعد غالب، 2010، الادارة الاستراتيجية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع. ط1، عمان- الاردن.
- 1-2- البحوث والدراسات:**
36. ابراهيم، ابراهيم حربي، 2014، التنمية المستدامة في العراق مشاكل وحلول، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الخامس.
37. ابراهيم، ابراهيم حربي، 2014، دور السياسة الزراعية في حل مشاكل القطاع الزراعي في العراق للفترة من 1990-2008. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (41).
38. إبراهيم، إبراهيم حربي، 2016، سياسة الأمن الغذائي في العراق التحديات والحلول، مجلة كلية الرافدين الجامعة، العدد (37).

39. أحمد، عامر منصور، 2016، سياسات الإصلاح الزراعية وتطور حجم الواردات الجزائرية من المواد الاستهلاكية الأساسية خلال الفترة من 1991-2012، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التيسير، الجزائر.
40. الاسدي، صفاء عبد الأمير وحسن خليل المحمود، 2015، تخمين الحد الأدنى لصافي التصريف المائي في شط العرب (جنوب العراق)، مجلة آداب البصرة، العدد (72).
41. الأسرج، حسين عبد المطلب، 2012، الأمن الغذائي العربي: العقبات والتحديات، ورقة عمل رقم 39180.
42. إسماعيل، ميثم العيبي وأحمد حامد جمعة هذال، 2019، تحليل استدامة الدين العام في ظل ريعية الاقتصاد العراقي للمدة (2005-2015)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد (113) والعدد (25)، جامعة بغداد.
43. آل بحر، أزهار حمزة، 2012، معرفة أصحاب بساتين النخيل في محافظة كربلاء المقدسة بمكافحة حشرة دوباس النخيل باستخدام العدو الحيوي أسد المن وعلاقتها ببعض العوامل، مجلة العلوم الزراعية، مجلد (43)، العدد (6).
44. بدرالدين، طالبي وصالح سلمى، 2015، واقع التنمية الزراعية في الجزائر ومؤشرات قياسها، مجلة علوم الاقتصاد والتيسير والتجارة، العدد (31).
45. براق، محمد، حمزة غربي، 2011، التوجهات الرئيسية لإستراتيجية التنمية الزراعية العربية للعقدين 2005-2025. نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي، المنعقد بجامعة ورقلة يومي 22 و 23 نوفمبر 2011. الجزائر: مجمع مداخلات الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات.
46. بشاي، فهمي، 2003، نحو التنمية الزراعية المستدامة في العراق (التحول من المعونات الإنسانية والاعمار إلى التنمية)، منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة.
47. البطاط، كاظم أحمد، وآخرون، 2016، واقع البيئة الاستثمارية في العراق وسبل النهوض، مجلة الإدارة والاقتصاد، مجلد (5)، العدد (17)، جامعة كربلاء.
48. البغدادي، حسين سلمان جاسم، 2014، تحليل واقع الامن الغذائي العراقي وامكانات تحقيقه، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، مجلد (16)، العدد (3)، جامعة القادسية.

49. بولصباح، رياض، 2013، التنمية البشرية المستدامة واقتصاد المعرفة في الدول العربية الواقع والتحديات (دراسة مقارنة: الإمارات العربية المتحدة - الجزائر - اليمن)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
50. البيرماني، صلاح مهدي عباس وحسن علي عبد الله، 2019، قياس وتحليل تقلبات أسعار النفط واتجاهات الإنفاق الحكومي على قطاعي الزراعة والصناعة في العراق للمدة (2006 \_ 2016)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (25)، العدد (113)، جامعة بغداد.
51. ثلاث، عدنان احمد، احمد هاشم علي، وليد ابراهيم سلطان، 2014، أثر السياسات الزراعية على الامن الغذائي في دول عربية مختارة مع اشارة خاصة للعراق (محصول القمح أنموذجاً، مجلة زراعة الرافدين، المجلد (40) الملحق (4).
52. الجابري، قصي، 2017، عرض استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق 2018 - 2022، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد (55)، الجامعة المستنصرية.
53. الجادر، سهير عادل حامد وأحمد قاسم صيهود، 2017، استراتيجية توظيف الموارد البشرية وتأثيرها في الأداء العالي/ بحث ميداني في وزارة الزراعة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد (23)، العدد (98).
54. جبارة، مراد، 2015، دور التنمية الزراعية المستدامة في تحقيق الأمن الغذائي (حالة دول شمال إفريقيا) اطروحة دكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، الشلف، الجزائر.
55. الجبوري، حسون عبود دبعون، 2015، مخزونات الغذاء ودورها في تحقيق الامن الغذائي العراقي (القمح انموذجاً)، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، مجلد (11)، العدد (31). جامعة واسط.
56. الجبوري، محمد حسين، طالب حسين الكريطي، 2013، السياسات الزراعية في العراق (التحديات وسبل النجاح)، مجلة الادارة والاقتصاد، المجلد (3)، العدد (12).
57. الجنابي، عبد الزهرة، آمال حمزة مزعل الشمري، 2013، الصناعات الغذائية في بابل، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد (1)، العدد (18)، جامعة بابل.
58. الجوارين، عدنان فرحان، 2015، التنمية المستدامة في العراق-الواقع والتحديات. بغداد: مركز العراق للدراسات.

59. حريم، حسين محمود، 2013، ادارة الموارد البشرية (إطار متكامل)، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان- الاردن.
60. الحسن، عبد الرحمن محمد، 2011، التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها، بحث مقدم لملتقى استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، 15-16/11/2011، جامعة المسيلة، السودان.
61. حسين، ابتسام علي، 2017، معوقات التنمية الزراعية المستدامة في العراق (الحلول والمعالجات)، مجلة العلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 23، العدد (95) كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
62. حسين، علا علاء، 2017، استخدام الموارد المائية في العراق في ظل الأمن المائي من منظور استراتيجي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد.
63. حمادي، كاظم عبادي، 2006، التباين المكاني لتوزيع حيوانات الماشية في محافظتي ميسان وواسط، مجلة أبحاث نيسان، المجلد (3)، العدد (5).
64. حمزة، تهاني الرشيد أحمد، 2015، التوجه الاستراتيجي وأثره على أداء شركات الاتصالات إدارة المعرفة كمتغير وسيط دراسة على عينة من شركات الاتصالات بولاية الخرطوم، اطروحة دكتوراه. جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
65. حمزة، حسن كريم، 2012، مناخ الاستثمار في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة الثالثة، العدد (23)، جامعة الكوفة، العراق.
66. حويش، لؤي طه الملا وحنان محمد شكر الجبوري، 2016، مفهوم التنمية والتنمية الريفية المتكاملة المستدامة، مجلة كلية التربية الاساسية، مجلد (22)، العدد (96).
67. الخزاعي، حسن راضي عيسى وبيان عبد الجبار السعدي، 2015، المستوى المعرفي لدى أصحاب بساتين أشجار الرمان بحشرة دودة ثمار الرمان (*Ectomyeloid ceratoniae*) وبعض طرائق مكافحتها في منطقة الحر - كربلاء، مجلة كربلاء العلمية، مجلد (13)، العدد (2).
68. الخزرجي، رعد مسلم اسماعيل وفلاح حكيم هاتف النافعي، 2016، واقع خدمات نشاط الارشاد الزراعي الحكومي في مجال ادارة الفلاح للأراضي المستصلحة، مجلة الفرات للعلوم الزراعية، المجلد (8)، العدد (1).

69. الخشاب، رضوان ذنون يونس، 2013، مستوى معارف مزارعي قضاء سنجار بمحافظة نينوى بمجالات استخدام الدورات الزراعية وعلاقتها ببعض العوامل، مجلة زراعة الرافدين، مجلد (41) العدد (1).
70. خضير، اسراء عبد الرحمن، 2015، التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والإبعاد، بحث مسنل من اطروحة دكتوراه، مجلة ديالى، العدد (67).
71. خضير، عباس عبد الحسين، 2015، المحميات الطبيعية وأثرها في التنوع الاحيائي في منطقة الأهوار، مجلة آداب الكوفة، جامعة الكوفة، مجلد (1)، العدد (21).
72. خضير، مصطفى علي خضير، 2017، التنمية الزراعية في الوادي الجديد باستخدام نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد، جامعة سوهاج، كلية الآداب، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم الجغرافية ونظم المعلومات الجغرافية.
73. خلف، بلاسم جميل، 2014، أهمية الاستثمار الزراعي في تحقيق الامن الغذائي في العراق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر.
74. خلف، بلاسم جميل، 2015، أهمية الدور الحكومي في تطوير المراكز البحثية وانعكاس ذلك الإنتاج الزراعي العراقي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (44).
75. خلف، شذى كاظم وجبار عبد زايد، 2009، تملح مياه شط العرب الواقع المعالجات الممكنة، وزارة البيئة، جمهورية العراق.
76. خميس، عدنان إبراهيم، 2008، المستوى المعرفي لأصحاب البساتين في قضاء الرمادي لآفة الحمضيات (ذبابة الياسمين الصوفية) وعلاقته ببعض العوامل المستقلة، مجلة الانبار للعلوم الزراعية، مجلد (6)، العدد (1).
77. خيرى، سهام الدين واقبال هاشم، 2014، واقع الأمن الغذائي والفجوة الغذائية في العراق في ظل أزمة الغذاء العالمي (إنتاج واستهلاك محصول القمح كحالة دراسية)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (41).
78. الدبيسي، عبد الرزاق مجيد علي، 2009، واقع القطاع الزراعي في العراق والتحديات التي تواجهه مستقبلاً. مجلة كلية الادارة والاقتصاد، المجلد (15)، العدد (53).

79. الدليمي، علي أحمد درج ومصطفى فاضل حمد، 2018، انعكاسات الأزمة المالية العالمية 2008 على اقتصادات أقطار مجلس التعاون الخليجي، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد (10)، العدد (22)، جامعة الأنبار.
80. دهش، فاضل جواد، 2016، الثروة الحيوانية في العراق وضرورات الدعم الحكومي، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، المجلد (12)، العدد (33)، جامعة واسط.
81. الربيعي، حسين فاضل، 2017، عشبة النيل خطورتها وطرائق مكافحتها، وزارة العلوم والتكنولوجيا، العراق.
82. رسن، سالم عبد الحسن، 2011، التنمية الزراعية المستدامة... خيارنا الاستراتيجي في المرحلة الراهنة، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية المحور الاقتصادي المجلد 21 العدد (2).
83. الزبيدي، محمد ناجي محمد وهدى مهدي علي البياتي، 2018، القطاع الزراعي وتحقيق الامن الغذائي في العراق (المقومات والتحديات)، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد (7)، العدد (27)، جامعة كربلاء.
84. الزغبى، سميرة، 2006، أوضاع الأمن الغذائي في سورية، ورقة عمل رقم 17، وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي، المركز الوطني للسياسات الزراعية.
85. زكرياء، يوب وكريمة ملال، 2016، السياسات الزراعية والأمن الغذائي في الجزائر، السياسات الزراعية والامن الغذائي في الجزائر 1999-2015، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة د. مولاي الطاهرة، سعيدة، الجزائر.
86. سالم، علي عبد الهادي، 2012، نحو استراتيجية فعالة للتنمية الاقتصادية للعراق. مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية مجلد (4)، العدد (9)، جامعة الأنبار.
87. سعيد، محمد رؤوف وارسلان منوجرسان احمد، 2006، واقع الساسة الزراعية في العراق مع اشارة خاصة الى اقليم كردستان، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، مجلد (3) العدد (9).
88. سلمان، مثال عبد اللطيف وسناء ثابت نجيب، 2015، معرفة المرأة الريفية لمشروع الزراعة في البيوت البلاستيكية الذي تعده دائرة الارشاد والتدريب الزراعي في محافظة بابل، مجلة العلوم الزراعية، مجلد (46)، العدد (5).
89. الشريفى، بثينة حسيب سلمان، 2006، الأمن المائي وتأثير على التنمية الزراعية في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد.

90. الشمري، رضا عبد الجبار، 2017، حرب أسعار النفط وأثرها في الاقتصاد الريعي ( العراق أنموذجًا)، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد (20)، العدد (5)، جامعة القادسية.
91. الشمري، سلام منعم زامل، 2010، الاستثمار الزراعي في العراق ومقومات نجاحه، مجلة جامعة ذي قار العلمية، مجلد (5)، العدد (6).
92. الشمري، سلام منعم زامل، 2015، دور القطاع الزراعي في تنويع مصادر الدخل القومي في العراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (1)، العدد (18)، جامعة واسط.
93. الشمري، مايج شبيب و علي حمزة جباد، 2018، الواقع الريعي وأثاره على مؤشرات التنمية المستدامة في العراق (دراسة قياسية للمدة 1985-2015)، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية، العدد (23)، السنة الثانية عشر، جامعة الكوفة.
94. صبر، رباب جبار، 2017، التوزيع الجغرافي لإنتاج الأسماك ومشاكله في بغداد، مجلة كلية التربية، العدد (2)، الجامعة المستنصرية.
95. صبري، حسام موفق، 2013، أثر الاستيراد العشوائي للحوم الحمراء في استهلاك اللحوم الحمراء العراقية (دراسة استطلاعية) المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك، المجلد (5)، العدد (2).
96. الطائي، حسين خضير و خالد عبيد علي القره غولي، 2013، بعض الأسباب ذات العلاقة بضعف نشر تقانات الري الحديثة في قضاء المحاويل/ محافظة بابل، مجلة الفرات للعلوم الزراعية، المجلد (5)، العدد (4).
97. الطائي، عدنان عودة، 2015، ملامح الأزمة الغذائية في العراق - دراسة تحليلية، مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية، جامعة بابل، العدد (24).
98. عباس، جاسم عبد العزيز، حافظ عبد العزيز جاسم، 2008، المستوى المعرفي للمزارعين بأعراض الإصابة بأفة حشرة دوباس النخيل وطرق الوقاية منها ومكافحتها في ناحية (العبارة) بمحافظة ديالى، مجلة ديالى للعلوم الزراعية، مجلد (31).
99. عبد اللطيف، عبد اللطيف، وحنان تركمان، 2005، الرقابة الاستراتيجية وأثرها على زيادة فعالية أداء المنظمات، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (27) العدد (4).

100. عبدال، أعياد عبد الرضا وعدنان كاظم جبار الشيباني، 2017، الاقتصاد الريعي وأثره في بناء دولة العراق وقوته، المجلد (56)، العدد (56)، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية.
101. العبودي، محمد طالب هادي وأشواق عبد الرزاق ناجي البدري، 2015، المستوى المعرفي للمربين في مجال إدارة الأبقار وتربيتها في المحافظات الوسطى والجنوبية من العراق، مجلة القادسية للعلوم الزراعية، المجلد (5)، العدد (2).
102. العتايبي جبر مجيد حميد، حكيم سلطان عبد الركابي، 2010، دراسة مستوى تطبيق مزارعي ناحية الدير بمحافظة البصرة لعمليات صيانة الساحة الزراعية (بيلاروس) وعلاقته ببعض العوامل، مجلة واسط للعلوم والطب، مجلد (3)، العدد (1).
103. العجيلي، سحاب عايد، 2010، المستوى المعرفي للزراع بالآثار السلبية للمبيدات على البيئة في ناحية العلم بمحافظة صلاح الدين، مجلة الفرات للعلوم الزراعية، مجلد (2)، العدد (3).
104. العصفور، صالح، 2003، السياسات الزراعية. سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الاقطار العربية. العدد واحد وعشرون ايلول، السنة الثانية.
105. عطية، احمد صبيح وسلام منعم زامل، 2013، الصناعات الغذائية في العراق بين الواقع وتحقيق الامن الغذائي، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (1)، العدد (10)، جامعة واسط.
106. عفانة، لميس محمد ممدوح عبد الرؤوف، 2010، استراتيجية التنمية المستدامة للأراضي الزراعية في الضفة الغربية محافظة طوباس (حالة دراسية)، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية - نابلس - فلسطين.
107. العقيد، رسول هادي حسون، 2009، استراتيجية مقترحة لتطوير التدريب الصيفي في قسم الارشاد والتعليم الزراعي في كلية الزراعة/جامعة بغداد، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد.
108. العقيد، محمد عبد الكريم منهل، 2006، استراتيجية مقترحة لتنمية القطاع الزراعي في العراق، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (21)، الجامعة المستنصرية.
109. علي، محمد صالح حمد، 2011، دور الدولة في حل معوقات التنمية الزراعية في العراق بعد عام 2003، مجلة دراسات محاسبية ومالية، مجلد (6)، العدد (14)، المعهد العالي لدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد.



110. عودة، حياة كاظم، 2010، اقتصاديات تربية الأغنام دراسة ميدانية في محافظة بابل، مجلة الفرات للعلوم الزراعية، مجلد (2)، العدد (2).
111. عيسى، محمد سلمان، 2017، المحاصيل الصناعية والتكامل الزراعي، وزارة الزراعة، مكتب المفتش العام، جمهورية العراق.
112. غانم، سمر خيرى مرسي، 2012، معوقات التنمية المستدامة في دول العالم الاسلامي (دراسة تحليلية بالتطبيق على جمهورية مصر العربية). بحث مقدم الى الملتقى الدولي: معوقات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الاسلامي، جامعة قلمة.
113. غيلان، مهدي سهر، 2007، دور القطاع الزراعي في سياسات التنويع الاقتصادي للعراق، مجلة جامعة كربلاء، مجلد (5)، العدد (2)، جامعة كربلاء.
114. فاتح، حركاتي، 2018، تحليل مشكلة الأمن الغذائي في الوطن العربي وتقييم الحلول المطروحة لمواجهتها، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خضير (بسكرة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
115. الفتلاوي، رحيم منصور مصحوب ومثال عبد اللطيف سلمان المشهداني، 2015، معرفة زراع الرز بالممارسات الزراعية لصنف فرات 1 في ناحية المشخاب -محافظة النجف الاشرف، مجلة الكوفة للعلوم الزراعي، المجلد (7)، العدد (4).
116. قصوري، ريم، 2012، الأمن الغذائي والتنمية المستدامة (حالة الجزائر)، جامعة باجي مختار، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، رسالة ماجستير، الجزائر.
117. كاظم، سناء جواد، 2005، الاستراتيجيات التنافسية ودورها في تحديد الخيار الاستراتيجي دراسة مقارنة بين أداء مديري فرع دار السلام الاهلي وفرع مصرف الرشيد في الديوانية، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد - قسم ادارة الاعمال - جامعة الديوانية.
118. كشاش، باسم حليم، 2009، المستوى المعرفي للفلاحين ببعض ممارسات الزراعة المستدامة - دراسة ميدانية في قضاء الشامية - محافظة الديوانية، مجلة الفرات للعلوم الزراعي، مجلد (1)، العدد (3).
119. الكناني، غصون جبار سادة، 2013، دور المشاريع الاستراتيجية في معالجة شحة المياه في أطراف محافظة بغداد، رسالة دبلوم عالي غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

120. ماهر، أسعد حمدي محمد، 2017، التنمية الزراعية المستدامة في العراق (الواقع والتحديات)، مجلة جامعة التنمية البشرية، المجلد (3)، العدد (4)، جامعة التنمية البشرية.
121. مجلس البحوث الزراعية والتنمية، 2009، استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة في جمهورية مصر العربية حتى عام 2030، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، جمهورية مصر العربية.
122. محمد علي، سلام نعمه، دالية عمر نظمي، 2017، بيئة الاقتصاد الكلي للصناعات الغذائية في العراق وافاقها المستقبلية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد (23)، العدد (99)، جامعة بغداد.
123. محمد، اسماء جاسم، 2012، التنمية المستدامة بين المشكلات البيئية وتوفير الأمن الغذائي في العراق، مجلة الادارة والاقتصاد، السنة الخامسة والثلاثون، العدد (93)، الصفحات 423-436.
124. محمد، اسماء جاسم، 2016، المشكلة الغذائية في العراق: التحديات والاثار، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك، مجلد (8)، العدد (1)، مركز بحوث السوق وحماية المستهلك - جامعة بغداد.
125. محمد، سهام كامل وآخرون، 2009، أثر التقانات في تقليص الفجوة الغذائية للمحاصيل الاستراتيجية وتحقيق الأمن الغذائي في العراق، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (27)، جامعة المستنصرية.
126. محمد، سهام كامل، 2003، الجدوى الاقتصادية من استخدام التقانات الإروائية الحديثة، مجلة العلوم الزراعية العراقية، بغداد، مجلد (34)، العدد (4)، وزارة الزراعة.
127. محمد، عمر حميد مجيد، 2018، القروض الزراعية والاستثمار الزراعي في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد (24)، العدد (10)، جامعة بغداد.
128. محي، سامر طه وآخرون، 2015، المستوى المعرفي للزراع بأضرار الأسمدة الكيماوية في ناحية الحمزة في محافظة بابل، مجلة جامعة بابل، العلوم الصرفة والتطبيقية، مجلد (23)، العدد (1)، جامعة بابل.
129. مراد، عمران بندر، 2010، معمل الغزل والنسيج القطني في الديوانية واقعه ومشكلاته الصناعية، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (29)، جامعة المستنصرية.
130. مركز اباء للأبحاث الزراعية، 1995، دائرة البحوث والدراسات، دراسة رقم (2).

131. مضحي، عبد الله وآخرون، 2012، الاكتفاء الذاتي والعجز الغذائي لمحاصيل الحبوب الرئيسة في بعض الأقطار العربية للمدة من 2005-2015، مجلة العلوم الزراعية العراقية، المجلد (43) العدد (1)، جامعة بغداد.
132. مكي، منيرة محمد، 2012، التنمية الزراعية في قضاء المناذرة (دراسة في المقومات والمعوقات)، مجلة البحوث الجغرافية، عدد (16)، كلية التربية، جامعة الكوفة.
133. الملا حويش، لؤي طه، وحنان محمد شكر الجبوري، 2017، مقاربات مفاهيمية وتعريف عن الاستثمار الزراعي في الفكر الاقتصادي، مجلة كلية التربية الأساسية، المجلد (23)، العدد (97).
134. موسى، حيدر طالب، حقي امين توماس، 2013، الأمن الغذائي في العراق (الواقع والتحديات) مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، مجلد (15)، العدد (2).
135. ناشور، الهام خزل، 2016، الأزمة الغذائية المحلية في العراق بين أفكار النظرية المalthوسية وتردي واقع القطاع الزراعي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد (22)، العدد (88)، جامعة بغداد.
136. نافع، فيصل عبد الفتاح، 2018، استخدام تقانات حصاد المياه لتنمية الموارد المائية العراقية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (60)، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية.
137. النجفي، سالم توفيق، امنة عبد الاله حسون، 2007، اوضاع الامن الغذائي في البلدان النامية (دراسة اقتصادية مقارنة لبلدان متوسطة ومنخفضة الدخل/محصول القمح انموذجاً، مجلة تنمية الرافدين، مجلد (29) العدد (88).
138. نزعي، عز الدين، هاشمي الطيب، 2013، السياسات الزراعية في الجزائر وسيلة لتحقيق الأمن الغذائي، مجلة العلوم الاقتصادية، مجلد (9)، العدد (33).
139. نصار، وليد محمد عبد الوهاب السيد، 2008، تكامل المشروعات الحضرية الذكية مع البيئة العمرانية المحيطة. اطروحة دكتوراه، جامعة عين شمس، جمهورية مصر العربية.
140. النعيمي، أحمد محي الدين قاسم وآخرون، 2017، دور الارشاد الزراعي في نشر تقانة الزراعة العضوية لدى زراع الخضر المحمية في محافظة واسط، مجلة تكريت للعلوم الزراعية، مجلد (17)، العدد (2).

141. هاشم، ضيدان طويرش، 2017، تداعيات الأزمة المالية العالمية على دول مجلس التعاون الخليجي ودور السياسة المالية في احتوائها، مجلة الاقتصاد الخليجي، مجلد (33)، العدد (34)، جامعة البصرة.
142. الوائلي، أحمد عبد الله سلمان ونور عبد الستار إبراهيم، 2019، الواقع الريعي للاقتصاد العراقي ورؤية مستقبلية لتتويجه/ مجلة واسط للعلوم الإنسانية، المجلد (15)، العدد (ج2 مستلثات)، جامعة واسط.
143. وزارة الزراعة في المملكة العربية السعودية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2010، استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة للمملكة العربية السعودية حتى عام 2030، الرياض، التقرير الرئيس.
144. وزارة الزراعة، 2014، استراتيجية القطاع الزراعي "صمود وتنمية" 2014-2016. فلسطين: بدعم فني من قبل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وتمويل من الأتحاد الاوروبي.
145. وزارة الصناعة والمعادن، 2013، الاستراتيجية الصناعية في العراق حتى عام 2030، ملخص تنفيذي، رئيس مجلس الوزراء، هيئة المستشارين.
146. وهبي، صالح محمود، 2012، التطور الزراعي الصناعي في غوطة دمشق وأثره في الحياة الاقتصادية بين القرنين العاشر والثامن عشر، مجلة دراسات تاريخية - العددان (117- 118) كانون الثاني-حزيران، كلية الآداب، جامعة دمشق.
- 3-1-التقارير:**
147. دائرة الثروة الحيوانية، 2018، الإحصاءات السنوية، وزارة الزراعة العراقية.
148. دائرة تدقيق نشاط الزراعة والتعمير، 2013، تقويم أداء سياسة وزارة الزراعة في تأمين الأمن الغذائي في العراق، ديوان الرقابة المالية الاتحادي، جمهورية العراق.
149. ديوان الرقابة المالي الاتحادي، دائرة التدقيق والمتابعة، 2018، التقرير السنوي، جمهورية العراق.
150. ديوان الرقابة المالي الاتحادي، 2014، تقرير تفصيلي عن ظاهرة ارتفاع أسعار اللحوم والبيضاء العراقية واعتماد الأسواق المحلية على اللحوم المستوردة رديئة النوعية، جمهورية العراق.
151. ديوان الرقابة المالي الاتحادي، 2014، نتائج أعمال الرقابة والتدقيق التخصصي على المشاريع الاستثمارية للهيئة العامة للنخيل.

152. ديوان الرقابة المالي الاتحادي، 2017، تقرير تفصيلي عن أعمال الرقابة والتدقيق التخصصي عن سياسة وزارة الموارد المائية في إدامة وتطوير الأهوار للمدة من (2011-2016)، جمهورية العراق.
153. ديوان الرقابة المالي الاتحادي، 2017، نتائج أعمال الرقابة والتدقيق التخصصي على مشاريع الشركة العامة للمحاصيل الصناعية، (الملغاة) دائرة البحوث الزراعية (حاليًا) والمنفذة على التمويل الذاتي والمبادرة الزراعية للأعوام (2010-2016)، جمهورية العراق.
154. ديوان الرقابة المالي الاتحادي، 2018، تقرير تفصيلي عن سياسة وزارة الزراعة لتطوير الثروة السمكية للمدة من 2011-2017، جمهورية العراق.
155. ديوان الرقابة المالية والاتحادي، 2015، تقرير تفصيلي عن سياسة وزارة الزراعة في ادخال أساليب الإدارة الحديثة للقطاع الزراعي، جمهورية العراق.
156. الشركة العامة لصناعة الأسمدة الجنوبية، 2019، خطة العمل السنوية (2019-2023)، وزارة الصناعة والمعادن، جمهورية العراق.
157. اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، 1989، مستقبلنا المشترك، ترجمة محمد كامل عارف، سلسلة عام المعرفة، المجلي الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد (142).
158. مديرية الإحصاء الزراعي، 2014، انتاج الحنطة والشعير، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، جمهورية العراق.
159. المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (اكساد)، 2017، التقرير السنوي، جامعة الدول العربية.
160. المصرف الزراعي التعاوني، 2015، المبادرة الزراعية للحكومة العراقية اليات قروض الصناديق التخصصية، الادارة العامة، العراق.
161. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، 2012، الاستثمار في الزراعة من أجل مستقبل أفضل، روما.
162. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، 2019، مدونة السلوك الدولية بشأن استخدام الأسمدة وإدارتها على نحو مستدام، الدورة الحادية والأربعون، 22-29 يونيو/حزيران 2019، روما.

163. منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة، (2000). نحو إطار استراتيجي للتنمية الزراعية المستدامة في اقليم الشرق الأدنى. بيروت -لبنان: المؤتمر الإقليمي الخامس والعشرون للشرق الأدنى 2000/3/24.
164. منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2001، المؤتمر العام، روما.
165. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2018، حالة أسواق السلع الزراعية (تجارة المنتجات الزراعية وتغير المناخ والأمن الغذائي)، روما.
166. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة - اليونسكو، 2013 ، التربية من أجل التنمية المستدامة في الميدان، مواد للتعليم والتدريب رقم 4-2014.
167. منظمة الشفافية الدولية/التقارير السنوية لسنوات مختلفة.
168. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 1989، واقع الثروة السمكية وفاق تميمتها بالجمهورية العراقية، جامعة الدول العربية، الخرطوم.
169. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2000، تطورات التنمية الزراعية في العراق لعام 2001، بغداد، كانون الأول، جامعة الدول العربية، الخرطوم.
170. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2007، التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي، جامعة الدول العربية، الخرطوم.
171. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2016، أوضاع الأمن الغذائي العربي، السودان - جامعة الدول العربية، الخرطوم.
172. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2017، أوضاع الامن الغذائي العربي، السودان - جامعة الدول العربية، الخرطوم.
173. نظير الانصاري، 2018، مخاطر الأزمة المائية في العراق (الأسباب وسبل المعالجة)، مركز الجزيرة للدراسات.
174. وزارة التخطيط/الجهاز المركزي للإحصاء/المجموعة الإحصائية 2017.
175. وزارة التخطيط/الجهاز المركزي للإحصاء، 2014، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الأولوية في العراق.
176. وزارة التخطيط/الجهاز المركزي للإحصاء، 2015، تقرير الموارد المائية.

177. وزارة التخطيط/الجهاز المركزي للإحصاء، 2015، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الأولوية في العراق.
178. وزارة التخطيط/الجهاز المركزي للإحصاء، 2016، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الأولوية في العراق.
179. وزارة التخطيط/الجهاز المركزي للإحصاء، 2017، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الأولوية في العراق.
180. وزارة التخطيط/الجهاز المركزي للإحصاء، 2011، كراس تطور المؤشرات الإحصائية الزراعية للمدة من 2002-2010.
181. وزارة التخطيط، 2018، خطة التنمية الوطنية (2018-2022)، جمهورية العراق.
182. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2018، دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة، احصائيات الهيئة التدريسية في الجامعات العراقية.
183. وزارة الزراعة، 2013، البيانات الاحصائية السنوية للنشاط الزراعي، جمهورية العراق.
184. وزارة الزراعة، 2014، البيانات الاحصائية السنوية للنشاط الزراعي، جمهورية العراق.
185. وزارة الزراعة، 2015، البيانات الاحصائية السنوية للنشاط الزراعي، جمهورية العراق.
186. وزارة الزراعة، 2016، البيانات الاحصائية السنوية للنشاط الزراعي، جمهورية العراق.
187. وزارة الزراعة، 2017، البيانات الاحصائية السنوية للنشاط الزراعي، جمهورية العراق.
188. وزارة الزراعة، 2017، الخطة الاستثمارية، بيانات غير منشورة، جمهورية العراق.
189. وزارة الزراعة، 2018، البيانات الاحصائية السنوية للنشاط الزراعي، جمهورية العراق.
- 4-1- المقالات:**
190. رمضان، صديق، 2012، المحزون الاستراتيجي...خطوات تنظيم، جريدة الصحافة السودانية، بتاريخ 2012-7-11.
- 5-1- المحاضرات:**
191. راضي، ايناس محمد، 2012، الاستثمار الزراعي في العراق، محاضرات في كلية القانون، جامعة بابل، العراق تاريخ اللقاء المحاضرة 2012/08/30.

1-6- المواقع على شبكة الانترنت:

192. البنك المركزي العراقي: <https://www.cbi.iq/>

193. الشركة العامة للتجهيزات الزراعية: <http://www.iraqiscas.com/>

194. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة: <http://www.fao.org/home/ar/>

195. وزارة الزراعة العراقية: [www.zeraa.gov.iq](http://www.zeraa.gov.iq)

1-7-المراجع الأجنبية:

196. AL-Samawy. Eyhab R.M., Naji. Wafaa Abdulmutalib, 2016, Evaluation of Organochlorine pesticide and Fates in the Women Milk in Al-Muthanna Province-Iraq, Kerbala journal of pharmaceutical sciences. No (11) development center, March

197. Jean R.delaiglesia, 2006, Institutional Bottlenecks for agricultural development, OECD.



**الملاحق**

## ملحق (1) أسماء المحكمين من الأساتذة الأكاديميين والخبراء والباحثين الزراعيين

ت	اسم المحكم	اللقب العلمي	جهة العمل
1	أ.د. علي درب كسار	أستاذ	جامعة بغداد/كلية علوم الهندسة الزراعية/قسم الاقتصاد الزراعي
2	أ.م. د. بيان عبدالجبار السعدي	أستاذ مساعد	جامعة بغداد/كلية علوم الهندسة الزراعية/قسم الارشاد الزراعي ونقل التقنيات
3	أ.د. فارس كريم بريهي	أستاذ	جامعة بغداد/كلية الإدارة والاقتصاد /قسم الاقتصاد
4	أ.د. صلاح مهدي عباس	أستاذ	جامعة بغداد/كلية الإدارة والاقتصاد /قسم الاقتصاد
5	د. عبد الخالق صالح نعمه	رئيس باحثين اقدم	وزارة الزراعة/دائرة البحوث الزراعية
6	د. علي سليم مهدي	رئيس باحثين اقدم	وزارة الزراعة/دائرة البحوث الزراعية
7	د. مثال عبد اللطيف سلمان	أستاذ مساعد	جامعة بغداد/كلية علوم الهندسة الزراعية/قسم الارشاد الزراعي ونقل التقنيات
8	د. اسكندر حسين علي	أستاذ مساعد	جامعة بغداد/كلية علوم الهندسة الزراعية/قسم الاقتصاد الزراعي
9	د. عايدة احمد فوزي	أستاذ مساعد	جامعة بغداد/كلية علوم الهندسة الزراعية/قسم الاقتصاد الزراعي

ملحق (2)

م/استبانة

**السلام عليكم:**

في النية إجراء بحث يستهدف تشخيص واقع التنمية الزراعية المستدامة المتكاملة في العراق. ولما كان لتعاونكم معنا أثر كبير في الوصول إلى نتائج علمية دقيقة للبحث؛ لذا يطمح الباحث بناء على كونكم المجتمع الأصلي للبحث، أن تولوه عنايتكم واهتمامكم بقراءة فقرات المبينة في الاستبانة التي بين يديك والإجابة عنها بدقة وتركيز بوضع (✓) أمام الاختيار الذي يمثل إجابتك المناسبة. علما أن هذا الإجراء لأغراض البحث العلمي فقط. هذا ولكم فائق التقدير والامتنان لتعاونكم معنا خدمة للبحث العلمي.

الباحث

رقم الاستبانة ( )

نقاط القوى: لطفا ضع علامة (✓) امام درجة اتفاقك مع الفقرات أدناه والى أي درجة تراها نقاط قوة لدعم التنمية الزراعية المستدامة المتكاملة في العراق.

ت	الفقرات	اتفق تماماً	اتفق	غير متأكد	لا اتفق	لا اتفق مطلقاً
1	امتلاك العراق قاعدة عريضة من الخريجين الزراعيين.					
2	إمكانية توفير التخصيصات المالية لكون العراق يمتلك ثروة نفطية كبيرة فهو يأتي في المراتب الخمس الأول في احتياط النفط وإنتاجه عالمياً.					
3	يتمتع العراق بتنوع الترب الصالحة للزراعة.					
4	امتلاك العراق لنهرين وروافدهما.					
5	انتشار التقنيات الالكترونية في المصارف العراقية كأنظمة التحويل الالكتروني وأنظمة المدفوعات الالكترونية التي تُسهل آلية عمل القروض الزراعية.					
6	امتلاك العراق نسبة كبيرة من الاراضي الصالحة للزراعة (58) مليون دونم تقدر بـ 36% من المساحة الكلية للعراق.					
7	يقع تصنيف المزارعين العراقيين ضمن الفئة النشطة اقتصادياً.					
8	يمتلك القطاع الزراعي ايدي عاملة (موارد بشرية) تصل نسبتها إلى 50% من مجموع العاملين في العراق.					
9	اثبت الواقع الاقتصادي خبرة وامكانيات القطاع الخاص الجيدة في مجال الإنتاج الزراعي.					
10	يمتاز مناخ العراق بالتنوع على مدار السنة.					

نقاط الضعف: لطفاً ضع علامة (✓) امام درجة انفاك مع الفقرات أدناه والى أي درجة تراها نقاط ضعف للتنمية الزراعية المستدامة المتكاملة في العراق.

ت	الفقرات	اتفق تماماً	اتفق	غير متأكد	لا اتفق	لا اتفق مطلقاً
1	ضعف الترابط والتكامل الاقتصادي بين القطاع الزراعي والقطاع الصناعي.					
2	تدني عام للإنتاجية والإنتاج الزراعي.					
3	تفتت الملكية الزراعية إلى وحدات إنتاجية صغيرة ومبعثرة.					
4	ضعف الترابط والتنسيق بين اجهزة البحث الزراعي العلمي وبين الارشاد الزراعي من جهة وبينهما وبين كليات الزراعة والطب البيطري من جهة أخرى.					
5	ضعف السياسة المائية العراقية المتبعة.					
6	ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي مقارنة بالدول الاخرى.					
7	ضعف الثقة المتبادلة بين الجانب الحكومي والمُنتجين الزراعيين.					
8	الاعتماد على الطرائق التقليدية في العمليات الزراعية كافة ولاسيما الري والمكننة.					
9	ضعف نشاط الجهاز الارشادي.					
10	ضعف وتذبذب الدعم الحكومي (مادياً، خديماً، تجهيزياً، تحفيزياً، إرشادياً، بحثياً) المقدم للمنتجين الزراعيين.					

الفرص: لطفا ضع علامة (✓) امام درجة اتفاقك مع الفقرات أدناه والى أي درجة تراها فرصاً لتطوير وتحسين التنمية الزراعية المستدامة المتكاملة في العراق.

ت	الفقرات	اتفق تماماً	اتفق	غير متأكد	لا اتفق	لا اتفق مطلقاً
1	امكانية استخدام التقنيات الزراعية الحديثة لتطوير الإنتاجية.					
2	امكانية استغلال الأراضي الصالحة للزراعة لزيادة الإنتاج الزراعي.					
3	زيادة مساهمة القطاع الخاص في مجال الزراعة وتقليل الجهد على عاتق الحكومة.					
4	انتشار وسائل الاتصال الحديثة ولاسيما شبكة الانترنت في أغلب انحاء العراق ومنها المناطق الريفية.					
5	الوعي الحقيقي لغالبية شرائح المجتمع العراقي بأن القطاع الزراعي هو الأكثر صموداً للتغيرات الخارجية نتيجة للدور المهم الذي لعبه هذا القطاع في فترة الحصار الاقتصادي الجائر.					
6	إمكانية تنشيط ربط القطاع الزراعي بالقطاع الصناعي.					
7	امكانية الاستفادة من استخدام طرائق أخرى للحصول على المياه لري المحاصيل بحيث يمكن استخدام أكثر من نوع من أنواع المياه (مالحة، صرف صحي، مياه عذبة) وبأكثر من طريقة (الاستمطار، التحلية، حصاد الضباب، الري التكميلي، حصاد المياه).					
8	توفير المناخ المناسب للاستثمارات الزراعية الاجنبية.					
9	البطالة وقلة فرص العمل في القطاعات الاخرى.					
10	رغبة المستهلك العراقي للإنتاج الحيواني المحلي أكثر من المستورد.					

**التهديدات: لطفاً ضع علامة (✓) امام درجة اتفاقك مع الفقرات أدناه والى أي درجة تراها عوامل تهدد التنمية الزراعية المستدامة المتكاملة في العراق.**

ت	الفقرات	اتفق تماماً	اتفق	غير متأكد	لا اتفق	لا اتفق مطلقاً
1	سياسة اغراق الاسواق المحلية بالمنتجات الزراعية المنافسة.					
2	تفشي الفساد الإداري والمالي في جميع القطاعات وبضمنها القطاع الزراعي.					
3	تجريف الأراضي الزراعية وتحويلها إلى اراضي سكنية.					
4	عدم استقرار الوضع الأمني في عموم العراق.					
5	تأثر الموازنة الاتحادية للعراق بالظروف الخارجية وبالمبيعات النفطية.					
6	السياسات المائية لدول المنبع وأثرها على شحة المياه.					
7	سوء التغيرات المناخية.					
8	ارتفاع معدلات النمو السكاني مقابل معدلات الإنتاج الزراعي.					
9	زيادة تدهور الأراضي الزراعية					
10	استمرار الهجرة من الريف إلى المدينة.					

## ملحق (3) يوضح السدود والسدات العراقية وسنوات تنفيذها وحجم التخزين

حجم الخزن (مليار م3)	الموقع	سنة تنفيذ	السد/السدة
	نهر الفرات (كربلاء)	1913	الهندية
	نهر دجلة (واسط)	1939	الكوت
	نهر دجلة (صلاح الدين)	1956	سامراء
	نهر الفرات (الانبار)	1956	الرمادي
6.8	الزاب الصغير (السليمانية)	1959	دوكان
2.8	نهر ديالى (السليمانية)	1961	دربندخان
0.015	نهر الزاب الصغير (كركوك)	1965	ديس
0.004	نهر الفرات (الانبار)	1973	الابيله
0.006	نهر الفرات (الانبار)	1974	الاغري
0.006	نهر الفرات (الانبار)	1976	الحسينية
0.0003	نهر الفرات (الانبار)	1976	سري
0.008	نهر الفرات (الانبار)	1977	شبيجة
2.4	نهر ديالى (ديالى)	1981	حمرين
0.032	نهر الفرات (الانبار)	1981	الرطوبة
0.004	نهر الفرات (الانبار)	1982	الرحالية
0.007	نهر الفرات (الانبار)	1982	ام الطرقات
	نهر الفرات (الانبار)	1985	الفلوجة
8.28	نهر الفرات (الانبار)	1986	حديثه
11.11	نهر دجلة (نينوى)	1986	الموصل
	نهر الفرات (النجف)	1986	الكوفة
	نهر الفرات (النجف)	1986	العباسية
0.00256	نهر روبردو (دهوك)	1988	دهوك
1.5	نهر العظيم (ديالى)	1999	العظيم
0.025	نهر الفرات (الانبار)	2002	الابيض
0.0053	نهر الفرات (الانبار)	2003	حوران3
	نهر دجلة (ميسان)	2004	العمارة



حجم الخزن (مليار م3)	الموقع	سنة تنفيذ	السد/السدة
0.0042	نهر الفرات (النحف)	2005	حسب
0.0049	نهر الفرات (الانبار)	2007	حوران2
0.000764	السليمانية	2007	هراوة
0.0009	ديالى	2007	قزانية
17	اربييل	تنفيذ جزئي	بخمة
10	نهر دجلة (نينوى)	تنفيذ جزئي	بادوش
0.499	نهر الفرات (الانبار)	تنفيذ جزئي	البغادي
0.00682	الانبار	تحت التنفيذ	المساد
0.00362	ديالى	تحت التنفيذ	مندلي
0.000752	كركوك	تحت التنفيذ	شيرين
0.00061	كركوك	2009	بلكانه
0.038	كركوك	تحت التنفيذ	خاصه جاي

المصدر: وزارة الموارد المائية/الهيئة العامة للسدود والخزانات

## ملحق (4) المساحة المزروعة في العراق للمدة من 1980-2017

السنوات	مساحة الاراضي المزروعة (الف دونم)
1980	13342
1981	12999
1982	13041
1983	14181
1984	15004
1985	16286
1986	14220
1987	12918
1988	12279
1989	12062
1990	15358
1991	21778
1992	14982
1993	13813
1994	13402
1995	12901
1996	13706
1997	13383.6
1998	14581.2
1999	14197
2000	9239.1
2001	10401.4
2002	14322.9
2003	13903.9
2004	13145
2005	14706.2
2006	14055.1
2007	14253.2
2008	14239.5
2009	10531.3
2010	11529.8
2011	13073
2012	12700
2013	14024
2014	14024
2015	6255
2016	6036
2017	6432

المصدر: وزارة التخطيط/الجهاز المركزي للإحصاء/احصائيات لسنوات مختلفة

ملحق (5-1) مقارنة المساحة المزرعة والإنتاج للمحاصيل والخضراوات حسب المجاميع للسنوات (2012 - 2017)

الإنتاج: ألف طن / المساحة: ألف دونم / المصدر: وزارة التخطيط/الجهاز المركزي للإحصاء/إحصائيات لسنوات مختلفة

التفاصيل	2014					2013					2012				
	% الإنتاج	% للمساحة المزرعة	الإنتاجية	الإنتاج	المساحة المزرعة	% الإنتاج	% للمساحة المزرعة	الإنتاجية	الإنتاج	المساحة المزرعة	% الإنتاج	% للمساحة المزرعة	الإنتاجية	الإنتاج	المساحة المزرعة
الحبوب	56.21	90.05	506.2	7093	14011	50.12	85.99	537.8	6500	12086	43.7	85.0	448.5	4790	10681
الخضراوات	23.99	5.77	3371	3027	898	28.81	8.20	3240	3736	1153	34.3	8.98	3332	3758	1128
العلفية	15.70	2.81	4533	1981	437	14.43	3.02	4405	1872	425	14.7	2.69	4766	1611	338
البقوليات	0.11	0.23	388.9	14	36	0.18	0.46	359.4	23	64	0.2	0.43	370.4	20	54
الصناعية	0.08	0.04	1667	10	6	0.28	0.39	654.5	36	55	0.3	0.54	544.1	37	68
الزيتية	0.07	0.14	409.1	9	22	0.13	0.39	309.1	17	55	0.2	0.50	333.3	21	63
الدرنيات	3.84	0.96	3248	484	149	6.05	1.54	3618	785	217	6.6	1.86	3085	722	234
البذور			0	-	-			0	-	-	0.0	0.0	0	0	0
المجموع	100	100	811	12618	15559	100	100	922.7	12969	14055	100	100	872.1	10959	12566

تابع ملحق (5-2) مقارنة المساحة المزرعة والإنتاج للمحاصيل والخضراوات حسب المجاميع للسنوات (2012 - 2017)

معدل التغير السنوي للإنتاج %	2017					2016					2015					التفاصيل
	% الإنتاج	% للمساحة المزرعة	الإنتاجية	الإنتاج	المساحة المزرعة	% الإنتاج	% للمساحة المزرعة	الإنتاجية	الإنتاج	المساحة المزرعة	% الإنتاج	% للمساحة المزرعة	الإنتاجية	الإنتاج	المساحة المزرعة	
-6.6	63.48	84.61	684.9	3728	5443	64.61	85.88	765.4	3993	5217	60.83	87.29	598.4	3266	5458	
9	18.81	6.44	2669	1105	414	16.41	6.21	2690	1014	377	22.09	7.48	2534	1186	468	
-20.9	12.45	7.07	1607	731	455	14.95	5.63	2702	924	342	13.17	4.11	2751	707	257	
-30.8	0.15	0.45	310.3	9	29	0.21	0.54	393.9	13	33	0.13	0.24	466.7	7	15	
-41.7	0.12	0.03	3500	7	2	0.19	0.05	4000	12	3	0.22	0.05	4000	12	3	
33.3	0.07	0.25	250	4	16	0.05	0.21	230.8	3	13	0.06	0.16	300	3	10	
36.2	4.80	0.76	5755	282	49	3.35	0.67	5049	207	41	3.48	0.62	4795	187	39	
-50.0	0.12	0.39	280	7	25	0.23	0.81	285.7	14	49	0.02	0.05	333.3	1	3	
-5.0	100	100	912.9	5873	6433	100	100	1017	6180	6075	100	100	858.6	5369	6253	

## ملحق (6) التشكيلات البحثية الزراعية في العراق لعام 2019

المركز	سنة التأسيس	جهة الارتباط
مركز بحوث السدود والموارد المائية	1986	جامعة الموصل
مركز أبحاث النخيل والتمور	1995	جامعة البصرة
وحدة أبحاث النخيل	1995	جامعة بغداد
مركز بحوث البيئة والسيطرة على التلوث	1997	جامعة الموصل
مركز بحوث السوق وحماية المستهلك	1997	جامعة بغداد
مركز بحوث البيئة المحلية	1998	جامعة بابل
وحدة بحوث القطن	1998	الجامعة التقنية الشمالية
مركز بحوث التقنيات الاحيائية	1999	جامعة النهرين
وحدة بحوث البيئة والوقاية من التلوث	1999	جامعة القادسية
وحدة الاستشعار عن بعد	1999	جامعة بغداد
وحدة بحوث تحلية المياه	2002	الجامعة التكنولوجية
مركز بحوث الطاقة والطاقات المتجددة	2004	الجامعة التكنولوجية
مركز أبحاث الاهوار	2004	جامعة ذي قار
مركز البحوث البيئية	2004	الجامعة التكنولوجية
وحدة أبحاث الرزازة وغربي الفرات	2004	جامعة كربلاء
مركز دراسات الصحراء	2005	جامعة الانبار
وحدة بحوث مصنع المستقبل	2005	الجامعة التكنولوجية
وحدة البحوث البيئية	2005	جامعة كركوك
وحدة المكافحة الاحيائية	2005	جامعة بغداد
وحدة بحوث التلوث البيئي	2007	الجامعة التقنية الجنوبية
مركز تنمية حوض أعالي الفرات	2008	جامعة الانبار
مركز بحوث الموارد الطبيعية	2009	جامعة تكريت
وحدة بحوث النباتات الطبية	2009	جامعة بغداد
وحدة بحوث الطاقة البديلة والمتجددة	2009	الجامعة التقنية
وحدة بحوث الطاقة المتجددة	2009	الجامعة التقنية الشمالية
مركز بحوث الطاقة المتجددة	2012	جامعة الانبار
مركز دراسات البادية وبحيرة ساوة	2012	جامعة المثنى
مركز الخيول العربية الاصيلية	2012	جامعة القادسية
وحدة النباتات الطبية والعطرية	2012	جامعة البصرة
مركز أبحاث البيئة والطاقة المتجددة	2013	جامعة كربلاء

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/الموقع على شبكة الأنترنت <http://moheer.gov.iq/>

ملحق (7- 1) الأنشطة الإرشادية التي أقامتها دائرة الإرشاد والتدريب الزراعي للمدة من 2011-2017

2014			2013			2012			2011			النشاط
2 على 1	المنفذ (2)	المخطط (1)	2 على 1	المنفذ (2)	المخطط (1)	2 على 1	المنفذ (2)	المخطط (1)	2 على 1	المنفذ (2)	المخطط (1)	
50.52	49	97	127	113	89	101.3	78	77	109.4	221	202	الحقول الايضاحية
153.8	526	342	97.7	340	348	154.6	320	207	147.2	184	125	أيام الحقل والمشاهدات
66.09	380	575	119.2	812	681	156.2	589	377	108.6	596	549	الندوات الإرشادية
100	2	2	100	2	2	100	3	3	150	3	2	المعارض الزراعية
92.11	35	38	65.79	25	38	100	38	38	72.92	35	48	البرامج التلفزيونية
114	114	100	100	100	100	100	100	100	136.7	205	150	البرامج الإذاعية
138.3	65	47	100	10	10	180	18	10	121.4	68	56	المطبوعات
54.64	153	280	112.8	282	250	127.3	140	110	202.6	385	190	الدورات التدريبية

تابع ملحق (7 - 2) الأنشطة الإرشادية التي أقامتها دائرة الإرشاد والتدريب الزراعي للمدة من 2011-2017

2017			2016			2015			النشاط
3 على 1	المنفذ (2)	المخطط (1)	2 على 1	المنفذ (2)	المخطط (1)	2 على 1	المنفذ (2)	المخطط (1)	
84.78	39	46	49.25	33	67	44.26	27	61	الحقول الايضاحية
72.55	148	204	22.93	83	362	57	167	293	أيام الحقل والمشاهدات
71.37	182	255	35.71	150	420	57.35	238	415	الندوات الإرشادية
100	2	2	100	2	2	100	2	2	المعارض الزراعية
40	12	30	47.5	19	40	50	20	40	البرامج التلفزيونية
100	70	70	100	100	100	56.67	85	150	البرامج الإذاعية
90.91	30	33	47.62	30	63	43.64	24	55	المطبوعات
73.27	74	101	31.65	69	218	70.4	176	250	الدورات التدريبية

المصدر: دائرة الإرشاد والتدريب الزراعي/قسم التخطيط والمتابعة

ملحق (8) يوضح الوزن المرجح للعوامل الداخلية (نقاط القوة والضعف) الذي تم الحصول عليه من تقدير الخبراء المحكمين والتدريسيين والباحثين والمنتجين الزراعيين (عينة البحث)

الوزن المرجح	ترتيب درجة الجاذبية	الوزن النسبي	العوامل الداخلية
<b>نقاط القوة:</b>			
0.265	5	0.053	امتلاك العراق قاعدة عريضة من الخريجين الزراعيين.
0.26	5	0.052	إمكانية توفير التخصيصات المالية لكون العراق يمتلك ثروة نفطية كبيرة فهو يأتي في المراتب الخمس الأول في احتياطي النفط وإنتاجه عالمياً.
0.208	4	0.052	يتمتع العراق بتنوع الترب الصالحة للزراعة.
0.25	5	0.05	امتلاك العراق لنهرين وروافدهما.
0.188	4	0.047	انتشار التقنيات الالكترونية في المصارف العراقية كأنظمة التحويل الالكتروني وأنظمة المدفوعات الالكترونية التي تُسهل آلية عمل القروض الزراعية.
0.255	5	0.051	امتلاك العراق نسبة كبيرة من الاراضي الصالحة للزراعة (58) مليون دونم تقدر بـ 36 % من المساحة الكلية للعراق.
0.192	4	0.048	يقع تصنيف المزارعين العراقيين ضمن الفئة النشطة اقتصادياً.
0.184	4	0.046	يملك القطاع الزراعي ايدي عاملة (موارد بشرية) تصل نسبتها إلى 50% من مجموع العاملين في العراق.
0.2	4	0.05	اثبت الواقع الاقتصادي خبرة وامكانيات القطاع الخاص الجيدة في مجال الإنتاج الزراعي.
0.204	4	0.051	يمتاز مناخ العراق بالتنوع على مدار السنة.
2.206		0.500	اجمالي الأوزان لنقاط القوة

قُدِّر الوزن النسبي من قبل المحكمين وقُدِّر ترتيب درجة الجاذبية من قبل المستجوبين من التدريسيين والباحثين والمنتجين الزراعيين واحتُسب الوزن المرجح من حاصل ضرب الوزن النسبي \* ترتيب درجة الجاذبية.

الوزن المرجح	ترتيب درجة الجاذبية	الوزن النسبي	العوامل الداخلية
<b>نقاط الضعف:</b>			
0.265	5	0.053	ضعف الترابط والتكامل الاقتصادي بين القطاع الزراعي والقطاع الصناعي.
0.156	3	0.052	تدني عام للإنتاجية والإنتاج الزراعي.
0.204	4	0.051	تفتت الملكية الزراعية إلى وحدات إنتاجية صغيرة ومبعثرة.
0.188	4	0.047	ضعف الترابط والتنسيق بين أجهزة البحث الزراعي العلمي وبين الإرشاد الزراعي من جهة وبينهما وبين كليات الزراعة والطب البيطري من جهة أخرى.
0.2	4	0.05	ضعف السياسة المائية العراقية المتبعة.
0.204	4	0.051	ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي مقارنة بالدول الأخرى.
0.184	4	0.046	ضعف الثقة المتبادلة بين الجانب الحكومي والمنتجين الزراعيين.
0.153	3	0.051	الاعتماد على الطرائق التقليدية في العمليات الزراعية كافة ولاسيما الري والمكننة.
0.18	4	0.045	ضعف نشاط الجهاز الإرشادي.
0.27	5	0.054	ضعف وتذبذب الدعم الحكومي (مادياً، خدمياً، تجهيزياً، تحفيزياً، إرشادياً، بحثياً) المقدم للمنتجين الزراعيين.
2.004		0.500	اجمالي الأوزان لنقاط الضعف
4.21		1	اجمالي الأوزان للعوامل الداخلية
ملاحظة: كلما زاد الوزن المرجح عن (3) كان أداء القطاع الزراعي أكبر في التفاعل مع العوامل الداخلية والعكس صحيح).			



ملحق (9) يوضح الوزن المرجح للعوامل الخارجية (الفرص والتهديدات) الذي تم الحصول عليه من تقدير الخبراء المحكمين والتدريسيين والباحثين والمنتجين الزراعيين (عينة البحث)

الوزن المرجح	ترتيب درجة الجاذبية	الوزن النسبي	العوامل الخارجية
<b>الفرص المتاحة:</b>			
0.25	5	0.05	امكانية استخدام التقنيات الزراعية الحديثة لتطوير الإنتاجية.
0.265	5	0.053	امكانية استغلال الأراضي الصالحة للزراعة لزيادة الإنتاج الزراعي.
0.208	4	0.052	زيادة مساهمة القطاع الخاص في مجال الزراعة وتقليل الجهد على عاتق الحكومة.
0.26	5	0.052	انتشار وسائل الاتصال الحديثة ولاسيما شبكة الانترنت في أغلب انحاء العراق ومنها المناطق الريفية.
0.235	5	0.047	الوعي الحقيقي لغالبية شرائح المجتمع العراقي بان القطاع الزراعي هو الأكثر صموداً للتغيرات الخارجية نتيجة للدور المهم الذي لعبه هذا القطاع في فترة الحصار الاقتصادي الجائر.
0.255	5	0.051	إمكانية تنشيط ربط القطاع الزراعي بالقطاع الصناعي.
0.24	5	0.048	امكانية الاستفادة من استخدام طرائق أخرى للحصول على المياه لري المحاصيل بحيث يمكن استخدام أكثر من نوع من أنواع المياه (مالحة، صرف صحي، مياه عذبة) وبأكثر من طريقة (الاستمطار، التحلية، حصاد الضباب، الري التكميلي، حصاد المياه).
0.15	3	0.05	توفير المناخ المناسب للاستثمارات الزراعية الاجنبية.
0.138	3	0.046	البطالة وقلة فرص العمل في القطاعات الأخرى.
0.255	5	0.051	رغبة المستهلك العراقي للإنتاج الحيواني المحلي أكثر من المستورد.
2.256		0.500	اجمالي الأوزان للفرص المتاحة
<b>التهديدات المتوقعة:</b>			
0.265	5	0.053	سياسة اغراق الاسواق المحلية بالمنتجات الزراعية المنافسة.
0.26	5	0.052	تفشي الفساد الإداري والمالي في جميع القطاعات وبضمنها القطاع الزراعي.
0.153	3	0.051	تجريف الأراضي الزراعية وتحويلها إلى اراضي سكنية.
0.204	4	0.051	عدم استقرار الوضع الأمني في عموم العراق.

الوزن المرجح	ترتيب درجة الجاذبية	الوزن النسبي	العوامل الخارجية
0.204	4	0.051	تأثر الموازنة الاتحادية للعراق بالظروف الخارجية وبالمبيعات النفطية.
0.204	4	0.051	السياسات المائية لدول المنبع وأثرها على شحة المياه.
0.159	3	0.053	سوء التغيرات المناخية.
0.138	3	0.046	ارتفاع معدلات النمو السكاني مقابل معدلات الإنتاج الزراعي.
0.138	3	0.046	زيادة تدهور الأراضي الزراعية
0.138	3	0.046	استمرار الهجرة من الريف إلى المدينة.
1.863		0.500	اجمالي الأوزان للتهديدات المتوقعة
<b>4.119</b>		<b>1.00</b>	اجمالي الأوزان للعوامل الخارجية
ملاحظة: كلما زاد الوزن المرجح عن (3) كان أداء القطاع الزراعي أكبر في التفاعل مع العوامل الخارجية والعكس صحيح).			

## ملحق (10) تحليل وتقويم البيئة الداخلية والخارجية للقطاع الزراعي

تحليل وتقويم البيئة الداخلية للقطاع الزراعي		
<p><b>نقاط الضعف:</b></p> <ol style="list-style-type: none"> <li>1. ضعف الترابط والتكامل الاقتصادي بين القطاع الزراعي والقطاع الصناعي.</li> <li>2. تدني عام للإنتاجية والإنتاج الزراعي.</li> <li>3. تفتت الملكية الزراعية إلى وحدات إنتاجية صغيرة ومبعثرة.</li> <li>4. ضعف الترابط والتنسيق بين أجهزة البحث الزراعي العلمي وبين الارشاد الزراعي من جهة وبينها وبين كليات الزراعة والطب البيطري من جهة أخرى.</li> <li>5. ضعف السياسة المائية العراقية المتبعة.</li> <li>6. ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي مقارنة بالدول الأخرى.</li> <li>7. ضعف الثقة المتبادلة بين الجانب الحكومي والمُنتجين الزراعيين.</li> <li>8. الاعتماد على الطرائق التقليدية في العمليات الزراعية كافة ولاسيما الري والمكننة.</li> <li>9. ضعف نشاط الجهاز الإرشادي.</li> <li>10. ضعف وتذبذب الدعم الحكومي (مادياً، خدمياً، تجهيزياً، تحفيزياً، إرشادياً، بحثياً) المقدم للمنتجين الزراعيين.</li> </ol>	<p><b>نقاط القوة:</b></p> <ol style="list-style-type: none"> <li>1. امتلاك العراق قاعدة عريضة من الخريجين الزراعيين.</li> <li>2. إمكانية توفير التخصصات المالية لكون العراق يمتلك ثروة نفطية كبيرة فهو يأتي في المراتب الخمس الأول في احتياط النفط وإنتاجه عالمياً.</li> <li>3. يتمتع العراق بتنوع التربة الصالحة للزراعة.</li> <li>4. امتلاك العراق لنهرين وروافدهما.</li> <li>5. انتشار التقنيات الالكترونية في المصارف العراقية كأنظمة التحويل الالكتروني وأنظمة المدفوعات الالكترونية التي تُسهل آلية عمل القروض الزراعية.</li> <li>6. امتلاك العراق نسبة كبيرة من الأراضي الصالحة للزراعة (58) مليون دونم تقدر بـ 36 % من المساحة الكلية للعراق.</li> <li>7. يقع تصنيف المزارعين العراقيين ضمن الفئة النشطة اقتصادياً.</li> <li>8. يمتلك القطاع الزراعي ايدي عاملة (موارد بشرية) تصل نسبتها إلى 50% من مجموع العاملين في العراق.</li> <li>9. اثبت الواقع الاقتصادي خبرة وامكانيات القطاع الخاص الجيدة في مجال الإنتاج الزراعي.</li> <li>10. يمتاز مناخ العراق بالتنوع على مدار السنة.</li> </ol>	<p><b>تحليل و تقويم SOWT، و فيه نلاحظ تقاطع نقاط القوة مع كل من الفرص و التهديدات في البيئة الخارجية، و نلاحظ تقاطع نقاط الضعف أيضاً مع كل من الفرص و التهديدات في البيئة الخارجية، و ما ينتج عن هذه التقاطعات من خيارات أربعة تمثل كلاً منها منطلقاً لبناء الاستراتيجية المقترحة.</b></p>
<p><b>الفرص + نقاط الضعف (استراتيجية علاجية):</b></p> <ol style="list-style-type: none"> <li>1. زيادة دعم المنتجين الزراعيين من خلال دعم مستلزمات الإنتاج الزراعية ودعم المنتج المحلي.</li> <li>2. القضاء على الفساد الإداري والمالي.</li> <li>3. تحجيم الإغراق الزراعي وزيادة التنافسية بالنسبة للمنتوج المحلي من خلال زيادة جودته.</li> <li>4. اجراء تعديلات تنظيمية وتحسينية لهيكلية مؤسسات القطاع الزراعي.</li> <li>5. استخدام طرائق بديلة للري كالري بالماء المالح مع الماء العذب بالتناوب او استخدام تقنية حصاد المياه.</li> </ol>	<p><b>الفرص + نقاط القوة (استراتيجية النمو):</b></p> <ol style="list-style-type: none"> <li>1. التوجه نحو الاستدامة في الزراعة من خلال الاستخدام الآمن للمبيدات الزراعية.</li> <li>2. استخدام التقنيات الزراعية الحديثة الصديقة للبيئة.</li> <li>3. التوسع في زراعة الأراضي الزراعية واستصلاحها.</li> <li>4. إعطاء فرص للاستثمار الأجنبي.</li> <li>5. زيادة معدلات نصيب الفرد من المنتجات النباتية والحيوانية.</li> <li>6. زيادة نسبة مساهمة الناتج الزراعي من الناتج الإجمالي.</li> <li>7. ربط القطاع الزراعي بالقطاع الصناعي.</li> </ol>	<p><b>الفرص:</b></p> <ol style="list-style-type: none"> <li>1. إمكانية استخدام التقنيات الزراعية الحديثة لتطوير الإنتاجية.</li> <li>2. إمكانية استغلال الأراضي الصالحة للزراعة لزيادة الإنتاج الزراعي.</li> <li>3. زيادة مساهمة القطاع الخاص في مجال الزراعة وتقليل الجهد على عاتق الحكومة.</li> <li>4. انتشار وسائل الاتصال الحديثة ولاسيما شبكة الانترنت في أغلب انحاء العراق ومنها المناطق الريفية.</li> <li>5. الوعي الحقيقي لغالبية شرائح المجتمع العراقي بان القطاع الزراعي هو الأكثر صموداً للتغيرات الخارجية نتيجة للدور المهم الذي لعبه هذا القطاع في فترة الحصار الاقتصادي الجائر.</li> <li>6. إمكانية تنشيط ربط القطاع الزراعي بالقطاع الصناعي.</li> <li>7. إمكانية الاستفادة من استخدام طرائق أخرى للحصول على المياه لري المحاصيل بحيث يمكن استخدام أكثر من نوع من أنواع المياه (مالحة، صرف صحي، مياه عذبة) وبأكثر من طريقة (الاستمطار، التحلية، حصاد الضباب، الري التكميلي، حصاد المياه) ..</li> <li>8. توفير المناخ المناسب للاستثمارات الزراعية الأجنبية.</li> <li>9. البطالة وقلة فرص العمل في القطاعات الأخرى.</li> <li>10. رغبة المستهلك العراقي للإنتاج الحيواني المحلي أكثر من المستورد.</li> </ol>
<p><b>التهديدات + نقاط الضعف (استراتيجية انكماشية):</b></p> <ol style="list-style-type: none"> <li>1. القضاء على الفساد الإداري والمالي.</li> <li>2. التركيز على المشاريع الزراعية المهمة كزراعة محاصيل الحبوب.</li> <li>3. التعاون مع القطاع الخاص في توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي.</li> <li>4. التركيز على دعم المنتجين الصغار.</li> </ol>	<p><b>التهديدات + نقاط القوة (استراتيجية دفاعية):</b></p> <ol style="list-style-type: none"> <li>1. القضاء على الفساد الإداري والمالي.</li> <li>2. تحجيم الإغراق الزراعي وزيادة التنافسية بالنسبة للمنتوج المحلي من خلال زيادة جودته.</li> <li>3. التوسع في استصلاح الأراضي الزراعية واستثمارها شتى أنواع الاستثمارات الصديقة للبيئة.</li> <li>4. عقد الاجتماعات والتفاوض مع الدول المتشاطئة لتجاوز مسألة الازمة المائية.</li> <li>5. الحد من تجريف الأراضي الزراعية وتحويلها إلى اراضي سكنية، بإصدار قوانين صارمة تمنع وتحاسب المخالفين.</li> </ol>	<p><b>التهديدات:</b></p> <ol style="list-style-type: none"> <li>1. سياسة اغراق الاسواق المحلية بالمنتجات الزراعية المنافسة.</li> <li>2. تفشي الفساد الإداري والمالي في جميع القطاعات وبضمنها القطاع الزراعي.</li> <li>3. تجريف الأراضي الزراعية وتحويلها إلى اراضي سكنية.</li> <li>4. عدم استقرار الوضع الأمني في عموم العراق.</li> <li>5. تأثر الموازنة الاتحادية للعراق بالظروف الخارجية وبالمبيعات النفطية.</li> <li>6. السياسات المائية لدول المنبع وأثرها على شحة المياه.</li> <li>7. سوء التغيرات المناخية.</li> <li>8. ارتفاع معدلات النمو السكاني مقابل معدلات الإنتاج الزراعي.</li> <li>9. زيادة تدهور الأراضي الزراعية.</li> <li>10. استمرار الهجرة من الريف إلى المدينة.</li> </ol>

ملحق (11) خارطة الطريق لبناء استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة المتكاملة

المرحلة الاستراتيجية	وصف عام للمرحلة الاستراتيجية	محاور المرحلة الاستراتيجية	المشاكل التي يعالجها المحور	المعالجات (الحلول المقترحة)
النهضة الزراعية	وهي مرحلة القيام من الركود الزراعي واستحضار القوى واستخدام الطاقات الكامنة في القطاع الزراعي للنهوض به بشكل مستدام، من خلال الاستثمار الرشيد للموارد الزراعية والطبيعية، وبت روح الوعي والثقافة التنموية لزراعة مستدامة ومتكاملة لدى أطراف الإنتاج الزراعي (المنتج الزراعي، القطاع الخاص، المستهلك، القطاع الزراعي الحكومي) ومحاولة صنع بيئة غير مناسبة للفساد المالي والإداري وتحجيم سياسة الإغراق.	1- الفساد الإداري والمالي	1- تقاعس وتكاسل الموظف. 2- أخذ الرشوة مقابل عمل غير قانوني. 3- سوء توزيع المستلزمات الزراعية للمنتجين الزراعيين. 4- فشل في متابعة وتنفيذ الخطط الزراعية.	1. ربط التشكيلات المهمة سواء أكانت بحثية أم إدارية بجهات عليا لضمان تحقيق النزاهة ولو بدرجة بسيطة. 2. تفعيل برنامج الحكومة الإلكترونية. 3. يُقترح زيادة رواتب الموظفين الزراعيين. 4. استخدام البطاقات الإلكترونية الذكية (كي كارد أو ماستر كي أو غيرها) في اقراض المنتجين الزراعيين بدل اعطائهم القروض بهيئة النقد. 5. اشراك الأساتذة الجامعيين من الاختصاصات الزراعية والبيطرية في متابعة حقول المنتجين الزراعيين المتعاقدين مع الدولة مع المختصين من وزارة الزراعة. 6. ضرورة اتباع نظام الثواب (المكافآت المادية مع المعنوية) والعقاب مع عموم الموظفين.
	2- مكافحة سياسة الاغراق الزراعي	1- المنافسة ضد السلع الزراعية العراقية. 2- هجرة العمل الزراعي. 3- دخول السلع الزراعية غير المضمونة صحياً.	1. تشديد الإجراءات بمنع دخول السلع الزراعية بشقيها النباتية والحيوانية الممنوعة من الاستيراد على وفق (الوزنامة الزراعية). 2. بث روح الوعي والثقافة التنموية لزراعة مستدامة ومتكاملة لدى أطراف الإنتاج الزراعي. 3. التركيز على تقليل كلفة إنتاج السلع الزراعية المحلية عن طريق زيادة الدعم الحكومي لمستلزمات الإنتاج الزراعي مع تسهيل إجراءات ذلك. 4. التركيز على جودة الأصناف والسلالات ومنع تداول الرديئة منها سواء للمنتجات النباتية أو الحيوانية لتحسين المنتج المحلي ومنافسة نظيره المستورد. 5. الترويج للزراعة التعاقدية من خلال التشجيع على تأسيس شركات محلية للتصنيع الزراعي.	
	3- الدعم الحكومي	1- الهجرة من الريف إلى المدينة. 2- انخفاض نسبة الاراضي المستغلة للزراعة. 3- ارتفاع اسعار السلع الزراعية بالنسبة للمستهلك. 4- زيادة كلفة الانتاج الزراعي. 5- زيادة نسبة الواردات إلى الصادرات.	1. زيادة نسبة القروض وبدون فوائد وتسهيل إجراءاتها. 2. شمول التجهيزات الزراعية لأغلب المستلزمات الضرورية للإنتاج الزراعي مع مراعاة توقيتات توزيعها. 3. زيادة اسعار شراء المحاصيل الزراعية من المنتجين الزراعيين بما يضمن سداد كلفة الانتاج والحصول على ارباح مجزية. 4. وضع خطط سنوية لتقديم الخدمات الزراعية للمنتجين الزراعيين بشقيها النباتية والحيوانية بما يحقق العدالة في شمول هذه الخدمات لجميع المناطق ولكافة المشاريع الزراعية. 5. تكثيف البحوث الزراعية بشقيها النباتية والحيوانية للمشكلات الزراعية الملحة. 6. تكثيف الحملات الارشادية بشقيها النباتية والحيوانية للمشكلات الزراعية الملحة.	
النهضة الزراعية		4- الاستثمارات الزراعية والحيوانية	1- عدم توفر المناخ الاستثماري المناسب. 2- ضعف البنى التحتية للقطاع الزراعي. 3- سوء تحديد الفرص الاستثمارية.	1. التعديل في التشريعات والقوانين الخاصة بالاستثمار الزراعي بما يضمن جذب المستثمرين الزراعيين 2. تهيئة منظومات إلكترونية لأخبار ومعلومات السوق الزراعي وإعداد الخرائط الزراعية وتأسيس قواعد بيانات في المجالات الزراعية المختلفة لتوفير المعلومات الزراعية الكاملة عن الفرص والمشاريع الاستثمارية الزراعية لخدمة المستثمرين الزراعيين. 3. تسهيل الإجراءات المطلوبة لاستحصال الموافقات الأصولية لغرض الاستثمار بعد

المرحلة الاستراتيجية	وصف عام للمرحلة الاستراتيجية	محاور المرحلة الاستراتيجية	المشاكل التي يعالجها المحور	المعالجات (الحلول المقترحة)
			<p>4- عدم وجود حملات ترويج لفرص الاستثمارية.</p> <p>5- عدم دقة الخارطة الاستثمارية.</p>	<p>تدقيق الجدوى الاقتصادية للمشروع.</p> <p>4. شمول المشاريع الصغيرة والمتوسطة بقوانين تشجيع الاستثمار.</p> <p>5. التوسع في استصلاح الأراضي المتروكة لإدخالها ضمن خطط المشاريع الاستثمارية وتوزيعها على المستثمرين الزراعيين.</p> <p>6. تأهيل البنى التحتية المتعلقة بالقطاع الزراعي سواء بشكل مباشر أو غير مباشر المخازن المبردة وانتشاء وصيانة الطرق وتوفير الطاقة الكهربائية وصيانة قنوات الري والبزل.</p>
		<b>5- السياسات الزراعية</b>	<p>1- عدم وصول المياه إلى جميع الأراضي الزراعية.</p> <p>2- عدم تسديد المنتجين الزراعيين للقروض الزراعية.</p> <p>3- عدم العدالة في توزيع القروض.</p> <p>4- تذبذب اسعار شراء المحاصيل الزراعية من قبل وزارة الزراعة مما يؤدي إلى تذبذب الانتاج الزراعي.</p> <p>5- رداءة السلع الزراعي في الاسواق المحلية</p>	<p>1. تاهيل وتطوير قنوات الري وازافة مضخات جديدة واستبدال القديمة منها.</p> <p>2. الصيانة الدورية لقنوات الري ورفع التجاوزات عليها لضمان وصل المياه إلى الأراضي الزراعية.</p> <p>3. اعتماد البطاقات الذكية في منح القروض للمنتجين الزراعيين بدل القروض النقدية.</p> <p>4. وضع خطة اقرضية على مستوى المشاريع النباتية والحيوانية وعلى مستوى محافظات العراق بحيث تضمن العدالة في التوزيع لجميع المستويات.</p> <p>5. وضع تسعيرة لجميع المحاصيل الزراعية والمنتجات الحيوانية في الأسواق المحلية بالشكل الذي يضمن تحقيق ربح مجزي للمنتج الزراعي وضمن ميزانية المستهلك العراقي.</p> <p>6. خفض أسعار المستلزمات الزراعية المجهزة من وزارة الزراعة (دائرة التجهيزات الزراعية) عن سعرها في الأسواق المحلية مع المحافظة على جودتها.</p> <p>7. مراعاة قواعد الصحة والسلامة ومعايير الجودة.</p>
		<b>6- التعديلات والتحسينات التنظيمية</b>	<p>1- انخفاض نسبة تحقيق أهداف بعض الدوائر الزراعية وبطء سير الاجراءات الخاصة بها.</p> <p>2- البطالة المقنعة.</p> <p>3- العمل بغير الاختصاص.</p> <p>4- ضعف ادارة الموظفين ومتابعتهم وتقويم ادائهم.</p> <p>5- عدم واقعية البحوث الزراعية وضعف اختيارها.</p>	<p>1. شطر دائرة التخطيط والمتابعة في وزارة الزراعة إلى دائرتين هما دائرة التخطيط والدراسات الزراعية ودائرة المتابعة والتقويم.</p> <p>2. اعادة شطر دائرة الثروة الحيوانية إلى دائرتين هما دائرة الثروة الحيوانية ودائرة الثروة السمكية.</p> <p>3. تحويل المسمى الاداري والوظيفي لدائرة الإرشاد والتدريب الزراعي إلى المركز الوطني للإرشاد الزراعي والتنمية الريفية.</p> <p>4. تشكيل المجلس الأعلى للبحوث الزراعية ومن مهامه التشخيص الدقيق للمشاكل الزراعية والريفية ميدانياً وترجمتها إلى بحوث علمية التي يمكن انجازها كرسائل ماجستير أو أطاريح دكتوراه أو بحوث لأغراض الترقية.</p> <p>5. تأسيس المركز الوطني للإحصاء والخرائط الزراعية.</p>
		<b>7- التقنيات الزراعية الحديثة</b>	<p>1. تفاقم أزمة المياه.</p> <p>2. انتشار ظاهرة الزحف الصحراوي.</p> <p>3. انخفاض الانتاجية النباتية والحيوانية.</p> <p>4- تلوث البيئة.</p>	<p>1. تقنيتي الري بالرش والري بالتنقيط في عموم الأراضي الزراعية وتقليل نسبة السقي السحي.</p> <p>2. تبطين قنوات الري الرئيسية.</p> <p>3. مصدات الرياح لإبطاء تآكل التربة بسبب الرياح، ولمنع انجراف الكتلان الرملية.</p> <p>4. الأسمدة العضوية من المخلفات النباتية.</p> <p>5. الدورات الزراعية (تعاقب زراعة المحاصيل بين الحبوب والأعلاف بضمنها محصول الشعير)</p> <p>6. الزراعة المحمية كالبوت البلاستيكية والاتفاق البلاستيكية.</p> <p>7. العلائق والأعلاف التي تزيد من كمية انتاج الحليب واللحم في المواشي.</p> <p>8. التلقيح الاصطناعي للأبقار.</p>
<b>النهضة</b>				

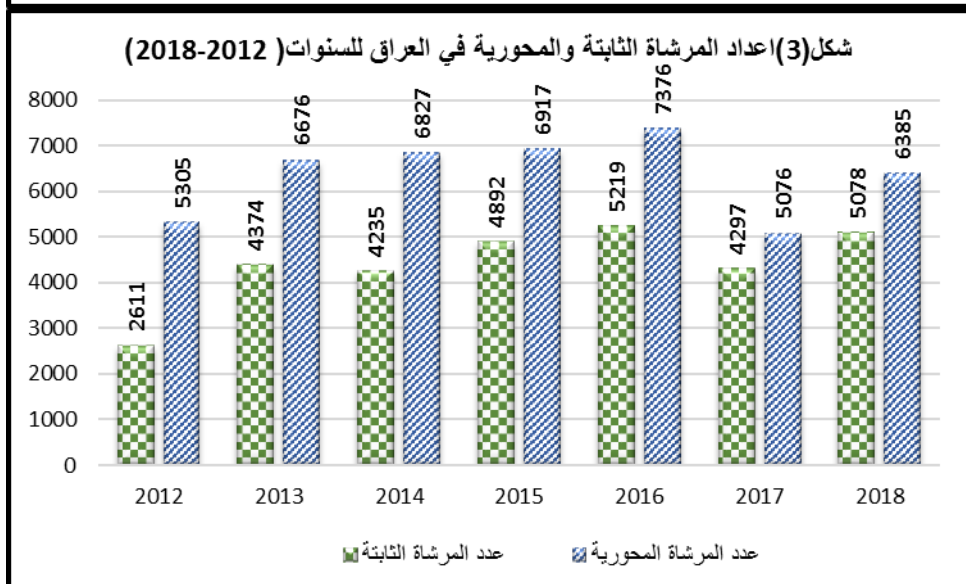
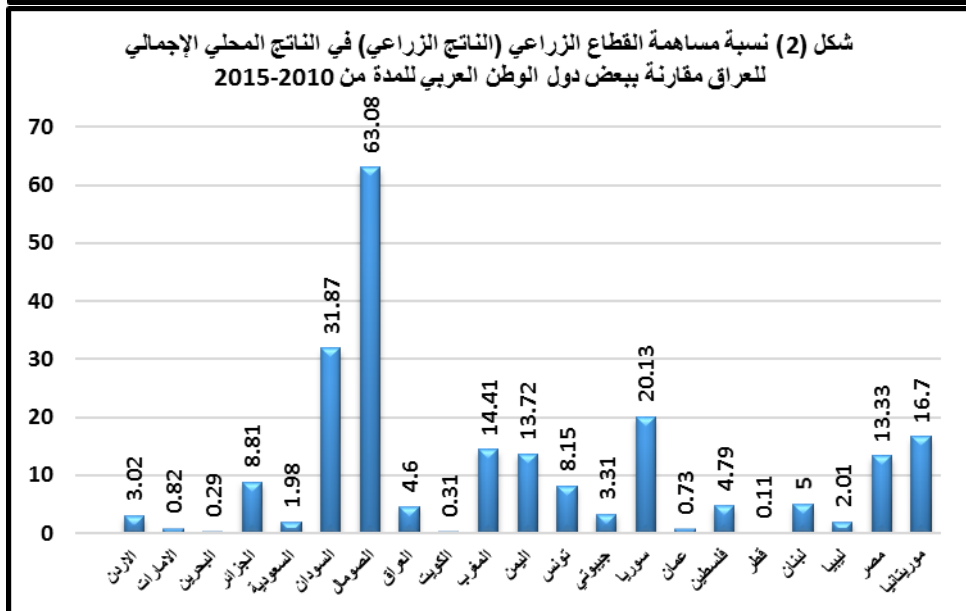
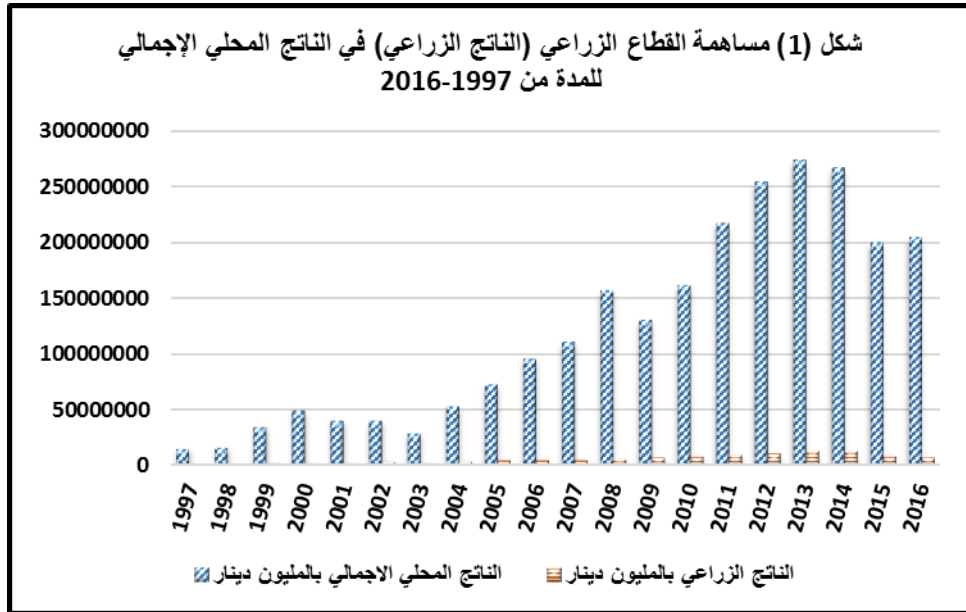
المرحلة الاستراتيجية	وصف عام للمرحلة الاستراتيجية	محاور المرحلة الاستراتيجية	المشاكل التي يعالجها المحور	المعالجات (الحلول المقترحة)
الزراعية		8- المحافظة على الموارد الطبيعية والزراعية واستدامتها	1. تدهور التربة وتملحها وتغدقها. 2. الاسراف في استخدام مياه الري. 3. انخفاض الغطاء النباتي. 4. الزحف العمراني.	1. اعداد برامج الإدارة المتكاملة والمستدامة للموارد الطبيعية. 2. زيادة البحوث التطبيقية التي تهتم بالمحافظة على الموارد الطبيعية الزراعية واستدامتها ودعمها مادياً ومعنوياً. 3. زيادة نشر تقنيات الري الحديثة ودعمها لاستخدامها بنطاق أوسع 4. تشريع قوانين تمنع وتحاسب الرعي الجائر والتعدي على اشجار الغابات. 5. العمل الجدي على تكتيف زراعة الأشجار كمصدات للرياح. 6. وضع تشريعات وضوابط لتنظيم عملية استغلال الاراضي الزراعية والموارد الطبيعية بما يخدم عملية التنمية الزراعية المستدامة والحفاظ عليها من التصحر والزحف العمراني. 7. تكتيف حملات الإرشاد الزراعي في ترشيد استخدام مياه الري.
		9- محور تحسين المستوى الاجتماعي لأهل الريف	1. الأمية وانخفاض مستوى التعليم لأهل الريف. 2. اهمال دور المرأة الريفية في الإنتاج الزراعي. 3. الهجرة من الريف إلى المدينة. 7. دعم المشاريع الصغيرة مادياً ومعنوياً لزيادة دخل المزارعين الصغار.	1. تطوير التعليم للريفين. 2. تنمية مهارات النشء الريفي. 3. تنمية مهارات المرأة الريفية. 4. اشراك المرأة الريفية في الإنتاج الزراعي. 5. الحد من تسرب العمالة الماهرة للقطاعات الأخرى. 6. الحد من الهجرة إلى المدينة. 7. دعم المشاريع الصغيرة مادياً ومعنوياً لزيادة دخل المزارعين الصغار.
		10- محور تحسين العلاقات بين أطراف التنمية الزراعية المستدامة	1. ضعف الثقة بين المنتجين الزراعيين والجاتسب الحكومي. 2. ضعف الترابط بين جهازي البحث العلمي والإرشاد الزراعي.	1. تأسيس قسم للإرشاد الزراعي داخل الدوائر البحثية، مهمته التنسيق بين خطة الجهاز البحثي الزراعي والجهاز الإرشادي في انجاز الأنشطة الزراعية وتزويد الجهاز البحثي بالمعلومات الدقيقة عن واقع المنتجين الزراعيين ومشاكلهم الزراعية من مصادرها الحقيقية. 2. تفعيل برنامج الحكومة الإلكترونية، بحيث يتابع المنتج الزراعي معاملته من خلال بوابات الكترونية من دون اللجوء إلى التعامل المباشر مع الموظفين في أغلب الحالات. 3. يقترح زيادة رواتب الموظفين الذين يعملون في التشكيلات الإدارية ذات الاتصال المباشر مع المنتج الزراعي على وجه الخصوص ورواتب العاملين في وزارة الزراعة على وجه العموم. 4. استخدام البطاقات الإلكترونية الذكية (كي كارد أو ماستر كي أو غيرها) في اقراض المنتجين الزراعيين بدل اعطائهم القروض بهيئة النقد. 5. اشراك الأساتذة الجامعيين من الاختصاصات الزراعية والبيطرية في متابعة حقول المنتجين الزراعيين المتعاقدين مع الدولة مع المختصين من وزارة الزراعة عن طريق تشكيل لجان مشتركة. 6. ضرورة اتباع نظام الثواب (المكافآت المادية مع المعنوية) والمعاقب مع عموم الموظفين ولاسيما الذين هم باتصال مباشر مع المنتجين الزراعيين لتحفيزهم على أداء مهامهم وواجباتهم على اتم وجه.
الزراعة المتكاملة	هي مرحلة التحول من الزراعة التسويقية التقليدية إلى التكامل الزراعي الصناعي، والعمل على بناء	11- محور تحسين كفاءة الموارد البشرية وتنميتها في وزارة الزراعة	1. قلة اعداد حملة الشهادات العليا في التشكيلات التابعة لوزارة الزراعة. 2. سوء توزيع الموظفين في الدوائر الزراعية. 3. ضعف كفاءة الموظفين الزراعيين.	1. تشكيل لجان مشتركة بين الدوائر الزراعية وبين الأساتذة الجامعيين لاختيار الموظفين المتميزين لترشيحهم للدراسات العليا. 2. تشكيل لجان مشتركة بين الدوائر الزراعية وبين الأساتذة الجامعيين لتوزيع الموظفين الزراعيين. 3. تشكيل لجان مشتركة بين الدوائر الزراعية وبين الأساتذة الجامعيين لتدريب الموظفين الزراعيين.

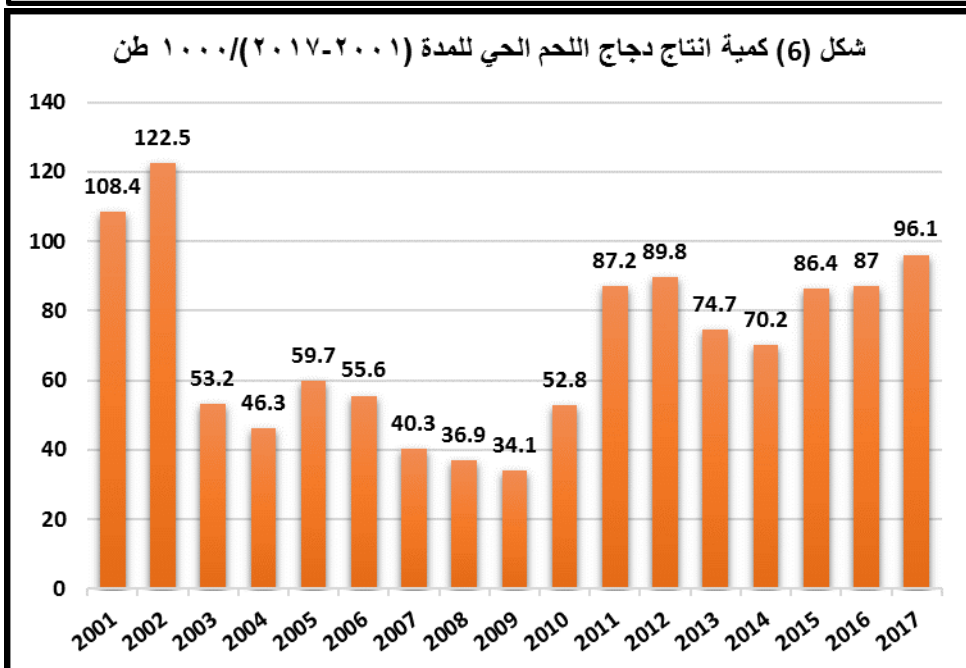
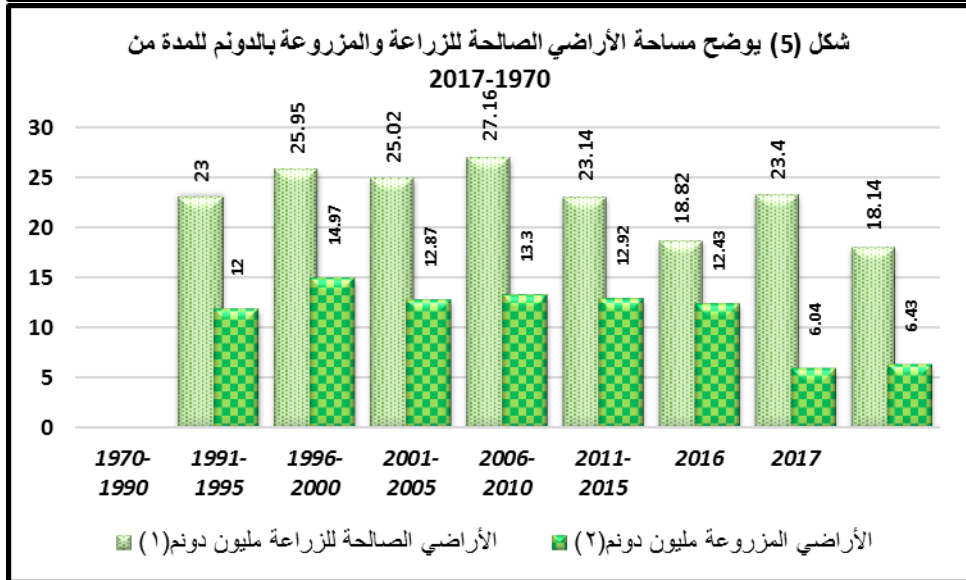
المرحلة الاستراتيجية	وصف عام للمرحلة الاستراتيجية	محاور المرحلة الاستراتيجية	المشاكل التي يعالجها المحور	المعالجات (الحلول المقترحة)
	منظومة متكاملة للإنتاج الزراعي يدخل القطاع الحكومي فيها كعنصر داعم واستشاري ومتابع للعملية الإنتاجية ويسمح للمنتج الزراعي مع شركات القطاع الخاص بتكوين كيان زراعي - صناعي مؤسسي من خلال التعاقد الزراعي.	<b>1- محور التعديلات والتحسينات التنظيمية</b>	نقص التشكيلات الزراعية الخاصة بالتكامل الزراعي - الصناعي.	1. تأسيس الشركة العامة للتصنيع الزراعي. 2. تأسيس الصندوق الوطني للتنمية الزراعية المستدامة.
		<b>2- محور التقنيات الزراعية الحديثة</b>	الحصول على انتاجية أعلى على حساب استنزاف الموارد الطبيعية	1. استخدام تقنيات زراعية أقل استنزاف للموارد الطبيعية مثل (نظام الهيدروبونيك (زراعة بدون تربة) والزراعة العمودية (الزراعة المكثفة) والاكوابونيك (زراعة تكاملية مع تربية الأسماك) والأبيروبونيك (الزراعة بالرداذ) والفوجيونيك (الرداذ الصغير جداً) والزراعة النسيجية، نظام إنتاج الاسماك المكثف، نظم الإنتاج الاسماك فائق الكثافة، النظام المغلق لتربية الاسماك). 2. اشراك الخريجين الزراعيين في العملية الانتاجية على اعتبارهم أكثر وعياً واهتماماً بالمحافظة على الموارد الطبيعية وأكثر وأدق تطبيقاً للتقنيات الصديقة للبيئة.
		<b>3- محور الدعم الحكومي</b>	1. عدم وجود مشاريع زراعية - صناعية. 2. الغزوف عن زراعة بعض المحاصيل الصناعية عالية القيمة الاقتصادية. 3. العدالة في الدعم بين المنتجين الكبار والمنتجين الصغار.	1. ربط الدعم الحكومي بطبيعة المشاريع الزراعية، وتركيزها على المشاريع الزراعية - الصناعية، وكذلك ربطه بالطرائق والتقنيات الحديثة الصديقة للبيئة. 2. تكثيف زراعة المحاصيل الصناعية (القطن، الجوت، زيتون عالي الزيت، السمسم فستق الحقل، بنجر السكري، القصب السكري، زهرة الشمس). 3. وضع خطة لتحقيق العدالة في توزيع القروض الميسرة بين المنتجين الزراعيين الكبار وبين المنتجين الزراعيين الصغار.
		<b>4- محور الاستثمارات الزراعية والحيوانية.</b>	1. ارتفاع نسبة الواردات الزراعية مقابل الصادرات الزراعية. 2. ارتفاع نسبة البطالة ولاسيما في شريحة الخريجين الزراعيين. 3. عدم العدالة في توزيع الاستثمارات الزراعي سواء على مستوى طبيعة المشروع أو على مستوى المحافظة.	1. تبني وزارة الزراعة للمشروع الوطني للزراعة المحمية. 2. تبني وزارة الزراعة لمشروع وطني لتشغيل الخريجين الزراعيين. 3. تشجيع الاستثمار في مشروعات زراعية متكاملة (زراعية - صناعية). 4. تركيز الاستثمار الزراعي في المحافظات التي تمتلك المقومات الزراعية الأفضل. 5. التوزيع العادل للاستثمار الزراعي بين شقيه النباتي والحيواني. 6. تبني وزارة الزراعة للمشروع الوطني للزراعة التعاقدية.
		<b>5- محور تطوير الانتاجية النباتية والحيوانية.</b>	1. انخفاض الانتاجية النباتية والحيوانية بصورة عامة. 2. عدم التنوع في الانتاج النباتي. 3. عدم التنوع في الانتاج الحيواني. 4. انتشار بعض الامراض الفتاكة في العراق.	1. تطوير انتاجية السلالات الحيوانية من خلال اجراء البحوث العلمية والتضريب على السلالات. 2. تطوير انتاجية الاصناف المحلية النباتية من خلال اجراء البحوث العلمية وانتاج البذور المحسنة. 3. تكثيف حملات مكافحة ضد الامراض الفتاكة لعموم مزارع العراق. 4. اقامة المشاريع الاستراتيجية لإنتاج اصبيبات الاسماك النادرة وامات وجدو الدواجن وتربية النعام وانتاج الثيران والاكباش المحسنة وراثياً.
		<b>6- محور المحافظة على الموارد الطبيعية الزراعية واستدامتها</b>	1. زيادة الطلب على المياه في الوقت الذي تتناقص فيه كمية المياه كما ونوعاً. 2. قلة الغطاء النباتي. 3. وجود اراضي زراعية غير مستصلحة.	1. رفع كفاءة استخدام المياه وزيادة الكميات المعروضة منها في الزراعة عن طريق تشكيل لجنة عليا للمياه للتداول مع الدول المتشاطئة وربط دعم المنتجين الزراعيين بطرائق الري الحديثة المستخدمة. 2. تكثيف العمل على استصلاح الأراضي الزراعية المطرية والمروية. 3. العمل على تطوير الغابات والمراعي الطبيعية بشكل مستدام.

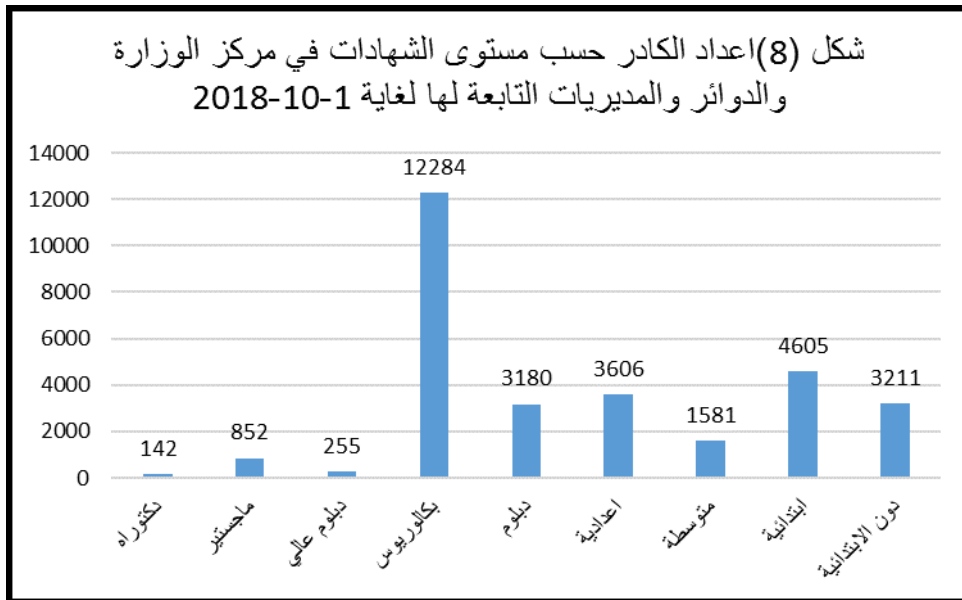
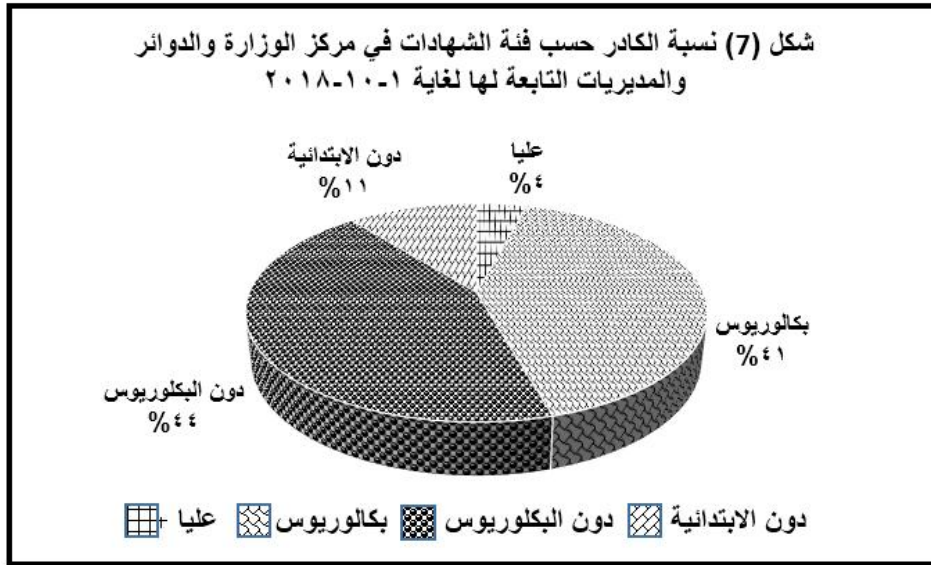
المرحلة الاستراتيجية	وصف عام للمرحلة الاستراتيجية	محاور المرحلة الاستراتيجية	المشاكل التي يعالجها المحور	المعالجات (الحلول المقترحة)
الزراعة المستدامة	هي مرحلة الانتقال من الاستثمار المحلي إلى الاستثمار الأجنبي ومن الحيازات الصغيرة المتناثرة إلى الحيازات الكبيرة المتجمعة ومن المزارع التقليدية إلى المزارع النموذجية المتعددة الأغراض، ومن الاعتماد على الري من مصادر طبيعية فقط إلى الاعتماد على المصادر الصناعية فضلاً عن المصادر الطبيعية، ومن استخدام الأسمدة الكيماوية إلى استخدام الأسمدة العضوية	1- محور التعديلات والتحسينات التنظيمية	نقص التشكيلات الزراعية الخاصة بالتنمية الزراعية المستدامة.	1. تأسيس المركز الوطني للتنمية الزراعية المستدامة. 2. تحويل بعض البرامج والمشاريع الناجحة إلى تشكيلات وطنية كالبرنامج الوطني للزراعة التعاقدية والجمعية الوطنية لتشغيل الخريجين.
	وفي هذه المرحلة يتم اعطاء فرصة أكبر لمؤسسات القطاع الخاص في زيادة مساهمة الناتج الزراعي من الناتج الاجمالي ورفع نسبته عن المرحلة السابقة.	2- محور المحافظة على الموارد الطبيعية الزراعية واستدامتها.	1. الأضرار الصحية من استخدام المبيدات الزراعية. 2. وجود المتجاوزين على الموارد الطبيعية (الأرض والمياه). 3. المحافظة المستمرة على التوازن الديناميكي بين استخدام الموارد الطبيعية الزراعية وطاقاتها الإنتاجية. 4. فرض الغرامات المالية على المنتجين الزراعيين المتجاوزين على الموارد الطبيعية الزراعية وعلى البيئة الناتجة من الاستخدام المفرط للمبيدات أو الاسمدة أو الري السحي وغيرها من الامور غير صديقة للبيئة. 5. واستخدام استخدام طرائق أخرى للحصول على المياه لري المحاصيل (الاستمطار، التحلية، حصاد الضباب، الري التكميلي).	1. التوجه نحو الاستخدام الآمن للمبيدات الزراعية. 2. زيادة المساحة الأراضي الزراعية التي تستخدم الزراعة العضوية. 3. المحافظة المستمرة على التوازن الديناميكي بين استخدام الموارد الطبيعية الزراعية وطاقاتها الإنتاجية. 4. فرض الغرامات المالية على المنتجين الزراعيين المتجاوزين على الموارد الطبيعية الزراعية وعلى البيئة الناتجة من الاستخدام المفرط للمبيدات أو الاسمدة أو الري السحي وغيرها من الامور غير صديقة للبيئة. 5. واستخدام استخدام طرائق أخرى للحصول على المياه لري المحاصيل (الاستمطار، التحلية، حصاد الضباب، الري التكميلي).
		3- محور التقنيات الزراعية الحديثة	1. عدم مواكبة دول العالم بالتقنيات الزراعية الحديثة. 2. عدم اكتمال نشر بعض التقنيات الزراعية في جميع انحاء محافظات العراق	يستمر البرنامج الوطني لنشر التقنيات الزراعية ويضاف اليه مجموعة من التقنيات الحديثة الصديقة للبيئة كالزراعة بدون حراثة، نظام الري الرذاذي، الري بالماء الممغظ.
		4- محور جودة العمل الزراعي	1. لازل كفاءة الموارد البشرية في القطاع الزراعي اقل مستوى مما في الدول المتطورة. 2. بطء في انسيابية نقل المعلومات.	1. تطوير نظم المعلومات وقواعد البيانات الزراعية عن طريق المركز الوطني للإحصاء والخرائط الزراعية والمقترح في المرحلة الاستراتيجية السابقة (مرحلة الزراعة المتكاملة). 2. تأسيس نظام حوكمة فعال بين جميع مؤسسات القطاع الزراعي لانسيابية نقل المعلومات بسرعة وبدقة عالية. 3. التدريب والتأهيل الفعال للموارد البشرية في القطاع الزراعي خارج العراق.
		5- محور تطوير البنية التحتية للقطاع الزراعي		1. انشاء السدود والخزانات الاستراتيجية. 2. تطوير المحطات البحثية إلى العالمية. 3. انشاء مختبرات بحثية زراعية متطورة. 4. انشاء المخازن الاستراتيجية (السايلوات) الضخمة للحبوب. 5. إنشاء المخازن المبردة للمنتجات النباتية وللمنتجات الحيوانية. 6. إنشاء مجازر حديثة اضافية في الأماكن المناسبة في عموم محافظات العراق.



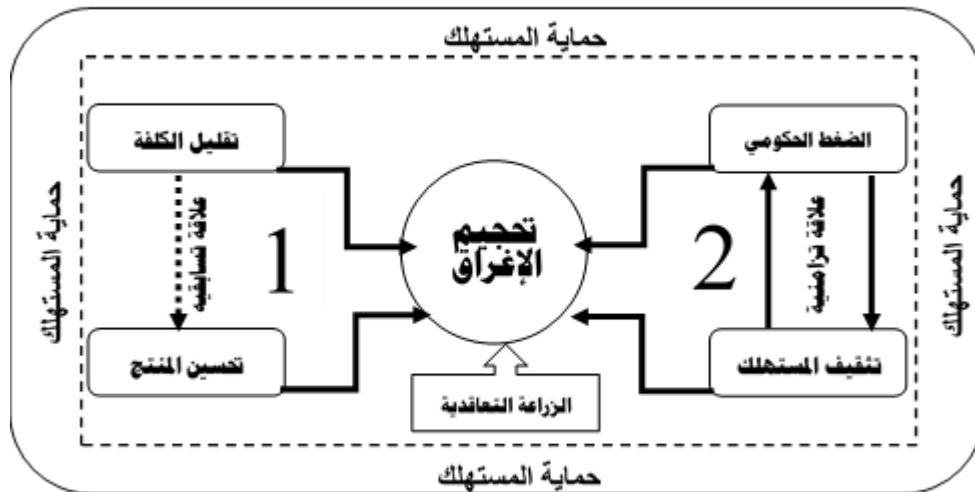
المعالجة (الحلول المقترحة)	المشاكل التي يعالجها المحور	محاور المرحلة الاستراتيجية	وصف عام للمرحلة الاستراتيجية	المرحلة الاستراتيجية
<p>1. زيادة فرص العمل الزراعي والحد من البطالة.</p> <p>2. تحسين البنى التحتية في الريف.</p> <p>3. دعم وإدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة من قبل الحكومة.</p> <p>استمرار تشجيع الخريجين الزراعيين العاطلين عن العمل على الاستثمار بالمجال الزراعي.</p>	<p>هجرة العمالة الزراعية إلى المدينة وترك الريف لقلّة فرص العمل.</p>	<p>6- محور عكس الهجرة من الريف إلى المدينة</p>		
<p>1. توفير بيئة استثمارية مناسبة للاستثمار الأجنبي.</p> <p>2. تحديد المشاريع الاستثمارية الزراعية الضخمة التي تساهم في تطوير القطاع الزراعي وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة والتي يصعب على القطاع الحكومي والخاص من تنفيذها عن طريق عمل دراسات تفصيلية لها.</p> <p>3. تحديد الأماكن التي تجرى عليها المشاريع الاستثمارية الزراعية الضخمة والتي تتمثل بمساحات واسعة ومتصلة كالصحراء الغربية.</p> <p>4. عمل شراكة حكومية مع الشركات المستثمرة بغية استلام المشاريع بعد انتهاء مدة العقود لتحويلها إلى القطاع الخاص ولتدريب الملاكات الزراعية العراقية الحكومية اثناء مدة الاستثمار.</p>	<p>1. وجود الفرص الاستثمارية غير المستغلة.</p> <p>2. وجود مساحات زراعية كبيرة غير مستغلة.</p> <p>3. عدم كفاية رأس المال للاستثمارات الزراعية الضخمة.</p>	<p>8-محور الاستثمارات الزراعية والحيوانية</p>		







شكل (9) منظومة تحجيم الإغراق الزراعي



المصدر: من إعداد الباحث